جامعة عمر المختار

الدراسات العليا

كلية الآداب البيضاء

قسم التاريخ – شعبة التاريخ الحديث والمعاصر

بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير

في التاريخ الحديث والمعاصر

بعنوان

التعليم في برقة خلال العهد الملكي

(1951 – 1969م)

إعداد الطالب :

عبد الرحمن صالح محمد أمخاطرة

تحت إشراف :

د. امحمد إبراهيم امحمد

العـــــــــام الجـــــــامعي

2016 - 2017م

﴿وَلَا تُلْبِسُواْ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ

وَتَكْتُمُواْ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُون﴾

سورة البقرة الآية (43)

الإهـــــداء

إلى روح أبي وأمي ...

إلى زوجتي وأولادي الأعزاء

أهدي عملي هذا

كلمة الشكر

أتوجه بالشكر لله رب العالمين فاطر السموات والأرض الذي وفقني لإتمام كتابة رسالتي هــذه فله الحمد أولاً وأخيراً ، وأتقــدم بالشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل امحمد إبراهيم الترهوني الذي تبنى هذا العمل منذ بدايته إلى أن وصل إلى مــا هو عليه الآن فاشكره على رحابة صدره،وما قدمه مــن توجيه واهتمام فكـان بحق خير معين، فلم يدخر وسعاً في تقديم المزيد مــن العلم النافع والتوجيه الدافع لبذل المزيد في كـل وقت وحين ، كما أسجل شكري وتقديري للأســتاذ الفاضل نصر سعيد عبد الجليل والأستاذ خليل سعيد والأستاذ الرويعي قناوي والأستاذ محمد عبيد الله و الأســتاذ إدريس بوالحسين والأســتاذ فضل شعيب والأستاذ عبد الرازق جبريل،كما أشكر كـل من أعانني فــي الحصول على المــــادة العلمية لانجاز هذا البحث، والى كـــل من ساهم بشكل مباشر أو غير مباشر ومن قدم مساعدة أو معلومة أو أسدى لي نصيحة أثناء إعداد هـــذا البحث،ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والعرفان إلــى الأستاذ فتحي عثمان والأستاذ خالد عبدالــرازق اللذين تكرما بمراجعة البحث لغوياً ،والــى الأستاذ وليد علي والأستاذ إبراهيم عمر اللذين قاما مشكورين بمساعدتي في طباعة هذا البحث .

فهرس المحتويات

ت	الموضوع	الصفحة
	الآية	
	الإهداء	
	كلمة الشكر	
	المقدمة	أ – هـ
	الفصل التمهيدي المراحل التي مر بها التعليم من العهد العثماني الثاني حتى نهاية الإدارة البريطانية ببرقة	
.1	المبحث الأول :- التعليم في العهد العثماني 1835- 1911م	2
.2	المبحث الثاني :- أثر الاستعمار الإيطالي على التعليم في برقة1911 - 1943م	13
.3	المبحث الثالث :- سياسات الإدارة البريطانية التعليمية ببرقة1951/43م	29
	الفصل الأول التعليم في برقة والعوامل المؤثرة فيه	
.4	المبحث الأول :- العوامل المؤثرة في التعليم	39
.5	المبحث الثاني :- السياسات التعليمية في ليبيا وأثرها على برقة 1951- 1969 م	50
.6	المبحث الثالث :- الإدارة التعليمية في ليبيا وأثرها على برقة 1951- 1969م	60
	الفصل الثاني مراحل التعليم العام	
.7	المبحث الأول :- رياض الأطفال والتعليم الابتدائي	73
.8	المبحث الثاني :- التعليم الإعدادي	94
.9	المبحث الثالث :- التعليم الثانوي والمتوسط	103
	الفصل الثالث التعليم الجامعي والفني والتعليم الحر ومحو الأمية	
.10	المبحث الأول :- الجامعة الليبية	116

.11	المبحث الثاني :- التعليم الفني والمهني	128
.12	المبحث الثالث :- التعليم الحر ومحو الأمية	139
	الفصل الرابع التعليم الديني في برقة 1951 – 1969م	
.13	المبحث الأول :- التعليم الديني في برقة 1951- 1961م	154
.14	المبحث الثاني :- التعليم الديني في برقة 1961- 1969م	171
.15	الخاتمة	183
.16	الملاحق	187
.17	قائمة المصادر والمراجع	192

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنـــــــــــوان الجـــــــدول	رقم الصفحة
-1	جدول يوضح المدارس العربية الإيطالية ببرقة وعدد الطلبة والمدرسين الليبيين عام 1933م	23
-2	جدول يوضح عدد المدارس والمعلمين والتلاميذ في برقة عام 1952/1951م	44
-3	جدول يوضح الهيكل الإداري لوزارة المعارف الاتحادية	63
-4	جدول يوضح الهيكل الإداري لنظارة المعارف في إقليم برقة	66
-5	جدول يوضح عدد الطلبة في الجامعة الليبية ببنغازي منذ افتتاحها عام 1955م وحتى عام 1969م	122
-6	جدول يوضح عدد طلبة المدرسة الصناعية ببنغازي عامي 1965/64م ،1966/65م	133

7-	جدول يوضح عدد الطلبة بالمدرسة الزراعية "العويلية" لعامي 1965/64م، 1966/65م	135
8-	جدول يوضح إحصائية للمدارس الحرة في بنغازي للسنة الدراسية 1963/1962م	142
9-	جدول يوضح عدد الدارسين بفصول محو الأمية (الدورة الأولى) والف التكميلية بمحافظات برقة الثلاث عام 1966/1965م	149
10-	جدول يوضح عدد المواد والحصص في فصول محو الأمية عام 1963م	151
11-	جدول يوضح عدد طلبة الجامعة الإسلامية ما بين عامي 1965/1960م	180
12-	جدول يوضح عدد التلاميذ بالمدارس القرآنية وأعضاء هيئة التدريس مابين عامي1965 م وحتى عام 1969م	181

المقدمة

إن التعليم هو الأداة الفعالة والأساسية التي يجب على المجتمع أن يتسلح بها حتى يصل إلى غايته في التقدم والرقي، ويعد التعليم كذلك من الحقوق الأساسية للإنسان التي نادى بها الإسلام ودعت إليها المنظمات الدولية،وقد تأثر التعليم في ليبيا عبر المراحل التاريخية بالعديد من المتغيرات والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فمنذ الفتح الإسلامي صارت المساجد مدارس لتعليم القراءة والكتابة وتحفيظ القرآن الكريم ، ثم أنشئت الزوايا والمنارات العلمية التي شهدت حلقات العلم فخرجت المئات من الطلاب الذين ساهموا في دفع المسيرة العلمية المتواضعة إلى الأمام .

استمر التعليم على نفس المنوال والوتيرة في العهد العثماني ، ولم يشهد أي اهتمام إلا في السنوات الأخيرة ، وهذه المحاولات لم يكتب لها النجاح نتيجة الاحتلال الإيطالي، وتوقفت العملية التعليمية بشكل شبه تام نتيجة المعارك التي استمرت أكثر من عشرين عاماً ، ولم يشهد التعليم بعض التقدم وخصوصاً في برقة إلا في عقد الثلاثينات من القرن العشرين ، وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية ظهر الانجليز بمظهر المخلص من الاستعمار الايطالي، وأبدوا شيئاً من اللين تجاه الأهالي في برقة الذين طالبوا بتعليم أبنائهم، ووضعت الإدارة البريطانية ببرقة سياسة وخطة تعليمية اعتمدت فيها نظام التعليم المصري .

وبنظرة إجمالية شاملة فإن فترة حكم الإدارة البريطانية أدت في نهايتها إلى قيام وتأسيس دولة ليبيا الحديثة بقيادة السيد إدريس السنوسي ،فهذه الفترة لم تأخذ حقها من الدراسات التاريخية وخاصة فيما يتعلق بالتعليم، ولم توضح أهم مزاياها وعيوبها بشكل كامل حسب علم الباحث ، ولم تتطرق الدراسات السابقة للقدرات والمجهودات الإصلاحية التي بذلت في هذه الفترة للنهوض بالتعليم، فكان لابد مـــن توضيح تلك الجهود التي اكتنفها بعض الغموض ،لذلك جاء اختياري لموضوع الدراسة(التعليم في برقة خلال العهد الملكي)،وتكمن أهمية الدراسة في

(أ) كونها تسلط الضوء على التطور الفكري والثقافي في ليبيا، وتحديداً في برقة من خلال دراسة موضوع التعليم ،وكذلك تكمن أهمية الدراسة في تبيان الجوانب المهمة في سير عملية التعليم في فترة العهد الملكي، وتوضيح الجهود المبذولة للنهوض بهذه العملية ، كما تهدف الدراسة إلى إماطة اللثام عن بعض الحقائق التاريخية التي شابها بعض القصور أو التقصير المتعمد من النظام الذي أعقب العهد الملكي الذي عمل على طمس تلك الحقائق وإخفائها ،ومن هنا يجب على دارس التاريخ إعادة صياغة وكتابة التاريخ بطريقة نزيهة وموضوعية وهذه المسؤولية تقع على عاتق جميع المؤرخين والمهتمين بتاريخ ليبيا.

من الأسباب التي دعت الباحث لاختيار هذا الموضوع الرغبة في الإلمام بتلك المرحلة، وتسليط الضوء على الأوضاع التعليمية والثقافية في برقة ،التي لم تحظ حسب علم الباحث بدراسة وافية ،ومن هنا جاءت الرغبة في سد جزء من تلك الثغرة التاريخية في محاولة لإثراء المكتبة الليبية،وإظهار الحقيقة التاريخية .

ولعلمن أهم ما شجع الباحث على دراسة هذا الموضوع هو الحصول على مادة علمية متنوعة من وثائق ومذكرات ومصادر لاشك أنها ستساعد الباحث على دراسة موضوعه بشكل جيد، وتنقسم هذه الدراسة إلى مقدمة وفصل تمهيدي وأربعة فصول وخاتمة ،وتستهل الدراسة بمقدمة للتعريف بالموضوع وتصنيفاته كذلك بفصل تمهيدي يتناول بشكل عام أوضاع التعليم في برقة في العهد العثماني الثاني مروراً بالاحتلال الايطالي وفترة الإدارة البريطانية .

أما الفصل الأول الذي يحمل عنوان (تطور التعليم في برقة والعوامل المؤثرة فيه1951-1969م) فينقسم إلى ثلاثة مباحث تتحدث عن العوامل المؤثرة في التعليم بما فيها العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويتطرق هذا المبحث إلى تأثر التعليم بالاستقلال والمعاهدات السياسية مع الدول الأخرى للنهوض بالتعليم، وكذلك العامل الاقتصادي من خلال دراسة أوضاع التعليم ما قبل اكتشاف النفط، وتأثير النفط فيما بعد الاكتشاف على الاقتصاد، وتأثر التعليم به ،وفي الجانب الاجتماعي فيدرس السكان وأنماط معيشتهم وعاداتهم وتقاليدهم

(ب) وتأثيرها في الثقافة العامة وانعكاسها على التعليم ،أما المبحث الثاني فيتناول السياسات التعليمية في ليبيا وتأثيرها على التعليم في برقة ويتطرق المبحث الثالث للإدارة التعليمية المتبعة في المملكة الليبية وأثرها على التعليم في إقليم برقة .

ويتناول الفصل الثاني (مراحل التعليم العام) وهو من ثلاث مباحث ويشمل الأول مرحلة ما قبل الأساسي والتعليم الابتدائي، أما المبحث الثاني(التعليم الإعدادي) فيتطرق لمراحل التعليم الإعدادي ومناهجه منذ استحداثه عام 1956م وما تم إحرازه من تقدم بهذه المرحلة حتى عام 1969م ، أما المبحث الثالث فيتناول (التعليم الثانوي والمتوسط) وتم تقسيمه إلى قسمين .المرحلة الثانوية ومعاهد المعلمين ويتطرق إلى المناهج المتبعة بهما .

ثم يأتي الفصل الثالث المعنون بـ(التعليم الجامعي والفني والتعليم الخاص ومحو الأمية) وقسم لثلاث مباحث الأول يخص (الجامعة الليبية) والمبحث الثاني (التعليم الفني والمهني)والمبحث الثالث يدرس (التعليم الخاص ومحو الأمية) .

أما الفصل الرابع والأخير فقد خصص للتعليم الديني تحت عنوان (التعليم الديني في برقة 1951-1969م) وتم تقسيمه إلى مبحثين الأول (التعليم الديني في برقة 1951-1961م)ويدرس تطور التعليم الديني في المساجد والزوايا والمدارس القرآنية حتى تأسيس الجامعة الإسلامية ،والمبحث الثاني بعنوان (التعليم الديني في برقة 1961-1969م)ويتم التركيز فيه على السياسات والإدارات الجديدة في المدارس القرآنية المختلفة بعد ضمها للجامعة الإسلامية ويتطرق المبحث إلى دور التعليم العالي في مجال العلوم الدينية والشرعية أيضاً.

وتتضمن خاتمة هذا البحث أبرز النتائج التي تم التوصل إليها ،وقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة منهج السرد التاريخي وفق تسلسل علمي وعرض الأحداث حسب سياقها التاريخي ، بالاعتماد على المنهج التحليلي والمقارن وفق سياقات البحث العلمية بهـــــدف إبراز السلبيات والايجابيات المتعـــلقة بمـوضوع الــدراسـة في

(ج) محاولة للوصول إلى نتائج تخدم الباحثين في هـذا المجال وقد تم تزويد البحث بعدة ملاحق وجداول وإحصـائيات بالإضافة إلـى قائمة المصادر والمراجع التي اعتمد عليها الباحث في هذه الدراسة .

وخلال إعداد هذه الدراسة صادفت الباحث بعض الصعوبات منها إن معظم الوثائق الخاصة بهذه المرحلة اختفت في خضم هذه الأحداث التي تتعرض لها البلاد لذلك اضطر الباحث إلى جلب معظم المراجع والتقارير الخاصة بفترة العهد الملكي من المؤسسات الثقافية المصرية ، ومعظم الكتب تتحدث عن ليبيا بشكل عام وهناك ندرة في المصادر والكتب التي تتحدث عن التعليم في برقة بصفة خاصة وجاءت معظم المعلومات على شكل شذرات في بعض الكتب وغير مطروحة بشكل عميق ،ولكن هذا النقص تم تعويضه بالدوريات والتقارير والخطط التي صدرت في فترة العهد الملكي ،وكذلك الاطلاع على بعض الوثائق الموجودة لدى بعض الأشخاص مما تطلب منا السفر لاماكن متعددة في شمال البلاد وجنوبها ،وقد اضطر الباحث إلى إجراء بعض المقابلات الشخصية لسد بعض الثغرات في موضوع الدراسة وهذه المقابلات احتاجت إلى الكثير من التدقيق والمقارنة والتحليل المنطقي، وقد استطاع الباحث رغم هذه الصعوبات الاستعانة بمجموعة لايستهان بها من المراجع العلمية المتنوعة، ومنها على سبيل المثال رسالة ماجستير بعنوان (تاريخ التعليم في ليبيا 1943-1951)للباحثة سماح محمود الطاهر،ورســـالة ماجستير بعنوان (التاريخ الثقافي لليبيا 1943-1951) للباحثة علجية العرفي وهاتان الرسالتان غنيتان بالمعلومات القيمة استفاد منها الباحث في الفصل التمهيدي وبدايات الاستقلال بالفصل الأول ، كما اعتمد الباحث على كتاب (تاريخ التعليم والثقافة في ليبيا) للمؤلف عمر التومي الشيباني ،

فهو يغطي مرحلة كبيرة في تاريخ ليبيا الثقافي من العهد العثماني وحتى العهد الملكي، وقد أمد الباحث بمعلومات في مختلف فصول الدراسة وخاصة الأحوال السياسية و الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها فـي التعليم سلباً أو إيجاباً خاصة بالفصل الأول

(د) كما تم الاستفادة من رسالة ماجستير بعنوان(مؤسسات التعليم في ليبيا من 1952-1969م) للباحثة سمية عبدالجليل أمداوي،في مختلف فصول الـدراسة وخـاصة في الفصل الثاني، كما تـم الاعتماد على تقارير مقدمة من مجموعة من الخبراء التربويين عامي 1965/1964م باسم (العرض الثالث والعرض الرابع لوضع التعليم في المملكة الليبية) في الفصلين الثالث والرابع بما احتويا من معلومات قيمة ودقيقة .

وفي نهاية الدراسة لا يسع الباحث إلا أن يقدم أسمى آيات الشكر والتقدير لكل من مد يد المساعدة سواءً أفراداً أو مؤسسات و جامعات ومنها جامعة عمر المختار وجامعة بنغازي، كما أتوجه بالشكر إلى إدارة مدرسة العروبة بشحات وإدارة مدرسة سوسة الأساسية وإدارة التعليم بالبيضاء وطبرق على ما قدموه من مساعدة، كما أتوجه بالشكر لكل من قدم لي العون من أهالي الواحات ودرنة والجغبوب ،وقد كان لهذا العون دورٌ كبيرٌ في توفير الكثير من الوقت والجهد من اجل إعداد هذه الدراسة .

(هـ)

الفصـــل التمـــــهيد ي

المراحل التي مر بها التعليم في برقة منذ العهد العثماني الثاني وحتى نهاية الإدارة البريطانية

المبحث الأول : التعليم في العهد العثماني 1935 – 1911م

المبحث الثاني : أثر الاستعمار الإيطالي على التعليم في برقة

لمبحث الثالث : سياسات الإدارة البريطانية التعليمية في برقة 1943 - 1951م

الفصـل الأول

التعليم في برقة والعوامل المؤثرة فيه

المبحث الأول : العوامل المؤثرة في التعليم

المبحث الثاني : السياسات التعليمية في لـيبيا وأثـرها عـلى برقـة 1951- 1969م

المبحث الثالث : الإدارة التعليمية في لـيبيا وأثـرها عـلى برقـة 1951 - 1969م

الفصــل الــثاني

مــراحــل التعليم العـــام

المبحث الأول : رياض الأطفال والتعليم الابتدائي

المبحث الثاني : التعليم الإعدادي

المبحث الثالث : التعليم الثانوي والمتوسط

الفصــل الثالــث

التعليم الجامعي والفني والتعليم الحر ومحو الأمية 1951- 1969م

المبحث الأول : الجامعة الليبية

المبحث الثاني : التعليم الفني والمهني

المبحث الثالث : التعليم الحر ومحو الأمية

الفصــل الــرابع

التعليم الديني في برقة 1951- 1969م

المبحث الأول : التعليم الديني في برقة 1951- 1961م

المبحث الثاني : التعليم الديني في برقة 1961- 1969م

الفصـــل التمـــــهيد ي

المراحل التي مر بها التعليم في برقة منذ العهد العثماني الثاني وحتى نهاية الإدارة البريطانية

المبحث الأول : التعليم في العهد العثماني 1935 – 1911م

المبحث الثاني : أثر الاستعمار الإيطالي على التعليم في برقة

المبحث الثالث : سياسات الإدارة البريطانية التعليمية في برقة 1943- 1951م

المبحث الأول

التعليم في العهد العثماني الثاني 1835 - 1911 م

لا شك أن التغيرات السياسية التي مرت بها ليبيا خلال حقب وعهود تاريخها الحديث كان لها الأثر الواضح في مجريات الحياة الأخرى الاقتصادية منها، والاجتماعية والثقافية فخضوع الأراضي الليبية بامتداد رقعتها الجغرافية لأنواع عديدة من أنظمة الحكم المتباينة في إدارتها وفق ما تقتضيه مصالح تلك الأنظمة، انعكس على مظاهر الحياة ومنها التعليم الذي كان محدود الوجود والانتشار في مختلف مناطق البلاد، ومنها إقليم برقة الذي عانى كثيراً من انتشار مظاهر الجهل والتخلف، وانحسار المد الثقافي فيه نتيجة الممارسات الاستعمارية لأنظمة الحكم المتعاقبة على الإقليم، فقد تعاقبت الكثير من الظروف والمتغيرات على الإقليم منذ أن سيطر عليه العثمانيون حتى إعلان الاستقلال الذاتي عام 1949م .

لابد لنا في بداية دراستنا للتعليم في برقة خلال العهد الملكي أن نسلط الضوء على المراحل التي صاحبت عملية التعليم في العهود السابقة، وقبل ذلك سنتطرق للتعريف بإقليم برقة، فقد أُطلق اسم برقة لأول مرة من قبل الإغريق الذين أطلقوه على مدينة باركا (المرج حالياً) ومن ثم صار يطلق على الإقليم بكامله الذي كانت تسكنه قبيلة لواته البربرية، وعندما فتحه المسلمون عام 22هـ بقيت هذه القبيلة حتى قدوم هجرات قبائل بني سليم وبني هلال الذين أزاحوها من مواطنها عام 443هـ - 1051م واستقرت ببرقة قبائل بني سليم و أحلافها[1].

كانت برقة تسمى قبل الفتح الإسلامي (انطابلس)، وتعني بالرومانية المدن الخمسة وهي(توكرة ،قورينـي ، برنيق ، بولونيا ، بارشي) وتمتد حدودها من هضبة السلوم شرقاً حتى خليج السدرة غرباً، ومن البحر الأبيض المتوسط شمالاً إلى جبال تبستي جنوباً[2] .

تبلغ مساحة برقة حوالي 855.370 كلم مربع، وسكانها تعدى أربعمائة ألف نسمة في بداية الستينيات، وأهم المراكز والتجمعات السكنية هي بنغازي ودرنة والجبل الأخضر وإجدابيا والمرج

---

[1] ـ أشرف منصور الطريدي ، أسماء وأعلام القبائل البرقاوية ، بنغازي ، دار الكتب الوطنية ، دت ، ص 22.

[2] ـ الطاهر أحمد الزاوي ، تاريخ الفتح العربي في ليبيا ، لندن ، ط3، 1985 م ، ص ص39 ، 44 .ـــ حنان محمد سويد، ليبيا خلال العهد الحفصي (1229- 1510)، طرابلس ، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، ص 65.

وطبرق والواحات، وتبلغ المساحة المزروعة من الأراضي حوالي مائتي ألف هكتار منها أراضٍ مروية وأغلبها مراعي للمواشي[1].

قسم إقليم برقة في عهد الإدارة العسكرية البريطانية إلى ثلاث مقاطعات هي (بنغازي ، الجبل الأخضر ، درنة)، وتمتد مقاطعة بنغازي من توكرة شرقاً إلى منطقة السدرة غرباً وحتى الكفرة جنوباً ، أما مقاطعة الجبل الأخضر ومقرها المرج آنذاك فتمتد من طلميثة حتى منطقة ابلخنة شرق شحات، وبالنسبة لمقاطعة درنة فتحدها مقاطعة الجبل الأخضر من الغرب وتمتد حتى الحدود المصرية وتضم واحة الجغبوب، وعرفت المقاطعة أيضاً باسم (لواء)، ويوجد بكل مقاطعة متصرف وقائم مقام ومدير و كاتب إداري ومدير بوليس، وإدارياً خضعت برقة لإدارة بريطانية خاصة منفصلة عن الإدارة البريطانية بإقليم طرابلس[2].

عانى إقليم برقة كغيره من مناطق البلاد من تدهور في مختلف النواحي ومنها التعليم بطبيعة الحال، نتيجة العديد من العوامل والظروف يقف على رأسها عدم الاستقرار السياسي نتيجة تعاقب قوى مختلفة لعل أبرزها الحكم العثماني الذي امتد لما يزيد على الثلاثة قرون، ولا نعني هنا تناول كل المراحل بتلك الفترة فمعالم الحكم العثماني عامة في الأراضي الليبية التي كانت تعرف آنذاك بولاية طرابلس الغرب لم تتضح في جوانبها الحضارية إلا في العهد العثماني الثاني 1835 – 1911م، فهذه المرحلة واكبت عهود الإصلاح والتجديد في الدولة العثمانية والذي بدوره انعكس على الأقاليم الخاضعة لسلطات الدولة ومنها ولاية طرابلس التي شهدت هي الأخرى بعض الإصلاحات،وطبيعي أن تشمل هذه الإصلاحات أو التطورات نظم التعليم في الولاية

ورغم أن إقليم برقة كان جزءا من الولاية فلم توله السلطات العثمانية اهتماماً كبيراً نظراً لبعده الجغرافي عن مركز الحكم في الولاية فجميع السلطات تركزت في عاصمة البلاد[3]، وبالتالي كانت معظم الإصلاحات وعلى جميع المستويات التي لم تؤثر إيجابياً في مجالات الحياة المدنية، إضافة إلى أن الإصلاحات كانت في معظمها تهدف إلى إبعاد أنظار الدول الاستعمارية الطامحة للسيطرة على الولاية، وكغيرها من مناطق الولاية الأخرى ظل التعليم في برقة طوال تلك المرحلة يسير في نهجه السابق القائم على التعليم الديني المتمثل في الزوايا والكتاتيب التي عرفت في برقة منذ قرون .

---

[1]- هلموت كانتر ، ليبيا دراسة في الجغرافيا الطبيعية ، ترجمة عبد القادر مصطفى المحيشي ، مراجعة الزروق مصباح السنوسي ، بنغازي دار الكتب الوطنية ، ط1 ، 2002م ، ص26.

[2] - سماح محمود علام الطاهر ، تاريخ التعليم في ليبيا من عام 1943– 1952م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، القاهرة ، 2003م ، ص 31 .

[3] - علجية بشير العرفي ، التاريخ الثقافي في ليبيا ، 1943 –1951م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، بنغازي ، جامعة قاريونس 2002م ، ص ص 29 ، 33 .

من الواضح أن عـدم اهتمام الدولة العثمانية بالتعليم يرجع إلى ظروف نشأتها التي تنتهج الأسلوب العسكري، فهي دولة ذات طبيعة حربية قوامها الغزو و الفتوحات وهذا دون شك راجع إلى ظروف نشأة الدولـة وتوجهها منذ قيامها بالسيطـرة علـى المناطق المسيحية، والتصقت بها هذه الصفة عنـد سيطرتها على المناطق الإسـلامية والعـربية فصارت اهتماماتهـا العسكرية طابعاً غالبـاً على نظام حكمهـا وإدارتها، مما ترتب عليه إهمال في معظم جـوانب الحيـاة الأخرى ومنها التعليم والصحة والخدمات، الأمر الذي جعل أعباء تلك الخدمات عامة تقع على كاهل رعاياها في الأقاليم، وأدى هذا إلى تعـامل الناس فيما بينهـم حسـب عاداتهم وأعرافهم، وانصب اهتمام السلطات العثمانية على حفظ الأمـــن وجباية الضرائب والإتاوات وظـل هذا الحـال لعقـود عـديدة[1]، هذه السياسة جـعلت الأهالي في برقـة يرسـلون أبنـائهـم لتلقي العلـم فـي الكـتاتيب المنتشـرة بالإقليم والمتصلـة غالبـاً بالمساجد، واقتصر دورها في الأغلب على [2]تعليم الأطفال والصبيان الكتابة والقراءة ومبادئ اللغة العربية إلى جانب تحفيظهـم القرآن الكريـم والحديث وما تيسـر من الأمور الشرعية والفقهية[3].

كانت عملية التحفيظ في الكتاتيب تمتد لسنوات عديدة قد تصل إلى عشر سنوات، فكان مـن النادر أن يتخرج الأطفال من الكتاتيب باستثناء أولاد الأسر الميسورة الحال التي تستطيع أن تنفق على أبنائها طيلة هذه المدة، أما غالبية الأطفال فيضطـر أولياء أمورهم (آباؤهم) لإشراكـهم في أعمالهم اليـومية، لمواجهة صعـوبة الحياة والتصدي للفقـر الذي عانته برقة في فترات تاريخها المتعددة[3]، وتركز أغلب التعـليم داخل المسـاجد الموجودة في الإقليـم وأخرى تم بنـاؤها في نهـايـة ذلك القـرن, ففي بنغـازي شهدت تلك المرحـلة بناء العـديد من الجـوامع كـجـامع الشـويخات (ابن يونس) الـذي بني عام 1860م، وجامع أبوغولة في عام 1860م وجامع هـدية وجامع بالـروين اللذين بنيا عام 1870م، وجامع المكحل عام 1890م وتم بناء جامع الشـين بمنطقة سيدي حسين في نفس العام وأخيرا تم بناء جامع السلاك وجـامع لرخيص عـام 1900م، إضافة إلى مجمـوعة من الـزوايا الصوفيـة التي بنيت بمـدينة بنغـازي ابتدءاً من النصف الثاني من القـرن التاسـع عشـر الميلادي و منها زاوية سيـدي عبيـد وزاوية بوشحـيمة وزاوية القنطـري والتي تم بنـاؤها عام

2- محمد عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها ، ج1 ،ط1 ، مطبعة الأنجلو ، القاهرة ، 1992م ، ص ص 49. ،53 .
ـــ الصالحين الخفيفي ، المدارس الحديثة ودورها في الحياة الفكرية في ليبيا ، مجلة الشهيد ، العددان الرابع والعشرون والخامس والعشرون ، 2003- 2004م ، ص 59.

[2] ـ أحمد مختار عمر ، النشاط الثقافي في ليبيا من الفتح الإسلامي حتى بداية العصر التركي ، بنغازي ، الجامعة الليبية ، 1971م ، ص 115.ـــ تيسير بن موسى ،المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني ، الدار العربية للكتاب ، 1988م ، ص 323 .

[3] ـ سالم علي الحجاجي ، ليبيا الجديدة ،ليبيا، طرابلس ، مجمع الفاتح للجامعات ، 1989م ، ص ص 142- 143 .

1850م، و الزاوية العروسية والرفاعية عام 1860م، كما بنيت أول زاوية سنوسية بمدينة بنغازي عام 1870م ، وزاوية سيدي عثمان بن بحيح عام 1875م[1] .

استمر التعليم بهذه الطريقة التطوعية من قبل الأهالي حتى منتصف القرن التاسع عشر الميلادي، عندما افتتح الوالي العثماني (أحمد عزت) باشا مجموعة من المدارس عام 1858م، تنهج أسلوب عصري في التعليم [2]سميت بالمدارس الرشدية، وهي مدارس إعدادية تدرس اللغات الأجنبية إلى جانب اللغة التركية والعربية إضافة إلى مجموعة من المواد العلمية الأخرى كالرياضيات والمواد الاجتماعية[3]، وذلك وفق ما

أوضحته إحدى الوثائق التي يرجع تاريخها إلى عام 1868م[3]، وقد أنشأت منها في متصرفية بنغازي اثنتين بمدينتي بنغازي ودرنة[4]، وكان موقع المدرسة الرشدية في درنة إلى جانب قصر الحاكم التركي (مكان المستوصف الحكومي حالياً) قبالة فندق الجبل الأخضر بميدان البلدية، وقام بالتدريس بها مجموعة من المعلمين العرب والأتراك ومن المحليين الذين درسوا بهذه المدرسة (سالم الغرياني ومحمد الخمسي) والمعلم التركي (حلمي أفندي) ، كما فتحت مدرسة للبنات في نفس الفترة ومقرها منزل بن طاهر بمحلة البلاد وقامت بالتدريس بها (خديجة بحري أغا) وهي أول معلمة للبنات بالمدينة[5].

رغم أن فكرة التعليم الحديث بدأت تجد طريقها إلى ولاية طرابلس خلال تلك الفترة إلا أن فرص انتشار هذا النوع من التعليم كانت محدودة، نتيجة عدة عوامل أهمها تدني مستوى اللغة العربية نتيجة استعمال اللغة التركية كلغة رسمية، فقد عمدت السلطات التركية إلى إبراز لغتها من خلال جعلها لغة الدواوين لتصبح هي اللغة الرسمية الأولى ولغة التخاطب بين الناس[6]، وأيضاً كان لعدم جدية السلطات في الدفع بالتعليم دور في تدني الأوضاع التعليمية في الولاية بشكل عام

---

[1] - وهبي أحمد البوري ، مجتمع بنغازي في النصف الأول من القرن العشرين، بنغازي ، دار الكتب الوطنية ،2008م ، ص 50 .ـــ محمد مصطفى بازامة ، بنغازي عبر التاريخ ، ج1 ، بنغازي ، دار ليبيا للنشر والتوزيع ، 1968م ، ص311.

[2]- ملف التعليم ، برنامج المدرسة الرشدية ، 1868م - 1869م ، طرابلس ، أرشيف دار المحفوظات التاريخية .ـــ محمد الطاهر الجراري ، التعليم في ليبيا قبل وبعد سنة 1911م ، طرابلس ، مجلة البحوث التاريخية ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، ، العدد الأول ، السنة الثالثة والعشرون ، يناير 2001م ، ص 18 .

[3] - صلاح الدين حسن السوري ، تحديث المؤسسات التعليمية في ولاية طرابلس الغرب 1835– 1911م ، طرابلس ، مجلة البحوث التاريخية ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، السنة الخامسة ، العدد الثاني ، يوليو 1983م ، ص 228.

[4] - حميد فرج الصغير ، تاريخ التعليم في ليبيا من 1951 حتى 2011م ، طرابلس ، ط1 ، 2012م ، ص ص 39- 40.

[5] - مصطفى عبد العزيز الطرابلسي ، درنة الزاهرة ، درنة ، منشورات جامعة درنة ، ط1 ، 1999م ، ص ص 293 - 294 .

[6] - إسماعيل مولود القروي ، التمهيد الثقافي الإيطالي للغزو العسكري في ليبيا ، منشورات المجلس القومي للثقافة العربية ، الرباط ، ط1 ،1993م ،ص 43.ـــ أحمد محمد القلال ، سنوات الحرب والإدارة العسكرية البريطانية في برقة 1939 – 1949 م ، منشورات جامعة قاريونس ،ط1 ، 2003م ، ص 449.

لاسيما الدعم المادي المتمثل في بناء المدارس وإعداد المدرسين كما كان للظروف الاجتماعية و الاقتصادية التي عانى منها السكان والتي عمت معظم مناطق الولاية وبرقة بشكل خاص، التي كان فيها الفقر واضحاً في معظم مناطقها وانعدمت فيها سبل العيش، فعزف السكان عن الدفع بأبنائهم للالتحاق بمثل هذا النوع من التعليم، وحتى تلك الأسر والعائلات المقتدرة نوعاً ما على الالتزام بتعليم أبنائهم وتقديم التبرعات المالية اكتفت بما هو قائم من التعليم داخل المساجد الموجودة في الإقليم أساساً وهذا لا يعني أن السلطات في الولاية لم تعمل على إدخال التعليم الحديث لبرقة فقد

عملت السلطات العثمانية على محاولة نشر التعليم العصري في مناطق الولاية، و مراكز تجمعات السكان المدنية التي كانت محصورة في عدة مناطق بالولاية، وفي برقة يمكن تصنيفها في مدينتي بنغازي ودرنة اللتين تمثلا المراكز الحضرية لمناطق الإقليم، بما تحوياه من ثقافات مختلفة متعددة ومنها حتى الأوروبية، إذ عملت على نشر التعليم الابتدائي ومدارس لإعداد المعلمين، وأهمها في بنغازي التي أنشئت بها (دار المعلمين) والتي كانت الدراسة بها تنقسم إلى ثلاث مراحل : المرحلة الابتدائية ومدة الدراسة بها سنتان، والمرحلة الرشدية وهي كذلك لمدة سنتان، وهناك المرحلة العالية وتنقسم إلى قسمين : الأول شعبة للآداب، والثاني شعبة للفنون والدراسة بهما لمدة سنتان[1] ويهدف هذا المعهد لتوفير عدد من المعلمين المحليين وتأهيلهم لتولي برامج التعليم التي اعتمدتها سلطات الولاية إثر الإصلاحات العثمانية، لأن ولاية طرابلس عموماً وإقليم برقة خصوصاً كان يعاني نقصاً شديداً في إعداد المعلمين المؤهلين، وبالرغم من ذلك فإن الالتحاق بهذا المعهد لم يكن متاحاً لكل المحليين وإنما كان مقصوراً على أبناء العائلات ذات النفوذ إلى جانب أبناء الجالية التركية الموجودة بالإقليم[2].

هذا يضعنا أمام تساؤل مهم جداً هل هدف هذه الإصلاحات كانت لمجرد إبعاد شبح الاستعمار الأوروبي على الولاية؟ أو أن ضعف السلطة العثمانية حال دون تنفيذ تلك الإصلاحات؟ أو أن ذلك يعكس مدى الرفض الداخلي للوجود العثماني ؟ وإن لم تكن كل هذه الأسباب أو إحداها فإن عجز السلطات في الولاية على القيام بأعباء السكان واقتصار اهتمامها على بعض الإجراءات التي تعود عليها بالنفع، خاصة المتعلقة بالضرائب والإيرادات وكذلك اقتصار اهتمامها في فتح أفاق

[1] - محمد الطاهر الجراري ، المرجع السابق ، ص ص 18 - 19.

[2] ـ ساطع الحصري ، حولية الثقافة العربية ، السنة الثالثة ، القاهرة ، جامعة الدول العربية ، 1951- 1952م ،ص 40.

التعليم الحديث على فئات معينة، يعكس الصورة الحقيقية لأوضاع البلاد التي عـــــانت معظـــم مناطقها مظاهر الجهل والتخلف بعـــدم وجود كوادر

علمية تستطيع القيام بأعباء العملية التعليمية واتضح ذلك في محدودية أو قلة أعداد الطلبة الدارسين في المدارس الابتدائية ودار المعلمين ببنغازي، وهـذا بخلاف الدواخل في القرى والأرياف و البادية الذين اكتفوا بإرسال أبنائهم إلى الكتاتيب الملحقة بالزوايا المنتشرة في ربوع الإقليم، ومن أهمها الزوايا السنوسية التي عاصر إنشائها تلك المرحلة والتي قامت بدور كبير في التعليم الديني[1]، ومن جهة ثانية فإن سكان الإقليم أنفسهم كانوا لا يبدون اهتماماً للانخراط في مجالات التعليم الحديث محدود الانتشار، إذ تركز اهتمامهم على قضاء متطلبات حياتهم المعيشية التي انحصر معظمها في حرفتي الرعي والزراعة، وقد ذكر الرحالة التونسي (الحشائشي) ذلك في زيارته لمدينة بنغازي نهاية القرن التاسع عشر الميلادي عندما قال عن أهلها " ليس لهم إلا صناعة الفلاحة "[2]،ولم يذكر في زيارته تلك أي مركز تعليمي أو ثقافي، وهذا يؤكد ما كانت تعانيه المدينة وباقي مناطق الإقليم من تدني لمستوى الحياة العلمية والثقافية، ولا يمكننا أن نرجع أسباب هذا التدني إلى عجز سلطات الولاية أو تقاعسها في العمل على الرفع من المستوى التعليمي على الأقل في المناطق الحضارية داخل الإقليم، فالسلطات العثمانية عملت على ذلك وإن كان في نطاق محدود، ولكن من الواضح أن سياسات الدولة لم تهدف إلى إجراء إصلاحات شاملة في مجالات التعليم والمجالات الخدمية الأخرى، ولو كانت الأهداف ترقى إلى عكس ذلك لفتحت المجال وقدمت الدعم والدفع بأبناء الإقليم إلى التعليم في البلدان الخارجية، وبصفة خاصة مصر التي تمثل أهم منابع المعرفة والعلم، إذ لم تسجل في الفترة العثمانية إلى أواخر عهدها قيام الســـلطات المتعاقبة بإرسال بعثات دراسية أو إيفاد طلاب من داخل الإقليم للدراسة بالأزهر الشريف وحتى الذين أرسلوا للدراسة بالمدارس الرشدية في استانبول كانوا من ذوي الرفعة والمكانة الخاصة لدى السلطات العثمانية، وكل الذين درسوا في مصر كانوا على حسابهم الخاص فقد قام بإرسالهم أهلهم من الأسر الميسورة، وهم من الطلاب الراغبين في العلم لاسيما في المجالات الدينية كالقرآن الكريم، وعلوم الحديث والتفاسير، ومختلف العلوم الشرعية.

[1]- محمد مصطفى بازامة ، المرجع السابق ، ص316 .ـــ ساطع الحصري ، السنة الثالثة ، ص 407.

[2]- محمد بن عثمان الحشائشي ، جلاء الكرب عن طرابلس الغرب ، لبنان ، 1985 م ، ص 90 . ـــ أحمد محمد القلال ، المرجع السابق ، ص 448.ـ وهبي أحمد البوري، المرجع السابق، ص 24.

إن هذا الانغلاق في سياسات الدولة تجاه ضعف تشجيع التعليم وتقديم كافة أوجه الدعم يتضح من خلاله إن الدولة العثمانية عملت في تنفيذ سياساتها الداخلية، بما يحقق مصالحها القائمة على إيجاد السياسات الضامنة لوجودها لتبعد شبح الأطماع الخارجية على ممتلكاتها ومن جهة أخرى عملت على كسب الولاءات المحلية، ونجد ذلك واضحاً في مجال التعليم فقد بنت السلطات العثمانية عدة مدارس في برقة عام 1869م، منها اثنتين في قضاء البراعصة وعدد طلبتها خمسة وأربعون، وهناك مدرستان بقضاء قبيلة الدرسة وعدد طلبتهما خمسة وستون طالباً، ودرّست بها اللغة التركية إلى جانب اللغة العربية، وبعض العلوم الدينية والاجتماعية[1]، وقد أقدمت السلطات العثمانية في عام 1892م على تأسيس المدرسة العشائرية باستانبول[2]،التي هدفت من خلالها إلى تعليم أبناء الأعيان وشيوخ القبائل، ومن الواضح أن الغرض من إنشاء هذه المدرسة هو خلق ولاءات للدولة من خلال استقطاب الأعيان والمشايخ، وإغرائهم بإرسال أبنائهم ليتولوا بعد عودتهم إلى بلادهم الأصلية مناصب مدنية وعسكرية رفيعة، وبذلك يضمنون استمرار سيادة الدولة العثمانية بعد تشبعهم بقوانينها وثقافتها، وقد انقسمت هذه المدرسة إلى قسمين : الأول مدني والآخر عسكري والتحق بالدراسة في هذه المدرسة بعض الطلبة من متصرفية بنغازي في العقد الأخير من القرن التاسع عشر الميلادي،ومنهم (عمر منصور الكيخيا) وهو ابن أحد أعيان بنغازي، وقد درس بالقسم المدني في المدرسة وعين بعد قضائه خمس سنوات بالأستانة قائم مقام منطقة الواحات(جالو وأوجلة وإجخرة) وعلي حامد لعبيدي **

وكان من خريجي هذه المدرسة عناصر نسائية محدودة العدد منهن (حميدة العنيزي) التي تعد أول امرأة من الإقليم تتلقى تعليماً متقدماً خارج البلاد، وفي القسم الثاني (العسكري) تخرج عدد من الطلبة من إقليم برقة تم تعيينهم ضباطاً في الجيش العثماني منهم (محمد الرعيض وعمران نجم)، اللذان كانا من الضباط الذين شاركوا في عملية الجهاد ضد الغزو الايطالي لليبيا تحت إمرة (أنور باشا)، وأيضا (عمران الجاضرة) الذي تولى وزارة الدفاع في حكومة المنتصر عام 1952م بعد استقلال ليبيا[3] .

نظراً لتوافد أعداد كبيرة من الجاليات الأجنبية إلى البلاد و ازدياد النشاط الأوروبي في الولاية أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، قامت السلطات العثمانية بالسماح لتلك الجاليات بفتح مدارس تتولي تعليم أبناء هذه الجاليات في كل من برقة وطرابلس، ولم تعرها السلطات اهتماماً

[1] - أشرف منصور الطريدي ،المرجع السابق ، ص 19 .
[2] - وهبي أحمد البوري ، المرجع السابق ، ص 64.
** ابن أحد مشايخ العبيدات تقلد مناصب قيادية في متصرفية بنغازي منها قائم مقام ، أشرف منصور الطريدي ، المرجع السابق ،ص19 .
[3] - وهبي أحمد البوري، المرجع السابق، ص ص 64 - 65 .ـــ أشرف منصورا لطريدي ، المرجع السابق ، ص 19.

كبيراً مقللة من خطرها الثقافي والاجتماعي، ووصلت أعداد التلاميذ بتلك المدارس حوالي ألف وثلاثمائة تلميذ في مختلف المراحل الدراسية، من رياض الأطفال والمرحلة الابتدائية ومدارس البنات، وأيضاً طلبة المعاهد الفنية وأغلب هؤلاء الطلبة من إقليم طرابلس[1]، بينما لم ترد إحصائيات دقيقة عن هذه المدارس من حيث أعداد التلاميذ بها وأعداد فصولها في إقليم برقة، مما يدل على أن السلطات لم تولها اهتماماً وكل ما ورد في سياق التعليم للأجانب بالإقليم كان في إطار اهتمام الجاليات الموجودة آنذاك وبمجهودات بعض الإرساليات والجاليات المقيمة مثل اليهود والايطاليين في أواخر العهد العثماني ، ولعل المراد بنشر المعلومات عن هذه المدارس بالتحديد في إقليم طرابلس من قبل السلطات التركية هي لطمأنة الأهالي وللتقليل من خطر تلك المدارس على هويتهم الإسلامية والعربية، وأن الدولة العثمانية كانت تهدف من وراء السماح بحرية التعليم لتلك الجاليات إعطاء صورة للدول الأوربية بأن الدولة تعمل على تنفيذ برامجها الإصلاحية إثر

اشتداد المطالبات الأوربية لها، ولتقطع الطريق على كل سياسة أوربية طامحة لإحلال وجودها محل السلطات العثمانية لذلك وردت التقارير حول هذه المدارس في مركز الولاية ومن جانب آخر فإن السياسة الاستعمارية لم تعر جهود السلطات العثمانية اهتماماً ، فلو نظرنا إلى ايطاليا التي استعمرت ليبيا في مرحلة لاحقة نجدها قد قامت بجهود في مجال الاهتمام بالتعليم للجالية الإيطالية في الإقليم، لأن غرض إيطاليا من فتح تلك المدارس لم يكن من أجل التعليم والتطوير لأبناء البلاد وإنما من أجل نشر ثقافتها ولغتها لتدعيم وجودها بالبلاد تمهيداً لضمها، وهذا ما يؤكده خضوع هذه المدارس للإشراف المباشر من الحكومة الإيطالية وإن كان أغلب طلبتها من المسيحيين واليهود فإن وجود أعداد من المسلمين يؤدي إلى ذوبان الهوية الإسلامية للملتحقين بها،خاصة أن هذه المدارس كانت تزاول أعمالها بحرية ودون رقابة تذكر من السلطات العثمانية .

اختلف الوضع فيما يخص تعليم أبناء الجالية اليهودية كونها جالية مقيمة في الولاية وتواجدت أعداد كبيرة منها في برقة، ففي هذا الإطار أسست الجالية اليهودية مدرسة (بجديل توراة) في بنغازي وفق شروط تقوم على التعليم الحديث، أهمها ضرورة حصول المعلمين على شهادات تؤهلهم لذلك، وواجه ذلك معارضة من حاخامات الطائفة بحجة أن تدريس اللغات والمهن والحرف سيعزز الاتجاه العلماني لأبناء الطائفة، وللمحافظة على هذا الاتجاه أسس مجموعة من أبناء الجالية في بنغازي أمثال (إلباجويلي ، وهاي اتشويا ،وفرجون دانا) مدرسة دينية ملحقة

[1]- ساطع الحصري، حولية الثقافة العربية ،السنة الثانية ، القاهرة ،جامعة الدول العربية ، 1950،1951م ،ص 619 . ـــ محمد الطاهر الجراري ، المرجع السابق ، ص 19 .

بالمعبد اليهودي يديرها الحاخام، وينفق على هذه المدرسة من عوائد الضرائب المفروضة على اللحم، وضريبة يفرضها المعبد على أبناء الطائفة تدفع كرواتب للمدرسين وإلى جانب هذه المؤسسات وجدت أيضا جمعية (داوود) في بنغازي والمرج، وهي جمعية تهدف إلى الرفع من المستوى الثقافي والاجتماعي وزيادة النفوذ اليهودي في برقة[1]، ويبدو أن السلطات العثمانية غضت النظر على نشاط هذه

الجمعية حتى لا تثير استياء أبناء الجالية و الأصوات الخارجية المتربصة بسياسات الدولة العثمانية، فكانت هذه الجمعية محل إقبال من معظم أبناء الجالية .

رغم أن فرص التعليم كانت محدودة وغير متاحة لكل أبناء الطبقة الاجتماعية في برقة عقب برامج الإصلاحات وانحصارها في فئات محدودة وفق ما تقتضيه مصالح الدولة العليا وعدم إقبال أعداد كبيرة من السكان للالتحاق ببرامج التعليم العثماني داخل الإقليم، إلا أن تلك الفترة شهدت تزايداً في أعداد المتعلمين داخل الإقليم مقارنة بالفترات السابقة، لاسيما في التعليم الديني والمتمثل في أعداد المتعلمين الذين أتموا دراستهم بالأزهر، والذين درسوا في المدارس و الزوايا ببرقة، أو من تخرجوا من زوايا طرابلس، ويتضح ذلك من وجود أعداد من المشائخ الذين عملوا على نشر التعليم بالزوايا و المساجد والذين تخرجوا من زوايا مختلفة منها زاوية الشيخ (عبدالسلام الأسمر وزاوية الزروق)، وقد ساهمت هذه الفئة قليلة العدد في تعليم أبناء الإقليم، واهتمت تلك الطبقة المتعلمة بالأدب والشعر الحديث واقتنت بعض الكتب التي جلبت من مصر عن طريق المسافرين بين البلدين واشتهر من هؤلاء الشعراء والأدباء (بوهديمة والمغبوب وابن شتوان) وغيرهم[2]،الأمر الذي ساهم في إيجاد فئة من المتعلمين استطاعوا في مراحل لاحقة المساهمة في الحياة العلمية والثقافية بالإقليم .

المبحث الثاني

أثر الاستعمار الإيطالي على التعليم في برقة 1911– 1943م

إن تطور الأحداث العسكرية في ليبيا منذ أكتوبر1911م كان لها الأثر الواضح على جميع مجالات الحياة في ومنها التعليمية، فمثلما أعدت إيطاليا العدة للاحتلال العسكري فمن المؤكد أنها

[1] - سليمان خطاب سويكر ، الجالية اليهودية في إقليم برقة تحت الاستعمار الإيطالي 1911- 1942م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، بنغازي ، 2005 م ، ص ص 21 - 22.

[2] - محمد مصطفى بازامة ، المرجع السابق ، ص ص 316- 317 . ـــ وهبي أحمد البوري ، المرجع السابق ، ص 48 .

أعدت لبرامج سياستها التعليمية خاصة وأنها استبقت عمليات الغزو بالعمل على نشر أفكارها وثقافتها في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، أثناء تمهيدها لمرحلة العمليات العسكرية (التغلغل السلمي/ الثقافي) اعتقاداً منها أن السيطرة على ليبيا لا تمثل صعوبة أمام القوات الإيطالية، ومثلما كانت الخطط العسكرية مصاحبة لعمليات الغزو فقد كانت سياسات روما تجاه الأراضي الليبية في المجالات الاقتصادية، والتعليمية جاهزة للتنفيذ وهذا ما عبر عنه أحد الساسة الإيطاليين عقب مباشرة القوات الإيطالية سيطرتها على أجزاء واسعة من البلاد عندما قال " لقد امتلكنا مستعمرة فقيرة فقرًا واضحاً وليس من سياستنا استبدال الوطنيين بالطليان ولكن جعل الوطنيين يندمجون في خططنا الاقتصادية ، وبالنسبة للمدارس فيجب أن نصل للأسرة من خلال التلاميذ ويجب أن نتخلل القبائل بالتعليم"[1].

إن هذا التصريح يعكس بصورة واضحة جهود السلطات الإيطالية السابقة للاحتلال من خلال إرسالياتها وبعثاتها وسعيها لإقامة المدارس لإدراكها أن التعليم هو الوسيلة الأنجع لضمان السيطرة واندماج المحليين في ركب الدولة الإيطالية، وأكد هذا التوجه المبكر أحد الساسة الآخرين أثناء استعراضه لأهداف السياسة الإيطالية بقوله قوله

"لقد كانت المدارس القليلة

التي أنشئت... وبعض المراكز الأخرى التي احتلتها قواتنا لمجرد تعليم الأطفال الإيطاليين وبعض العرب كدليل أمام الوطنيين على اتجاهنا التعليمي السلمي"[2]، ومن هنا يبدو واضحا أن إحدى أهم السياسات الإيطالية هو " طلينة " الثقافة والتعليم وجعله منفذاً لخططه الاستعمارية .

أمام هذه السياسات الاستعمارية كانت المقاومة الوطنية حاضرة هي الأخرى في المحافظة على الهوية الإسلامية ومنع هذا التغلغل، إذ شهدت الفترة الممتدة بين 1912– 1915م جهوداً لعدد من قادة الجهاد الأوائل في مجال التعليم، وبرزت داخل برقة بمعسكر المجاهدين جنوب درنة في "عين بومنصور" الذي ترأسه القائد التركي (أنور باشا)، فقد جمع هذا القائد ما يزيد عن ثلاثمائة وستين طفلاً من مناطق الجبل الأخضر والبطنان ممن تراوحت أعمارهم مابين ستة وثلاثة عشر عاماً، وتم تسفيرهم عن طريق البحر من السلوم إلى الإسكندرية التي مكثوا بها حوالي الشهرين، ثم رحلوا منها على متن سفينة يملكها (عمر طوسون)* إلى فلسطين ، ومنها رحلوا براً بواسطة القطار إلى دمشق

[1] - محمد بشير سويسي ، أوضاع التعليم في ليبيا 1835- 1950م ، طرابلس ، مجلة البحوث التاريخية ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ،السنة الحادية والعشرون ، العدد الثاني ، يوليو 1999م ، ص 93 .

[2] - محمد بشير سويسي ، المرجع نفسه ، ص 94.

* من رجال مصر البارزين الذين كان لهم تأثير ملحوظ في تاريخ بلاده والبلاد العربية ، ولد سنة 1872م وتعلم في بلاده وفي سويسرا كما أتقن عدة لغات وله مؤلفات قيمة وساهم بماله وجهده في الحركة الوطنية المصرية ،كما ساند حركة الجهاد الليبي ضد ايطاليا ،وقد توفي عام 1944م.

ثم واصلوا رحلتهم الطويلة إلى استانبول، وتم إلحاقهم بالمدارس المدنية والعسكرية هناك، كما تم فتح مدارس بمعسكر "عين بومنصور"لأبناء المجاهدين من الذكور والإناث على حد سواء، وقامت هذه المدارس بتدريس الأولاد من العرب والأتراك،وشملت مناهجها (اللغة العربية والتركية وتحفيظ القرآن ومبادئ الرياضيات والجغرافيا والعلوم والصحة)، أما تعليم البنات بهذا المعسكر فقد قامت به زوجات الضباط الأتراك المقيمات مع أزواجهن بالمعسكر، وكان تعليم البنات مطابق في منهجه للمواد التي يتلقاها الذكور مع إضافة دورات في الأعمال اليدوية، والأعمال النسوية[1]، وقد سميت هذه المدارس (بمدارس الخيام)، وكانت تهدف إلى إعداد معلمين للتدريس بالمناطق التي لم يسيطر عليها الإيطاليون[2]، وبلغ عدد المدارس التي أنشأها القائد أنور باشا في الفترة من 1912– 1915م ما يقارب من اثنتي عشرة مدرسة بها أكثر من ألف ومائة وخمسين تلميذاً وتلميذة وكان من ضمنها مدرسة مهنية بمنطقة القيقب وهي للتعليم التجاري والزراعي، حيث يتلقى بها الطالب المبادئ الأولية في الأعمال التجارية من بيع وشراء وعقد للصفقات التجارية

وأعمال الزراعة، وأنواع الحبوب والخضروات و الفواكه والطرق الصحيحة للزراعة، وكذلك اهتمت المدرسة المهنية بتعليم الطلبة بعض العلوم العسكرية وطرق استخدام الأسلحة للمشاركة في الحرب الدائرة ضد الإيطاليين[3].

ارتبط التعليم الرسمي بداية الاحتلال الايطالي بالسياسة الايطالية،ويظهر ذلك من خلال التشريعات التي أصدرتها الحكومة الايطالية وأهمها القانون الأساسي الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (931) في يونيو 1919م والقانون رقم (2401) لولاية برقة، و من بين أهم نصوصه " منح الجنسية الإيطالية للسكان المحليين ، وحق التعليم حتى في المدارس الثانوية "[4]، وهذا يعكس نظرة السلطات الإيطالية لما يجب أن تكون عليه الأراضي الليبية و السكان المحليين الذين اعتبروا جزءاً من المملكة الإيطالية وتسري عليهم القوانين الإيطالية فكان عملها منصباً على تحقيق هذه السياسة ولم تولِ المتطلبات التعليمية والخدمية بالشكل الذي يخدم مصالح السكان أي اهتمام، وجاءت هذه السياسة حرصاً من السلطات الاستعمارية على محو كل ما يرتبط بثقافة السكان، ومما يؤكد هذه السياسة إن كل المفاوضات التي أجرتها الحكومة الإيطالية مع السنوسيين

عزالدين مختار العالم ، تاريخ ليبيا السياسي والاجتماعي (1922-1948م)،دراسة في تاريخ الحركة الوطنية في المهجر بمصر ،طرابلس ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، ط1 ،2000م ، ص 163.

[1] - مصطفى بن حليم ، ليبيا انبعاث أمة وسقوط دولة ، ألمانيا ، كولونيا ، منشورات الجمل ، ط 1 ، 2003م ، ص 371. ـــ مصطفى عبد العزيز الطرابلسي ، المرجع السابق ، ص ص 294 - 295 .

[2] - ساطع الحصري ، السنة الثانية ، ص619.

[3] - مذكرات أنور باشا ، ترجمة عبد المولى صالح الحرير ، ليبيا ، 1979م ، ص 106 .ـــ علجية بشير العرفي ،المرجع السابق ، ص33.

[4] - محمد مصطفى الشركسي ، أنظمة الحكم في ليبيا أثناء العهد الإيطالي ، طرابلس ،مجلة الشهيد ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، العدد التاسع ، 1988م ، ص 90.

سواءً في الرجمة في أكتوبر 1920م أو اتفاق بومريم 1921م وما أعقبها من القوانين *، تشير جميعها إلى ضرورة ارتباط التعليم بالسياسة الإيطالية من خلال ضرورة تدريس اللغة الإيطالية إلى جانب اللغة العربية في المدارس الرسمية[1]، وإدراكاً من إيطاليا لأهمية التعليم والثقافة باعتبارهما المفتاح الأساسي لضمان السيطرة قامت السلطات الإيطالية بإغلاق الزوايا السنوسية ومصادرة أملاكها[2]

لأنها أهم مصدر ثقافي وتعليمي في برقة، ووجهت كل جهودها في المناطق التي سيطرت عليها لفتح مدارس ابتدائية تعلم فيها اللغة الإيطالية إلى جانب اللغة العربية تطبيقاً للسياسة الإيطالية، وكذلك فتحت فصولاً لمحو الأمية وأندية ثقافية، وبدأت في العمل على التوسع في التعليم داخل كل مناطق البلاد عامة وبرقة خاصة، التي كانت تعتمد على القبيلة كمؤسسة اجتماعية لها نفوذ قوي، ويبدو أن إيطاليا عملت على ذلك للوصول لكل أسرة في الإقليم من خلال تعليم أبناء القبائل، وعملت أيضاً على تطبيق سياستها التوسعية،بما يتناسب مع طبيعة قوانينها التي حاولت فرضها وتطبيقها في الأراضي الليبية، ووجدت صعوبة بالغة لاسيما في برقة نظراً للتباين الثقافي والاجتماعي بين الثقافتين، فقد كانت برقة تعتمد النظام القبلي المحافظ على التقاليد والعادات والذي يسود فيه التعليم الديني إلى حد كبير[3].

كانت سياسة إيطاليا التعليمية في الأراضي الليبية تسير وفق خطط مدروسة أكدتها العديد من التقارير ومنها تقرير (كاروسو انجلليري) مدير الشؤون المدنية ورئيس الوكالة التعليمية لطرابلس الغرب 1912م، وأكد فيه ضرورة العمل على تخطيط المناهج في المدارس على أساس من غرس الثقافة الإيطالية في التعليم، باحتواء المناهج الإيطالية العربية لشعار" تدريس لغتنا وتاريخنا وجغرافيتنا " إلى جانب المواد العامة مثل الحساب والتركيز على قواعد الصحة العامة، ويمكن القول أن (كاروسو) كان مدركاً لأهمية وجود اللغة العربية ضمن مناهج المرحلة الابتدائية، وأن تدرس في البلاد من أجل كسب تعاطف السكان المحليين وإظهار إيطاليا بمظهر المتسامح، وأنها جاءت من أجل نشر الحرية والعلم بين السكان والأخذ بأيديهم إلى طريق التقدم والتطور وإلى أن دولتهم تخدم خصوصية رعاياها ولا تطمس هويتهم، كل ذلك من أجل استيعاب أكبر عدد من

* صدرت العديد من القوانين لتنظيم عمل السلطة الإيطالية في الأراضي الليبية فقد ألغي القانون رقم 2401 و استبدل بالقانون رقم 1013 في يونيو 1927م لإدارة برقة وطرابلس ثم القانون الموحد لليبيا رقم 2012 لعام 1934م والمرسوم الملكي رقم 70 لعام 1939م .

[1]- محمد مصطفى الشركسي ، المرجع السابق ، ص 90 .

[2] - ليونارد ابلوتون ، سياسة التعليم الإيطالي إزاء العرب الليبيين 1911 –1922م ، ترجمة عبد القادر المحيشي ، بنغازي ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، ط1 ، 1999م ، ص 35 .

[3] - محمد بشير السويسي ،المرجع السابق ، ص 93 .

أبناء المحليين بتلك المدارس[1]، كما قامت السلطات الإيطالية ببناء عدد من المدارس في المدن والقرى داخل برقة وكانت البدا

بإنشاء مدرسة بسوق الجريد ببنغازي في أبريل 1912م سميت أيضا بالمدرسة الإيطالية العربية المركزية، وكانت منتظمة في عملية الدراسة ولكنها عانت من سوء المباني والمعدات الدراسية وقلة الطلبة في بداياتها، وزاد عدد الطلبة في العام الدراسي 1918 – 1919م إلى تسعين طالباً، وكان يديرها آنذاك (ج.ب.جواسكو G.B.Guasco) وبعض المعلمين الإيطاليين ومنهم من هو غير مؤهل، بالإضافة إلى معلمين محليين منهم معلم اللغة العربية (السنوسي المرتضي)، كما بنيت مدرسة عربية إيطالية بمنطقة البركة بالقرب من سيدي (داوود) عام 1912م واستمرت في العمل حتى ضمت عام 1918م إلى القسم العربي الإيطالي بمدرسة الحي العربي الجديد، وأنشأت الحكومة الإيطالية في نفس الفترة مدرسة بالصابري ووصل عدد طلبتها العام الدراسي 1918م-1919م إلى مائة واثنين وأربعين طالباً أدارها (جياكومو دي بيلليز G.De.Bellis) الذي كان يدرس اللغة الإيطالية بها، بالإضافة إلى مدرسين إيطاليين وبعض المدرسين المحليين لتدريس اللغة العربية والقرآن الكريم منهم (مصطفى دريزة وخليل جلال وبشير بادي)،وقد قسم مبنى مدرسة الصابري إلى ثلاثة أقسام حسب السنوات الدراسية وفتحت مدرسة بمدينة درنة عام 1914م ووصل عدد طلابها عام 1918 - 1919م إلى مائة وثمانية وخمسين طالباً، وبها فصول بمنطقة السوق وهي خليط من المحليين وأبناء الجنود الاريتريين الذين ضمتهم إيطاليا بعد احتلالها لبلدهم، وقد درس بمدينة درنة العربية الإيطالية أساتذة إيطاليين مثل المعلمة(الياردوبلاتشي AL eardo pallahi) وأربعة مدرسين إيطاليين لتعليم لغتهم، وكذلك مواد (الرياضيات والتاريخ والجغرافيا والتربية وعلم النفس)، ومدرسون محليون منهم (أبوبكر قاطش وخليفة عيسى الحوتي وسيد بن علي) وقد قام هؤلاء بتدريس (اللغة العربية والقرآن الكريم)[2]، ولم تكن مدرسة طبرق الإيطالية العربية التي فتحت في نفس الفترة بأفضل حالاً فمقرها عبارة عن غرف صغيرة ذات تهوية سيئة بالإضافة إلى النقص في كادرها الذي ضم مدرسين إيطاليين صغار في السن وغير مؤهلين

وتعاني المدرسة من قلة الأثاث المدرسي وقد وضع التلاميذ في أدراج كبيرة جداً مستعارة من القاعدة البحرية، وقام بالتدريس بالمدرسة بعض المدرسين المحليين أيضاً لمواد اللغة العربية والقرآن الكريم، منهم(أحميدة عسيلة المستيري والقاضي عبدالله الشريف)، وحوت مناهج تلك المدارس (اللغة العربية والقرآن الكريم والكتابة والحساب ودراسات عامة " وصف البيئة المحيطة

---

[1]- ليونارد ابلوتون ، المرجع السابق ، ص 35 .

[2]- مصطفى عبد العزيز الطرابلسي ، المرجع السابق ، ص ص 297 - 298 . ــ ليونارد ابلوتون ، المرجع السابق، ص ص 218- 219.

،الصحة ،الدراسة الريفية "، والعمل اليدوي والأناشيد والرياضة "الجمباز" ودرس بالمدرسة الابتدائية العليا مبادئ الحساب والهندسة والجغرافيا والتاريخ والزراعة) وهناك مدارس ابتدائية نسائية وهي عبارة عن حلقات دراسية للأميين وهي باللغة العربية والإيطالية[1]، ويبدو أن عملية التدريس بالمرحلة الابتدائية وخاصة في العقد الأول من الاحتلال كانت مبنية على استقطاب العنصر المحلي بتدريس مواد اللغة العربية والقرآن الكريم والاجتماعيات والأنشطة اليدوية والرياضية، وترمي إلى كسب ثقة الناس حتى يلتحق بها أكبر عدد من التلاميذ وهذا بالفعل ما حدث، فقد كان التدريس في معظم المراحل الدراسية الابتدائية العليا السنة (الرابعة) وما فوق يقوم على تعليم اللغة الإيطالية وإهمال اللغة العربية وتلقين النشء المبادئ والمعتقدات الخاصة بالمستعمر[2].

أما مناطق الدواخل في الإقليم التي كان بها مقاومة ضد الإيطاليين فإن التعليم بالمدارس الموجودة بها اقتصر على الطلبة الذكور، إذ كانت الإدارة الإيطالية ترغب في إنشاء مدرسة للبنات ببنغازي كمثيلتها في طرابلس لكنها لم تستطع فعل ذلك[3]، و السبب يرجع إلى عزوف الأهالي على بعث بناتهم لعدم ثقتهم في المستعمر وأيضا لاستمرار الحرب في الإقليم مما جعل الأمور غير مستقرة وغير مواتية لبناء مثل هذا النوع من المدارس، وكذلك خشيت السلطات الإيطالية من إثارة عواطف المسلمين في برقة بفتح مدرسة للبنات خاصة وأن الأتراك

لم يقوموا بذلك من قبلهم، نظراً للتقاليد السائدة بين الأهالي ورأت الحكومة الإيطالية التريث بعض الوقت في فتح هذا النوع من التعليم ، لأن المجتمع البرقاوي يغلب عليه طابع الانعزال

عن المؤثرات الأوروبية بعكس سكان طرابلس الذين كان لهم اختلاط كبير بمختلف الجاليات لأنها مركز الولاية وذلك أعطى بعض الثقة في التعامل بين الطرفين، وقد ظهرت في منتصف العشرينات بعض الجهود المحلية ببرقة لتعليم البنات، ومنها ما قامت به (مفيدة الخوجة) من فتح فصل دراسي بمدينة درنة التحقت به بعض التلميذات، منهن (فتحية قدورة ومبروكة بو غرارة ونفيسة الجاضرة)، وكان التعليم بالفصل باللغة العربية واقتصر على مبادئ اللغة العربية وحفظ قصار سور القرآن، وقام بالإشراف على امتحانات حفظ القرآن الكريم القاضي (عبد الكريم عزوز)[4].

أثناء أحداث الحرب العالمية الأولى حدث تراجع في خطط السلطات الإيطالية بمجال التعليم نتيجة انشغالها بأحداثها، وبنهاية الحرب أصدرت وزارة المستعمرات الإيطالية مرسوماً ملكياً عام 1917م نص على استخدام ريع الأوقاف الإسلامية في بناء مدرسة إسلامية[5]، لقطع الطريق أمام

---

[1] - ليونارد ابلوتون ، المرجع السابق ، ص ص 167 ، 169.

[2] - سليمة محمد علي بن حمادي ، من شموس مدينة درنة ، بنغازي ، دار الكتب الوطنية ، ط1 ، 2000م ، ص13 .

[3] - ميلاد المقرحي ، مراجعات كتب ، طرابلس ،مجلة البحوث التاريخية ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، العدد الثاني ، 1983م ، ص323 .

[4] - سليمة محمد بن حمادي، المرجع السابق ، ص 12 .

[5] - ليونارد ابلتون ، المرجع السابق ، ص 140 .

الطلاب الراغبين في استكمال تعليمهم الديني خاصة في مصر، فقد خشيت السلطات الاستعمارية من دور الأزهر في زرع وتعزيز الثقافة الجهادية ضد المستعمرين ، ومن جهة ثانية يمثل الإقدام على مثل هذه الخطوة رسالة لكل المعارضين لسياسات روما تجاه الليبيين على المستوى المحلي بتخفيف حدة المقاومة المسلحة ، فمثل هذا الإجراء من شانه أن يعطي انطباعاً للأهالي أن السلطات الإيطالية تعمل على تثقيف الليبيين ومساعدتهم في جميع أمور حياتهم وكذلك على المستوى الإقليمي في إعطاء صورة حضارية نحو إيطاليا، وأن سيطرتها على البلاد الليبية جاءت لصالح سكان البلاد أكثر من كونها خطوة استعمارية هدفها السيطرة على الأراضي والشعب في برقة وطرابلس، ولكن هذه السياسة لم تجد نفعاً إذ تميزت تلك المرحلة بقلة الإقبال من قبل الطلبة العرب على التعليم بهذه المدرسة التي نظر إليها المحليين بعين الشك والريبة، خاصة وأنهم فقدوا الثقة في المستعمر بعد ما رأوا أفعاله ومعاملته لهم، ولكن السلطات الإيطالية لم تألُ جهداً في العمل على زرع الثقة بينها وبين الأهالي والسعي لكسب

تعاطف مجلس (النواب البرقاوي) الذي شُكل بعد اتفاقية الرجمة 1921م، فأصدرت قانون لتنظيم التعليم في برقة عام 1922م، وحدد القانون أنواع المدارس لأبناء المسلمين من تعليم عام شمل المدارس الابتدائية والكتاتيب والتعليم الفني من مدارس صناعية وزراعية ومدارس للبنات[1]،غير أن هذا القانون لم يطبق لقيام الحرب من جديد بين المجاهدين والإيطاليين بعد استلام الحكومة الفاشية لزمام الحكم في روما عام 1923م .

طبقت إيطاليا نظاماً تعليمياً في المناطق التي سيطرت عليها، يقوم على سياسة الترغيب خاصة في تعليم الصغار بالمراحل الأولية، فقد كانت توزع الكتب بالمجان وفق أهداف تلك السياسة ووفرت للتلاميذ عناية صحية،وتعهدت بالتغذية المدرسية، بل أنها كانت تقدم إعانات مالية للفقراء منهم ، وكانت هناك أنشطة مدرسية تقام لهؤلاء الأطفال تسمى(الباليلا) وهي مزيج من التربية العسكرية والعقائدية للعمل على إكساب الأطفال هوية المستعمر تدريجياً[2].

لم تعر السلطات الإيطالية اهتماماً كبيراً لمجال التعليم المتقدم واكتفت بالتركيز على التعليم الأولي و الابتدائي وكذلك المعاهد الأولية والمتوسطة والحرفية، ومن ذلك يتضح أن السلطات الإيطالية كانت تسعى إلى جعل الأطفال البرقاويين يشعرون بأنهم جزء من إيطاليا من خلال زرع الأفكار العقائدية الفاشستية، دون الاهتمام بالتعليم العالي وحصره فقط في التعليم الذي يجعل المتعلم

[1] - ميلاد المقرحي ، المرجع السابق ، ص 326 .

[2] - عمر محمد التومي الشيباني ، الثقافة والتعليم في ليبيا في العهد الإيطالي ، طرابلس ، مجلة البحوث التاريخية ،مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، العدد الثاني، 2004م ، ص 169.

يشغل الوظائف الصغيرة والحرف البسيطة، لسد احتياجات المستوطنين الذين توافدوا على الإقليم في الوقت الذي قامت به حكومة الاحتلال الإيطالي بإنشاء مدارس عليا لأبناء المستعمرين، وكان تعليم المحليين في المدارس الابتدائية داخل برقة تحت إشراف معلمين أحدهما عربي والآخر إيطالي، وكل منهما يقوم بتدريس نصف المواد المقررة ، وبعد المرحلة الابتدائية عادة ما يوجه الطالب المحلي إلى المعاهد المهنية و الحرفية ، ومنها مدرسة الفنون والصنائع ببنغازي التي أنشئت في يونيو 1919م وألحق بها قسم داخلي

وتغذية مجانية، واستقبل المعهد الطلبة من جميع نواحي برقة وكانت مدة الدراسة ثلاث سنوات، ويهدف لتعليم الطلبة الحرف الصناعية ولكن المعهد لم يرق إلى مرحلة المعاهد المتوسطة ، فقد مارست السلطات الإيطالية التمييز بين الطلبة بإدخال الطلبة الإيطاليين إلى الأقسام الصناعية المتقدمة، أما الطلبة المحليين فتم توجيه معظمهم إلى دراسة الفنون والصناعات التقليدية *، وأصبح هذا نموذجاً يحتذى به طيلة الحكم الإيطالي[1]، بالإضافة إلى ذلك فإن الطالب المحلي نادراً ما يتم قبوله بالمدارس الثانوية الخاصة لذلك أصبح عدد المتحصلين على الشهادة الثانوية من المحليين قليل جداً ، باستثناء ميسوري الحال والأعيان الذين بعث بعضهم بأبنائهم إلى إيطاليا لإكمال الدراسة، أو الذين أُرسلوا إلى الأزهر الشريف لمواصلة التعليم العالي وهم نسبة قليلة، فكان إرسال الآباء أبنائهم إلى الخارج لمواصلة دراستهم خوفاً من أن يفقدوا هويتهم الإسلامية والعربية وسط مناهج معدة لتلقين النشء ثقافة المستعمر في ظل انعدام الفرص الداخلية[2].

بلغ عدد المدارس داخل برقة في أكتوبر 1920م حوالي إحدى وعشرون مدرسة بمقتضى القانون الجديد، وتحت ضغط مجلس النواب البرقاوي وتنفيذاً لبنود معاهدة الرجمة مع السنوسيين، فقد زاد عدد المدارس عام 1922م وانتشرت في مناطق متفرقة من الإقليم بمناطق بنغازي والمرج ودرنة[3]،و"يذكر تقرير للمبعوث الإيطالي (ميكاكي) مندوب شؤون المدارس والآثار في زيارته لبرقة عام 1919م معاناة المدارس وورد في تقريره"تلك المدارس الموجودة في سوسة وشحات والفائدية والقيقب تعطي صورة قاتمة للمباني المدرسية السيئة وغير الملائمة والجنود غير المدربين، وعدم توفر الأدوات المدرسية فمثلاً مدرسة سوسة مكونة من حجرة لا تصلح مخزناً ومدرسة شحات تشغل قبوا بدون كتب أو أدوات والأسوأ بدون منهج دراسي، و في كل من الفائدية القيقب يزدحم التلاميذ في حجرات لا يوجد بها إضاءة أو تهوية أو كتب أو مقاعد ولكل منها رقيب إيطالي وفقيه محلي"[4] .

* ويتم تخصصهم في عدة حرف منها الميكانيكا والحدادة والنسيج اليدوي والنجارة وتغليف الكتب وتطريز الجلود وقد أنضم لها عدد كبير من بنغازي وضواحيها أغلبهم من الأيتام – وهبي أحمد البوري ، المرجع السابق ، ص 161 .

[1] - ليونارد إبلتون ، المرجع السابق ، ص 260.

[2] - سالم الحجاجي ، المرجع السابق ، ص142.

[3] - ليونارد إبلتون ، المرجع السابق ، ص 248 .

[4] - ليونارد ابلتون ، المرجع نفسه ، ص 221.

من خلال ما ورد بهذا التقرير يتضح سوء الوضع بهذه المدارس الناتج عن عدم الاهتمام من سلطات الاحتلال بالمباني المدرسية، أو أطقم التدريس الذين هم عبارة عن جنود بدل المعلمين المؤهلين، ولا وجود بها لمناهج معدة وتعاني من تكدس الطلبة بدون مقاعد في حجرات ضيقة وسط ظروف صحية سيئة، وقد طرأ تحسن بسيط فيها فيما بعد ولكن تأثيره كان محدوداً فهو أقرب إلى محو الأمية في مراحله الأولى[1]، وأيضا نتيجة للفظائع والجرائم التي ارتكبتها إيطاليا في برقة وما نتج عنها من إثارة للرأي العام العالمي، فقد أصدر الحاكم الإيطالي (بالبو) أوامره بمنع تحويل المساعدات المالية المرسلة من أولياء أمور الطلبة البرقاويين إلى أبنائهم في مصر، ويبدو أن السلطات الإيطالية في البداية كانت تغض النظر عن هذه المساعدات ولكن بسبب ما ينقله الطلاب عن الأوضاع المأساوية والجرائم التي تقوم بها إيطاليا في برقة، أقدمت إدارة (بالبو) على هذا القرار الذي جاء كنوع من الانتقام وفرض للعزلة والجهل بمنع وصول أي صوت ينقل ما يجري إلى العالم الخارجي، وأدى هذا الإجراء التعسفي إلى رجوع عدد كبير من الطلبة إلى برقة نتيجة عدم قدرتهم على تحمل نفقات التعليم، باستثناء من ظل يكافح من أجل إكمال دراسته ومنهم الطالب صالح بويصير[2]*.

في ثلاثينات القرن العشرين الميلادي فتحت المدارس القرآنية أبوابها أمام التلاميذ في عدد كبير من قرى ونواحي برقة بعلم وموافقة السلطات الإيطالية تحت قيود فرضتها السلطات الاستعمارية، وجاءت الموافقة بعد انتهاء المقاومة المسلحة في الإقليم وأيضاً لكسب ثقة وتعاطف الأهالي لأن مشروع إيطاليا كان استيطانياً دائماً حسب خططهم، بينما جعلت التعليم العام مقصوراً في المراحل الأولي وحتى المرحلة المتوسطة دون التعليم العالي الذي ظل حكراً علي أبناء الجالية الايطالية، وقد فتحت العديد من المدارس الأولية للبنين والبنات وقام على تعليمهم معلمين محليين تلقوا تعليمهم بالمدارس العربية الإيطالية في الفترة السابقة.

جدول رقم (1) يوضح المدارس العربية الايطالية ببرقة وعدد الطلبة و المدرسين الليبيين عام 1933م[3]

المنطقة والمدرسة	عدد الطلبة	المدرسين الليبيين
بنغازي – الصابري	260	حسين فليفلة ، مصطفى ادريزة ، السنوسي المرتضي
" - توريللي	163	حسني فايز الأمير ، محمود ادريزة

[1] - أحمد محمد القلال ، المرجع السابق ، ص 305.

[2] - سامي حكيم ، صالح بويصير ، (دن) ط1 ، 1973م ، ص ص 8 - 9.

* من سكان بنغازي لجأ إلى مصر وكتب في الصحف المصرية رداً على الدعاية الايطالية وزودها بأخبار الجهاد وفظائع المحتلين الايطاليين وله مقالات سياسية نشرها بأسماء مستعارة خوفاً من البطش الايطالي . سامي حكيم ، صالح بويصير ، (د. ن)، 1973م ،ص 132.

[3] - محمد محمد المفتي ، جمعية عمر المختار 1941 – 1951م ، ليبيا ، وزارة الثقافة والمجتمع المدني ، ط1 ، 2012 م ، ص29 .

" - مدرسة البنات التدريبية	148	حميدة العنيزي ، بديعة فليفلة ، خديجة البراني ، زكية فليفلة
" - مدرسة البركة المختلطة	193	ـــ
" - مدرسة البنين	160	العربي العنيزي
" - البنين المهنية	41	السنوسي المرتضي
" - مدرسة البنين المركزية	246	حسين الشريف ، صالح بن يوسف
" - القوارشة الأولية	78	محمد عباس
الأبيار - أولية بنين	59	عبد العزيز شنيب
قمينس - "	65	عبد العزيز كرد
المقرون – "	_	الشريف بومدين الماقني ، علي عمر المقصبي
سلوق – "	200	محمد مفتاح السعداوية ، بشير الجهاني
توكرة - "	38	عبد العزيز الأبيض
المرج - أولية مختلطة	115	ـــ
درنة	61	ـــ
درنة بنات	18	ـــ
درنة أولية	316	خليفة عيسى الحوتي ، محمد جبريل ،رمضان الخرم
درنة - بنات معهد علمي	67	مفيدة غلبون
سوسة - مختلطة أولية	41	ـــ
سوسة - أولية بنين	132	مفتاح غرور
اجدابيا – أولية بنين	193	عبدالرازق شقلوف ، رحومة عمر لياس ، سليم المكحل
البريقة _ "	200	إدريس الحصني
العقيلة - "	70	محمد طالب أحمد
أوجلة _ أولية مختلطة	60	عوض علي الشيباني
جالو _ أولية بنين	156	عبدالعزيز مفتاح
طبرق _ أولية مختلطة	284	مفتاح بوغرارة
البردي _ أولية بنين	47	عبدالسلام غرور
الجغبوب _ أولية بنين	58	منصور الجربي

من الجدول السابق يتضح إن المدارس في برقة خلال عام 1933م بلغت حوالي ثلاثين مدرسة أولية في معظمها موزعة على مختلف المناطق، وإن المدرسين القائمين عليها من الليبيين يمثلون نسبة بسيطة لأعداد الطلبة فهناك مدارس يزيد عدد الدارسين بها عن مائتي طالب وبها على أكثر تقدير ثلاث مدرسين، وهذا بدوره يمثل عاملاً سلبياً في سير العملية التعليمية من حيث الأداء والتقييم والتأهيل للتلاميذ، وإن معظم النسب وفقاً للجدول من الذكور واقتصار مدارس الإناث على المناطق ذات الصبغة الحضرية التي تضم تجمعات سكانية يغلب عليها الطابع المدني والأمر نفسه في المدارس المختلطة، وبالنظر إلى الجدول تتضح أيضاً نسبة الدارسين في تلك السنة في الإقليم إذ بلغ عددهم ثلاثة

ألاف وثمانمائة وتسعة طلاب وهي نسبة قليلة[1]، وفي محاولة من سلطات الاحتلال لإيجاد سبل تمنع مغادرة أبناء البلاد للدراسة بالأزهر الذي شهد توافد بعض الدارسين من الإقليم، ومن الواضح أن الأهداف السياسية كانت حاضرة في مثل هذه الإجراءات، لاسيما وان مصر كانت آنذاك تمثل خطراً حقيقياً للوجود الإيطالي بالأراضي الليبية بحكم السيطرة البريطانية عليها، ولكونها مركز جذب للمعارضة الليبية إن صح التعبير لوجود رموز المقاومة الوطنية بها، وحتى تمنع ذلك بشكل كلي قامت السلطات الايطالية بفتح المدرسة العليا التي سرعان ما أقفلت أواخر عقد الثلاثينات من القرن العشرين الميلادي بعد دخول ايطاليا الحرب ضد الحلفاء[2]، مما يعزز أن السياسة التعليمية الايطالية في الأراضي الليبية كانت مُسَخَّرة لخدمة سياستها الاستعمارية ، وأصبح التعليم الابتدائي في أواخر سنوات الاحتلال يتكون من خمس سنوات دراسية يتعلم بها الطفل اللغة العربية إلى جانب الايطالية في السنوات الثلاث الأولى، أما السنة الرابعة والخامسة فإن التعليم يكون باللغة الايطالية فقط ، وتنوعت فيها المناهج الدراسية من (علوم ورياضيات تتضمن الحساب والهندسة ومعلومات دينية والقرآن والأخلاق واللغة العربية وشملت : القراءة والنحو والمحادثة والإنشاء والإملاء والخط) حيث أن المدارس العربية الإيطالية لا يوجد بها مصاحف

للقرآن، وتم اقتصار تدريس الطلبة للقرآن على بعض السور من سورة "الفاتحة حتى البينة" وفي أحيان أخرى حتى سورة "البروج" من خلال خبرة المعلمين العرب والذين سبق وأن درسوا في الزوايا والكتاتيب[3]، ويبدو أن سبب السماح بتدريس هذه المواد في المرحلة الابتدائية في تلك الفترة يرجع إلى انتهاء المقاومة المسلحة واستتباب الأمر لإيطاليا في برقة، ويلاحظ أن هذه المواد تمثل المبادئ في هذه المرحلة ، أما في المرحلة الثانوية فقد كان عدد الطلبة المحليين قليلاً ومعظم المنهج يدرس باللغة الإيطالية ، ورغم أن الفترة الاستعمارية كانت ذات سلبيات علي مجمل الأوضاع التعليمية والثقافية في برقة، فإنها أوجدت جيلاً استطاع إتقان اللغة الإيطالية ليكون معظم المتعلمين قادرين علي التعامل مع مقتضيات العصر، بحكم أن الإدارة المسيطرة علي البلاد كانت تعتمد اللغة الايطالية، وإن كان ذلك يعد بمثابة نجاح للسلطات الاستعمارية في إيجاد نخبة استطاعت أن تغرس فيها الثقافة الايطالية ولكنها من جانب أخر أغفلت أن هذه النخبة ليست في معزل عن مجتمعها لكي تستطيع أن تتجرد من ثقافتها.

---

[1] - محمد محمد المفتي ، المرجع السابق ، ص29 .

[2] - رحومة حسين بوكر حومة ، الزاوية الأسمرية بزليتن ودورها التربوي في ليبيا 1935- 1957م ، طرابلس ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، ط1، 2001م ، ص 54 .

[3] - يونس محمد بو اسويق، المدرسة الابتدائية الإيطالية العربية ، المنهج الدراسي للسنة الدراسية 1936-1937م .

انعكست السياسة التعليمية التي انتهجتها ايطاليا في برقة على وجه التحديد على تدني المستوى الثقافي، فقد أهملت السلطات الحاكمة آنذاك كل ما يتعلق بالثقافة العربية، فكانت أغلب المكتبات الموجودة في المدن الرئيسية باللغة الإيطالية وتتناول التاريخ والثقافة الخاصة بالمستعمر، وكل محتوياتها من الكتب و المجالات و الصحف باللغة الايطالية، باستثناء مكتبة واحدة هي مكتبة بنغازي التي تقع بالقرب من شارع عمر بن العاص، وهي تشكل نقطة هامة في إثبات الهوية الوطنية والإسلامية لدي سكان المدينة الذين طالما رفضوا التخلي عن ثقافتهم وحضارتهم رغم المساعي الايطالية في ذلك، والتي تجسدت في مصادرة كل الكتب التي من شأنها الحث علي الجهاد و التمسك بالهوية العربية والإسلامية، لاسيما الكتب التي لها علاقة بالحركة السنوسية لمعرفتها أن انتشارها سيؤدي إلي زعزعة الاستقرار بما يهدد وجودها وهي تدرك لما للسنوسية من حظوة واحترام في الإقليم، وعملت ايطاليا علي تجهيل السكان

بتاريخهم وتدميرهم نفسياً حتى أطلقوا عليهم صفة "الكسالى"[1]،وفي هذا الإطار أيضاً هناك الكثير من الكتب كانت قد صادرتها الحكومة الايطالية ومزقت الكثير منها عند احتلالها للجغبوب، وحتى ما تبقى منها لدي السلطات الحاكمة والمقدرة بسبعة عشر ألف مجلد منعوا تداولها باعتبارها مصدر خطر بأفكارها الجهادية، وبقت في مخازن خاصة لسنوات عديدة حتى تقدمت إدارة أوقاف بنغازي في بدايات عام 1937م بطلب إرجاعها من السلطة الايطالية وقد سمحت إيطاليا بإرجاع القسم الأكبر منها إلي مكتبة الأوقاف ببنغازي ، وبعد أن قامت الحرب عام 1939م قامت السلطات الايطالية بنقل تلك الكتب إلي بلدة سلوق الواقعة جنوب شرق بنغازي وكان عددها يقارب الأربعة آلاف مجلد تعرض معظمها لحريق جراء قصف طيران الحلفاء، ولم يبق من تلك المكتبة غير مجموعة من المجلدات ببنغازي قدرت بثلاثة آلاف وخمسمائة مجلد بينها حوالي ألف مخطوط ،منها الجامع الصحيح الذي نسخ في عام 508 هـ والعقد النفيس الذي يرجع إلى عام 600 هـ، ومشارق الأنوار الذي ألف في سنة 633هـ، وجامع الأصول لابن الأثير وتاريخه يرجع إلي 668هـ وغيرها من المصادر القيمة[2].

من جانب آخر شمل اهتمام السلطات الاستعمارية أبناء الجاليات الموجودة في الإقليم من غير العرب ولاسيما الجالية اليهودية، التي حرصت السلطات الايطالية علي عدم استعدائها لِمَا قد يسببه أي إجراء تعسفي من انتقادات لسياسات ايطاليا داخل أوروبا, ولذا اعترفت الحكومة المركزية والمحلية بحقوق هذه الطائفة وتركت لها الحرية الكاملة في التعليم وبصفة خاصة التعليم الديني الذي يقوم عليه

[1] - نقولا زيادة ، برقة الدولة العربية الثامنة ، بيروت ، (د ن) ، 1950م ، ص ص123- 124 .

[2]- المملكة الليبية ، المكتبة العامة والمدرسية في ليبيا ، من بحوث وفد المملكة في مؤتمر وزراء التربية والتعليم ، طرابلس، 1966م ، ص ص 5- 6 .

تعليم أبناء الجاليات في برقة، والتي حاولت السلطات العثمانية في أواخر عهدها الحد منه ولكن دون جدوى، وقد نشطت إدارة مجلس الطائفة ببنغازي في إحياء التعليم الديني(التلمود) عن طريق أعضاء مجلس الطائفة بالتنسيق

مع مجلس إدارة مؤسسة التلمود الواقع مقرها بشارع المهدوي ببنغازي، والتي كان يرأسها في عقد العشرينيات من القرن العشرين ميلادي (إليا جينيلي) وترتبط بها مؤسسات أخرى مثل مؤسسة (موشاف زاكيمين) بشارع سيدي سعيد التي يرأسها (شالوم سأدوم) ، ومهمتها المطالعة النهارية لكتب التراث الديني اليهودي ومؤسسة (شوميريم لابويكير) التي يرأسها (خموس فلاح) ومقرها أيضاً بشارع سيدي سعيد ومهمتها المطالعة الليلية لكتب التراث وتشرف مؤسسة تلمود في بنغازي علي المدارس التلمودية في درنة وسوسة و شحات والمرج.

حرصت مدارس التلمود علي ربط مناهجها الدراسية بمثيلتها في فلسطين وفق نظام دراسي يستمر لست سنوات تتركز الدراسة فيها علي القراءة لتعاليم التلمود وإنشاء النصوص المقدسة، وعملت علي جلب المدرسين والمقررات الدراسية والكتب الدينية من الحاخامية بالقدس وتدفع مدارس التلمود في برقة بطلابها إلى الإنعزال عن المكونات الأخرى وعدم الاختلاط بهم حتى لا تنغرس فيهم ثقافات أخرى مخالفة لما يدرسونه ، حتى إن مدرسة التلمود ببنغازي درجت علي إقامة معسكرات صيفية خاصة لطلابها وسمحت لهم بالاختلاط الاجتماعي بأبناء الطائفة فقط خلال المناسبات الدينية والحفلات، وبلغت هذه المدارس من الخصوصية أن الدراسة بهذه المدارس لم تكن مقصورة علي أبناء الطائفة، بل إن المعلمين أنفسهم يراعى في جلبهم من فلسطين شروط الولاء والتدين و الإلمام بأحكام التلمود، ولهذا فقد حظوا بميزات مالية قدمتها لهم مؤسسة التلمود بخلاف المزايا التشجيعية الأخرى والتي مثلت نسبة كبيرة من إيرادات تلك المؤسسة[1].

يجد المتتبع لمسيرة التعليم في العهد الايطالي خضوعه لخطط مدروسة تمثلت في إعطاء الأولوية لأبناء المستوطنين الذين بدأت أعدادهم في التزايد عاماً بعد آخر، أما السكان المحليين فانحصر تعليمهم في المرحلة الابتدائية والمساجد والكتاتيب وحرموا من التعليم الثانوي

والعالي وكذلك التعليم الفني والمهني الراقي باستثناء الحرف اليدوية البسيطة، بالإضافة إلى محاربة السلطات الإيطالية للزوايا باعتبارها مركز للوعي الوطني والإسلامي وأدت هذه السياسة لانتشار الجهل بين الشباب وازدياد الأمية وفقر البلاد في المهارات العلمية والفنية وهذا ما جعل الأمية تتخطى

[1] - سليمان خطاب سويكر ، المرجع السابق ، ص ص 143 ، 146 .

90%من أبناء الإقليم[1]، فقد كانت المدارس قليلة فلم يتجاوز عددها عام 1939م ثلاثين مدرسة ابتدائية يدرس بها أكثر من ألفين ومائتي تلميذ وخمسين تلميذة[2]، وهذه المدارس لم يستفد منها إلا أبناء إيطاليا وأبناء الجالية اليهودية، عدا قلة من أبناء الوطن ، وهذا العدد القليل سيظل يجسد وصمة عار في تاريخ الاستعمار الإيطالي في ليبيا .

المبـحث الثالث

سياسات الإدارة البريطانية التعليمية في برقة 1943-1951م

كانت نهاية عام 1942م حافلة بالكثير من المتغيرات بعد أن رسخت الإدارة البريطانية وجودها وسيطرت على مقاليد الحكم في برقة، أصدر على إثرها قائد الجيش الثامن (مونتجمري) منشوراً بعدم مطالبة سكان إقليم برقة بحقوقهم السياسية لمواجهة مطالبات عدد من النخب السياسية والفعاليات الثقافية بضرورة منح الإقليم حقوقه، وتأكيدهم بألا يكون الوجود البريطاني صورة أخرى للاستعمار الايطالي، وتضمن المنشور وعود من قبل سلطات الإدارة لرعاية أحوال السكان الاقتصادية والاجتماعية شريطة خضوعه للإدارة العسكرية وأن لا يثيروا أي مطالب سياسية بحجه أن البلاد لازالت تخضع لقانون الحكم الإيطالي[3]، ومن الواضح أن هذه الوعود جاءت إثر إدراك الإدارة البريطانية لمدى الرفض الداخلي في ظل وجود معارضة نخبوية لأي إجراء قد تتخذه السلطات البريطانية، و كذلك لتعطي صورة مغايرة لما كان سائدا في البلاد, وان وجودها مرحلي يهدف إلي مساعدة الليبيين علي نيل حقوقهم وجاء ذلك أيضاً بعد ورود عدة تقارير صاحبت السيطرة البريطانية حثت حكومة لندن علي إتباع سياسة أكثر توازنا في التعامل مع سكان البلاد، وأهمها تقرير (وانكان كامينج) الوكيل السياسي في وزارة الخارجية البريطانية والذي نصح فيه حكومة بلاده بإفساح المجال للعرب لكي يتولوا بعض المؤسسات في إدارة شؤونهم المحلية[4]، ولا شك أن مثل هذه التوصيات والتقارير قد وجدت ترحيباً محلياً و خاصة من قبل القوى التي تحالفت مع بريطانيا أثناء الحرب وصاحبة النفوذ الأقوى في برقة بزعامة الأمير إدريس السنوسي الذي رأى في تحالفه

---

[1] - المملكة الليبية ، المكتبة العامة والمدرسية في ليبيا ، من بحوث وفد المملكة في مؤتمر وزراء التربية والتعليم ، طرابلس ، 1966م ،ص ص 5- 6 .

[2] - ساطع الحصري ، السنة الثالثة ، ص 308.

[3] - أحمد محمد القلال ، المرجع السابق ، ص ص 183، 186 .

[4] - صالح عثمان عبد الكريم ، موقف جامعة الدول العربية من القصة الليبية 1945م –1951م رسالة ماجستير غير منشورة ، بنغازي جامعة قاريونس ، 2002م ، ص 56.

مع بريطانيا السبيل الأنجع لتخليص البلاد من ويلات الاستعمار الإيطالي وتمثل الخطوة الأهم نحو تحقيق استقلال البلاد[1].

بادرت سلطات الإدارة البريطانية مع منتصف عام 1943م إلى اتخاذ إجراءات لمعالجة الأوضاع التعليمية في برقة و طرابلس, حيث عقد مؤتمر بطرابلس ضم خمس ضباط بريطانيين في شهر يونيو من نفس السنة تمحورت قراراته علي إيجاد السبل اللازمة لتنظيم الدراسة في الإقليمين، وكانت أهم نتائج الاجتماع تحديد عدد المدارس المراد إعادة فتحها و العمل علي توفير الميزانيات اللازمة للتعليم و تحديد المناهج والكتب الدراسية المقررة[2] وحتى تتحقق هذه الأهداف قامت بإنشاء نظارتين للمعارف إحداهما بطرابلس و الأخرى في برقة[3]، وان كان تركيزها الأساسي منصباً علي برقة كونها المقر الفعلي للإدارة العسكرية بخلاف طرابلس التي يمكن أن نعتبر أن سيطرة الإدارة البريطانية عليها في غالبها لا تعدو عن السيطرة الاسمية التي يصاحبها إصدار القرارات وعدم وجود آلية فعلية لتنفيذها، وهذا بطبيعته راجع إلي عدم السيطرة الإدارية في طرابلس التي انتقل إليها معظم الايطاليين الذين كانوا في برقة , هذا بالإضافة إلي أنها تزخر في معظم إداراتها المحلية بالموظفين الايطاليين وأعداد من المحليين، ولذلك من الصعب جداً أن تطبق السياسات البريطانية في طرابلس بعكس الحال في برقة، بالإضافة إلي أن برقة تمثل مركز السنوسية الحليف الأساسي لبريطانيا[4].

بدأت الإدارة البريطانية في نفس العام 1943م تفعيل عمل نظارة المعارف من خلال وضع مستشار بريطاني كمشرف عام علي جميع الشؤون العلمية، إلى جانب مدير للمعارف من المحليين وهو مسؤول عن الشؤون الإدارية و المالية، وانجليزي كمفتش خاص للغة الانجليزية وأوكلت لهذه النظارة وضع الآليات لإعادة إحياء التعليم بالإقليم[5], وأمام هذه الأوضاع التي كانت سائدة من دمار وإضراب نتيجة الحرب و ما لحق بمعظم مناطق الإقليم حتى في فترات سابقة للحرب هذه العوامل كانت تمثل عائقا أمام النهوض بالتعليم ناهيك عن ما تتطلبه عملية

3-Majid khadduri modern Libya a study in political department the Johns press Baltimore 1963 p 56.

[2] -أحمد محمد القماطي ، تطور الإدارة التعليمية في ليبيا ، طرابلس ، الدار العربية للكتاب ، 1987م ، ص140 .

[3]- إدريس عبد الصادق رحيل ، الإدارة البريطانية في برقة ، 1943م –1951م ، رسالة ماجستير غير منشورة ،البيضاء ، جامعة عمر المختار ، كلية الآداب ، قسم التاريخ ، 2005م ، ص 141 .

[4]- محمد فؤاد شكري ، ميلاد دولة ليبيا الحديثة ، ج1 ، القاهرة ،مطبعة الاعتماد ، 1979م ، ص 1025 .ـــ هشام محمد الحداد ، تاريخ الحياة الثقافية في ليبيا 1951- 1969م ، رسالة ماجستيرغيرمنشورة ، جامعة قاريونس ، 2006م ، ص 4.

4-Report on Education in Libya.P14

ـــ إدريس عبد الصادق رحيل ،المرجع السابق ، ص141ـــ حسين سيد عبد الله مراد ، العلاقات المصرية الليبية عبر العصور، جامعة القاهرة ،قسم التاريخ ، 2008م ، ص 313 .

إعادة التأهيل للمباني التعليمية المدمرة في بنغازي و درنة و طبرق[1]، هذا بالإضافة إلي النقص الكبير في أعداد المعلمين وكل ما يتعلق بتسيير العملية التعليمية، خاصة وان معظم المدارس في الإقليم كانت تعمل بما تقدمه السلطات الايطالية من دعم مادي، ورعاية للطلاب والمعلمين والذين يمثلون الجالية التي قدر عدد طلابها أواخر عام 1942م بحوالي خمسة عشر ألف طالب غادروا الإقليم بعد سيطرة الجيش الثامن عليه, ورغم ذلك عملت سلطات الإدارة علي إعادة فتح العديد من المدارس فقد أصدر الجنرال(اوشلنيك) قائد الجيش البريطاني في برقة أوامره في أواخر عام 1943م بفتح سبع عشرة مدرسة في الإقليم، منها مدرسة الصابري والبركة و المرج وشحات و درنة وطبرق وغيرها[2].

قامت السلطات البريطانية بإجراء تعديلات واسعة على نظام التعليم الذي كان سائداً آنذاك ومنها السماح باستقدام المعلمين المصريين، وأخذ التعليم يأخذ منعطفاً جديداً وعصرياً بعد أن كان يعتمد التعليم الديني التقليدي، ونظراً لفقر الإقليم للكفاءات المحلية قامت الإدارة البريطانية بالاستعانة بالمعلمين القدامى الذين قاموا بالتعليم في العهد الإيطالي وأرسلت بعثات تعليمية إلى مصر لإجراء دورات قصيرة على كيفية التدريس وزيادة الخبرة، ففي سنة 1945م بعثت معارف برقة ثلاثين معلماً لتلقي التدريب بكلية العلوم بالقاهرة بإشراف أساتذة متخصصين[3]، وقامت السلطات في عهد الإدارة بفتح مراكز لتدريب المعلمين بالمرحلة الابتدائية في مدينتي بنغازي ودرنة وقد قام بالإشراف عليها معلمون ليبيون مؤهلون تعلموا بالمدارس المصرية،وتم فتح مركز آخر للتدريب ببلدة الأبيار شرق بنغازي[4] وهذه الخطوة أثارت دهشة الرافضين لوجود الإدارة والمطالبين بضرورة حصول البلاد على استقلالها الفوري، خاصة وأن أغلبهم ينتمون لتيارات حزبية أو جمعيات موزعة ما بين

إقليمي برقة وطرابلس، وهذا التيار كان متأثراً بالأفكار التي يروج لها (عبد الرحمن عزام) أحد الساسة المصريين وأول رئيس لجامعة الدول العربية عند تأسيسها عام 1945م، بأن وجود بريطانيا في الأراضي الليبية ما هو إلا صورة أخرى للاستعمار الإيطالي[5]، وأمام هذه التعديلات والإصلاحات بدأت الأوضاع التعليمية في التحسن والتطور وانعكس ذلك على إقليم برقة، ويمكن

1- محمود الشنيطي ، قضية ليبيا ، القاهرة ، مكتبة النهضة العربية ، 1951م ، ص189.

2- أ . ج . ستيل جريج ، تاريخ التعليم في إقليم طرابلس ،ترجمة: أحمد محمد العاقل ،طرابلس ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، ط1 ، 2005م ، ص49.ـــ هشام محمد الحداد، المرجع السابق ، ص9 .

3 -The Annual report by the chief administrator the British military administration of Cyrenaica 1945.p5.

4- The Annual report by the chief administrator the British military admonition of Cyrenaica 1946.p7

5- سعد إدريس سعيد ، المواقف السياسية الليبية من القضايا العربية خلا ل العهد الملكي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، البيضاء ، جامعة عمر المختار ، 2016م ، ص 33.ـــ حسن سليمان محمود ،المرجع السابق ، ص 252 .ـــ رحومة حسين بوكر حومة ، المرجع السابق ، ص64.

القول إن السبب يرجع لوقوع برقة بجوار مصر المستعمرة البريطانية وحرصها على تأمين حدودها الغربية، وأيضا لخلق كيان في برقة يكون حليفاً للمملكة المتحدة في ظل رفض الكثير من النخب لا سيما في إقليم طرابلس للوجود البريطاني، وفي إطار العلاقة الخاصة بإقليم برقة رفعت الإدارة البريطانية الرقابة عن الكتب وأباحت التصدير والاستيراد مع مصر وبريطانيا، وزودت المدارس بالأدوات الدراسية اللازمة كل ذلك أدى إلى زيادة عدد المتعلمين في برقة، كما فتحت المواصلات واستعملت العملة المصرية (الجنيه) في التداول وتم صرفها من بنك (الباركليز) ببنغازي وقامت الإدارة بإعفاء أهالي الإقليم من الضرائب وقدمت مساعدات مالية لعدد من القطاعات[1]، كل هذه الإصلاحات الاقتصادية انعكست بشكل مباشر على الرفع من المستوى التعليمي فأقبل السكان على التعليم، ونتج عن ذلك ارتفاع عدد التلاميذ في المدارس بشكل ملحوظ وتم استخدام موظفين برقاويين في الوظائف الحكومية في سبيل النهوض بالتعليم داخل الإقليم، ومن خلال برامج إعادة التأهيل ظهرت شخصيات وطنية حملت علي عاتقها النهوض بأعباء العملية التعليمية وأوجدت المناصب الإدارية الكفيلة بذلك، وعلى رأسها منصب وكيل إدارة التعليم في إقليم برقة الذي تولاه (علي أسعد الجربى) ،الذي كلفه الأمير إدريس السنوسي برفقة (علي نور الدين العنيزي) * برحلة إلى مصر للنظر في أفضل السبل

للنهوض بالعملية التعليمية ، لما تتمتع به مصر من شأن ومكانة علمية ، وأخذ هذان السيدان يدرسان نظم التعليم في مصر و برامجه وقاما بزيارة لمدارس ومعاهد عديدة برفقة مندوبين من وزارة المعارف المصرية[2]،وهذا يؤكد حرص الأمير (إدريس السنوسي) على نشر التعليم بين أبناء وطنه لأن التعليم هو السبيل الأنجع في إيجاد كوادر مدربة من شأنها أن تسهم في تقدم البلاد في السنوات اللاحقة ، ومن جانب آخر يؤكد أن فكرة الاستعانة بالمناهج المصرية لم تكن فكرة بريطانية بحتة، وإنما جاءت كاستجابة بريطانية لرغبات سكان الإقليم، وإدراكاً من بريطانيا لصعوبة القيام بأعباء العملية التعليمية في الإقليم في ظل إدارة عسكرية تهدف بالدرجة الأولى للمحافظة على المكاسب التي حققها الحلفاء في الحرب، إضافة إلى أن الاستعانة والاعتماد على المناهج المصرية لا تترتب

---

1 - U.N Report on social welfare in Libya .p.6

ـ رأفت غنيمي الشيخ، الاتفاقية الثقافية بين مصر وليبيا عام 1953م ،القاهرة ،معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2008م ،ص ص 8- 9 .ـ زينب الجبري ، إطلالة على الحياة الثقافية في ليبيا من1943– 1969م ،طرابلس ، دار الكتب والوثائق القومية،2006م ، ص 5 ـــ حسين سيد عبد الله مراد ، المرجع السابق ، ص313.

* تحصل على شهادة دكتوراه في الفلسفة الاقتصادية من جامعة نابولي عام 1930م ، وعمره ست وعشرين عاماً ، تقاد عدة وظائف في الثلاثينات منها مدير المكتبة العامة ومدير هيئة الأوقاف وفي عام 1941م لجأ إلى مصر،وفي عام 1945م تقلد منصب عضو في أمانة= لجامعة العربية واختير في الوفد البرقاوي المفاوض للحصول على الاستقلال عام 1949م ، وتولى عدة مناصب وزارية وإدارية في عدة مجالات أيام حكومات المنتصر والساقزلي وبن حليم منها وزير مالية ومحافظ مصرف ليبيا المركزي وسفيراً للمملكة في لبنان والأردن ، وعين وزيراً للبترول عام 1963م ... ثم انتقل إلى جوار ربه عام 1983م – فرج عبد العزيز نجم ،العنيزي أحد فرسان الاستقلال،إشراقه 24 ديسمبر ، درنة ، 2012م ، ص 35 .

2 - محمد فؤاد شكري ، السنوسية دين ودولة ، بريطانيا ، أكسفورد ، ط1 ، 2005م ، ص16.

عليه أي أخطار يمكنها أن تهدد سياسة الإدارة البريطانية، فمصر أيضاً تخضع لسلطات المملكة المتحدة، مما يجعل عمليات الرقابة والمتابعة للمناهج وبرامج التعليم معروفة لدى السلطات الحاكمة في الإقليم[1].

نتيجة للنقص في أعداد المدرسين قامت جهود أهلية تطوعية في مدينة بنغازي متمثلة في أندية وجمعيات خيرية، وبمساعدة بعض الأعيان بإنشاء فصول دراسية في عدة أحياء بالمدينة نتيجة نقص الموارد المالية والفنية بدايات حكم الإدارة، وقد بدأت هذه الجهود التطوعية بتعليم الكبار ومحو الأمية، وكانت (مدرسة العمال المسائية)[2]،هي أول مدرسة [3]تفتح لهذا الغرض وعند استحداث الإدارة البريطانية لنظارة معارف برقة بإدارة موظف محلي يساعده مستشار انجليزي لم تمس الإدارة الجديدة التعليم الديني[4] الذي ظل يسير وفق نظامه التقليدي القديم الموجود منذ العهد العثماني، ويرجع اهتمام الإدارة الإنجليزية ببرقة إلى محاولة الرقي

بالإقليم تعليمياً وثقافياً لمحو الصورة التي علقت بأذهان السكان نتيجة ما عانوه من الاحتلال الإيطالي من مظاهر للجهل والتخلف، ولا يعني ذلك أنها سياسة اختصت بها برقة دون طرابلس ففي إقليم طرابلس الخاضع لإدارة بريطانيا أيضاً وضعت السلطات الجديدة خطط تعليمية، رغم أن التعليم فيها كان أكثر تطوراً، لأنها ظلت بعيدة عن الدمار الذي عانت منه المناطق الأخرى ولتركز الجهود الإيطالية، بها فقد اهتم الإيطاليون بالنواحي التعليمية بالإقليم واستمرت مدارسها ومعاهدها في العمل، وهذا ما لم يحدث ببرقة التي استمرت بها الحرب لأكثر من عشرين عاماً وأغلقت بها الزوايا والكتاتيب ولحق بسكانها الأذى وهاجر الكثير منهم إلى خارج الإقليم، وكذلك فإن أكثر سكان برقة من البدو الرحل وأشباه الرحل وليست بها تجمعات بشرية و عمرانية كبيرة لذلك أقيمت بالإقليم عدة مدارس داخلية، منها مدرسة بمنطقة الأبيار التي اتخذت أحد المعسكرات الإيطالية مقراً لها والتحق بها طلبة من المناطق المجاورة[4]، وبلغ عدد طلابها عام 1948م أكثر من مائتين وخمسين طالباً، وبلغ عدد طلبة مدرسة جردس الداخلية الواقعة جنوب المرج سبعون طالباً في نفس العام، أما مدرسة القبة الابتدائية الداخلية الواقعة إلى الغرب من مدينة درنة ،فقد بلغ عدد طلابها في نهاية الأربعينيات من القرن العشرين الميلادي أكثر من سبعين طالباً[5]، ولعل كثرة المدارس الداخلية تعطي دلالة على الجهود التي بذلتها السلطات البريطانية ومدى تأثير النخب المحلية على تلك السلطات وهذا

[1] - ايريك دي كاندول ، التقرير السنوي للإدارة العسكرية البريطانية في برقة ، 1948م ـــ أحمد محمد القلال ، المرجع السابق ، ص 310

[2] - سماح محمد علام طاهر ، المرجع السابق ، ص 33 .

[3] - علجية بشير العرفي ، المرجع السابق ، ص 103 .

[4] - علجية بشير العرفي ، المرجع السابق ، ص 88 . ـــ سماح محمود طاهر علام ، المرجع السابق ، ص 90 .

[5] - برقة الجديدة ، العدد 1257 ، بنغازي ،23 أكتوبر1949م ـــ أحمد محمد القلال ، المرجع السابق ، ص313 .

مرجعه لمدى القبول المحلي في الإقليم لبريطانيا كدولة منقذة وليست دولة مستعمرة ،وبالتالي فإن العلاقة الخاصة بين بريطانيا وبرقة جعلت لبريطانيا ترحيب شعبي لمساندتها في التخلص من إيطاليا وأيضا لعلاقة المملكة المتحدة المميزة مع السنوسية ذات النفوذ الأوسع في الإقليم أكثر منه في طرابلس التي كانت تحت تأثير صراع الأحزاب[1]، ولا ننسى أيضاً رغبات المحليين في تعليم أبنائهم بعد أن زالت كل المخاوف وشعور السكان بأن البلاد مقدمة على مرحلة جديدة ، كل هذه كانت عوامل إيجابية ساهمت في التغلب على الكثير من الصعاب وأهمها المالية .

زادت المدارس في عهد الإدارة البريطانية ببرقة حتى وصل عددها عام 1948م إلى إحدى وخمسين مدرسة موزعة على مناطق الإقليم، ولم تقتصر على المراكز الحضرية بل شملت الدواخل وفي نفس الوقت تم توفير البعض من متطلبات العملية التعليمية وزادت أعداد الطلبة رغم المصاعب التي اعترفت بها سلطات الإدارة نفسها، وقد أورد ذلك (دي كاندول)* في تقريره السنوي للإدارة البريطانية عام 1947م حول المصاعب المعرقلة لعملية التعليم في برقة ، وذكر منها ضرورة صيانة المنازل المؤجرة والمدارس وأورد التقرير النقص في الكتب والمعدات والوسائل التعليمية ونقص المعلمين، وأوصى بضرورة فتح المدرسة الداخلية بسوسة حتى تستطيع استيعاب الدارسين من المناطق المحيطة بها ، وكذلك نقص المعلمين في المدرسة التجارية ببنغازي الذي أدى لعدم فتحها وطالب بإيجاد حل لها ،كما أورد التقرير فتح بعض المدارس الأولية ببنغازي ومنها منطقة الفويهات والصابري وفي منطقة الأبرق بالجبل الأخضر، وذكر التقرير نقص المعلمين والوسائل التعليمية التي أدت إلى تأخر بدء الدراسة بالمدرسة الثانوية ببنغازي التي فتحت في ذلك العام بتسجيل ثلاثة وعشرين طالباً بها والتحاق واحد وعشرون طالباً بمدرسة درنة الثانوية ، وأورد عدد المدرسين المصريين في الإقليم آنذاك والبالغ عددهم خمسون معلماً منهم ثماني معلمات ، وتطرق التقرير لنقص العمال المهرة في أعمال الصيانة للمباني التعليمية المدمرة في الحرب ، وذكر تقرير (كاندول) أيضاً إن المدارس الداخلية ببرقة عام 1947م بلغت ست مدارس منها مدرسة الأبيار وبها مائتا طالب ، وعدد الطلبة في مدرسة جردس والقبة والزاوية البيضاء بلغ خمسة وسبعون طالباً بكل منها تقريباً، وأن مدارس البنات بلغت ثلاث في بنغازي ودرنة وفصل للبنات بمنطقة

---

[1] - سعد أدريس سعيد ، المرجع السابق ، ص 18 .

* - هو إيريك آرماز فولي دي كاندول ، ولد بمقاطعة كور ونول عام 1901م ، ينحدر من أسرة سويسرية استقرت بانجلترا وكان والده قسيساً بالكنيسة الإنجليزية ، وتخرج كاندول من قسم التاريخ بجامعة أكسفورد ، وفي عام 1923م بدأ عمله في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وعين موظفاً في السلك السياسي بالسودان وقام بالتدريس في كلية قوردن بالخرطوم وتولى تنظيم الحركة الكشفية في السودان وتقلد وظائف أخرى في السودان منها مفوض سياسي وقاضي بمقاطعة دار فور ، تم نقله في عام 1946م إلى الإدارة العسكرية البريطانية للمستعمرات الإيطالية في برقة وشغل منصب المقيم المفوض للحكومة البريطانية ، ترك العمل بالخارجية البريطانية عام 1952م ، والتحق بمجال النفط في الخليج العربي حتى تقاعده عام 1966م .دي كاندول ،الملك إدريس عاهل ليبيا حياته وعصره ،القاهرة ، 1989م ، ص 3.

طلميثة ومدرسة مختلطة في سوسة، وفتحت مدرسة للبنات بالمرج وسرعان ما أغلقت لعدم وجود معلمات، أمـــا بالنسبة لمدارس اليهود فبلغت ثلاث مـــدارس في بنغازي وواحدة بالمرج وأخرى بدرنة ، وقامت الإدارة بإعداد دورات لتدريب المعلمين في العطلة الصيفية بمدرسة الأبيار ضمت أربعين معلماً من مختلف مدارس الإقليم، تحت إشراف مفتش للمناهج ومدير المدرسة الابتدائية بالأبيار، كما افتتحت دورات تأهيلية لمعلمي الابتدائي ببنغازي تحت إشراف معلمين مصريين مختصين[1]، وفتح معهد للمعلمين ببنغازي بنظام سنتين لسد العجز في أطقم التعليم وفي سنة 1947م تم فتح مدارس عديدة بأنحاء متفرقة بالإقليم منها مدرسة بمنطقة المقرون ومدرسة للبنات في سوسة ومدارس مختلطة في مناطق قمينس و توكرة وطلميثة وشحات والبردي واستمرت الدراسة بمدرسة العمال الليلية[2] .

عندما استقلت برقة عام 1949م افتتحت وزارة المعارف ببرقة ست وثلاثون مركزاً ثقافياً في كافة أنحاء الإقليم ملحقة بالزوايا ، وتم افتتاح أكثر من أربعين مدرسة لتحفيظ القرآن وبلغ عدد الطلبة في المدارس الدينية النظامية أكثر من ثمانية آلاف طالب، وقد تم تكليف مدير لهذه المرافق مـــن قبل الأمير (إدريس السنوسي)، وعين شيخ لكـــــل زاوية براتب أربع جنيهات شهرياُ تدفع من ميزانية المعارف كمنحة رغم قلة موارد الأوقاف[3]،وشهد عام 1949م نشـــاطاً ملحوظاً في تنفيذ دائرة المعارف لبرامج البعثات للخارج وجاء ذلك إثر اتفاق الأمم المتحدة وبريطانيا على ضرورة إرسال طلبة ليبيين إلى مؤسسات علمية في الخارج ، ومن الواضح أن هذا التنسيق جاء عقب مـــا بذل من جهود في الأمم المتحدة نحو إعلان البلاد لاستقلالها فأدركت المنظمة الدولية والحكومة البريطانية أن البلاد تتجه نحو نيل سيادتها، وقد كـــــان عـــدد الطلبة من إقليم برقة الذين أوفدتهم نظارة المعارف أحد عشر طالباً، سبعة منهم إلـــى جامعة فؤاد الأول في القاهرة في تخصصات عدة منهم اثنان فـــي الهندسة وثلاثة في

الطب و اثنان فـي الحقوق وثلاث طلاب آخرين إلى الجامعة الأمـيركية في بيروت، وطـــالب واحد تـــم إيفاده لدراسة الحقوق في لندن[4]، وتم فتح مدرسة ثانوية عام 1950م بنظام خمس سنوات في مدينة بنغازي وتستكمل السنة الخامسة بمصر لعدم توفر الإمكانيات لإعداد امتحانات الشهادة الثانوية،

---

[1] - إيريك دي كاندول ، التقرير السنوي للإدارة العسكرية البريطانية في برقة ، 1947م .

[2] - أحمد محمد القلال ، المرجع السابق ، ص315 .

[3] - علجية بشير العرفي ، التعليم في ليبيا 1943- 1951م ، طرابلس ، مجلة الشهيد ،العدد السادس والعشرون والسابع والعشرون، 2006م ، ص 179.

[1]- إدريس عبد الصادق رحيل ، المرجع السابق ،ص 150. ـــ حسين سيد عبد الله ، المرجع السابق ، ص315

وفتـحت مدرسة ثانوية في نفس العـــــــام للبنات والتحق بها ثلاث وعشرون طالبة[1]،وقد استفادت سلطات الإقليم من الخبـرات المصـرية وحرصت على استمـرار التعـاون الثقافي بين الطـرفين ، فقـد تـم تعييـن (حافـظ قنـديل) رئيسـا للبعثة المصرية لدى إمارة برقة عام 1950م والذي أحضر معه مفتشيـن تربويين كـان لهم دور بـارز في حـل الكثير من المشاكل التربوية[2].

اجتمع مجلـس ليبيا الـدولي لأول مـرة بطرابلـس يوم4.25. 1950م وتم مناقشـة مواضيـع كثيـرة في محـاولة لمساعدة ليبيا على إيجاد الكيفية المناسبة لإدارة الدولة المستقبلية وتم الاستعانة بمؤسسات تابعة للأمم المتحدة لإعداد الموظفين والمحافظة على الأمن وتحسين الخدمات في مجالات الزراعة والميزانية والصحة والتعليم[3] ، الأمر الذي أنعكس بشكل كبير على مراحل التعليم بعد الاستقلال إذ أصبح هذا القطاع من أهم أولويات المملكة سواء في سياساتها التنموية أو سياساتها الآنية .

[1] - حميد فرج الصغير ، المرجع السابق ، ص ص 85 ،89 .
[2] - رأفت غنيمي الشيخ ، المرجع السابق ، ص28.
[3] - كلمنص جورج بندي طرزي، ليبيا تحت الحكم العسكري البريطاني والفرنسي، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، 1973م ، ص ص 194- 195 .

الفصل الأول

التعليم في برقة والعوامل المؤثرة فيه

المبحث الأول : العوامل المؤثرة في التعليم

المبحث الثاني : السياسات التعليمية في ليبيا وأثرها على برقة 1951- 1969م

المبحث الثالث : الإدارة التعليمية في ليبيا وأثرها على برقة 1951- 1969م

المبـــحث الأول

العوامل المؤثرة في التعليم

جاء استقلال ليبيا عام 1951م مصحوباً بالكثير من المتغيرات والتطورات في مجمل أوضاع البلاد العامة، فبعد أن عاش الليبيون عقوداً من الكفاح المصحوب بأشد أنواع الفقر والجهل نتيجة عدم الاستقرار السياسي والحروب الطاحنة التي شهدتها مختلف أنحاء البلاد فكان الاستقلال مولداً حقيقياً للدولة كأول دولة افريقية تحصل على استقلالها من الأمم المتحدة[1].

كان استقلال ليبيا بداية حقيقية لبناء مؤسسات الدولة المختلفة وفق ما نص عليه دستور المملكة الذي عالجت نصوصه ومواده كل ما يتعلق بشئون الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية والقضائية، ومحاولة إيجاد الحلول الناجعة لكل معوقات التنمية وفق ما يقتضيه التكوين السياسي القائم على النظام الاتحادي (الفيدرالي) الذي قسمت بموجبه ليبيا إلى ثلاث ولايات " برقة ،طرابلس، فزان"[2].

لاشك إن الصراعات والحروب التي شهدتها الأراضي الليبية في النصف الأول من القرن العشرين الميلادي كان لها الأثر في وجود الكثير من الصعوبات والعراقيل التي من شأنها أن تقف حجر عثرة في مسيرة الدولة الوليدة ، فكان الاستقلال مصحوباً بالكثير من التحديات لانعدام مقومات كثيرة وهامة بخلاف كثير من الدول المعاصرة لليبيا آنذاك التي نالت استقلالها[3].

عند الحديث عن التعليم في برقة والصعوبات التي واجهته لايمكننا بأي حال من الأحوال إغفال المعطيات العامة والمشتركة التي واجهت الأقاليم الأخرى لارتباط جميع الأقاليم في البلاد بنفس المعطيات تقريباً[4]، والتي كانت نتيجة واقعية للأوضاع السائدة في البلاد خلال المراحل السابقة للاستقلال،باستثناء بعض التغيرات التي حلت بكل إقليم قبيل الاستقلال "فترة حكم الإدارة الأجنبية "، ومن واقع ذلك كان لزاماً على سلطات الدولة أن تضع سياستها ومعالجتها

---

[1] - سمية عبد الجليل أمداوي ، مؤسسات التعليم في ليبيا في الفترة من 1952-1969م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، القاهرة ، 2011م ، ص 50 .

[2] - سالم علي الحجاجي، المرجع السابق، ص 151 .

[3] - عمر التومي الشيباني ، تاريخ التعليم والثقافة في ليبيا ، المرجع السابق ص ص 328- 329 .

[4] - آمال علي فوني ، التعليم في إقليم طرابلس الغرب (1943- 1969) ،رسالة ماجستير غير منشورة ، الزاوية ، 2006م ، ص41.

لتلك الأوضاع وفق سياسة موحدة تشمل كل الأقاليم[1]، حسب ما نصت عليه التشريعات النافذة التي نص عليها الدستور الليبي في مواده المتعددة ،فقد نصت المادة (28) على أنه لكل مواطن ليبي الحق في التعليم، وتضمن الحكومة انتشار التعليم من خلال إقامة المدارس الخاصة والعامة التي تكون تحت إشرافها سواء أكانت مملوكة للحكومة الليبية أو الأجانب، وجاء في المادة (29) عدم فرض قيود على التعليم طالما لا يخالف النظام العام ولا يتنافى مع الأخلاق، ويتم تنظيم التعليم العام بواسطة القانون، وتضمنت المادة (30) على أن التعليم إلزامي لكل الأطفال الليبيين من الجنسين، ويكون التعليم الابتدائي والإعدادي مجانياً[2]، وقد عبرت هذه المواد عن طموحات الدولة الوليدة، ومنها إنشاء نظام تعليمي متطور ومواكب لمسيرة التنمية التي بدأت منذ ديسمبر 1951م، ومن الواضح أن ما حواه الدستور من مواد تهتم بالتعليم مثل حافزاً لمسئولي المملكة في العمل للقضاء على كل الصعاب والعوائق[3]،وزاد من حجم مسئولياتهم كونه أعطى الحق لكل الليبيين في التعليم وجعله إلزامياً في مراحله الأولى للذكور والإناث على حد سواء ، وإلزام الحكومة بالعمل على نشر التعليم وبناء المدارس في كل إنحاء البلاد وعدم تقييد المتعلمين وجعله تعليماً حراً بما لا يتنافى مع نصوص القانون والآداب العامة[4].

كانت المواد الدستورية الخاصة بالتعليم بمثابة معالجات أولية لما لحق بالبلاد من تخلف في الفترات التي حكمت فيها القوى الأجنبية البلاد والذي كان للتعليم نصيباً منها إذ لم توجد في الإدارات المتعاقبة نمطاً تعليمياً ثابتاً وموحداً ، ورغم إقرارها بضرورة وجوده فقد انحصر في إطار تحقيق سياستها دون مراعاة للظروف المحلية ومتطلبات السكان والتكوين الاجتماعي لأبناء المناطق الليبية ، فكـانت برامج التعليم متسمة بالسياسات الاستعمارية وبنظم فرضتها تلك الدول بما يحقق مصالحها، وهذا الأمر لا يعد مستغرباً في تسابق تلك الدول لإضفاء صبغة الشرعية إثناء تواجدها في البلاد إذ عملت على تطويع المجتمع وجعله يسير في ركـب سياسات تلك البلدان

سياسياً واقتصادياً وثقافياً[5]،وعلى تلك الأســس عملت الإدارات الاستعمارية على إحلال بعض الإصلاحات والتنظيمات في العملية التعليمية تمثلت في إنشاء بعض المدارس في المراكز الحضرية الواقعة تحت السيطرة المباشرة لإدارتها دون الاهتمام بالدواخل والأرياف، وحتى تلك المدارس لم تراع الأسس السابقة التي وجدت في البلاد فالإدارة الإيطالية أهملت معظم التنظيمات العثمانية، وكذلك

[1] - ساطع الحصري ، السنة الثانية ، ص 623 .
[2] - الدستور الليبي الصادر عام 1951م .
[3] - سمية عبد الجليل أمداوي ، المرجع السابق ، ص ص 53 - 54 .
[4] - حميد فرج الصغير ، المرجع السابق ، ص ص 110- 111 .
[5] - علجية بشير العرفي ، التعليم في ليبيا ، ص149 .

البريطانية اتخذت نفس الإجراءات مع نظام التعليم الإيطالي مما شكل عبء واضح على النظام التعليمي بعد الاستقلال رغم إن برقة في فترة الإدارة البريطانية كان نظامها التعليمي أكثر مرونة وأقل وطأة بسبب اتصاله واعتماده بشكل كبير على نظم التعليم المصرية[1].

كان للإجراءات التي اتخذتها سلطات الإدارة البريطانية إثناء إداراتها لإقليم برقة دور في تذليل الكثير من الصعاب السياسية والإدارية التي واجهت التعليم في مناطق برقة بعد الاستقلال، فقد عملت على إحلال بعض الإصلاحات الإدارية والتعليمية من خلال سماحها بالتواصل مع مصر في المجالات التعليمية[2]، وهو الأمر الذي تعمدته السلطات البريطانية للحفاظ على مكانتها ووجودها في برقة، وهذا الإجراء راجع إلى رغبة بريطانيا في عدم القيام بكل الأعباء الإدارية في الإقليم والتفرغ لمهام الإدارة السياسية والعسكرية ،إضافة إلى سعيها لمحاولة بث نوع من الطمأنينة بين [3]سكان الإقليم فهذه الخطوة من شأنها أن تولد نوعاً من القبول للوجود البريطاني في ظل الحملات التي تشنها بعض الإطراف الداخلية والإقليمية لاسيما وأن هذا الإجراء ساعد في زيادة التواصل بين برقة ومصر ورسخ الروابط المشتركة مـــــن خلال إقرارها للمناهج المصرية في برقة دون تغيير[4]،ومن شأنه أيضا أن [4]يعزز الثقة بين سلطات الإدارة والسلطات المحلية ويبعد فكرة السياسة الاستعمارية التي شاعت أثر دخول بريطانيا للإقليم وهذه النقطة بالتحديد عمـــلت عليها السلطات لإدراكها مدى الرفض الشعبي للفكر الاستعماري[5]، ومــن جهة

أخرى عملت على احتواء الجانب المصري الرافض للوجود البريطاني في برقة، ولعل استمرار التواصل والتعاون الثقافي التعليمي بعد الاستقلال وتواجد الكفاءات العلمية، واستمرار تداول المناهج المصرية يؤكد حقيقة أن السلطات البريطانية عملت على إيجاد نوع من التوازن في إدارتها ومن ثم علاقتها بالمجتمع البرقاوي[5].

رغم أن الدولة الليبية عقب الاستقلال سنت بها التشريعات الكفيلة بتنظيم شؤون التعليم وأيضا التزام السلطات بتنفيذ كل السياسات التي من شأنها تذليل الصعاب والقضاء على كل العراقيل من خلال تدريب الكوادر الوطنية وتأهيلها علمياً وإدارياً وتربوياً فقد استمرت تلك الحكومات المتعاقبة والسلطات المحلية المشرفة على قطاع التربية والتعليم في برقة بالاستعانة بالجانب المصري وحافظت على سياسة التعاون السابقة سواء في مجال الخبرات التدريسية أو المناهج العلمية بل وزاد التقارب في

[1] - آمال علي فوني ، المرجع السابق ، ص 27.
[2] - رأفت غنيمي الشيخ ، تطور التعليم في ليبيا ، القاهرة ، دار التنمية للنشر والتوزيع ، ط1 ، 1972م ، ص 273.
[3] - نادر محمد عبدالسلام ، تطور التعليم في ليبيا والدور المصري فيه في الفترة من 1951 حتى 1977م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، 2008 م ، ص 17.
[4] - علجية بشير العرفي ، التعليم في ليبيا ، ص 149.
[5] - رأفت غنيمي الشيخ ، تطور التعليم في ليبيا ، القاهرة ، دار التنمية للنشر والتوزيع ، ط1 ،1972 م ، ص 273.

الخمسية الأولى بعد إعلان الاستقلال وتأسيس المملكة بأن عمدت تلك السلطات إلى فتح كل أبواب التعاون الثقافي والعلمي فشهدت مدن برقة إقبالا ملحوظاً من المدرسين المصريين في مراحل التعليم العام والتخصصي[1]،وأيضا في كوادر المدارس الأزهرية التي تولى مدرسيها الإشراف على برامج التعليم الديني في مراحل التعليم في مختلف مدن ونواحي الإقليم[2]،وتركز هذا التعاون في برقة أكثر من الأقاليم الأخرى،و[3]يكمن السبب في القرب الجغرافي والأواصر الاجتماعية إضافة إلى طبيعة النظام السياسي في ليبيا آنذاك بصفته فيدرالياً،والذي أعطى للسلطات المحلية الحرية لتنفيذ بعض السياسات المتعلقة بالجوانب الخدمية إضافة إلى رغبة حكومة المملكة في الحفاظ على السياسات السابقة في ظل انعدام الإمكانيات[4]، ولاشك إن اعتماد [4]سلطات المملكة على الجانب المصـري في العملية التعليمية كان له بعض المشاكل والتحديات التي واجهت استجلاب معلمين مصريين[5]،منها عجز السلطات المحلية على الإيفاء بمتطلبات المدرسين فـي وسائل النقل والسكن وعـدم قدرتها على توفير المناهج فـي كثير من الأحيان بسبب قلة الموارد المالية التي تمنع استجلابها من مصر وهذا بدوره شكل ثقلاً على سلطات الإدارية المحلية وهدد تواجد تلك الكفاءات واستمرارها في أداء مهامها[5].

رغم أن طبيعة التكوين السياسي للمملكة الليبية بمرحلتيه الاتحادي 1951- 1963م والمركزي 1963– 1969م جاء وفق رؤية إستراتيجية هدفها البناء ومعالجة أوضاع البلاد إلا أن انعكاساته على تنفيذ البرامج التنموية والخدمية على وجه الخصوص كانت واضحة، فقد تأثر النظام التعليمي بطبيعة هذا التكوين فوجود ثلاث حكومات محلية أفقد الدولة في المرحلة الأولى فرصة السيطرة المباشرة على مسار العملية التعليمية، وانعكس ذلك أيضا على مرحلة الحكم المركزي فوجود السلطة المركزية بعد تلك (المرحلة) تطلب من الدولة جهوداً مضاعفة لتوحيد السياسات التعليمية في إطار الدولة الموحدة[6].

اعتبر عدد كبير من المراقبين لسياسات المملكة الخدمية إن المرحلة الاتحادية صاحبها الكثير من الإيجابيات، إذ شهدت انطلاق العملية بخطى ثابتة نحو تطوير مكوناتها من حيث الاهتمام بالبني التحتية والتركيز على بث ثقافة التعلم في أوساط المجتمع[7]، وانضمت المملكة الليبية إلى منظمة اليونسكو بتاريخ 27. يونيو 1953م فيما مكنتها مـــن الاستفادة مـــن خبرات وتقنيات هذه المؤسسة

---

[1] - سماح محمود علام الطاهر، المرجع السابق ، ص 70.
[2] - مجدي رشاد عبد الغني ، العلاقات المصرية الليبية 1945- 1969م ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2007م ، ص 417.
[3] - نادر محمد عبدالسلام ، المرجع السابق ، ص ص 187- 188.
[4] - رأفت غنيمي الشيخ ، الاتفاقية الثقافية بين مصر وليبيا ، ص 38.
[5] - عمر محمد التومي الشيباني ، تاريخ الثقافة والتعليم في ليبيا ، ص 342.
[6] - نادر محمد عبدالسلام ، المرجع السابق ، ص 66.
[7] - عبد الله مصطفى الترجمان وآخرون ، العرض الثالث لوضع التعليم في المملكة الليبية ، بحوث الموفدين ، المركز الإقليمي لتدريب كبار موظفي التعليم في الدول العربية ، طرابلس ، 1963 - 1964 م ، ص 34.

العالمية لنشر التعليم على أسس صحيحة ووفق النظم العالمية الحديثة[1] وكانت المؤشرات واضحة بـزيادة أعداد التلاميذ في المرحلة الابتدائية في العام 1952/ 1953م إلى أكثر مـن اثنين وأربعين ألف تلميذ مـن بينهم حوالي خمس ألاف تلميذة، وهي نسـبة جيدة بالمقارنة بالعام الذي سبقها والبالغ فيه عدد التلاميذ حوالي اثنان وثلاثون ألف تلميذ، وزاد فيه أعداد المدارس إلى مائتين وخمس وعشـرين مدرسة على مستوى البلاد[2]، بعد أن كان في عـام 1951م أقل من ذلك، وهذا مؤشر متقدم على مدى نجاح المملكة في تخطي الكثير من الصعاب طوال المرحلة الفيدرالية، رغم قلة الإمكانيات والزيادة في عدد المدارس ونسب التلاميذ تؤكد على مدى قدرة الإدارات المحلية على أقل تقدير في مواجهة التغيرات التي طرأت على المجتمع .

جدول يبين عدد المدارس والمعلمين والتلاميذ بإقليم برقة عام 51/ 1952م[3].

المدارس	عدد المدارس	عدد الفصول	معلمين	معلمات	المجموع	تلميذات	تلاميذ	
المدارس الاولية	**46**	**190**	**144**	**8**	**152**	**336**	**5000**	**5336**
المدارس الابتدائية	**14**	**150**	**146**	**52**	**198**	**907**	**4375**	**5282**
المدارس الثانوية	**2**	**12**	**17**	**3**	**20**	**18**	**263**	**281**
مدارس الصناعة	**1**	**3**	**5**	**0**	**5**	**0**	**86**	**86**
مدارس الزراعة	**1**	**2**	**3**	**0**	**3**	**0**	**50**	**50**
مدرسة اليهود	**1**	**4**	**3**	**2**	**5**	**20**	**26**	**46**
مدارس الجاليات المسيحية	**3**	**14**	**6**	**8**	**14**	**95**	**102**	**197**
المجموع	**68**	**375**	**324**	**73**	**397**	**1376**	**9902**	**11278**

عند صدور التعديلات الدستورية في أبريل عام 1963م وأصبحت ليبيا بموجبها مملكة موحدة ، بدأ عمل الحكومة الملكية في القضاء على المعوقات الإدارية التي عاشتها البلاد خاصة بعد أن أصبحت الإمكانيات المادية متاحة بقدر يمكن الدولة القيام بأعبائها التنموية وصارت النظم الإدارية أكثر وضوحاً، بعد أن اكتسبت الإدارات المحلية والمركزية خبرات متراكمة تمكنها من مواجهة الكثير مـن الصعاب، ومنها إلغاء القانون رقم (5) لسنة 1952م المتعلق بتنظيم الهيكلية الإدارية التعليم والذي كان ممثلاً في(وزارة المعارف) واستحدثت(وزارة التربية والتعليم)[4]، التي أوكل إليها الإشراف عـلى

[1] - بشير أحمد سعيد وآخرون ، ليبيا واليونسكو خمسون عاماً من التعاون ، وثيقة(14) ليبيا تصبح عضواً في منظمة اليونسكو ، منشورات الدار الوطنية الليبية للتربية والثقافة والعلوم ، 1988م ، ص 155.

[2] - نادر محمد عبد السلام ، المرجع السابق ، ص ص 47- 48.

[3] - ساطع الحصري ، السنة الثالثة ، ، ص 416.

[4] - المملكة الليبية ، وزارة التعليم والتربية ،تطور التخطيط التربوي وأجهزته في ليبيا ، من بحوث وفد المملكة الليبية في مؤتمر وزراء التربية والتعليم والتخطيط الاقتصادي ، طرابلس ، 1966م ، ص 23.

القطاع بكل هيئاته ومؤسساته وبرامجه، وهـــذا لا يعني إن الطريق أصبح ممهداً لوجود تعليم أمثل ومتنوع بقدر ما كانت فيه هــذه التغيرات خطوة نحو إيجاد السبيل الأنجع للنهوض بالعملية التعليمية، ولكي يتحقق التوازن المطلوب عملت سلطات البلاد على الاستفادة من الإمكانيات المتاحة وتسخيرها بما يحقق الحد الأدنى من الأهداف، ومنها الإبقاء على النظم الموجودة منذ زمن الإدارة البريطانية التي تتماشى وظروف البلاد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ، ولذا كانت الاستفادة واضحة في مبدأ ترسيخ التعليم واستمراره وفق المتاح على الأقل في إقليم برقة، حتى يتسنى للسلطات إيجاد البدائل وإحلالها بشكل تدريجي بما لا يؤثر على سير الخطط والإستراتيجيات، فمثلما اعتمدت الإدارة البريطانية في برقة وطرابلس على النظام التعليمي اللامركزي وعاملوا كل إقليم تبعاً لاختلاف الظروف، حيث إن برقة كانت في فترة الأربعينات اقـــل تطوراً لاسيما في البني التحتية فقد بقى تأثير الإدارة الإنجليزية واضحاً في العهد الملكي من حيث التقسيمات الإدارية واعتماد المناهج المصرية بالإقليم[1]، ولعل هذه الخطوة كان لها الأثر في الحفاظ على النسق التعليمي بشكل انعكس ايجابياً على الفترات اللاحقة في تاريخ المملكة التعليمي، واتضح ذلك بصورة جلية في مخرجات تلك المرحلة التي ساهمت في نهضة التعليم سواء في العهد الملكي أو بعده إذ كان تأثيرها ملموساً في مناطق الإقليم والبلاد عموماً بزيادة عدد المدارس وتنوعها وإقبال الطلاب وإيجاد الرغبة الحقيقية لدى السكان في التعليم.

على الرغم من أن الصعوبات السياسية والإدارية شكلت عائقاً رئيسياً وراء تحقيق أهداف المملكة التعليمية، فإن العوائق والصعوبات الاقتصادية والاجتماعية كانت من الأهمية لتشكل عائقاً لا يقل عـــن الصعوبات السياسية والإدارية[2]، لا سيما وإن الأعباء الاقتصادية لدولة حديثة الاستقلال لا يمكنها الصمود أمام تطلعات أبناء البلاد في تحقيق نمو سريع والقضاء على مظاهر الفقر والجهل والأمية ، فهذه العوامل ارتبطت أيضا بتاريخ البلاد في مراحله السابقة ويكفي هنا الإشارة إلى الدمار الهائل الذي أحدثته الحروب سواء في العهد الإيطالي أو المعارك خـــلال الحرب العالمية الثانية والـــــتي ترتب عليها دماراً فـــي بنية الـــبلاد الاقتصادية شبه المعدومة أساســاً قبل هذه الحروب، إضافة إلى ما خلفته من آثار اجتماعية من تناقص لأعداد السكان بسبب الوفيات الناتجة عـــن الحروب أو الهجرة وكذلك تفشي الأمراض الأوبئة والأمية وقد ساهمت هذه العوامل في تردي أوضاع السكان والبلاد بالقدر الذي يجعل من الصعب على حكومات البلاد القيام بأعباء الدولة التعليمية والخدمية الأخرى[3]، ولكن إصرار سلطات البلاد والرغبة الحقيقية في إيجاد ولو الحد الأدنى من الإمكانيات، دفع الجهات المسئولة إلى العمل لحل كل المشاكل والعوائق الاقتصادية، ومحاولة تذليل المشاكل الاجتماعية

---

[1] - علجية بشير العرفي ، التعليم في ليبيا ، ص 146 .

[2] - لمياء محمود البر غثي ، الحالة الاجتماعية في بنغازي 1951- 1969م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة قاريونس ، 2010م ، ص 56 .

[3] - رأفت غنيمي الشيخ ، تطور التعليم في ليبيا ، ص ص 300، 305 .

بما يحقق أهداف المملكة التنموية رغم قلة الإمكانيات المادية، فلو نـظرنا إلى ميزانية التعليم فـي العقد الأول بـعد الاستقلال وبالتحديد مـنذ عام 1954م وحتى عام 1959م لوجدنا إن المبالغ المخصصة للتعليم لا تكاد تفـي بالمتطلبات الأساسية في أعباء العملية التعليمية [1]، رغم إنها شكلت نسبة لا بأس بها في ميزانية الدولة العامة فقد بلغت ميزانية التعليم عام 1955/54 م مبلغ وقدره(1177.000) جنيهاً ليبياً من مجمل(0000 .1116) جنيهاً ليبياً أي ما يعادل 10.5% من الميزانية العامة وكذلك الحال في العام 55- 1956م إلى أن وصلت ما نسبته 13.9 % في العام 58- 1959م مـن مجمل الميزانية العامة[2].

عند الوقوف على أهم الصعاب الاقتصادية والاجتماعية فإننا سنجد إن هناك بعض التفاوت في مدى الأضرار التي لحقت بالبلاد والسكان على مستوى الأقاليم، وذلك راجع بطبيعة الحال إلى عدة عوامل تنسب للفترات السابقة للاستقلال ، فقد كان الوضع الاقتصادي والاجتماعي في برقة وفزان أكثر سوءاً من طرابلس التي يتمتع سكانها بقسط من رغد العيش في المناطق ذات التجمعات السكانية، وتوفرت لهم بعض المقومات الاقتصادية، بحكم إن طرابلس تمثل حاضرة البلاد ومحط اهتمام السلطات الحاكمة منذ العهد العثماني، وهذا بدوره ساعد في توفير المتطلبات الضرورية مـــن بني تحتية مثل المـــدارس المتنوعة ومقاراً لإقامة الطلاب كمـــا كـــانت الحالة التجارية والصناعية رائجة الأمـــر الذي انعكس على الأوضاع الاجتماعية للسكان، بينما كان الحال في برقة وفزان متردياً[3]، ففي فزان كانت سبل العيش شبه معدومة بسبب إهمال السلطات المتعاقبة لأوضاع الإقليم الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك الوضع في برقة التي كابد أهلها أشد أنواع الفقر والجهل وانعدام سبل الحياة، إذ تشير التقديرات إن ما نسبته 95% من السكان يعانون الأمية ولا يملكون مقومات الحياة الاقتصادية[4]، وكانت حياتهم تقوم على توفير احتياجاتهم اليومية من خلال ممارسة الزراعة والرعي وبعض الحرف اليدوية البسيطة في ظل تجمعات سكانية غلب عليها الطابع القبلي باستثناء بعض التجمعات الحضرية في بنغازي ودرنة فـــإن ما نسبته 45% مـــــن السكان في الإقليم من البدو الرحل وشبه الرحل فمدينة بنغازي وضواحيها يعيش بها أكثر من مائة وسبعين ألف نسمة من مجموع سكان الإقليم البالغ عددهم وفق إحصاء 1954م حوالـي مائتان وواحد وتسعون ألف نسمة[5]، وحتى تلك التجمعات الحضرية لم تكن ذات مقومات اقتصادية تمكنها من التغلب على معوقات التنمية، وتوفير سبل التعليم المناسبة ، فهي مـــن الناحية النظرية يمـــكن أن تكـــون مراكز جذب لأبناء برقة حـــــتى يتلقوا تعليمهم،ولكن افتقارهم للكثير مـــن

[1] - نادر محمد عبدالسلام، المرجع السابق ، ص ص 65 - 66 .
[2] - سمية عبد الجليل أمداوي ، المرجع السابق ، ص 52 .
[3] - علجية بشير العرفي ، التاريخ الثقافي لليبيا ، ص 77 .
[4] - علجية بشير العرفي ، التعليم في ليبيا ، ص ص 145- 146.
[5] - رأفت غنيمي الشيخ ، تطور التعليم في ليبيا ، ص ص 292 - 293 .

المقومات وبصفة خاصة فيما يتعلق بالبنية التحتية جعل من الصعب أن تقوم هذه المراكز بدورها، ولعلاج ذلك عملت الحكومة الملكية على إيجاد حلول مؤقتة مثل بناء بعض المدارس البسيطة، وتأجير بعض المنازل لاستخدامها كفصول دراسية[1].

إن ما عاناه أبناء برقة أثناء النصف الأول من القرن العشرين الميلادي من حروب إبادة ومعتقلات،وتدني للخدمات الصحية التي نتج عنها تفشي للإمراض وهجرة للسكان خارج البلاد شكل عائقاً أمام برامج الدولة الإنمائية[2]، فرغم التسهيلات الإدارية والقانونية التي عملت المملكة على إيجادها سواء بالإعفاء من الضرائب وتقديم التسهيلات ومنح بعض القروض في ظل قلة الموارد والعمل على التنسيق مع بعض الحكومات الإقليمية كمصر والدولية مثل بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية لتوفير المتطلبات الأساسية للنهوض بالعملية التعليمية ، إلا أن الواقع الاجتماعي حال في كثير من الأحيان دون تحقيق نتائج ذات فاعلية نتيجة الثقافات والعادات الاجتماعية السائدة ، فكان لزاماً على سلطات الدولة العمل لترسيخ ثقافة التغيير وتشجيع السكان على تجاوز بعض العادات وخاصة فيما يتعلق بتعليم الإناث ، فقد عملت حكومة المملكة وسلطات الولاية على نشر ثقافة إشراك المرأة في التعليم من خلال بناء مدارس خاصة تتولى تعليم الإناث، منها مدرستان في بنغازي وواحدة في درنة وأخرى في المرج، وعملت أيضاً على إيجاد حوافز تشجيعية لدعم استمرار المرأة في التعليم وخاصة المتفوقات منهن بإرسالهن في بعثات دراسية فتعددت البعثات إلى تركيا والسودان ومصر وسوريا [3]، إضافة إلى ذلك فقد شجعت السلطات كبار السن على التعلم بفتح فصول محو الأمية، واستحداث التعليم المهني إلى جانب التعليم العام حتى تكون الفرص مواتية للدفع بكبار السن والعازفين عن الخوض في التعليم ومن جهة أخرى حتى يساهم في إعداد كوادر تستطيع مواكبة خطط الدولة وتنويع مصادر الاقتصاد وإيجاد فرص عمل متعددة .

بعد أن أصبحت البلاد في إطار موحد بعد عام 1963م وتحسنت أوضاع الاقتصاد الوطني اثر اكتشاف النفط في عام 1959م، ونشطت حركة الشركات الأمريكية والإنجليزية وزادت كميته مطلع الستينات، فكان لذلك تأثير في مختلف المجالات ومنها التعليم وتوافدت أفواج من العمالة الوافدة للعمل في المنشآت النفطية[4]، وإثر زيادة الدخل الناتج عن تصدير النفط زادت المبالغ المخصصة للتعليم في الميزانية العامة للمملكة حتى وصلت إلى حوالي 20% من قيمة الميزانية العامة عام

[1] - عمر محمد التومي الشيباني ، تاريخ الثقافة والتعليم في ليبيا ، ص 338 .
[2] - علجية بشير العرفي ، التعليم في ليبيا ، ص 146.
[3] - أحمد محمد القلال ، المرجع السابق ، ص ص 312- 313.
[4] - رأفت غنيمي الشيخ ، التعليم وميثاق طرابلس ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، 2009م، ص 6.

1965/1964م[1] ،الأمر الذي أتاح الفرص أمام السلطات لتنفيذ برامج وخطط التعليم على نطاق واسع ومواجهة كل العقبات، فمن الناحية الاجتماعية زاد إقبال الناس على التعليم في ظل تحسن ظروفهم الاقتصادية، وإدراكهم إن البلاد تحتاج لجهود أبناءها للنهوض بها وهذا من جهة شكل عبء على مدى قدرتها في مواكبة التطورات الناتجة عن هجرات السكان من الأرياف لاسيما المناطق النفطية على وجه التحديد والتي صاحبها أيضا زيادة في أعداد الأجانب المستخدمين في الصناعات النفطية، وهذا أحدث نقلة نوعية في مجالات الحياة المتعددة ومنها التعليم[2]،وعلى الرغم من أن المجتمع البرقاوي على وجه الخصوص كانت لديه خصوصية في ممارسة تقاليد حياته اليومية التي تتعارض مع العيش في ظل بيئة تشمل عناصر أجنبية وصعوبة التكيف معها، إلا إن الجهات الرسمية عملت على المحافظة على الخصوصية الليبية في المناطق الصناعية والنفطية في كافة المرافق الخدمية وأولها التعليم بطبيعة الحال[3]، وبذلك لم يعد التعليم مقصوراً على أبناء المراكز الحضرية دون البادية أو الذكور دون الإناث، فانتشرت المدارس في الأرياف والمناطق الصناعية، وساهم ظهور البترول في زيادة الإنفاق على جميع صنوف التعليم،ولكن تعليم الإناث لم يكن بالشكل الموازي لهذه الطفرة الاقتصادية للأسباب الاجتماعية سالفة الذكر والتي قوامها العادات والتقاليد[4]،ومن ناحية أخرى زاد اهتمام الدولة ببناء المرافق التعليمية من معاهد وثانويات للتعليم العام والمهني وتنوعت التخصصات العلمية،وبظهور التعليم الجامعي تم استقطاب أعداد كبيرة من أبناء القرى والأرياف واندثرت في ظله الكثير من القيود في الجوانب الاجتماعية، إذ أصبح التعليم العالي مجالاً مفتوحاً للجنسين، وأمام هذه التطورات لم تعد سنوات ومراحل التعليم محصورة على أعمار محددة، فانتشرت فصول محو الأمية والتعليم التخصصي في الكثير من مدن ونواحي برقة، ورغم أن التعليم تخطى الكثير من العوائق نتيجة جهود متظافرة ساهمت فيها سلطات الإقليم وسلطات الدولة إلا أن هذه الجهود كان لها بعض الانعكاسات على بعض النواحي الأخرى مثل هجرة السكان من الأرياف إلى المدن فأهملت الزراعة وحرف الرعي وتربية الحيوانات[5].

المبحث الثاني

السياسات التعليمية في ليبيا وأثرها على برقة 1951 – 1969م

---

[1] - حسن محمد شرلالة وآخرون ، العرض الرابع لوضع التعليم في المملكة الليبية ، بحوث الموفدين ، 1964- 1965 م، ص 40.

[2] - حميد فرج الصغير ، المرجع السابق ، ص 107 .ـــ مصطفى أحمد بن حليم ، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي مذكرات رئيس وزراء ليبيا الأسبق ، (د.ن) ط5 ، 1992م ، ص ص 340 ، 342 .

[3] - عمر محمد التومي الشيباني ، تاريخ الثقافة والتعليم في ليبيا ، المرجع السابق ، ص 338 .

[4] - مصطفى أحمد بن حليم ،المرجع السابق ، ص 379 .

[5] - المختار الطاهر كرفاع ، الحركة العمالية في ليبيا 1943 – 1969م ،بنغازي ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، ط1، 2000م ، ص195.ـــ عمر محمد التومي الشيباني ، تاريخ الثقافة والتعليم في ليبيا ، ص 336 . ـــ عبد الرحيم إدريس البرغثي ، ذكره خالدة ،بنغازي ، مجلة الهدى الإسلامي ، السنة الخامسة ، العدد الثالث ، نوفمبر 1966م ، ص 81 .

جاء تنظيم السياسة التعليمية في المملكة الليبية بعد الاستقلال وفق إستراتيجية تقوم على إصدار مجموعة من التشريعات والقوانين واللوائح التنفيذية مصحوبة بإجراءات عملية تهدف إلى نشر التعليم وتطويره ، إذ قامت سلطات الدولة باتخاذ خطوات سريعة تهدف إلى جعل التعليم محور العملية التنموية، تمشياً مع حاجات البلاد في إعداد الكوادر والخبرات وبما يحقق تطلعات السكان إلى حياة مدنية حضارية تقوم على التعليم والمعرفة[1] .

بدأت ملامح التعليم الليبي تظهر بمجرد إعلان الاستقلال فقد جاء في خطاب العرش للملك في ديسمبر 1951م، ما يؤكد إعطاء الدولة أهميتها لتنفيذ البرامج التنموية للنهوض بالتعليم وتذليل كل الصعاب في إيجاد تعليم متقدم ومواكب لمسيرة الدولة الوليدة[2] ،وتعزز ذلك بصدور الدستور الليبي الذي فرض مجانية التعليم وإلزاميته في مراحله الأولى ، وبالفعل بدأت السلطات المحلية في الولايات والحكومة المركزية قي تنفيذ هذه السياسات بتقديم كافة السبل التشجيعية للسكان لإلحاق أبنائهم بركب المسيرة التعليمية، وأهمها العمل على تعريب المناهج الدراسية وبناء المدارس والأقسام الداخلية، وإنشاء وتطوير إدارات الخدمات التعليمية بجميع أنواعها ولم يقتصر الأمر على مراحل التعليم الأولى التي كان نشرها على مستوى المملكة ضرورياً لافتقار معظم مناطق البلاد إليها ، بل شمل معظم مراحل التعليم المختلفة فأنشئت المعاهد والمدارس الثانوية،وإضافة الكثير من الأقسام الداخلية في المراكز والمدن ذات الكثافة السكنية لتمكين أبناء القرى والأرياف من نيل حقهم في التعليم، وضمان استمرارهم بما يؤهلهم لاستكماله بمراحل التعليم العالي،إضافة إلى عدم إغفال السلطات للتعليم المكاني على الأقل في مراحل التعليم الإلزامية في الأرياف،فأنشئت الفصول الدراسية لبرامج محو الأمية وتعليم الإناث[3].

لما كان نظام الحكم بعد الاستقلال يقوم على الحكم الفيدرالي فإن معظم أعباء العملية التعليمية كانت قائمة على السلطات المحلية وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ السياسات المعتمدة وبطبيعة الحال فقد ارتبط الجانب التنفيذي بمقتضيات الواقع السكاني والإمكانيات المادية والظروف الاجتماعية، فقد كان لولاية برقة سلطة تشريعية بمقتضى الدستور لها الحق في الإشراف على المدارس والإدارات المحلية بها، و لها سلطة تشريعية وتنفيذية وبالتالي كان لأي تشريع تعليمي في الدولة يقر بضرورة الحصول على الموافقة المبدئية من مجلس التعليم الأعلى الذي يتكون أعضاؤه من الحكومة المحلية[4]، وفي هذه

---

[1] - تطور التخطيط التربوي وأجهزته في ليبيا ، المرجع السابق ، ص ص 7- 8 .

[2] - مجدي رشاد عبد الغني ، المرجع السابق ، ص 380 .

[3] - عمر محمد التومي الشيباني ، تاريخ الثقافة والتعليم في ليبيا ، ص ص 350 - 351 .

1- Mohammed ALMuhalhhal growth of educational administration in Libya 1975 p36.

الجوانب عملت الجهات المخولة بالتعليم في برقة على وضع تراتيب عملية لنشر التعليم في عديد المناطق، فكان التعليم الابتدائي في المراكز التي يوجد بها تجمعات بشرية يمكنها أن تستوعب تلاميذ القرى والأرياف مراعاةً للواقع الاجتماعي[1]، ولم تظهر بهذه التجمعات مقار لإقامة الطلاب الذكور باستثناء البعض منها والخاصة بالتعليم ما بعد الإلزامي والتي ترتبط بها مناطق إدارية ذات مساحة بعيدة جزئياً ومنها مدرسة سوسة والمرج ومدارس بنغازي لأنها مراكز جذب للسكان ومناطق حضارية[2] وكان التعليم الإلزامي في مدارس الإقليم يسير وفق برامج معدة سواء في المواد الدراسية، وعدد الحصص اليومية والأسبوعية وساعات الدوام اليومية ، فكان الدوام الصباحي يشمل كل المدارس الخاصة بالتعليم النظامي، بينما في ساعات المساء خصصت بعض المدارس لتعليم الكبار ومحو الأمية ،وتشمل مرحلة الدراسة في مرحلة التعليم الإلزامي مناهج تعليمية وتربوية مقسمة على السنوات الست وبجداول أسبوعية تبلغ ستاً وثلاثين حصة، ويبلغ زمن الحصة فيها خمساً وأربعين دقيقة ، وفيما يخص التعليم الثانوي والتخصصي المتوسط فقد كانت برامج الدراسة أكثر تخصصاً، كونها تعمل على تأهيل الدارسين في مجالات معينة سواء مهنية أو فنية[3]، أرتبط وجودها في برقة بالتجمعات السكانية مثل بنغازي وبعض المدن الأخرى .

كان أهم هذه التخصصات معاهد المعلمين التي تتولى إعداد المعلمين في مراحل التعليم العام وفق تخصصات متنوعة، وتمتد الدراسة بهذه المعاهد لمدة ثلاث سنوات وبمعدل تسع وثلاثين حصة في السنة الأولى ، وثلاث وأربعين حصة للسنتين الثانية والثالثة[4]، هذا فيما يخص الذكور، بينما اقتصرت دراسة الإناث على عامين بمعدل ست وثلاثون حصة لكل سنة دراسية على إن هذا النظام كان مؤقتاً حتى عام 1953/ 1954م بهدف زيادة عدد المعلمات لتمكينهن من تولي مهام التدريس في مدارس البنات[5] .

تمشياً مع متطلبات المرحلة واستفادة السلطات من سلبيات المراحل السابقة بما يحقق الأهداف التنموية، قامت السلطات التعليمية بتشكيل لجان فنية تعمل على إيجاد سياسات موحدة في البلاد، وفق ما نص عليه قانون التعليم عام 1952م والقاضي بتنظيم مراحل التعليم ، ولما كانت البرامج التعليمية المنفذة مأخوذة من مصر سواء في المناهج الدراسية أو المعلمين وخاصة في برقة تركز عمل هذه اللجان على دراسة نظام التعليم المصري الجديد بعد ثورة يوليو 1952م ومدى ملائمته للبيئة المحلية ، ولعل السؤال الذي يطرح نفسه هنا هل هناك أسباب سياسية وراء إقدام المملكة وسلطتها

[1] - نادر محمد عبدالسلام ، المرجع السابق ، ص ص 101، 103.
[2] - سمية عبد الجليل أمداوي ، المرجع السابق ، ص 71.
[3] - ساطع الحصري ، السنة الثالثة ، ص 414 .
[4] - عبد الله مصطفى الترجمان وآخرون ، المرجع السابق ، ص 35 .
[5] - رأفت غنيمي الشيخ ، تطور التعليم في ليبيا ، ص 284 .

التعليمية على هذه الخطوة ؟ لاشك إن التجاذبات السياسية بين المملكة الليبية ومصر بعد ثورة 23يوليو كان سبباً ودافعاً للمملكة وراء تشكيل هذه اللجان نظراً لموقف الحكومة المصرية من نظام الحكم في ليبيا[1]، ودون الخوض في تفاصيل الأحداث بين الطرفين فقد كان من واجب المملكة حفاظاً على استقلالها أن تحدد كل سياستها الداخلية والخارجية بما يخدم المصالح الوطنية، ولكن من جانب آخر كان الارتباط الثقافي والسياسي عامـــلاً هاماً في استمرار التعاون واســـتعانة المملكة بالخبرات المصرية، خـــاصةً وأنها ذات تجـربة في المجـــال التعليمي منذ عـهد الإدارة الإنجليزية ، وحـــتى تحقق السلطات التوازن كـــــان عمل اللجان الفنية منصباً علـــى الاستفادة قدر الإمكان من برامج التعليم المصري بما يحقق المصالح الوطنية ويحافظ على استقلال البلاد، وهو ما اتضح بصورة جلية من خلال توصيات اللجان المشكلة[2].

عملت السلطات التعليمية في المملكة على دراسة كل النقاط والخلاصات التي أوصت بها لجان العمل الفنية والتي كانت في مجملها توصي بتعديل نظام التعليم*، وتمت الموافقة من المجلس الأعلى للتعليم على جملة من النقاط تمثلت في الإبقاء على نظام الست سنوات لمرحلة التعليم الابتدائي ، وفي التأكيد على أحقية كل طالب ليبي في الدراسة على أن لا يقل عمره عن ست سنوات بما يحقق إشراك أكبر نسبة من التلاميذ في العملية التعليمية، وخاصة ممن لم تتح لهم الفرص من سكان القرى والأرياف الذين لم تتوفر لهم فرص التعليم، وتم اعتماد المناهج المصرية الحديثة على أن يستمر الأخذ بالكتب القديمة التي سبق توريدها إلى حين طباعة الكتب الجديدة وتوريدها وفق ما تسمح به إمكانيات الدولة، وهذه خطوة هامة تدل على حرص السلطات التعليمية على استمرار العملية التعليمية ولو بأقل الإمكانيات، بالإضافة إلى الأخذ واعتماد توصيات اللجان المتعلقة بإتباع النظم المصرية في التعليم الثانوي والمهني بنظام الثلاث والخمس سنوات بعد التعليم الإلزامي، مع الأخذ في الاعتبار ما يتطلبه المجتمع من تخصصات مهنية سواء في العلوم الصناعية أو الزراعية، وكذلك العلوم الإدارية والتجارية التي من شأنها المساهمة في رفع عجلة التنمية الاقتصادية[3]، ولكن الملاحظ إن أوجه التعليم الفني والمهني تعذر انتشاره في تلك المرحلة وبالتحديد في الخمس سنوات الأولى بعـد الاستقلال بسبب قلة الإمكانيات المادية ومـا يتطلبه هـذا التعليم مـن توفير للورش والمعدات والمعامل والمباني المخصصة له فكان وجودها محدود جداً في برقة ، ويرجـع ذلك في بدايات الاستقلال لأسبـــــــاب اقتصادية ومنها

---

[1] - محمد رفعت عبد العزيز السيد ، العلاقات المصرية الليبية في النصف الأول من القرن العشرين 1911 – 1951م ، رسالة دكتوراه في الفلسفة في الدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، معهد الدراسات الأفريقية 1986م ، ص ص 194 ، 195 .

[2] - سمية عبد الجليل أمداوي ، المرجع السابق ، ص ص 188، 189 .

* كان التعليم في برقة فترة الإدارة وبداية الاستقلال يعتمد نظام التعليم المصري بحذافيره من حيث المعلم ، الموجه ، الإدارة ، المناهج ، الكتب المدرسية ، الخدمات التعليمية . عزا لدين عبدالسلام العالم ، السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا – دراسة في التاريخ الدبلوماسي والعلاقات الدولية 1951 – 1977م ، طرابلس، منشورات المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية ، ط1 ، 2009م ،ص 143.

[3] - رأفت غنيمي الشيخ ، الاتفاقية الثقافية بين مصر وليبيا ، ص 24 .

إن الخريجين مـــن هـــذه المعاهد لا يتحصلون علـى فرص عمـــل حكومية، لأن أغـلب الملتحقين بهذه المعاهد من أسر بسيطة وهم لا يملكون أموالاً لفتح ورش لحسابهم، وافتقار الإقليم للمصانع والورش العامة التي قد تستوعب هؤلاء الخريجين[1]، ونتيجة لقلة الإقبال على المعاهد المهنية عملت الحكومة على تقديم الحوافز للطلبة حتى يلتحقوا بها[2].

توجت السلطات الليبية جهودها التعليمية بتوقيع اتفاقية مع مصر عام 1953م للتعاون الثقافي التي نصت على استمرار التعاون في مجالات التعليم المختلفة وفي جميع المراحل الدراسية[3]،ووفق المعمول به من نظم تعليمية حديثة في مصر مع مراعاة الخصوصية الليبية في بعض المناهج المعتمدة مثل (التاريخ والجغرافيا)، إذ تم استبدالهما بالمنهج الوطني بجميع المراحل،وكان المقصود بذلك المناهج المدرسة في برقة والمعتمدة على مناهج التاريخ والجغرافيا المقررة بمصر بخلاف طرابلس التي اعتمدت مناهج وزارة المعارف الليبية منذ عام 1952م[4].

أستمر العمل بالنمط التدريجي في صبغ المناهج الدراسية بالصبغة الوطنية في جميع الولايات حتى عام 1956م، عندما صدرت لائحة تنظيمية خاصة بالتعليم، وضعت من خلالها الحكومة الاتحادية سياسة ثابتة لكل الأقاليم في مراحل التعليم الإلزامي تشمل تنظيم الإدارة التعليمية والتفتيش، وتدريس الموضوعات ذات الصبغة الوطنية في المواد النظرية والتي صادق عليها آنذاك وزير المعارف (طاهر باكير)[5]، وتضمنت مواد اللائحة أيضا التأكيد على مجانية التعليم الابتدائي وتدريس التلاميذ بمدارس قرب سكناهم، وتحديد بدايات ونهايات العام الدراسي وأعمار الطلاب ، وفصلت مواد اللائحة المقررات الدراسية بالمرحلة الابتدائية التي ضمت (القرآن الكريم ، التهذيب، اللغة العربية ،الحساب، الهندسة العملية، الجغرافيا، التاريخ ،التربية الوطنية العلوم ، مشاهد الطبيعة، قواعد الصحة، الرسم ، الأشغال اليدوية، الأناشيد ، التربية البدنية) وكيفية توزيعها علـى السنوات الـدراسية لتصبـــح المناهج الدراسية ذات طبيعة متنوعة تمكـــــن التلاميذ من اكتساب المهارات الأساسية والمبادئ العامة لمختلف العلوم النظرية والعملية وتمهد الطريق أمامهم في المستقبل للتخصص العلمي أو المهني[6].

أما بالنسبة للمرحلة الثانوية فكانت المواد متنوعة وموزعة حسب التخصصات العلمية والأدبية ، فبعد أن يجتاز الطالب السنة الأولى التي يدرس بها مواد متنوعة بين التخصصين تشمل (القرآن الكريم ،اللغة العربية ، اللغة الإنجليزية ، الرياضيات ، التاريخ ،الجغرافيا، المجتمع الليبي،

[1] - علجية بشير العرفي ، التعليم في ليبيا ، ص 187 .
[2] - عبد الله مصطفى الترجمان وآخرون ، المرجع السابق ، ص 46 .
[3] - مجدي رشاد عبد الغني ، المرجع السابق ، ص 387 .
[4] - رأفت غنيمي الشيخ ، الاتفاقية الثقافية بين مصر وليبيا ، ص ص 21- 22 .
[5] - الجريدة الرسمية للمملكة الليبية ، السنة السابعة ، العدد الأول ، يناير 1957م ، ص ص 55 ،59 .
[6] - آمال علي فوني ، المرجع السابق ، ص 78.

الطبيعة، الكيمياء، الرسم، الهوايات العملية، التربية البدنية)[1]، وتكون الدراسة في السنوات الثانية والثالثة ثانوي وفق التخصص سواء أكان علمياً أو أدبياً وبه أيضا بعض المواد المشتركة[2].

واكبت التنظيمات المعمول بها مراحل التعليم واتسمت بمرونتها ، وإمكان التعديل فيها أو استبدالها وفقاً للمقتضيات فكان التحسين مستمراً وإصدار اللوائح والقوانين موازياً للعملية التعليمية ففي عام 1957م أصدرت لائحة أخرى مفصلة للتعليم الابتدائي وأعقبها صدور قانون للتعليم الحر عام 1958م والملاحظ إن هذه التعزيزات جاءت لتواكب حركة النهضة والتطور التعليمي[3]، لاسيما وأن المدارس بدأت في الانتشار وزادت الفصول الدراسية في الدواخل وأخذ الأهالي بالأرياف في الإقبال على تعليم أبنائهم لإيمانهم بأنه لا تقدم بدون تعليم متقدم وفق نظم ومناهج تربوية حديثة[4]، فقرى برقة وأريافها كانت مثالاً حقيقياً لذلك إذ عمت الفصول الدراسية معظم أنحاء الولاية وشملت الدراسة لكل من الجنسين " الذكور والإناث "وبدأ مستوى الوعي الاجتماعي لدى السكان في التطور بعد أن ترسخت ثقافة التغيير وكذلك الحال في مناطق البلاد الأخرى،وهـذا بدوره تطلب جهوداً مضاعفة مـن السلطات التعليمية عـلى مستوى المملكة لسد الثغرات التي نجمت عـن التوسع في بنـاء المـدارس وزيادة أعـداد الطـلاب بضـرورة توفير العناصر التدريسية من المحليين للقيام بأعباء هذه العملية فعملت الحكومة على الاستفادة من الخبرات الأجنبية الموجودة ولاسيما المصرية المتواجدة في البلاد وفي برقة بصفة خاصة لإجراء دورات تأهيلية للمدرسين المحليين وخاصةً في مجال التفتيش التربوي والامتحانات[5].

استمراراً لاهتمام المملكة بالجوانب التعليمية صدرت عام 1957م لوائح تنظيمية أخرى شاملة لبرامج التعليم الفني والمهني تمثل في توزيع المراحل والمواد الدراسية[6]،وأيضاً شملت التنظيمات المتعلقة بالتعليم العالي الذي بدأ في المملكة عام 1955م وفق قانون التعليم العالي بإنشاء الجامعة الليبية والجامعة الإسلامية 1961م ، وكان إنشاء الجامعة الليبية خطوة هامة اتخذتها المملكة للدفع بالمسيرة التعليمية في البلاد رغم الظروف الصعبة والإمكانيات المحدودة ، ومن المعلوم إن الجامعة الليبية اتخذت من مدينة بنغازي مقراً لها بعد أن تبرع لها الملك إدريس السنوسي بقصر (المنار) في إشارة واضحة على حرص سلطات الدولة على تنفيذ الخطط التعليمية بما يحقق مصالح البلاد التنموية [7]، فوجود مثل

---

[1] - الجريدة الرسمية ، السنة السابعة ،1957م ، ص ص 48 - 49.
[2] - حميد فرج الصغير ، المرجع السابق ، ص 122.
[3] - ساطع الحصري ، حولية الثقافة العربية ، السنة السادسة ، 1957-1962م ، القاهرة ، جامعة الدول العربية ، 1962م ، ص 716.
[4] - محمد الطيب الأشهب ، ليبيا اليوم ، بغداد ، مطبعة أسد ، 1955م ، ص 33.
[5] - حميد فرج الصغير ، المرجع السابق ، ص 110.
[6] - المملكة الليبية ، وزارة التربية والتعليم ، التعليم الفني والمهني في ليبيا ،من بحوث وفد المملكة الليبية في مؤتمر وزراء التربية والتعليم العرب، طرابلس ، 1966م ، ص4 .
[7] - حميد فرج الصغير ، المرجع السابق ، ص 139.

هذه الجامعات سيحقق للبلاد العديد من الأهداف كوجود الخبرات وفتح المجال للدارسين بعد أن كانت فرصهم شبه معدومة واقتصار التعليم العالي على فئات محدودة من السكان ذوي الدخل المرتفع ، فكانت هذه الخطوة علاجاً ناجعاً لإيجاد خبرات وطنية في جميع المجالات لتحل محل الخبرات الأجنبية سـواء الجوانب التعليمية أو المهنية أو الفنية ، وبروز رواد في مختلف الميادين الفكريـة وللرفع من المؤهلات الفنية في مختلف المجالات[1] ،وحتى[2]تكتمل الخطوات التنفيذية بادرت الدولة بإصـدار مجموعة من اللوائح التنظيمية عقب إنشاء الجامعة الليبية والجامعة الإسلامية تنظم عمل الكليات والأقسام العلمية وشئون الدراسة والامتحانات والبعثات الدراسية[5].

بعد إلغاء النظام الفيدرالي عام 1963م بدأت الدولة في إتباع سياسات أدق تنظيماً وذات شمولية، بعد أن أصبحت مؤسسات الدولة التعليمية تخضع بصورة مباشرة لإشراف وزارة التربية والتعليم وحكومة المملكة فوضعت خطة تنموية عرفت بالخطة الخمسية ومدتها خمس سنوات وذلك بعد تدفق الأموال إلى الخزانة العامة أثر عمليات تصدير النفط[3]، إذ تولت الوزارة تنفيذ كل الخطط المقترحة والتشريعات المقررة والبرامج التعليمية المتنوعة دون إغفال للدور المهم الذي قامت به السلطات المحلية في الأقاليم، فسياسة التغيير وتركز السلطات العليا التنفيذية على وجه التحديد لدى الحكومة لا تعني إلغاء الإجراءات التي اتخذتها الدولة زمن الحكم الاتحادي فقد تم العمل على التوفيق بين التنظيمات في الإدارتين المتعاقبتين وفق ما تقتضيه المصلحة الوطنية ومقتضيات النهوض بالتعليم في شتى مجالاته،وحتى يتسنى للحكومة ووزارة التعليم السير في هذا الركب، وكانت البرامج الحكومية المقترحة تهدف إلى استكمال ما تم اعتماده سابقاً واستحداث آليات جديدة من لوائح ونظم تواكب المرحلة الجديدة للمملكة آخذة في اعتبارها مراعاة الظروف العامة للمناطق والمدن من حيث الاحتياجات والطبيعة السكانية، ومتطلبات العملية التعليمية، والعمل على إيجاد مناخ تعليمي مناسب بالتركيز على مختلف التخصصات العلمية في مراحل التعليم المتوسط والعالي فتنوعت مقترحات وخطط وبرامج التعليم المهني والفني وفـق طبيعة المناطق وحاجات السكان ومتطلبات الدولة[4]، لذا زاد الاهتمام بإنشاء المعاهد الصناعية في المناطق التي تقوم بها الصناعات والمعاهد الزراعية في المناطق ذات الطبيعة الزراعية وهكذا فيما تقتضي باقي التخصصات المهنية ومراعاة توزيع التخصصات الإدارية

---

[1] - علي الهادي الحوات وآخرون ، مسيرة التعليم العالي في ليبيا انجازات وطموح ، طرابلس ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، (دت) ، ص 44.ـــ وزارة التربية والتعليم ، التعليم والخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا ، من بحوث وفد المملكة الليبية في مؤتمر وزراء التربية والتعليم ، طرابلس ، 1966م ، ص ص 25 - 26 .

[2] - الجريدة الرسمية للمملكة ، العدد الأول ، 1957م ، 92 ،99 . ــ جامعة محمد بن علي السنوسي الإسلامية ، التعليم الديني في ليبيا ، من بحوث وفد المملكة الليبية في مؤتمر وزراء التربية والتعليم ، طرابلس ، 1966م ، ص ص 21- 22 .

[3] - عمر محمد التومي الشيباني ، تاريخ الثقافة والتعليم في ليبيا ، ص 348.

[4] - التعليم والخطة الخمسية الأولى ، المرجع السابق ،ص ص 3- 4.

فـي مناطق البلاد المختلفة، ولما كان تغيير هذه السياسات وغيرها[1]،في مجالات التعليم المختلفة وعبر جميع المراحل تتطلبه عملية النهوض والرقي بالتعليم فقد وضعت الدولة ضمن أولوياتها إدراج خطط التعليم في البرامج التنموية، ففي الخطـــة الخمسية الأولى بعـــد الاستقلال 1963/ 1968م كانت مخصصات قطـــاع التعليم 22.365.000 جنيهاً ليبياً بمـــا يعادل 13.3% مـــن المبلغ الإجمالي للخطة[2]، وبالنظر لهذه المبالغ ونسبتها العامة في مجمل الخطة يتضح لنا مدى الاهتمام الذي أولته الحكومة للبرامج قريبة وبعيدة الأجل في تنفيذ الخطط التعليمية وجعل التعليم مواكباً لمراحل التنمية الشاملة وشملت أوجه الإنفاق فيها توفير المستلزمات التعليمية وأعمال البناء والصيانة للبنى التحتية وتوفير المناهج الدراسية والعمل على تطويرها [3] ،إضافة إلى الاهتمام بمجالات التدريب والتأهيل للعناصر البشرية بما يحقق التنمية المكانية والاقتصادية ،كما فصلت برامج الخطة أوجه الإنفاق لمرحلة التعليم الإلزامي ودورات التعليم الفني والمهني، وركزت أيضاً على معاهد المعلمين بصفتها بيوت خبرة يمكنها سد احتياجات البلاد في إعداد الكوادر العلمية من معلمين يتولون الإشراف على مراحل التعليم الابتدائي والإعدادي، ولم تهمل الدولة مقتضيات التطوير والتعليم الإداري لإيجاد عناصر إدارية مؤهلة تتولى تسيير الأعمال الإدارية بقطاع التعليم وقطاعات الدولة الأخرى خاصة تلك المتعلقة بالجوانب المالية والتخطيط .

إن تحقيق هذه الأهداف اقتضى من الحكومة التركيز والاهتمام بالعناصر البشرية القائمة عليهـا فعلياً من مدرســين وإداريين ومفتشين ومدراء فهيئت جميع السبل لتقديم الدعم المعنوي والمادي لهم[4]،من خلال الدورات التأهيلية وشهادات التكريم للمتفوقين في أداء إعمالهم وأيضا زيادة لمرتباتهم ،وأيضا اهتمت وزارة التعليم بمدرسي البعثات العربية، وفي هذا الصدد يمكننا أن نذكر قرار وزير التعليم "طاهر باكير" رقم 28 لسنة 1966م، والقاضي برفع رواتب المعلمين المغتربين واغلبهم ممن يحملون الجنسية المصرية الذين كانوا متواجدين بكثرة في مدن وقرى برقة على وجه التحديد لتحفيزهم على العمل وضمان استمرارهم في التواجد والمساهمة في تنفيذ خطة القطاع للعجز الواضح في العناصر الوطنية أمام توسع رقعة التعليم في الإقليم نتيجة الإقبال الكبير للتلاميذ على الدراسة[4].

[1] - عبد الله مصطفى الترجمان وآخرون ، المرجع السابق ، ص 42.
[2] - نادر محمد عبدالسلام ، المرجع السابق ، ص ص 67- 68.
[3] - سمية عبد الجليل أمداوي ، المرجع السابق ، ص 58.
[4] - تطور التخطيط التربوي وأجهزته في ليبيا ، المرجع السابق ، ص ص 7 - 8.
[5] - رأفت غنيمي الشيخ ، الاتفاقية الثقافية بين مصر وليبيا ، ص ص 36- 37.

لم تغفل الخطة التنموية الأولى 1963- 1968 م عن الربط بين مخرجات التعليم العام وما يعادلها في التعليم العالي، ويتضح ذلك من اللوائح والقوانين التي أصدرتها السلطات الليبية التي تكفل استيعاب الدارسين بمراحل التعليم العام عند اجتيازهم لدراستهم بالجامعات سواء الليبية أو الإسلامية من خلال خطط مدروسة عملت الجهات القائمة على التعليم العام والعالي على تنفيذها بتعاون مشترك سواء بربط المناهج أو الاستعانة بالخبرات التنظيمية والتعليمية لاسيما في التعليم العالي ، ولم يقتصر الأمر على الجوانب النظرية في التعليم بل شمل كل التخصصات الفنية الموجودة آنذاك التي تم ربطها في مراحل التعليم الثانوي والمعاهد الفنية بما يناظرها من تخصصات في الكليات الجامعية ، فكانت سنوات الخطة الخمسية 1968/1963م حافلة بالإنجازات على صعيد تطوير النظم وافتتاح الكليات الجامعية[1].

المبحث الثالث

الإدارة التعليمية في ليبيا وأثرها على برقة 1951 - 1969م

عند الحديث عن الإدارة التعليمية في ليبيا خلال العهد الملكي يجدر بنا الوقوف على مقومات تلك الإدارة وظروف تكوينها ، وهل كانت حديثة النشأة مرتبطة بتأسيس الدولة؟ ،أو إن أسسها وجدت في الأقاليم الليبية أو بعضها قبل الاستقلال؟ ومدى استفادة الدولة من الخبرات السابقة أو اعتمادها عليها في تحقيق البرامج التعليمية التي من شأنها النهوض بالتعليم في المملكة وتنفيذ الخطط المقترحة لمراحل التعليم وخطط الدولة التنموية.

لاشك إن الجانب الإداري للمؤسسات والقطاعات المختلفة يمثل عنصراً هاماً وأساسياً في تشكيل تلك المؤسسات وما يناط بها من إعمال، ولما كان التعليم يمثل المحور الأساسي الذي تقوم عليه نهضة الدولة وتقدمها فإن الإدارة التعليمية تمثل الحلقة الأصعب في سلسلة العملية التعليمية من حيث الأداء والتنظيم والتطوير ،فالإدارة التعليمية هي الجهة التي تسير التعليم وإداراته المختلفة وقطاعاته المتنوعة بما فيها الإشراف على الأجيال الجديدة ومحو الأمية وابتكار المناهج وإعدادها وكذلك بناء الفصول الدراسية وتكوين أقسام التفتيش التربوي وتدريب وتأهيل المعلمين[2] ،ووضع الخطط الإستراتيجية للقطاع إلى غير ذلك مما تتطلبه العملية التعليمية إدارياً ومهنياً، وبناءاً على هذه الأهمية فإن الإدارة التعليمية في ليبيا شكلت أحد العناصر الرئيسية التي اعتمدت عليها المملكة وحكومتها بعد الاستقلال في تسيير وتطوير التعليم عبر مختلف مراحله، ورغم إن الإدارة في ليبيا أو بعض مناطقها

[1] - عمر محمد التومي الشيباني ، تاريخ الثقافة والتعليم في ليبيا ، ص 351.
[2] - نادر محمد عبدالسلام ، المرجع السابق ، ص 101.

قائمة قبل الاستقلال بوجود بعض الهيئات والإدارات التي لم ترتبط بسلطة مركزية موحدة على مستوى البلاد واقتصر وجودها وفاعليتها على المستوى المحلي للأقاليم، وهذا ما استدعى من سلطات المملكة اعتماد النظم الإدارية القائمة في سبيل استمرارها لأداء عملها ولو مرحلياً[1]، حيث يتم نظم بشكل تدريجي قد تساهم بالنهوض بالتعليم في البلاد،ومن جانب آخر فقد وفر على الدولة الكثير من الجهد في إيجاد قاعدة للبناء الوظيفي وحصر عملها في إعادة الترتيب والتنظيم وفق ما هو قائم من التعليم.

عملت السلطات التعليمية على الاستفادة من اللوائح الإدارية والتقسيم الوظيفي والإدارة التعليمية بشكل عام التي أوجدتها سلطات الإدارة بصفتها أكثر وضوحاً وأفضل ما يمكن الاعتماد عليه مرحلياً بما لا يتعارض مع مبادئ الاستقلال ودستور البلاد والقوانين السارية، وهذا ظهر واضحاً بعد الاستقلال ففي إقليم برقة الذي كانت ملامح إدارته التعليمية قائمة آنذاك وفقاً لما أقرته سلطات الإدارة البريطانية فاعتمدت وزارة المعارف الليبية وسلطات الإقليم التعليمية معظم تلك النظم سواء المتعلقة في إدارات المدارس والامتحانات والتفتيش والشهادات ، بينما حل التغيير في الإدارات الرئيسية بالإقليم وفق التقسيم الإداري المعتمد في المملكة[2]، ومن الواضح أن السلطات المعنية بالتعليم آنذاك أخذت في اعتبارها أن التكوين الإداري في الإقليم السائد منذ عهد الإدارة كان يتوافق ونظم الإدارة المصرية مما جعل السلطات الليبية تعتمده لعدة أسباب فهو في جوهره يتوافق مع البيئة المحلية والتكوين الاجتماعي ولا يتعارض مع ثقافة المجتمع ، وكذلك الحال بالنسبة لإقليم طرابلس فقد تم العمل بمعظم الترتيب الإداري الذي سبق الأقاليم الأخرى حيث وجد فيها التعليم بشكل منظم منذ أواخر العهد العثماني الثاني ففي عام 1908م كان بها ما يزيد عن العشرين مدرسة يتلقى بها الطلاب مختلف العلوم إضافة إلى المدارس الفنية ومدارس الجاليات الأجنبية وفي العهد الإيطالي كان التعليم متاحاً في الإقليم ، وهذا ساهم في وجود إدارة تعليمية ذات خبرة يمكن الاعتماد عليها[3]ولو مرحلياً وبخلاف برقة وطرابلس، فقد كان وضع فزان أكثر سوءاً سواء من الناحية الإدارية أو التعليمية فطبيعة الإقليم الجغرافية وقلة عدد سكانه وبعده عن مراكز السلطة في الشمال، مثلت عوائق حقيقية أو فعلية في وجود إدارة تعليمية تعمل على النهوض بمناطق الإقليم،وحتى خلال عهد الإدارة الفرنسية بعد الحرب العالمية الثانية لم تحدث تطورات في الإقليم لكون إدارته عبارة عن ملحقيات تتبع الإدارة الفرنسية في تونس والجزائر[2].

أمام هذه المعطيات كان لزاماً على السلطات التعليمية في المملكة العمل في اتجاهين متوازيين ، يقوم الأول على تسيير العملية التعليمية وفق ما هو قائم ويتفق مع مبادئ الدولة الجديدة وذلك بالإبقاء على الإدارات الصغرى في الولايات ولاسيما الإدارات التي تتولـــــى شؤون التعليم اليومية ،

[1] - علجية بشير العرفي ، التاريخ الثقافي لليبيا ، ص ص 77- 78.
[2] - علجية بشير العرفي ، التاريخ الثقافي لليبيا ، ص ص 76- 77.
[3] - علجية بشير العرفي ، تاريخ التعليم في ليبيا ، ص 147 .

والاتجاه الثاني يقوم على التطوير والتبديل من خلال سن القوانين وإعداد اللوائح الكفيلة بتنظيم عمل الإدارات التعليمية في إطار سياسة موحدة لكل مناطق البلاد .

بالنظر إلى النظام السياسي الذي اعتمدته المملكة بعد الاستقلال نجد إن البلاد قسمت إلى ثلاث ولايات "برقة- طرابلس – فزان " في ظل حكم فيدرالي تتمتع فيه كل ولاية بحكم ذاتي لإدارة شؤونه الداخلية وخاصة الخدمية بما يحقق متطلبات الإقليم وسكانه ، ولا يتعارض مع السياسة العامة للمملكة[1]، التي تولت مهمة الإدارة العليا في تسيير شؤون البلاد بإشراف وزارات وهيئات عامة تتبع الحكومة الاتحادية ، ومن بينها الوزارة المكلفة بالإشراف على التعليم (وزارة المعارف) والتي كـــان دورها أقرب للتشريعي منه للتنفيذي الـــذي اختصت به الحكومات المحلية ممثلة في (نظارات المعارف)[2]، وفقاً لما نص عليه الدستور الليبي في مواده السادسة والثلاثون والثامنة والثلاثون اللتان حددتا اختصاصات وزارة المعارف الاتحادية في الإشراف على الإدارات التعليمية في الجامعات والمعاهد العليا، وتقرير الدرجات العلمية واقتراح القوانين الخاصة بالتعليم العام لإصدار تشريعات تنظم عملها من مجلس النواب .

بعد أن مارس مجلس النواب إعماله وباشر بإصدار القوانين وفق التشريعات الدستورية، صدر عام 1952م قانون تنظيم التعليم وشملت مواده تخويل وزارة المعارف إعداد اللوائح التنظيمية لعمل الإدارات التعليمية ،مـــــع التأكيد على ضرورة اتخاذ الخطوات اللازمة بأن تشمل كل اللوائح المسيرة لمراحل التعليم واللجان المكلفة بتطويره مثل لجنة دراسة المقررات ولجان الامتحانات وإصدار الشهادات، وكذلك ما يتعلق بإدارات التفتيش على المدارس والمعاهد ومؤهلات المعلمين وألزم القانون وزارة المعارف بأن يكون المجلس الأعلى للتعليم هو المسؤول عن إعداد هذه اللوائح ، ويرأس المجلس وزير المعارف ويمثل مدير الوزارة نائباً للرئيس وعضوية نظارات المعارف في الولايات الثلاث وشخصين آخرين عن كل ولاية يتم ترشيحهـم من سلطات الولاية ومن ذوي الكفاءة والخبرة ويتم اعتماد هؤلاء الأعضاء من الوزير[3].

[1] - تطور التخطيط التربوي وأجهزته في ليبيا ، المرجع السابق ، ص 22 .
[2] - ساطع الحصري ، السنة السادسة ، ص 731 .
[3] - عبد الله مصطفى الترجمان وآخرون ، المرجع السابق ، ص 34.

جدول يبين الهيكل الإداري لوزارة المعارف الاتحادية[1].

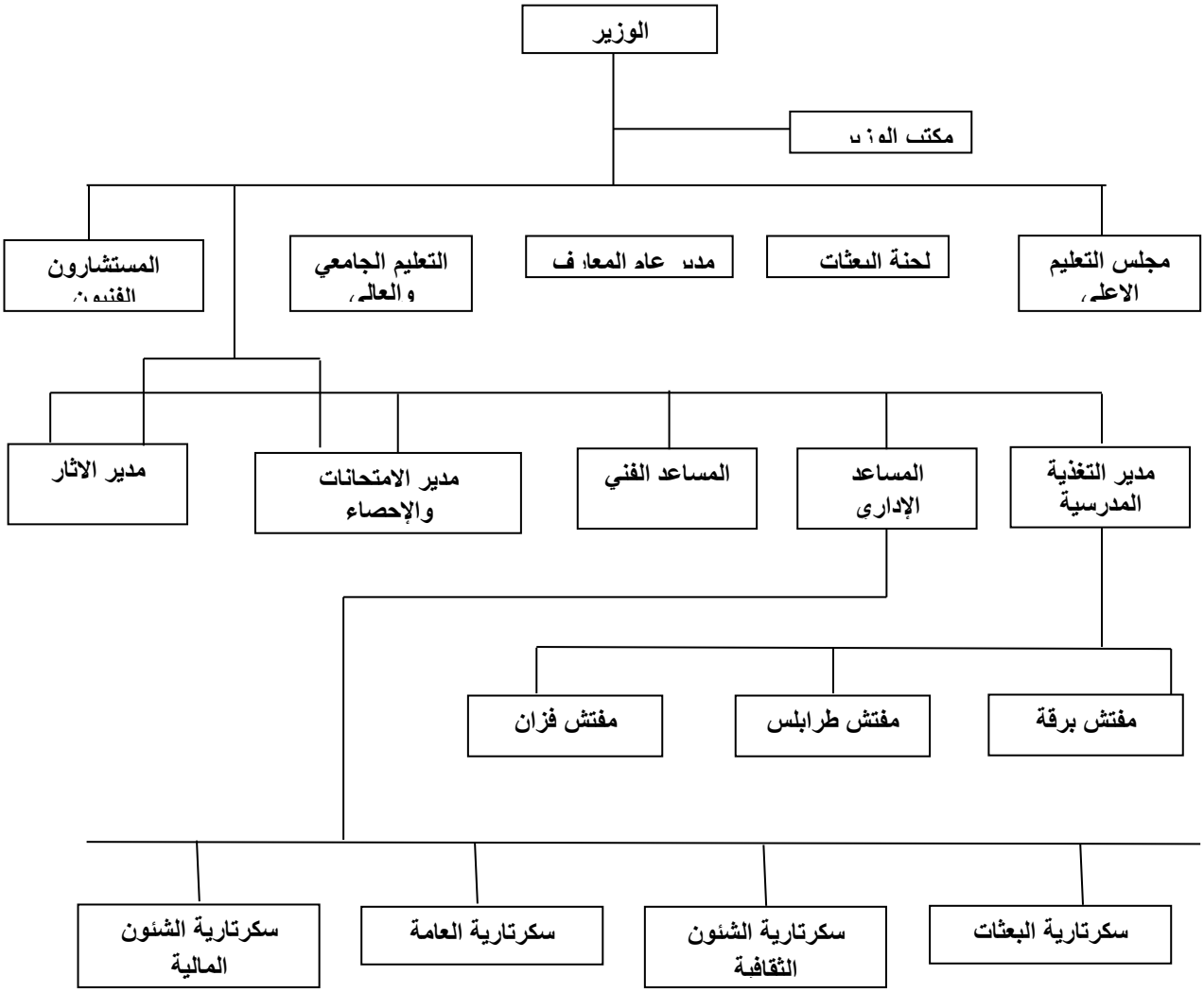

بالنظر إلى هذا التقسيم نجد أن السياسة الإدارية في مجال التعليم عملت على التوفيق بين دور السلطات التعليمية في الأقاليم والإدارة المركزية (وزارة المعارف) حتى يتسنى للدولة تنفيذ كل برامجها من جهة وعدم المساس بالنظم الموجودة والمتوافقة مع سياسات الوزارة خاصة فيما يتعلق بالإدارات الخاصة بالجانب الأكاديمي والتي حرصت الوزارة أن تكون في كل المناطق تسير في نظام ثابت لضمان مخرجات موحدة في البلاد بأسرها ، وأيضاً يوضح هذا التوزيع مدى الحرص من السلطات التعليمية على عدم إهمال كل ما يتعلق بالجانب الإداري سواء ما يتعلق بالطالب أو المنهج أو الجانب التسييري (الإدارة).

[1] - ابوبكر محمود الهوش ، تطور الضبط الببليوغرافي للمطبوعات الرسمية 1951- 1977م ، ليبيا ،مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ،1988م ، ص 73.

يتولى المجلس الأعلى للتعليم تنفيذ الخطوات الكفيلة لتحسين العملية التعليمية إدارياً وأكاديمياً ومن الواضح إن وجود هذا المجلس تطلبته ضرورة الأوضاع السياسية للبلاد فطبيعة الحكم الفيدرالي الذي يمنح الأقاليم الكثير من السلطات يتطلب وجود جسم مركزي تمثل فيه الأقاليم وهو الأمر الذي يتعثر وجوده في الوزارة المختصة[1]، إضافة إلى الحاجة الملحة لوجوده حتى يتم معالجة كل المعوقات الإدارية خاصة وأن التغيرات السياسية صاحبها ظهور تقارير من عدة جهات حثت فيها الدولة على اتخاذ إجراءات سريعة في مجال التعليم، ومنها تقرير مندوب الأمم المتحدة (بلت) عام 1950م والذي أكد فيه على فتح المجال أمام الدارسين في المناطق الليبية بإنشاء المدارس وتحسين أداء الإدارة التعليمية، إذ حدد التقرير عدد الطلاب الدارسين بست وعشرين ألف تلميذ وأن هناك ما يزيد عن المائة ألف يحتاجون للتعليم في البلاد[2].

في سبيل تنظيم الإدارات التعليمية واستيعاب كل العوائق وإيجاد حلول تتيح فرص التعليم للكم الهائل المشار إليه في تقرير المبعوث ألأممي، عملت السلطات التعليمية على معالجة الكثير من السلبيات التي تم ملاحظتها سواء في هذا التقرير، أو تلك التي لمسها القائمون على العملية التعليمية، ومنها معالجة التعارض في الاختصاصات بين مديري الإدارات العامة بالوزارة ومديري التعليم بالمحافظات بتقليل عدد الإدارات العامة في الوزارة وحصر الاختصاص في التوجيه والتخطيط والإشراف على تنفيذ السياسات[3]، وعلى هذا الأساس قسم النظام التعليمي إلى ثلاثة أنواع تتولى الإشراف عليها إدارات خاصة، ومهمتها تتحدد وفق أولويات ومتطلبات كل مرحلة، فالتعليم العام تشمل إدارته الإشراف على المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية والتعليم الفني والمهني تشمل إدارته قسمين (المتوسط) الذي يقبل في الطلاب بعد اجتيازهم للمرحلة الابتدائية، و(العالي)الذي يتم قبول الطالب به بعد تحصله على الشهادة الإعدادية وسمي في ذلك الوقت بالعالي تشجيعاً للدارسين على استكمال تعليمهم لمواكبة حركة التنمية التي تهدف إليها الدولة، مما يجعلها تعمل على تقنين أو اختصار سنوات التعليم مع الحفاظ على السياق العلمي في سير العملية التعليمية[4]، واتضح ذلك منذ بدايات عهد المملكة إذ تركز عمل السياسة التعليمية على إيجاد كوادر علمية تقوم بأعباء التعليم إدارياً ومهنياً، كذلك سمح للحاصلين على الشهادة الإعدادية تولي وظائف إدارية بعد اجتيازهم لدورات تأهيل في الإدارة يرجع ذلك لعدم انتشار التعليم الجامعي في السنوات الخمس الأولى بعد الاستقلال، لذا أصبح التعليم

[1] - ساطع الحصري ، العدد السادس ، ص ص 731- 732.
[2] - جون رايت ، تاريخ ليبيا ، ترجمة عبد الحفيظ الميار ، أحمد اليازوري ، ليبيا ، طرابلس ، 1969م ، ص 226.
[3] - حسن محمد شرلالة وآخرون ، المرجع السابق ، ص ص 38، 39.
[4] - سالم علي الحجاجي ، المرجع السابق ، ص ص 145، 146.

المتوسط في تلك السنوات يعادل التعليم العالي، والنوع الثالث من التعليم تمثل في التعليم الديني الأولي والابتدائي والمعاهد الدينية ثم أضيف إليه التعليم الجامعي[1].

كان التعليم في برقة يمثل احد مكونات العملية التعليمية في المملكة يستوجب توفير إدارة تعليمية تعمل في الإطار العام لسياسة الدولة بما يتفق مع الأقاليم الأخرى، مع مراعاة الخصوصية بطبيعة الحال لكل إقليم، من حيث السكان وتوزيعهم الجغرافي وعدد المدارس وأوكلت معظم المهام التعليمية إلى ناظر المعارف في الولاية بصفته الرئيس الأعلى لجميع شؤون المعارف بالولاية وتخضع لسلطاته كل الإدارات، ويليه في الوظيفة مدير المعارف ثم مساعدان يختص عملهما بشؤون النظارة، وثلاث مراقبين لمناطق (بنغازي- المرج- درنة)، بالإضافة إلى سكرتارية النظارة وقسم للمحاسبة، ويرأس كل منطقة مراقب "مفتش " يتولى رئاسة شؤون التعليم في المدارس التابعة للمنطقة ، ويتولى قســـــم التفتيش الفني الإشراف على متابعة المواد العلمية في المـــــدارس من خلال أربع مفتشين عامين ومفتشو المدارس الابتدائية والمدارس القرآنية ومفتشي المكتبات، بالإضافة إلى الوظائف الأخرى والتي تختص بالجانب الإداري ومنها المراقب الإداري.

جدول يبين الهيكل الإداري لنظارة المعارف في ولاية برقة[2].

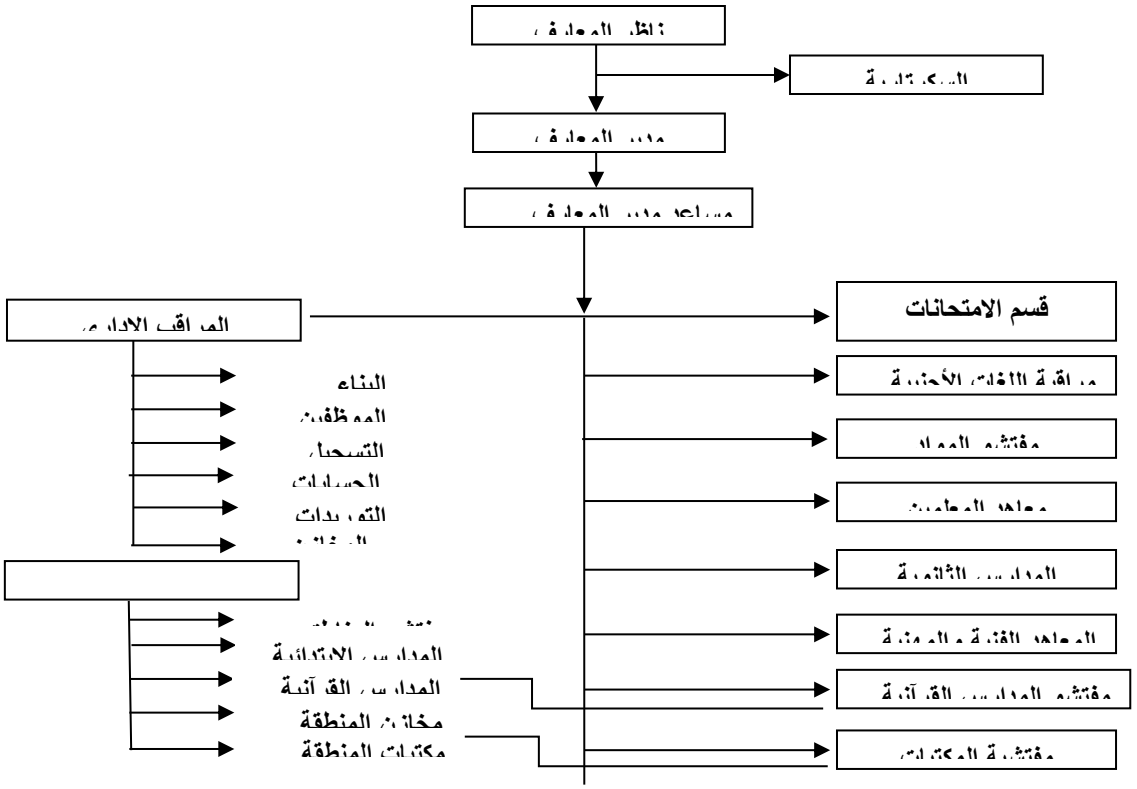

[1] - حميد فرج الصغير ، المرجع السابق ، ص 112.
[2] - ابوبكر محمود الهوش ، المرجع السابق ، ص 76.

من خلال ما سبق يتضح مدى الحرص من السلطات التعليمية سواء في المملكة أو الإقليم في إيجاد نوع من التنظيم في الهيكلية الإدارية تهدف إلى الوقوف على كل مكونات العملية التعليمية في إطار إداري منظم تخضع له كل مكونات العملية التعليمية في الولاية.

لتسهيل عملية التواصل بين النظارة والإدارات في المناطق عملت نظارة المعارف بالولاية على دمج بعض الإدارات، وفق ما تقتضيه الحاجة في إدارة واحدة فجمعت التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي في إدارة التعليم العام والتي اقرها المجلس الأعلى للتعليم، لأن هذا النوع من التعليم يعد موحداً في مناهجه مع باقي الأقاليم، ثم جمع إدارتي التعليم الخاص ومحو الأمية في إدارة واحدة تحت مسمى " إدارة التعليم الخاص وتعليم الكبار " وإدارات التعليم الفني والمهني ومعاهد المعلمين ضمتها إدارة " التعليم الفني والمهني " ليبلغ مجموع الإدارات التابعة للنظارة ثلاث عشرة إدارة حتى عام 1963م،تخضع للإشراف المباشر من إدارة ناظر تعليم الولاية وتشرف جميعها على شؤون التعليم الإدارية والفنية والمهنية لجميع المراحل والسنوات الدراسية[1]، بما فيها المواد المقررة للعام الدراسي التي تبدأ غالباً في النصف الأول من سبتمبر وتنتهي في يونيو لمراحل التعليم العام،ويتزامن العام الدراسي مع برامج عمل مكثفة لإدارة التعليم العام من حيث المتابعة لسير العملية التعليمية واحتياجات المدارس التي تتكفل الإدارة بتوفيرها وهذا في حد ذاته يتطلب جهوداً كبيرة[2]، في ظل التوزيع الجغرافي للمدارس ولاسيما مدارس الدواخل والواحات والتي أيضا تختلف طبيعة التعليم فيها عن المدارس في المراكز الحضرية والمدن من حيث شمولية تلك المدارس لمراحل متعددة كالابتدائية والإعدادية بعكس المدارس في المدن التي قد تتولى تدريس مرحلة دون الأخرى والجنس دون الآخر (مدارس خاصة للذكور– مدارس خاصة للإناث) وأحياناً مختلطة في التعليم الابتدائي، وعلى العكس في المدارس الثانوية التي يقتصر وجودها في المراكز ذات التجمعات السكانية وتفتقر إليها الأرياف والدواخل، وهذا بدوره تطلب من الإدارات المختصة إنشاء الأقسام الداخلية لاستيعاب طلاب المناطق النائية سواء في التعليم الثانوي أو المعاهد المتخصصة، وكانت الأقسام الداخلية تنتشر ببرقة أكثر من أقاليم البلاد لقلة المراكز الحضارية بها وكثرة القرى والأرياف التي يتعذر فيها التعليم الثانوي[3] وكان وجودها مقصوراً على الذكور دون الإناث تمشياً مع الأوضاع الاجتماعية آنذاك ولهذا نجد أن تعليم المرأة في السنوات الأولى من عهد المملكة كان يقتصر على التعليم الابتدائي والإعدادي في أحسن الأحوال، حتى إن الكثير من المعلمات الأوائل في الدولة اقتصر وجودهن على من يحملن شهادات التعليم الإعدادي وخضعن لدورات تدريبية في التعليم، وبشكل عام تخضع المدارس على

[1] - ساطع الحصري ، العدد السادس ، ص 409.
[2] - سالم علي الحجاجي ، المرجع السابق ، ص 146.
[3] - علجية بشير العرفي ، التعليم في ليبيا ، ص 156.

اختلافها لإدارة تضم ناظر المدرسة وشؤون الطلبة والامتحانات وطاقمها التعليمي وبعض الموظفين الملحقين كعمال النظافة والحراسة .

فيما يخص التعليم الجامعي بعد استحداثه في منتصف الخمسينات من القرن العشرين الميلادي واعتماد النظام التعليمي الجامعي داخل الجامعة الليبية والجامعة الإسلامية للربط بين مخرجات التعليم العام والتعليم العالي[1]، تم إتباع نظام الدراسة السنوي في معظم التخصصات أو النظام الفصلي وفق طبيعة التخصص العلمي،والذي تبدأ السنة أو الفصل الدراسي فيها مع مرحلة التعليم العام مباشرة وتنتهي الدراسة في نفس الفترة من ناحية الوقت وإن كان النظام الفصلي يقسم على فصلين ليوازي العام الدراسي، ويسير النظام الإداري في الجامعات وفق تسلسل يضم الأقسام العلمية وإدارات الكليات، وتضم كل كلية مجموعة أقسام علمية حسب التخصص، تخضع لإدارة عميد الكلية وشؤونها العلمية والشؤون الطلابية وإدارة التسجيل وشؤون العاملين وكذلك الحال على مستوى الجامعة فالدراسة الجامعية تشمل جميع أيام الأسبوع باستثناء يوم الجمعة العطلة الرسمية للدولة، بالإضافة إلى العطلات الرسمية وتتمثل في الأعياد الدينية والوطنية،وكذلك عطلة نصف السنة التي تكون في شهر فبراير وتستمر لخمسة عشر يوماً وكان يقوم على تسيير هــذه العملية مجموعة من الموظفين والإداريين، وقد تم مراعاة الكفاءة والتأهيل فـي اختيارهم واستعانت نظارة المعارف ببرقة مـنذ إنشائها بالخبرات المصرية في إدارة بعض الإدارات، بحكم وجودها أساساً في تلك الإدارات وممارساتها لمختلف الأعمال منذ عهد الإدارة البريطانية، ولم يقتصر برنامج الاستفادة على تسيير تلك الإدارات وإنما عملت على الاستفادة منها فــي تدريب وتأهيل العنــاصر الوطنيــة التي ظهــرت نتائجها بوضوح بعد افتتاح التعليم الجامعي، وزيادة عدد الخريجين من التعليم المهني في مجالات الإدارة أوائل الستينات من القرن العشرين الميلادي[2].

كان عام 1963م حافلاً بالكثير من المتغيرات الإدارية في مؤسسات الدولة المختلفة وكان الانتقال الإداري جذرياً في الإدارة المسئولة عن تسيير شؤون المدن والمناطق تمشياً مع الأوضاع السياسية الجديدة ، إذ كان محور الإدارة قبل هذا التاريخ يتركز في ثلاث ولايات تندرج تحتها إدارات محلية وتنحصر وظائف السلطة العليا على الإشراف والتنظيم ، ليصبح التنظيم الإداري اثر إلغاء النظام الاتحادي مبني على نظام المحافظات في الإدارة المحلية التي وصل عددها في أنحاء المملكة إلى عشر محافظات، وكل محافظة بها عدد من المتصرفيات[3]، وقسمت البلاد من الناحية التعليمية إلى أربع عشرة

[1] - علي الهادي الحوات وآخرون ، المرجع السابق ، ص 44 .
[2] - مجدي رشاد عبد الغني ، المرجع السابق ، ص 382 .
[3] - مجدي رشاد عبد الغني ، المرجع نفسه ،ص 375.

إدارة عامة تابعة لوزارة معارف واحدة، وهذه الإدارات تضم التعليم العام والمهني وتعليم الكبار والحر والخدمات والشؤون المالية والامتحانات وكل ما يتعلق بالعملية التعليمية[1] .

صاحب التغير السياسي في شكل الحكم إعادة للترتيب الإداري في الدولة بمعظم قطاعاتها الخدمية بداية من الوزارات ونهاية بالمديريات المتعددة في المحافظات حيث صارت كل وزارة تختص بجانب خدمي معين، وتشرف بشكل مباشر على المديريات التابعة لها في المحافظات وتخضع للمحافظة القطاعات المختلفة في المدن والمحلات، وأصبحت وفق هذا التقسيم وزارة المعارف المسئول المباشر عـــن تنفيذ السياسات التعليمية في المملكة بـعد إلغاء القانون رقــم (5) لعام 1952م الخاص بإسناد المهام التعليمية لنظارة المعارف ونقـل صلاحياتها إلى الوزارة الجديدة ، ببرامج موحدة لجميع المحافظات وبصفتها تمثل قمة السلم التعليمي فـــي الدولة إدارياً، وبدأت عملية التخطيط شاملة بصدور قانون(تنظيم شؤون التخطيط والتنمية) رقم(5) لسنة 1963م، وتقرر إنشاء إدارة جديدة للتخطيط التربوي لتحديد حجم الإدارات ووظائفها والعلاقات مع إدارات الدولة الأخرى[2]، وهذا بدوره تطلب تغيير بعض التشريعات النافذة حتى تتمكن الوزارة من أداء عملها وإعادة ترتيب نظامها الإداري وفق شكل الحكـــــم ،ولتحقيق ذلك صدرت مجموعة من القوانين بداية من عام 1964م وأولها "قانون التعليم" الذي صدر باثنين وعشرين مادة، تناول عـــدد منها الجوانب التنظيمية والإدارية مـــن حيث توزيع الاختصاصات وتحديدها، وإعادة تشكيل الإدارات لمراحل التعليم وشؤون الامتحانات والتفتيش التربوي وتحديد السلم الوظيفي لشغل الوظائف سواء تلك المتعلقة بالشؤون الوظيفية أو الطلابية والتدريس وكذلك الشؤون الفنية[3] .

وفق هذا التقسيم للتعليم في المحافظات أصبح يوجد في برقة ثلاث إدارات رئيسية للتعليم (إدارة تعليم محافظة بنغازي – الجبل الأخضر – درنة)، وذلك حسب ما نصت عليه اللائحة الوزارية الصادرة في 20-8-1964م في الجزء الخاص بتنظيم إدارات التعليم في المحافظات بجعل إدارة تعليمية عامة للتعليم مركزها عاصمة المحافظة[4]، ويرأسها مدير عام التعليم وتختص بتنفيذ ما تم إقراره من سياسات تقرها وزارة المعارف في نطاق اختصاصها وكذلك اقتراح الحلول للمشاكل التي تعترض سير عمل المؤسسات التابعة لها ، وإعداد الميزانيات الخاصة بها ، وتتولى أيضا الإشراف على موظفي الإدارة من عاملين ومعلمين وغيرهم وللإدارة الحق في التعاون مع مختلف الهيئات والإدارات الحكومية في إطار المحافظة بما يتفق والسياسات العامة ، بالإضافة إلى الإشراف على مختلف الأنشطة

[1] - تطور التخطيط التربوي وأجهزته في ليبيا ، المرجع السابق ، ص 22 .
[2] - تطور التخطيط التربوي وأجهزته في ليبيا ، المرجع السابق ، ص 23.
[3] - نادر محمد عبدالسلام ، المرجع السابق ، ص ص 103- 104.
[4] - حسن محمد شرلالة وآخرون ، المرجع السابق ، ص 36.

الثقافية والتراثية والفكرية وعززت هـــذه اللائحة بقانون التعليم الـــذي صـــدر عام 1965م ، الذي اســـتبدلت فيه تسمية وزارة المعـــارف بـ (وزارة التربية والتعليم)، وشمل هذا القانون إحدى وعشرون مادة، اهتمت بتنظيم التعليم بجميع مراحله وشؤونه المختلفة العلمية والوظيفية ، والجدير بالذكر هنا إن كل القوانين واللوائح التنظيمية كانت مواكبة لمسيرة النهضة العلمية في البلاد، وأتـاحت الفرص للقائمين على تنفيذها في معالجة كل الإشكاليات التي تعترض سير العمل في قطاعات أو مراحل التعليم في كل المحافظات[1].

كان عمل مختلف الإدارات التعليمية في المملكة بعهديها الاتحادي والمركزي يسير وفق سياسة ثابتة أقرتها السلطات التشريعية فـــي البلاد بدراسة علمية عكفت عـلى إعدادها لجان عمل مختلفة منذ بداية عهد الإدارة وخلال السنوات الأولى في العهد الملكي شاركت فيها منظمات إقليمية وعالمية ، منها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ومنظمة اليونسكو[2] ، وكذلك توصيات المؤتمرات الدولية الخاصة بالتعليم التي كان لها دور في سياسات المملكة التعليمية ومنها مؤتمري الإسكندرية (لمحو الأمية)اللذان عقدا على التوالي في عامي 1965/1964م .

لاشك إن المملكة سخرت كل جهودها في الأخذ بتوصيات المؤتمرين وغيرها من التوصيات للجان العمل المتعددة على المستوى المحلي ووظفت نتائج التقارير في تحسين الأداء الإداري والتعليمي بشكل عام، وهذا ما ظهر جلياً وبشكل تدريجي في تطور نظم الإدارة التعليمية وشمولها على جميع نواحي التعليم[3].

[1] - آمال علي فوني ، المرجع السابق ، ص ص 56- 57.
[2] - تطور التخطيط التربوي وأجهزته في ليبيا ، المرجع السابق ، ص ص 8 - 9.
[3] - وزارة التربية والتعليم ، محو الأمية وتعليم الكبار، من بحوث وفد المملكة الليبية في مؤتمر وزراء التربية والتعليم ، طرابلس ، 1966م ، ص 29.

الفصــل الثاني

مراحل التعليم العام

المبحث الأول : رياض الأطفال والتعليم الابتدائي

المبحث الثاني : التعليم الإعدادي

المبحث الثالث : التعليم الثانوي والمتوسط

المبـــحث الأول

رياض الأطفال والتعليم الابتدائي

إن الحديث عن رياض الأطفال يتطلب منا الوقوف للتعريف به من ناحية والغرض منه لمعرفة مدى انعكاساته على العملية التعليمية، وهل وجوده مرتبط أساساً بضرورة التعليم أو أنه عامل مساعد في الجوانب التعليمية؟ وهل كان وجوده في الأراضي الليبية مع بدايات العهد الملكي أو وجد في البلاد قبل ذلك؟ .

لاشك إن رياض الأطفال هو احد أهم الأساليب التربوية التي تلجأ إليها الدول والحكومات لتهيئة التلاميذ في سن معينة قبل التحاقهم بالعملية التعليمية، لإكسابهم المهارات الذهنية والتهيئة النفسية التي من شأنها المساهمة في فتح الآفاق، وتعزيز المهارات أمام التلاميذ في سنوات دراستهم اللاحقة، ولاشك أيضا أن وجود هذا الأسلوب التربوي يمثل ضرورة تستحق من السلطات التعليمية الاهتمام به وتسخير كافة الإمكانيات لوجوده والنهوض به.

إن ظهور رياض الأطفال في أقاليم البلاد لم يكن وليداً لمرحلة الاستقلال، فقد وجدت بإقليم طرابلس عام 1898م روضة للأطفال فتحتها سلطات الولاية ضمن برامج الإصلاحات الشاملة للدولة، بخلاف إقليمي برقة وفزان التي ظل سكانها متمسكين بنهجهم في التعليم الديني عن طريق الزوايا والكتاتيب، وهذا لا يعني إن سكان طرابلس قد خالفوا هذا النهج وإنما فقط للإشارة على إن الحداثة في مجالات التعليم بما فيها رياض الأطفال جعلته السلطات العثمانية في مركز الولاية دون غيرها من الأقاليم، وترجع بدايات فتح مراكز لرياض الأطفال بإقليم برقة إلى عام 1921م عنـــدما أذنت السلطات الإيطالية بفتح خمس رياض بالأراضي الليبية ، منـــها اثنتان ببرقة بمدن بنغازي ودرنة[1]، وعهدت السلطات إلى مسئولي تلك المدن من الإيطاليين بمهمة الإشراف عليها وحددت السلطات المعنية شروطاً وضوابط لالتحاق النشء بها، وفـــي الوقت ذاتـه عملت على تقديم الكثير من التسهيلات لدفع سكان تلك المدن على إلحاق أبنائهم بتلك الرياض، ومن الواضح إن تلك الشروط كانت تتمحور في عدم مطالبة الأهالي بتوفير التعليم الديني الذي قام عليه تعليم النشء في البلاد، وهذا ما أظهرته البرامج التي تقوم عليها تلك الرياض من فرض التعليم باللغة الإيطالية وأساسيات العلوم الأخرى ماعدا العلوم الدينية، وهذا الأمر أدى إلى عزوف الأهالي على الدفع بأبنائهم للالتحاق بها، وجعل عملها مقصوراً على أبناء الجالية الإيطالية وأبناء الأوروبيين وبعض أبناء الأسر المحلية التي تأثرت بالثقافة الإيطالية.

[1] - سماح محمود علام الطاهر ،المرجع السابق ، ص64 .

لما كان عهد الإدارة عام 1942م وجلاء الإيطاليين عن إقليم برقة أهملت مراكز رياض درنة وبنغازي، ولم تول سلطات الإدارة البريطانية اهتماماً في مجال استحداث رياض للأطفال مكانها، ويرجع ذلك إلى طبيعة المرحلة التي اقتضت من السلطات الحاكمة السيطرة على مقاليد الحكم والإدارة والعمل على توفير الحد الأدنى من الخدمات العامة للسكان، فكان كل اهتماماتها التعليمية منصبة على مراحل التعليم العام، ووفق الإمكانيات المتاحة التي لا تستدعي من السلطات الحكمة إيجاد موارد مالية تقع على كاهل حكومة لندن، ومنها توفير المباني المناسبة وإعداد مربيات لتولي مهام الإشراف على الرياض، وكل ذلك في ظل إدراك حكومة الولاية وسلطاتها التعليمية بعدم وجود رغبة حقيقية من السكان في وجود مراكز لرياض الأطفال واكتفائهم بالتعليم في الزوايا والكتاتيب، التي رأوا فيها بأنها أنجع وسيلة لتربية أبنائهم وإكسابهم الصفات والأخلاق الحميدة قبل أن يلتحقوا بمراحل التعليم العام محدودة الانتشار[1].

في عام 1949م حصلت برقة على الحكم الذاتي مما شجع الأهالي في مدينة بنغازي على الطلب من وزير المعارف ضرورة فتح رياض للأطفال، حتى لا يرسل الآباء أبنائهم إلى رياض الأطفال التي فتحتها الجاليات الأجنبية والمحددة في الرياض الموجودة منذ العهد الإيطالي أو تلك التي أوجدتها السلطات البريطانية في السنوات الأخيرة من عقد الأربعينات في القرن العشرين الميلادي، وكانت تتولى التعليم بها راهبات مسيحيات، وقــد وعدت وزارة المعارف بفتح روضتين في بنغازي عام 1950م ،ونظراً لعدم وجود موارد مالية فإن هذا الأمر جعل الأهالي يتنادون لجمع معونات للمساعدة في بناء روضة للأطفال في المدينة، وحـــدد يوم 4. 4. 1950م يوماً للتبرع وقامت صحيفة برقة الجديدة بالترويج للحملة وحث الأهالي على التبرع بما يستطيعون، وتم فتح روضة أطفال في هذا العام ولكنها عانت من قلة المعلمات والإمكانيات والوسائل التعليمية، وإدراكاً من سلطات التعليم بالمملكة لأهمية دور الرياض في تربية النشء وأمام ضعف الإمكانيات لجأت السلطات إلى الاستعانة بمنظمة اليونسكو عام 1952 م للمساعدة في فتح رياض للأطفال[2]،وقامت نظارة معارف برقة بافتتاح روضة في مدينة درنة يوم 1. 2. 1954م بمساعدة منظمة اليونسكو التي زودت النظارة بخبيرة تربوية في مجال التدريس، وتم تكليف المعلمة (حليمة الماجري) بإدارة الروضة التي سميت(روضة الأطفال النموذجية)، وقامت مجموعة من معلمات مدينة درنة بالتدريس في هذه الروضة وهن (مديحه الجربى ،ونعمت شنيب، وفاطمة الكوراش، وزينب الشافعي)، وساهمت منظمات أمريكية ومنظمة اليونسكو بتوفير الاحتياجات الخاصة بالروضة ومنها الوسائل التعليمية ومعونات مادية، وقد وصل عدد الأطفال

[1] - سمية عبد الجليل أمداوي ، المرجع السابق ، ص 60.

[2] - جريدة الاستقلال ، العدد 100، السنة الثالثة ، 1950م ، ص 4. ـــــ سماح محمود علام الطاهر ، المرجع السابق ، ص 65.ـــ برقة الجديدة ، السنة السادسة ، العدد 1319 ، 1950م ، ص 4.

المسجلين بها ما يقارب المائة طفل وتنوعت برامج التعليم والتأهيل التربوي بها إذ شمل يومها الدراسي تعليم (القرآن الكريم والقراءة والكتابة والأناشيد ومبادئ العلوم والصحة والآداب العامة) كما تم توفير وجبات مجانية للأطفال المسجلين بها[1].

اعترضت نظارة معارف برقة صعوبات عدة أدت لعدم فتح رياض للأطفال بالإقليم منها نقص المعلمات المتخصصات ، فهذا النوع من التعليم يحتاج إلى طاقم تربوي خاص يتمتع بالخبرة للتعامل مع الطفل واختيار الطريقة المثلى للتعليم، إضافة إلى الصعوبات الأخرى ومنها إعداد المناهج، لذلك فقد اكتفت بجعل فصول الرياض ملحقة بالمدارس الابتدائية من خلال القرار الصادر في عام 1956م، والذي نص على جعل رياض الأطفال فصولاً دراسية ملحقة بهذه المدارس فأصبحت معظم الرياض في المناطق الحضرية عبارة عن فصول محدودة من حيث أعداد التلاميذ وعدد الفصول، فسارت معظم مدارس الإقليم على هذا القرار ولاسيما بمدينة بنغازي التي لم تشر المصادر إلى وجود رياض أطفال مستقلة على الأقل في الأربع سنوات التالية لصدور القرار[2]، وهذا يعد إن نقص المباني المدرسية أيضاً كان له دور في اتخاذ نظارة المعارف لمثل هذا القرار، ويبدو أن القرار كان مقتصراً على الرياض الحكومية فقد فتحت الجاليات الأجنبية رياض أطفال خاصة منها روضة للجالية الإنجليزية ببنغازي، كما فتحت روضة للجالية الإيطالية في مطلع الستينات ببنغازي أيضاً، وقد فتحت تلك الرياض أبوابها للأطفال المحليين مقابل رسوم محددة، لكن الإقبال من المحليين كان ضعيفاً ، ويرجع السبب بطبيعة الحال إلى انعدام ثقة أولياء الأمور بهذه المدارس واتجاههم لتعليم أطفالهم بالمدارس الابتدائية مباشرة بالإضافة إلى الحالة الاقتصادية الصعبة التي كانت تعانيها المملكة في العقد الأول من الاستقلال .

يعد العام الدراسي 1961/1960م البداية الفعلية للتعليم الحديث برياض الأطفال بالمملكة بالاعتماد على الطريقة العصرية الحديثة وتوفير المربيات والمتخصصات في هذا المجال فقد شهدت ازدياد في أعداد الأطفال وكذلك أطقم التدريس المشرفة عليهم[3]، وتم فتح ثمان عشرة روضة للأطفال بهذا العام يتعلم بها أكثر من ألف وثمانمائة وعشرين طفلاً على مستوى المملكة أكثر من نصفهم من البنات[4].

---

[1] - سليمة محمد علي بن حمادي ، المرجع السابق ، ص 32.

[2] - نادر محمد عبدالسلام ، المرجع السابق ، ص 17.ـــ حسن محمد شرلالة وآخرون ، المرجع السابق ، ص 34. ـــ سمية عبد الجليل أمداوي ، المرجع السابق ، ص 50.

[3] - حميد فرج الصغير ، المرجع السابق ، ص 113.

[4] - عبدالله مصطفى الترجمان وآخرون ،المرجع السابق ، ص 16 ـــ سمية عبدالجليل امداوي ، المرجع السابق ، ص 61.

كانت هذه الرياض مختلطة ومرحلة التعليم بها لا تدخل ضمن المراحل الدراسية للسلم التعليمي العام، بالإضافة إلى أنها مرحلة اختيارية وتم قبول الأطفال في سن الرابعة من العمر والدراسة بها لمدة عامين، يتلقى بها التلاميذ تعليمهم باللغة العربية من تعلم (للكتابة والقراءة وبعض السور الدينية والحساب ومبادئ العلوم والصحة وبعض الأنشطة الترفيهية)،ولم تشمل مناهج تلك الرياض مناهج التعليم التي كـــانت سائدة في الرياض سابقاً زمن الاستعمار الإيطالي أو التي فتحت في نهاية عهـــد الإدارة البريطانية بالإقليم في إشارة واضحة عـــلى مدى اهتمام الجهات التعليمية المسئولة في المملكة بالجوانب التعليمية والتربوية، وسعيها لغرس الثقافة والقيم الوطنية بما يتوافق وطبيعة المجتمع الليبي والثقافة الإسلامية، لكن هذه الأعداد بدأت في التناقص عام 1964م حتى وصل عدد الأطفال إلى ستمائة وأربعين طفلاً في الرياض الحكومية نتيجة ازدياد الرياض الخاصة للأطفال إلى جانب الرياض الحكومية الملحقة بالمدارس الابتدائية والتي زادت نتيجة التوسع في عدد المدارس، وقد عمل القائمون على الرياض الخاصة بتوفير أفضل السبل التعليمية والتربوية، من حيث توفير المباني المناسبة والمربين المتخصصين، مما حدا بالعديد من الآباء إلى إلحاق أبنائهم بها رغم أن التعليم بها كان بمقابل على عكس رياض الأطفال الحكومية التي كانت توفر التعليم المجاني، ولكن تحسن الظروف الاقتصادية للبلاد عامة وارتفاع مستوى الدخل للسكان جعلهم يلجئون إلى تلك الرياض، التي يبدو أيضاً إن التعليم بها أفضل نسبياً من التعليم بالرياض الحكومية وهذا أمر طبيعي لأن التعليم بها ليس مجانياً .

استمرت الزيادة في أعداد الأطفال الملتحقين بالرياض الخاصة على مستوى المملكة حتى وصل عددهم في العام الدراسي 1968/1967م إلى أكثر من ألف وستمائة طفل، مقابل أقل من سبعمائة طفل في الرياض العامة ، ولا يتجاوز عدد الدارسين منهم في رياض برقة بضعة مئات تركزت في رياض بنغازي ودرنة ، بينما قل عدد الرياض الحكومية في مقابل الرياض الخاصة بالمملكة في نفس السنة، إذ وصل عدد طلبتها إلى حوالي السبعمائة تلميذ يقوم بتدريسهم ست وثلاثون معلمة وكان نصيب برقة منها ضئيل جداً، ويرجع هذا الانخفاض إلى زيادة أعداد المدارس الابتدائية في الإقليم وإلحاق رياض بها من جهة وتمسك سكان الإقليم بالتعليم الديني لأبنائهم وبناتهم في الكتاتيب في السنوات السابقة لدخولهم للمدارس ، وأدى ضعف الإقبال عـــلى الرياض الحكومية إلى إيقاف التدريس بها من قبل وزارة التربية والتعليم عام 1968م[1].

[1] - دراسة تاريخية عن تطور التعليم في الجمهورية العربية الليبية من العهد العثماني إلى وقتنا الحاضر ، وزارة التربية والتعليم ، إدارة التخطيط والمتابعة ، ط2 ، 1974م ، ص24. ـــ حميد فرج الصغير ، المرجع السابق ، ص ص 113- 114.

من الواضح إن عدد التلاميذ الملتحقين برياض الأطفال كان قليلاً على مستوى المملكة عامة وبرقة خاصة قياساً إلى عدد السكان، الذي بلغ تعدادهم في 1964م ما يقارب مليون وأربعمائة ألف نسمة، ويقارب عـدد الأطفال المستهدفين من هذا النوع من التعليم أربعين ألف طفل[1]، وكذلك فإن عدم فتح الرياض في المناطق الريفية والقرى الرئيسية وتركزها في المناطق الحضرية أدى إلى نقص المقيدين بهذه المرحلة، لأن أكثر سكان الإقليم يعيشون خارج المدن وأدى تطور التعليم في المرحلة الابتدائية إلى قيام أولياء الأمور بإرسال أبنائهم إليها مباشرة[2].

التعليم الابتدائي :-

لما كان التعليم الابتدائي يمثل الركيزة الأساسية التي تقوم عليها العملية التعليمية في جميع مراحلها لكل الدول ، فقد عملت سلطات المملكة منذ تأسيسها على إيجاد السبل الكفيلة بتوفير هذا التعليم لكل أبناء البلاد الذين عانوا من مظاهر الجهل والأمية عبر العقود السابقة، وفي ظل وجود الرغبة الحقيقية من سكان البلاد في توفير التعليم لأبنائهم، ويعتبر القانون رقم (5) لعام 1952م واللوائح المنظمة له اللبنة الأولى في إيجاد تعليم منظم في المملكة، والذي جاءت بنوده شاملة لكل ما قد يعوق مسيرة التعليم من مشاكل ووضع الحلول المناسبة لها، ولاشك أنها مشاكل وصعوبات كبيرة في جميع النواحي وأهمها بطبيعة الحال ما يتعلق بالبنية التحتية [3] وتعتبر مشكلة نقص المباني المدرسية من أهم المشاكل التي واجهت قطاع التعليم بشكل عام وخاصة إقليم برقة التي تطلب وضعها الجغرافي وجود الكثير من المدارس، وزاد من الأحوال التعليمية عند الاستقلال إن كثير من الفصول عبارة عن منازل مؤجرة نظراً للتدمير الذي لحق بمعظم المباني التعليمية الإيطالية بمـناطق الإقليم الساحلية[4]،مـثل مـدرسة النصر بدرنة الـواقعة بشارع الفنار قرب مسجد الصحابة وكانت عبارة عن منزل مؤجر من عائلة (الغويل) وغيرها من المباني التي تعود للعهد الإيطالي والتي استغلتها سلطات التعليم في الإقليم[5].

حاولت وزارة المعارف وضع سياسات تعليمية جيدة وخلق إدارات متخصصة في مجال التعليم، بالإضافة إلى الاستعانة بالمنظمات والمؤسسات الدولية للاستفادة من خبراتها كما وضعت الحكومة مجموعة من القوانين واللوائح في ولايات المملكة الثلاث، وقد ظهر العجز في إيجاد المباني وخـاصة فترة الخمسينات عـلى استيعاب النمو المتزايد للتلاميذ عـلى التعليم الابـتدائي وظهر ذلك في برقة بشكل كبير، مما اضطر بعض المدارس إلى تقسيم اليوم الدراسي إلى دورتين صباحية ومسائية،

[1] - عبدالله مصطفى الترجمان وآخرون ، المرجع السابق ، ص 70.
[2] - هشام محمد الحداد ، المرجع السابق ، ص 23.
[3] - زينب الجبري ، المرجع السابق ، ص ص 41 - 42.
[4] - نادر محمد عبد السلام ، المرجع السابق ، ص 23.
[5] - عبد العزيز حسن أوريث ، مدرس بمدرسة كمبوت عام 1953م ثم مديراً لمدرسة النصر بدرنة، مقابلة شخصية أجراها الباحث يوم 20. 10. 2016م .

ووصل الأمر إلى استغلال المبنى المدرسي لثلاث دورات دراسية واستغلت الفترة المسائية في تعليم الكبار ومحو الأمية، وكان لذلك أثر كبير على عملية التعليم سواء في زيادة الفصول الدراسية أو إقبال التلاميذ وزيادة أعدادهم، والأهم من كل ذلك بدء التغير الفعلي في ثقافة السكان وإدراكهم أن التعليم لأبنائهم أصبح ضرورياً[1].

عملت الحكومة على إيجاد حلول سريعة لهذه المشاكل ببناء فصول جديدة وصيانة بعض الفصول والمدارس الأولية والابتدائية، إذ فتحـــت عدة مدارس ابتدائية بإقليم برقة في العام الدراسي 1952/1951م في مقاطعات برقة الثلاث، ومعظم تلك المدارس فتحت بمباني إيطالية جرى استغلالها كفصول لتعليم الطلبة، ومنها مدرسة سوسة الابتدائية التي كانت في بداية الخمسينات تشغل مبنى إيطالي (المتحف)والقسم الداخلي بها يقع في عنبر الحامية الإيطالية بسوسة، كما إن مدرسة قرنادة الابتدائية[2]الداخلية في تلك الفترة تم افتتاحها بمبنى لمعسكر ايطالي وهي عبارة عن ست حجرات وقاعات استغلت كفصول مدرسية وغرف للإدارة ومطعم للإيواء الداخلي،أما السكن الداخلي فشغل قاعة واحدة كبيرة بها أكثر من مائة وخمسين سريراً[3]،وكـذلك الحال لمدرسة الأبيار الابتدائية الداخلية التي افتتحت بمبنى لمعسكر إيطالي، وينطبق الأمر كذلك على مدرسة النهضة بالصابري (التوريللي) التي اتخذت من مبنى الحامية الإيطالية فصول دراسية للمرحلة الابتدائية ، كما شمل ذلك المبنى السكن الداخلي للمرحلة الابتدائية والثانوية[3]، ونلاحظ أيضاً إن المباني الإيطالية التي استغلت كمدارس لم تقتصر على المعسكرات بل إن بعض تلك الفصول التي فتحت في الخمسينات كانت تشغل مساجد بناها الإيطاليون فترة الثلاثينات ورفض المحليون الصلاة بها وتحولت في عهد المملكة إلى مدارس ومنها المسجد الذي بني بمنطقة أم الرزم الواقعة شرق درنة، وكذلك استغلت بعض المباني الحكومية كمدارس ومنها المبنى الخاص بالمواصلات بمنطقة أم الرزم الذي أستمر التدريس به حتى فتحت نظارة المعارف مدرسة حديثة بها عام 1958م[4]، ومنها مدرسة أوجلة الابتدائية التي افتتحت عام 1959م وشغلت مبنى المدرسة الإيطالية القديمة بوسط البلدة[5].

رصدت الحكومة الليبية ميزانية كبيرة عام 1952م بلغت 7.250.000 جنيهاً ليبياً للتعليم شملت بناء ألفين وسبعمائة فصل دراسي على مستوى المملكة، واحتوت خطة وزارة المعارف بناء أكثر من ألف فصل دراسي في برقة في غضون خمس سنوات، ورغم أن هذا العدد غير كاف نظراً للزيادة

---

[1] -. عمر محمد التومي الشيباني ، المرجع السابق ، ص ص 342 - 343 . ـــ محمد سالم الشوبكي ،مدير مدرسة أم الرزم الإعدادية ثم الثانوية من 1965- 1986م ، مقابلة شخصية أجراها الباحث يوم 26. 10. 2016م .

[2] - محمد عبدالسلام عيسى ، معلم فترة الستينات ومدير مدرسة قرنادة الإعدادية في الفترة من 1984/ 2005م ، مقابلة شخصية أجراها الباحث يوم 20. 7. 2016م.

[3] - علي محمد المايح ، طالب بمدرسة الأبيار والتوريللي في الفترة من 1955/51م ، مقابلة أجراها الباحث يوم 15 ، 11 ، 2016م .

[4] - محمد سالم الشوبكي ،مدير مدرسة أم الرزم الإعدادية ثم الثانوية من 1965- 1986م ، مقابلة شخصية أجراها الباحث يوم 26. 10. 2016م .

[5] - محمد محمود ديهوم ، مدير مدرسة أوجلة الابتدائية 1967- 2014م ، مقابلة شخصية أجراها الباحث يوم 2017،9،18م.

الكبيرة في أعداد التلاميذ المتوقع إقبالهم على التعليم إلا إنها خطوة تعد الأولى من نوعها في رصد ميزانية ثانية للبنية التعليمية، وبلغ عدد المـــدارس الابتدائية ببرقة في العام الدراسي 1952/1951م ستين مدرسة، يدرس بها أكثر من عشرة ألاف وستمائة تلميذ بينهم حوالي ألف وثلاثمائة تلميذة، ومن بين تلك المدارس ست وأربعون مدرسة أولية بها مائة وتسعون فصـل، وعدد المدرسين بها اثنان وخمسون معلم من بينهم ثمانية معلمات، أما المرحلة الابتدائية المكتملة الفصول فكـان عددها بالإقليم عـام 1952م أربع عشرة مدرسة وعدد الفصول مائة وخمسون فصلاً بها خمسة ألاف ومائتا تلميذ من بينهم أكثر من تسعمائة تلميذة[4].

اختلف نظام التعليم في برقة بدايات الخمسينات عن باقي ولايات ليبيا في بعض الأمور التنفيذية والإدارية، ويرجع ذلك لطبيعة النظام الاتحادي القائم على الإدارة المحلية الذاتية في اختيار نظام التعليم المناسب لكل ولاية[2]، مثل وجود مساعد لمدير المعارف ومراقب مالي مستقل و الأقسام تتبع مساعد المدير مباشرة، بينما في إقليم طرابلس لا يوجد مساعد واحد لمدير المعارف وإنما يوجد مساعد للمدير بكل مرحلة وتتبعه عدة مراقبات لكل مراحل التعليم، بينما في إقليم فزان اقتصر الأمر على مدير المعارف وهيئة السكرتارية ومفتشو المناطق فقط، واعتمدت الإدارة المحلية في برقة على النظام التعليمي المصري، وهو مالم يطبق في الأقاليم الأخرى واستمر الأمر حتى عام 1956م عندما أصدرت وزارة المعارف قانون تم بموجبه توحيد كل المناهج المقررة في المرحلة الابتدائية بعد أن كـان المنهج المصري يطبق كاملاً في إقليم برقة وتم إلغاء نظام امتحانات الفترتين ووزع المنهج على أشهر السنة، وأستعمل نظام الاختبارات الشهرية وامتحان نهاية العام، وتم توحيد أسئلة الامتحانات النهائية في السنوات الرابعة والخامسة والسادسة الابتدائية[3].

عانت المدارس في العهد الملكي من نقص حاد في المعلمين، ولحل هذه المشكلة أحضرت وزارة المعارف معلمين أكفاء من مصر وفلسطين وعدة دول أخرى، كما دأبت الوزارة على إقامة دورات سريعة لإعداد المعلمين لسد العجز في معلمي المرحلة الابتدائية[4]، وكتشجيع للمعلمين المحليين بولاية برقة للتدريس بمدارس المناطق النائية فقد صرفت نظارة المعارف علاوات أطلقت عليها أسم علاوة صعوبة (صحـــراء)، استفاد منها المـــــدرسون في منطقة البطنان والواحات والمناطق النائية بمقاطعة بنغازي وضواحي الجبل الأخضر[5]، ومن هذه المدارس مدرسة كمبوت الأولية، التي شغلت

[1] - حسن محمد شرلالة وآخرون ، المرجع السابق ، ص50.
[2] - ساطع الحصري ، السنة الثالثة ، ص 406.
[3] - مصطفى عبد العزيز الطرابلسي، نبذة عن سير التعليم الابتدائي وتطوره في المملكة الليبية، اشراقة 24 ديسمبر،درنة، 2012م،ص 109.
[4] - محمد الطيب الأشهب ، المرجع السابق ، ص 34.
[5] - عبد العزيز حسن أوريث ، مدرس بمدرسة كمبوت عام 1953م ثم مدير لمدرسة النصر بدرنة ، مقابلة شخصية أجراها الباحث يوم 20. 10. 2016م .

مبنى إيطالي إداري يخص الموظف المشرف على الطريق العام، وكـــــان يديرها في عام 1954م سالم عبدالمولى سلطان (قائم بشؤون المدرسة) بالإضافة إلى كونه مدرس فصل، وقام بالتدريس بالمدرسة ثلاثة معلمين، وهم المعلم الجزائري (الأمين الطاهر) الذي قام بتدريس اللغة العربية، و(محمد الرياني) معلم اللغة العربية والدين و(عبدالعزيز حسن أوريث) معــلم الرياضيات، وبلغ عـــدد التلاميذ بمـــــدرسة كمبوت الأولية في تلك السنة عشرون تلميذاً مــن بينهم أربع بنات،وتولى (عبدالحــميد بلعيد) شؤون المدرسة عام 1956م[1]، وهناك أيضاً مدرسة القبة الابتدائية الداخلية التي كان يديرها (عبد الرحيم لياس) منذ العام 1949م ثم خلفه (السيد الثلثي) وفي بدايات الخمسينات أدارها (مصطفى عزوز) ثم تولى إدارتها (هلال بن فايد) حتى عــام 1956م ثم توالى على إدارتها (أحمد حسين المريمي) و(خليفة أمعصب) وفي نهاية عام 1958م كان مديرها (آدم سويل)[2]، وتشغل المدرسة مبنى إيطالي (إداري) بمنطقة القبة القديمة قرب الكنيسة وتضم إثنا عشر فصلاً والمدرسين بها خليطاً من الليبيين والعرب منهم (عبد الرحمن الحلحولي) معلم اللغة الإنجليزية و(جميل الفلسطيني) معلم اللغة العربية وكلاهما من فلسطين، و(عبد الوهاب الجزائري) وهو معلم لغة عربية بالإضافة إلى معلمين ليبيين منهم (رمضان جبر) معلم الحساب وأخيه (حفيظة جبر) معلم الاجتماعيات، وأيضاً منهم(صالح الحول وسليمان الحاسي والمرتضي فركاش وسالم زعطوط وسعد الجربى وغيرهم) ، وتم تدريس مادة مبادئ الزراعة والفلاحة التي قام على تعليمها (فرج أنديشة)،وبالمدرسة سكن داخلي وعيادة صحية يقوم بشؤونها الممرض (إسويل البرعصي)[3]،وكذلك ينطبق الأمر على مدرسة (الشواشنة) الأولية في منطقة السواني ببلدة أوجلة التي احتوت على ثلاثة فصول وكان عدد تلاميذها عام 1955م حوالي خمسة وعشرين تلميذاً، قام بتدريسهم أربعة معلمون وهم(رجب أسحيم وصالح سليمان ومسعود أمديوس وطاهر بوطواقي) وفي عــام 1959م افتتحت مدرسة ابتدائية بالبلدة،وكـــــان (أحمد صالح الخبولي) قائماً بشؤونها و(علي عثمان) معلماً للغة العربية، و(عبدالحفيظ البحيري)معلماً لمادتي الرياضيات والعلوم أما(صالح عثمان) فكان معلماً لمادتي العلوم والرسم، و(محمد محمود الذريري) الذي قام بتدريس مادة العلوم، وفي عام 1967م تم افتتاح مدرسة ابتدائية حديثة بمنطقة السواني ببلدة أوجلة، وقام (محمد محمود ديهوم) بإدارة شئونها (أعمالها) ومعلماً للفصل الأول الابتدائي، وكان عدد تلاميذها ستة واربعون تلميذاً، منهم خمس عشرة تلميذة، ومن المعلمين الذين قاموا بالتدريس بالمدرسة (عبدالله المليان ويونس شحات)، والمعلم الفلسطيني (محمد سلامة) الذي قام بالتدريس على الفصل الثاني

[1] - عبد العزيز حسن أوريث ، مدرس بمدرسة كمبوت عام 1953م ثم مدير لمدرسة النصر بدرنة ، مقابلة شخصية أجراها الباحث يوم 20. 10. 2016م .

[2] - محمد سالم الشوبكي ،مدير مدرسة أم الرزم الإعدادية ثم الثانوية من 1965- 1986م ، مقابلة شخصية أجراها الباحث يوم 26. 10. 2016م .

[3] - علي شعبان المسماري ، معلم ابتدائي وإعدادي في الستينات ثم مديراً لمعهد المعلمين بسوسة ، مقابلة شخصية أجراها الباحث يوم 17. 6. 2016م .ـــ محمد سالم الشوبكي ،مدير مدرسة أم الرزم الإعدادية ثم الثانوية من 1965- 1986م ، مقابلة شخصية أجراها الباحث يوم 26. 10. 2016م .

الابتدائي، كما افتتحت مدرستان للتعليم الابتدائي بأوجلة أحداهما مدرسة الأمل والأخرى بالقرب من مقام عبدالله بن أبي السرح، كما افتتحت بالكفرة وتازربو عدة مدارس أولية وابتدائية، ومدرسة ابتدائية في منطقة واحة اجخرة، وفي واحة جالو وجدت عدة مدارس ابتدائية في أحياء الشرف واللبة وراشدة [1]، من خلال هذه النماذج يتضح لنا مدى اهتمام نظارة المعارف بالإقليم والإدارات التابعة لها بنشر التعليم في مراحله الأولى في كل مناطق الإقليم، ووجود هذا الكم من المدرسين العرب والمحليين ما هو إلا مؤشر على ذلك الاهتمام لما يتطلبه وجودهم من رواتب إضافية، ويؤكد أيضا أن السلطات التعليمية لم تقف عاجزة أمام نقص الإمكانيات من خلال استفادتها من المباني القائمة واستخدامها لتحقيق أهداف وسياسات المملكة والإقليم التعليمية وعلى هذا المنوال كانت معظم مناطق الإقليم وفي كل النواحي سواء في الشمال أو الجنوب .

ومن جهة ثانية أدت الجهود التي بذلت في عهد الإدارة البريطانية وكذلك في فترة الحكم الذاتي لبرقه في إرسال بعثات دراسية إلى مصر وإقامة دورات لتأهيل المعلمين وتخريج الطلبة من المدارس الثانوية ببنغازي، إلى اكتفاء بعض المدارس بالمدرسين المحليين، ومنها مدرسة قرنادة الابتدائية الداخلية الواقعة جنوب شحات، التي كان يديرها في منتصف الخمسينات (مفتاح الماجري) بمساعدة (علي قسمات)، ومن المدرسين الذين قاموا بالتدريس بهذه المدرسة في تلك الفترة (أحمد الزروق ومحمد الهيلع وخالد موسى شعيب وعبدالعاطي حامد سعيد وعوض الصالح وعبد الله الجارد ومحمد البنداق وعلي الدلال)، كما كان (سالم بنانه) مشرفاً على الطلبة ، أما القسم الداخلي فكان تحت إشراف (عبد العزيز عبد الحفيظ العريفي)، وكان عدد طلبتها يزيد عن مائة وسبعين طالباً،واستمرت المدرسة بالمبنى الإيطالي حتى عام1961م *حيث انتقلت المدرسة إلى ثلاث منازل زراعية بجوار المعسكر وهي منزل محمد خير الله وضم الصفوف الابتدائية الأولى والثانية والثالثة، أما الصف الرابع فكان يدرس بمنزل بوشناف حمد وضم منزل عبدالسلام عيسى جبريل طلبة الصفين الخامس والسادس، ومن المعلمين الذين قاموا بالتدريس على الطلبة بهذه الصفوف حسب التسلسل (محمد عبد ربه وسعد إقعيم وعبد الخالق عمر) معلم اللغة العربية، و(محمد الشوقي) معلم الرياضيات والعلوم و(عبد الحفيظ بوشغيمة) معلم اللغة العربية، واستمرت المدرسة بتلك المنازل حتى عام 1965م عندما تم نقلها إلى المدرسة المقامة حديثاً بالبلدة حسب الخطة الخمسية الأولى، وتولى

[1] - محمد محمود ديهوم ، مدير مدرسة أوجلة الابتدائية 1967- 2014 م، مقابلة شخصية أجراها الباحث يوم 18،9،2017م.

* - أستلم المبنى في عام 1961م القوة المتحركة الليبية.

إدارتها (عبد الله حسن الجارد)،ومعظم هؤلاء الأساتذة كانوا يقيمون في المنطقة و بالمناطق القريبة منها[1].

صدرت في عام 1957م لائحة التعليم الابتدائي لمعالجة أوجه القصور في تلك المرحلة لمواكبة التطور الذي انتهجته المملكة، إذ وقفت بنود اللائحة على كل التفاصيل الإدارية والعلمية في مراحل التعليم الابتدائي من شروط للعمل وبداية العام الدراسي ونهايته ، كما حوت مواد منظمة لهـــذه المرحلة وكانت المقررات مقسمة عـــلى السنوات الدراسية ومـــــنها المواد العامة والشاملة للمرحلة الابتدائية، وتشمل (القرآن الكريم والتهذيب والحساب والتربية البدنية والرسم والأشغال العملية ومبادئ العلوم والتعبير) ، وأضيفت للسنتين الخامسة والسادسة من المرحلة الابتدائية مواد (الاجتماعيات وفلاحة البساتين والهندسة العملية) وبلغ عدد الحصص بالسنوات الأربع الأولى ما بين الاثنين والثلاثين إلى الأربع والثلاثين حصة ،أما عدد الحصص في السنتين الخامسة والسادسة الابتدائية فقد وصلت إلى ست وثلاثين حصة أسبوعياً[2]،و استمر العمل بلائحة التعليم الابتدائي الصادرة في عام 1957م حتى عام 1969م دون أي تغيير يذكر، رغم إنها أجازت لوزير المعارف حذف أو إضافة إي مواد حسب الضرورة العلمية ، وكان النظام السائد قبل صدور اللائحة هو النظام التعليمي المصري في المرحلة الابتدائية، والذي استمر العمل به في الإقليم من عام 1944م إلى عام 1955م وأدمجت اللائحة الجديدة للتعليم الأولـــي والابتدائي بنظام المراحل الست، ففي السنة الأولى الابتدائية ينقل التلميذ إلى السنة الثانية الابتدائية بناءاً على تقرير معلمه بعد توقيع مدير المدرسة، إما النقل من السنة الثانية إلى السنة الخامسة الابتدائية فيتم بتحصل التلميذ على متوسط أعمال السنة واجتيازه امتحان نهاية العام وفق نظام تقييمي موحد، فدرجات أعمال السنة تبلغ 25% من مجموع الدرجات والامتحان النهائي درجته من 75%، أما السنة السادسة الابتدائية فإن الامتحان بها أصبح موحداً على مستوى المملكة ويتم عن طريق لجان خاصة من المناطق (الإدارات التعليمية) في عمليات الإشراف والتصحيح ، وكانت امتحانات الشهادة الابتدائية بمدارس برقة في العقد الأول من الاستقلال تقام بمدرسة النهضة ببنغازي،ويمنح التلميذ بعد اجتيازها شهادة إتمام المرحلة الابتدائية[3].

في عام 1958م صدر قرار من وزارة المعارف تم بموجبه إلغاء مادة اللغة الإنجليزية بالمرحلة الابتدائية، ووصف هذا الإجراء بأنه خاطئ من قبل عدد من المفتشين والمثقفين والقائمين بالتعليم في بعض المناطق التعليمية، لاسيما برقة التي عرفت تدريس مناهج اللغة الإنجليزية منذ عهد

[1] - محمد عبدالسلام عيسى ، معلم فترة الستينات ومدير مدرسة قرنادة الإعدادية في الفترة من 1984/ 2005م ، مقابلة شخصية أجراها الباحث يوم 20. 7. 2016م .

[2] - عبد الله مصطفى الترجمان وآخرون ، المرجع السابق ، ص ص 20، 22.

[3] - نادر محمد عبدالسلام ، المرجع السابق ، ص ص 135، 138.ـــ سمية عبد الجليل أمداوي ، المرجع السابق ، ص ص 62،64.

الإدارة، إضافة إلى إن الإقدام على هذه الخطوة من شأنه أن يجعل عدد من أولياء الأمور يعزفون عن إلحاق أبنائهم بالتعليم خصوصاً الأسر الميسورة التي تطمح لأن يكون أبنائها من الرواد والنخب في البلاد، ولكن دون شك إن القيام بهذا الإجراء كان الهدف منه إيجاد نظام تعليمي محلي يقوم على إستراتيجيات تربوية، وجعل التعليم الابتدائي ركيزة تقوم عليها الهوية الوطنية مع الأخذ في الاعتبار المعايير العقلية للمستويات الدراسية ، ولعل هذا ما جعل الوزارة تعقب على هذا القرار بإجراء آخر إذ صدر قرار وزاري ألغى إجراء الامتحانات في الصفوف الابتدائية الأولى، ووفقاً لهذا القرار تشكل لجنة من المعلمين بالمدرسة لتقييم نتائج الطلبة من خلال نشاطهم واختباراتهم الأسبوعية والشهرية، وأصدرت الوزارة قراراً بإلغاء التدريس بنظام المواد في الأربع السنوات الأولى من المرحلة الابتدائية وإسناد التدريس إلى مدرس الفصل، وهذا الإجراء يمكن أن نعزو السبب فيه إلى قلة المعلمين المؤهلين والمتخصصين وزيادة التلاميذ بشكل كبير، وفيما يخص السنتين الخامسة والسادسة الابتدائية فقد أبقت الوزارة على التدريس بنظام المواد بها، وأصدر وزير المعارف في عام 1964م قراراً بإجراء الامتحان للصفين الخامس والسادس الابتدائي، أما الصفوف من الأول إلى الرابع الابتدائي فيتم نقل التلميذ من صف إلى أخر إذ تحصل على النهاية الصغرى من مجموع درجات الأعمال (الاختبارات الشهرية) * والغي القرار الوزاري الدور الثاني (الملحق) في جميع المراحل الابتدائية بما فيها الشهادة الابتدائية، وألغى تدريس المواد في الصفين الخامس والسادس الابتدائي وأصبحت تتبع نظام معلم الفصل[1]، وتم تعديل هذا القرار بعد فترة وجيزة وأعيد نظام الامتحانات والمواد إلى ما كان عليه قبل عام 1964م، ومن الواضح إن اعتراض المفتشين التربويين وكذلك المستشارين بقطاع التعليم كان وراء إلغاء هذا القرار غير المدروس بعناية، لاسيما وإن النتائج ظهرت بعكس المتوقع لتفاوت كفاءات المعلمين وقدراتهم التربوية والمهنية، وافتقار الكثير من المدارس لمعلمين يستطيعون القيام بأعباء التدريس والمتابعة والتقييم وبالتالي فإن العودة إلى النظام القديم من شأنه أن يخفف من هذه الأعباء ويحصر دور المعلمين في تأهيل وتدريس التلاميذ .

استمرت حكومة المملكة في بذل الجهود وزيادة المدارس بشكل كبير فحسب إحصائية أجريت في العام الدراسي 1965/1964م تناولت المرحلة الابتدائية في برقة بمحافظاتها الثلاث وقد بلغ بها عدد المدارس الابتدائية بالإقليم مائتان وخمس وأربعون مدرسة، منها مائة وعشرون مدرسة ابتدائية بمحافظة بنغازي التي تمتد من ضواحي المرج شرقاً إلى السدرة غرباً والكفرة

* وحدت الامتحانات في الشهادات الابتدائية والتي كانت قبل هذا القرار تتم وفق الولايات وكذلك لجان التصحيح والمراقبة ووضع الامتحانات وتختص بها كل ولاية على حدة وبعد عام 1963م أصبحت الامتحانات تتم على مستوى المحافظات أي كل محافظة تقوم بالإشراف على امتحاناتها ويتم اعتماد النتائج النهائية للشهادة الابتدائية من قبل رئيس قسم الامتحانات والإحصاء . مصطفى عبد العزيز الطرابلسي ، نبذة عن التعليم الابتدائي، ص 111.

[1] - مصطفى عبد العزيز الطرابلسي ، نبذة عن التعليم الابتدائي ، ص ص 110- 111.

جنوباً، وبلغ عدد الفصول بالمحافظة أكثر من ثمانمائة وأربعة وسبعين فصلاً دراسياً ضمت خمساً وعشرين ألفاً ومائة وثلاثة وثلاثين تلميذاً مـــن الجنسين، يقوم بتدريسهم تسعمائة وثلاثة عشر معلماً ومعلمة أغلبهم من الليبيين، وضمت محافظة البيضاء (الجبل الأخضر) تسعاً وستين مدرسة شملت ثلاثمائة وأربعاً وأربعين فصلاً ابتدائياً يدرس بها أكثر من تسعة ألاف وستمائة تلميذ وتلميذة يقوم بتعليمهم ثلاثمـــائة وعشرون معلماً ومعلمة، أما محافظة درنة والتي تضم درنة وضواحيها حتى منطقة الأبرق وتمتد شرقاً حتى الحدود المصرية، فقد كان بها ست وخمسون مدرسة ابتدائية ضمت ثلاثمائة وثمانية وعشرين فصلاً يدرس بها تسعة ألاف وثلاثمائة وواحد وعشرون تلميذاً وتلميذة، وبلغ عدد معلميهم ثلاثمائة وأحد عشر معلماً، ومن خلال ذلك يمكن القول إن وزارة المعارف في العهد الاتحادي وحكومات الأقاليم بذلت جهوداً كبيرة من أجل التوسع في عملية التعليم الابتدائي وتوفير المدارس والمعلمين لاستيعاب الزيادة الكبيرة في أعدادهم، إذ وصل عددهم في برقة خلال العام الدراسي 1965/1964م إلى أكثر من أربعة وأربعين ألف تلميذ وتلميذة،يقوم على تعليمهم أكثر من ألف وخمسمائة وأربعين معلماً ومعلمة [1].

صدر قرار من وزارة التربية والتعليم في يوم 13 . 6 . 1968م ينص على إعادة تدريس اللغة الإنجليزية بالصف الخامس بمعدل اثنتي عشرة حصةً أسبوعياً، على أن يبدأ تدريسها بالصف السادس الابتدائي العام الدراسي 1970/1969م، ليصبح اليوم الدراسي لطلاب الصفين الخامس والسادس الابتدائي يشمـــل سبع حصص لجميع المواد المقررة التي أجري عليها بعض التعديلات، ورغم إن العام 1969م شهد تغييراً سياسياً في البلاد إلا أن القرار ظل معمولاً به لعدة سنوات[2].

عملت سلطات المملكة على إيجاد ومن ثم تطبيق السياسات التعليمية في مراحل التعليم الابتدائي بما يضمن استمراره وتطوره ومنها إقرارها بمجانية التعليم وإلزاميته في هــذه المرحلة وكذلك عـــدم سماح السلطات بوجود نظام التعليم الأهلي لتلاميذ المرحلة الابتدائية حتى يسير التعليم الابتدائي وفق معايير عصرية حديثة، وهذا بطبيعته لا يتم إلا تحت إشراف جهة مسؤولة ومؤهلة للقيام بذلك سواء من حيث التدريس أو وضع الامتحانات وتصحيحها، لاسيما إن الدولة ما زالت في طور الإنشاء والمدارس الأهلية يتطلب وجودها دولة مستقرة ومنتعشة اقتصادياً،وحتى لا تتهم الدولة إنها تقف عائقاً أمام أوجه التعليم وحريته عملت على تقنين برامج التعليم الأهلي والتعليم الحر بشكل عام، وجعلته

[1] - حسن محمد شرلالة وآخرون ، المرجع السابق ، ص 11.
[2] - مصطفى عبد العزيز الطرابلسي ، نبذة عن التعليم الابتدائي ، ص ص 110- 111.

وفق ضوابط قانونية ولوائح صارمة من أجل السيطرة على مخرجاته وجعله يسير وفق الخطط التنموية التعليمية للمملكة .

حرصت وزارة المعارف على تسهيل التعليم الابتدائي وتوفير كل متطلباته من فصول دراسية ومواد وتجهيزات ليصل التعليم في ليبيا إلى مراحل تضاهي الدول المتقدمة، بالرغم من العوائق المتعددة ومنها مساحة المملكة الشاسعة وصعوبة المواصلات والإمكانيات المحدودة خاصة في العقد الأول من الاستقلال، وبعد انتعاش الدولة نتيجة تصدير النفط بدايات الستينات وضعت عدة خطط للنهوض بالتعليم، وخاصة التعليم الابتدائي شملت بناء الكثير من المدارس على طراز حديث في المدن والقرى والأرياف، حتى وصل عدد المدارس المستحدثة في برقة عام1969م إلى أكثر من أربعمائة وخمسين مدرسة ابتدائية[1]*.

أدرك القائمون على العملية التعليمية والتربوية بوزارة التربية والتعليم مدى خطورة الكتب المستوردة، لأنها تعزل التلميذ عن بيئته وتجعله يتأثر بأحداث البلدان التي جلبت منها تلك الكتب، واستكمالاً لمتطلبات العملية التعليمية في المراحل الابتدائية وما يصاحبها من برامج تربوية وجهت الوزارة اهتمامها إلى تأليف وإقرار الكتب التي توافق طبيعة المجتمع وثقافته فعملت وزارة التعليم منذ منتصف الستينات على تشكيل لجان من الأساتذة المتخصصين أكاديمياً وتربوياً لأعداد مناهج المرحلة وطباعتها بما يتوافق مع طبيعة وخصوصية التلميذ الليبي والواقع الوطني للبلاد، للحد من الاعتماد على الكتب والمناهج المستوردة والتي قد لا تحقق ما تصبوا إليه الخطط التعليمية، كون إعدادها لم يكن بإشراف مباشر من السلطات التعليمية الليبية وقد لا تتلاءم في بعض مناهجها مع الواقع المحلي ، وبالفعل نجحت الوزارة في ذلك فقد ظهرت في عام 1966م كتب جديدة للمرحلة الابتدائية مرتبطة بالواقع الوطني أصدرتها لجنة من الأساتذة مكلفة من قبل وزارة التعليم *، وتميزت الطبعة الجديدة بمراعاتها لطبيعة المجتمع الليبي رغم إنها كانت ذات مناهج صعبة لا تلاءم مستوى تفكير التلميذ مما حذا بوزارة التعليم إلى إدخال بعض التعديلات، وحذف بعض المقررات غير المناسبة،

[1] - ساطع الحصري ،السنة الثالثة ، ص 406 ـــ سالم علي الحجاجي ، المرجع السابق ، ص 151.

* بنيت مدارس عديدة في جنوب الإقليم بمنطقة الكفرة والجوف والسرير وأوجلة وأجخرة واجدابيا والسدرة والنوفلية والعقيلة وبشر والبريقة والمقرون وقمينس ومسوس والزويتنة وبقية المناطق الواقعة بين اجدابيا وبنغازي ، كما تم بناء مدارس ابتدائية في مناطق الساحل الممتدة من الكويفية حتى طلميثة وضواحي الأبيار ، وأنشئت العديد من المدارس الإبتدائية في منطقة الجبل الأخضر وخاصة بالمناطق النائية مثل منطقة دندخ وقصر ليبيا والصليعاية وتاكنس واسطاطة وجردس وبطة وطرغونية والصفصاف وحبون ووردامة والمنصورة واشنيشن والحنانة والسابة واسلنطة ومراوة وقندولة وغيرها من مناطق الجبل وفي محافظة درنة الممتدة من منطقة لالي حتى امساعد منها مدارس القيقب والآبرق والعزيات والمخيلي والتميمي وأم الرزم والبمبة ومرتوبة وعين الغزالة وزاوية المرصص والقرضبة وتم فتح مدارس =إبتدائية بطبرق وكمبوت والقعرة وبئر الأشهب وقصر الجدي ومرسى لك والبردي كما بنيت مدرسة إبتدائية بالجغبوب وغيرها من أنحاء برقة .ـ احصائية خاصة بمدير التعليم بمحافظة البيضاء(علاوات تدريس)، 1968م ـــ محمد سالم الشوبكي ،مدير مدرسة أم الرزم الإعدادية ثم الثانوية من 1965- 1986م ، مقابلة شخصية أجراها الباحث يوم 26. 10. 2016م .

* جاءت تلك الإجراءات من أجل ما سمي تليبب المناهج في المملكة وخاصة في مواد الاجتماعيات واللغة العربية . حسن محمد شرلالة وآخرون ، المرجع السابق ، ص 45.

واستبدال البعض الآخر مثل كتب اللغة العربية في المراحل الأولى من حيث مبادئ التهجي والكتابة وكذلك مبادئ الحساب[1].

أولت السلطات التعليمية بالمملكة الأنشطة المدرسية عناية خاصة وجعلت لها إدارة تتولى الإشراف عليها وتوجهيها لغرض تطويرها، فتشجيع هذه الأنشطة وسيلة تربوية ناجحة للكشف عن استعدادات التلميذ من جميع النواحي العملية والتربوية والجسدية، واستغلال الفراغ في اليوم الدراسي ، وهو عامل مهم من عوامل التربية الحديثة يساعد على تنمية قرارات التلميذ ليكون فرداً فاعلاً في المجتمع، وقـــد قسمت الإدارات في معظم المدارس إلى مجموعات بحسب مواهب وميول التلاميذ[2]، واشتملت تلك الأنشطة على عدة أنواع منها المعارض المدرسية والاحتفالات بالمناسبات الدينية والوطنية، واحتفالات نهاية العام الدراسي، الذي يمثل في بعض المدارس الكبيرة مهرجاناً كبيراً تلقى فيه الأناشيد والأعمال الأدبية، وتعرض فيه التمثيليات والأعمال الصحفية وتنشط فيه الإذاعات المدرسية، وهـــناك أنشطة مـدرسية تميزت بـــها بعض المدارس مثل المجلات الحائطية والحفلات الموسيقية ،وكذلك إلقاء المحاضرات والندوات، وكـان أكثر نشاط يمارس في معظم المدارس بالإقليم هو الأنشطة الرياضية وخاصة كرة القدم والطائرة كما كانت توجد في بعض المدارس بمدن الإقليم مكتبات مدرسية بها العديد من الكتب التوعوية سواء دينية أو اجتماعية، وبعضها تناول السير الإسلامية والقصص ذات المواعظ والعبر التي تساهم في إيجاد قدوة جيدة للتلاميذ، وكذلك الكتب التي تحض على الصفات الحميدة[3] ، وتميزت مدارس مدينة بنغازي الابتدائية بأنواع عديدة من الأنشطة المدرسية، فقد كانت تقام بها المعارض والمهرجانات السنوية التي تعرض من خلالها أنشطة الطلبة المختلفة، وقد بلغت تلك الأنشطة أوجها في عام 1957م عندما نظم معرض كبير بالمدينة اشتركت به المدارس الابتدائية والثانوية وتنوعت أنشطته من رسوم وأشغال يدوية جسدت الواقع، وأهم الحرف اليدوية المعتمدة على المنتجات المحلية من جريد النخل والأصواف والحجارة والأخشاب وغيرها، كما أقيمت ببعض المدارس حفلات ومهرجانات في المناسبات الوطنية حضرها أولياء أمور الطلبة والأهالي، منها مدرسة الأمير ومـدرسة النهضة اللتان كانتـــا تقيمان احتفالات كبيرة نـــهاية العـــام الدراسي تتخلله أنشطة رياضية ومعارض لأعمال الطلبة[4]، ولم تقتصر الأنشطة والاحتفالات على المدن بل إن بعض المدارس بالقرى أقامت حفلات وأنشطة متنوعة منها مدرسة القبة الابتدائية، التي كان يقام بها نشاط مدرسي يتضمن ألعاب رياضية وفنية من رسوم وعروض مسرحية تميز بها عدد من التلاميذ في فترة الخمسينات منهم

[1] - مصطفى عبد العزيز الطرابلسي ، نبذة عن التعليم الابتدائي ، ص ص 110 - 111.ـــ حسن محمد شرلالة وآخرون ، المرجع السابق ، ص 45.

[2] - معيتيقة الفرجاني ، النشاط المدرسي – المكتبة والدرس والمجتمع ، مجلة المعلم ، السنة الخامسة ،العدد الرابع ،1957م ، ص9.

[3] - حسن محمد شرلالة وآخرون ، المرجع السابق ، ص 51.

[4] - نوريه الشريف ، النشاط المدرسي ، الضياء ، السنة الأولى ،العدد الرابع ، دار الزمان ،1957م ، ص 18.

عبد الرحيم عبد المولى المنصوري الشهير "زهيرة"والذي اشتهر فيما بعد بأعماله المسرحية وتسجيلاته الكوميدية[1].

اهتمت الحكومات في العهد الملكي بالجانب الصحي الخاص بالتلاميذ فأقامت مراكز خاصة بالصحة المدرسية في مختلف أنحاء المملكة، منها مركز صحي أقيم بإقليم برقة وكان مقره في مدينة بنغازي وشمل ثلاث عيادات الأولى في بنغازي، والثانية في البيضاء، والأخيرة في درنة وقـــد ضم المركز الصحي المدرسي ببنغازي طبيب أســـــنان وطبيب أشـــعة وأمراض صدرية وأخصائي أنف وأذن وحنجرة وباطنية وأمراض جلدية ومعمل للتحليل، بالإضافة إلى وجود وحدات تنتقل في زيارات منتظمة للمراكز الصحية والمدارس التي تتعرض لبعض الأمراض المعدية، وهي مزودة بأخصائيين وممرضين مدربين إضافة إلى اهتمامها ببرامج التطعيمات الشاملة التي شملت كل التلاميذ في المراحل الدراسية الأولى[2]، وأصدرت قرارات وزارية عدة للنهوض بالتغذية والصحة المدرسية، منها قرار وزاري حمل رقم (6) لسنة 1961م بشأن الاهتمام بالصحة المدرسية، ونص على الزيارة في أي وقت من قبل مدير الصحة بالولاية، أو من الأطباء لإجراء الكشف الطبي للتلاميذ والعاملين بالمدرسة وكذلك اتخاذ الإجراءات المناسبة لمنع انتشار الأمراض المعدية قبل التطعيم كتعقيم الملابس والأماكن، وشددت القرارات على القيام بإغلاق المدارس المخالفة للشروط الصحية وتقديم التقارير من قبل المسئولين عن تلك المؤسسات، كما اهتمت الإدارة بجانب التغذية المدرسية سواء في وجبات الإفطار أو نوعية الأغذية المقدمة بالأقسام الداخلية ومطابقة تلك الأبنية للمواصفات الصحية[3].

استمرت الصحة المدرسية وإدارتها في المملكة الليبية تتبع وزارة الصحة حتى عام 1964م، عندما استحدثت وزارة التربية والتعليم(جهاز الصحة المدرسية) من أجل المحافظة على صحة التلاميذ والطلبة بالمؤسسات التعليمية، وقد تعاونت وزارة التعليم مع وزارة الصحة في تسيير هذه الإدارة الجديدة*، وجرى التنسيق بين الطرفين من حيث استعانة الصحة المدرسية بالمستشفيات العامة لتشخيص الأمراض وفي عملية العلاج وإجراء العمليات للطلاب، وكان هناك تعاون بين إدارة الصحة المدرسية وأطقم مكافحة الأمراض المعدية والمتوطنة من أجل أن تسير عملية التعليم بكل سلاسة ويسر، وارتبطت عملية التغذية المدرسية بالصحة المدرسية من حيث اهتمامها بالمؤسسات المدرسية فـــي العهد الملكي، وكـــان لقســـم التغذية المدرسية جهاز إداري خاص يرأسه وكيل وزارة ومساعد مسؤول

---

[1] - عبد العزيز حسن أوريث ، مدرس بمدرسة كمبوت عام 1953م ثم مديراً لمدرسة النصر بدرنة ، مقابلة شخصية أجراها الباحث يوم 20. 10. 2016م .

[2] - المملكة الليبية ، الصحة المدرسية والتغذية ، بنغازي ، الجامعة الليبية ، ص ص 4 - 5 .

[3] - نادر محمد عبدالسلام ، المرجع السابق ، ص ص 116 - 117.

* قامت إدارة الصحة المدرسية بإجراء دورات بالمدارس عن طريق معلم العلوم في مجال الإسعافات الأولية وطرق العلاج الأولية وتعليم التلاميذ الطرق الصحية وإتباع التغذية السليمة . الصحة المدرسية والتغذية ، المرجع السابق ، ص 9.

عن أمور التغذية المدرسية في جميع أنحاء المملكة ففي برقة كان هناك قسم للتغذية يقوم بتوزيع الوجبات الغذائية للمدارس ضمن حدود الإقليم ومقـــره بنغازي، وهو يتبع مدير إدارة التعليم مباشرة فيما يتعلق بالشؤون الإدارية أما المسائل الفنية التي لها علاقة بالتغذية فإنها ترجع إلى إدارة التغذية الخاصة بوزارة التربية والتعليم[1].

كل هذه الجهود بذلت من أجل تقديم أفضل الخدمات الممكنة في هذا المجال وكذلك السعي إلى تكوين جيل يكون خالياً من الأمراض، حتى لا يؤثر ذلك على عملية التعلم في المدارس ونلاحظ ازدياد عدد الطلبة الحاصلين على التغذية في المملكة من ستة وستين ألف طالب عام 1955م، إلى ما يقارب مائة وثمانية وعشرين ألف طالباً عام 1960م ، ثم زاد عدد الطلبة الذين يتلقون التغذية في مجالات التعليم كافة عام 1967م إلى أكثر من مائتين وعشرين ألف طالب[2].

تكفلت حكومات العهد الملكي بشؤون التغذية المدرسية والتي لم تكن حديثة الظهور فقد كانت موجودة في المدارس العربية الإيطالية، ثم استمرت في المدارس التي فتحت في عهد الإدارة البريطانية ببرقة وإن كانت تقتصـر على وجبات الإفطار ووجبات متوسطة بالمدارس الداخلية، واستمرت التغذية في عهد إمارة برقة عام 1949م وقدمت في المدارس كافة وجبات الإفطار للطلبة، منها كمية من الحليب تقدر بـ 150 جرام للتلميذ وشطائر من المربى أو التونة ورغيف خبز يزن حوالي نصف كيلو جرام ،أما الأقسام الداخلية كانت توجد بها وجبات أساسية تمثلت في وجبات الأرز أو الماكرونة وقطعة من اللحم تزن حوالي 100جرام ويتم توزيع اللحم ثلاث مرات في الأسبوع[3],قامت حكومة المملكة الليبية في الخمسينات بإجراء مسح شمل مشاكل التغذية في مدارس البلاد وتم اتخاذ مجموعة من الإجراءات لمعالجتها ، وكان أولها الاتفاق مع منظمة اليونيسيف للبدء في مشروع التغذية في عـام 1955م، والاستعانة بصندوق الأمم المتحدة للأطفال لتقديم المساعدة فـــي مجـــال الصـــحة والتغذية ، وتـــم تقـــديم المساعدة مـن منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة (الفاو)، وقدمت هاتان المنظمتان الكثير من المساعدات لوزارة المعارف لضمان استمرار عملية التغذية والصحة المدرسية في البلاد في تلك الفترة حتى تحسنت الظروف في الستينات ، ومن تلك المساعدات كميات من مسحوق اللبن وكبسولات زيت الحوت (فيتامينات) ، وقدمت منظمة (كير) للمساعدات الإنسانية لوزارة المعارف بالمملكة كميات كبيرة من الدقيق والجبن، وزيت القطن والسمـــن النباتي، وأدوات ومعـــدات لزراعـــة البساتين واستمرت هذه المساعدات حتى منتصف الستينات[4] .

---

[1] - الصحة المدرسية والتغذية ، المرجع السابق ، ص ص 8- 9.
[2] - نادر محمد عبدالسلام ، المرجع السابق ، ص 117.ـــ الصحة المدرسية والتغذية ، المرجع السابق ، ص 11.
[3] - سماح محمود علام الطاهر، المرجع السابق ، 68.
[4] - الصحة المدرسية والتغذية ، المرجع السابق ، ص 7.

كانت التغذية بالمدارس الابتدائية في مرحلة الخمسينات مقسمة على أربع وجبات وهي وجبة الإفطار الصباحي وهي خاصة بالتلاميذ في الأقسام الداخلية، ومنها القسم الداخلي بمدرسة قرنادة الذي كانت وجباته في العقد الأول من الاستقلال تحتوي على 150جرام من الحليب وشطيرة من الجبن أو البيض وهناك وجبة إفطار بعد الحصص الثلاث الأولى (استراحة الفطور) وتقـدم للطلبة في المرحلة الابتدائية عموماً [1] سـواء الأقسام الداخلية أو الخارجية ، ويوزع بهـا الحليب ورغيف من الخبز وشطيرة عادة ما تكون من المربى أو الحلوى أوالتونة أو البيض، أما وجبة الغداء بالأقسام الداخلية فعادة ما تكون من الأرز أو الماكرونة مع قطعة من اللحم ووجبة العشاء عبارة عن (شوربة) من الفاصوليا أو البازيلياء أو الفول والحمص، وكان يقوم بعملية الطبخ لطلبة الداخلي في العادة طباخين محليين، مثلما الحال في مدرسة قرنادة التي تولى (محمد شقالو) مهمة الطبخ في قسمها الداخلي يساعده اثنان من المناولين هما (عثمان عطش وحمد جيدار)، وشملت الجهود برامج التطعيمات أيضاً الذي لقي عناية كبيرة وفق برامج معدة في المرحلة الابتدائية من الصف الأول والسادس،من تطعيمات ضد الشلل والأمراض المعدية من خلال لجان صحية زائرة بشكل دوري للمدارس بإشراف إدارة الصحة، ولم يكن هناك ممرض خاص في المدارس، فمثلاً في مدارس بلدية شحات يعرض المرضى من الطلبة على (صالح عبدالسيد) وهو رئيس قسم التمريض المكلف بالجانب المتعلق بالصحة المدرسية[2].

المبحث الثاني

التعليم الإعـــــــــــــدادي

حرصت السلطات التعليمية في المملكة على السير بنهج تربوي علمي يقوم على أسس ثابتة في تدرج التلاميذ عبر مراحل التعليم، وفق خطط منهجية تقر لكل سنة دراسية حسب كل مرحلة عمرية، فكانت الإجراءات المتخذة من قبل وزارة المعارف وما يتبعها من إدارات تربوية وتعليمية تعمل لجعل المراحل الدراسية مناسبة لمقتضيات السياسة التعليمية في الدولة، وفي سبيل ذلك أوجدت مرحلة التعليم الإعدادي بعد التعليم الابتدائي الذي يستمر لمدة ست سنوات بدلاً من النمط الذي كان سائداً والقائم على إن التلاميذ عقب اجتيازهم للمرحلة الابتدائية يلتحقون بالتعليم الثانوي، وجاء هذا التنظيم وفق قرار وزاري من وزير المعارف عام 1955م يقضي بفصل سنتين من المرحلة الثانوية وجعلها مرحلة إعدادية يلتحق بها التلاميذ الذين اجتازوا التعليم الابتدائي والذين لا تزيد أعمارهم عن الخمسة عشر

[1] - محمد عبدالسلام عيسى ، معلم فترة الستينات ومدير مدرسة قرنادة الإعدادية في الفترة من 1984/ 2005م ، مقابلة شخصية أجراها الباحث يوم 20. 7. 2016م .

عاماً عند بداية العام الدراسي[1]، ومن الواضح إن تمديد العمر كان يهدف لإيجاد إطار تنظيمي يتماشى مع البرامج التربوية التعليمية وفق المراحل العمرية للدارسين إضافة إلى الجانب التشجيعي للسكان وحثهم على إلحاق أبنائهم بالتعليم في المراحل الأولى وفق سن معينة، وبنظرة بسيطة فإن التلميذ الذي لا يلتحق بالدراسة قبل سن التاسعة لا يحق له مواصلة تعليمه الإعدادي لأن هذا النوع غير إلزامي مثل التعليم الابتدائي الذي سمحت الدولة بمجانيته وإلزاميته، وقد لا يكون التلميذ مقيداً للدخول به طالما أنه لم يبلغ سن المراهقة، ويهدف التعليم الإعدادي إلى اكتشاف ميول الطلبة واختبار لمواهبهم واستعداداتهم ورغباتهم في نوع التعليم الذي يريدون، وتلقينهم المعلومات الأساسية وخاصة لمن يرغبون في مواصلة التعليم الثانوي أو الاتجاه إلى المعاهد الفنية والمهنية المتوسطة، ذلك إن تنوع المناهج بين العملية والنظرية من شأنه أن يفتح الأفاق أمام التلاميذ والذين هم في سن تتولد فيها الرغبة نحو تحقيق طموحاتهم .

استمر نظام الدراسة في مرحلة التعليم الإعدادي لمدة عامان بعدها يحصل الطالب على الشهادة الإعدادية، وظل هذا النظام معمول به حتى عام 1959م عندما أصدر وزير المعارف قراراً بزيادة سنة أخرى لتصبح المرحلة الإعدادية ثلاث سنوات[2]، وتطلب ذلك اعتماد منهج يتماشى مع المرحلة الجديدة، فأدخلت تعديلات جديدة في بعض المواد منها مادة (الجغرافيا) التي كان منهجها في هذه المرحلة يغلب عليه كثرة التكرار في المعلومات، وأيضاً جرى تغيير في مادة التربية الوطنية وخاصة بعد الوحدة الدستورية عام 1963م، لأنها أصبحت غير ملائمة للمرحلة السياسية الجديدة فقد كان منهجها فيما سبق قائم على نظام الولايات الثلاث وجاء التغيير حسب ما تطلبته طبيعة تلك المرحلة[3].

أصدرت وزارة المعارف لوائح لتنظيم التعليم بالمرحلة الإعدادية تضمنت شروطاً للالتحاق بالتعليم الإعدادي، منها ضرورة حصول الطالب على الشهادة الابتدائية عند التحاقه بالمرحلة الإعدادية وتمتعه باللياقة الصحية، ومن جانب آخر عملت الوزارة على تذليل كل الصعاب مما انعكس بشكل ايجابي وساهم في التوسع به بعد عام 1957م[4]،وهذا لم يحل دون وجود صعوبات تفرد بها التعليم الإعدادي بشكل عام، ويمكن تلخيصها في برقة في إن معظم المعلمين بالمرحلة الإعدادية كانوا من غير الليبيين وذلك ناتج عن قلة المعلمين المحليين مما تطلب استجلاب معلمين من الخارج وهذا بدوره تطلب أيضاً جهوداً مضاعفة تمثلت في توفير الكثير من الإمكانيات مما كلف الدولة مصاريف إضافية، كما

---

[1] - عبد الله مصطفى الترجمان وآخرون ، المرجع السابق ، ص 50.

[2] - دراسة تاريخية عن تطور التعليم في ج.ع.ل.من العهد العثماني حتى الوقت الحاضر، المرجع السابق ، ص 31.

[3] - حسن محمد شرلالة وآخرون ، المرجع السابق ، ص 45.

[4] - عمر محمد التومي الشيباني ، المرجع السابق ، ص 343.ـــ عبد الله مصطفى الترجمان وآخرون ، المرجع السابق ، ص24.ـــ سمية عبد الجليل أمداوي ، المرجع السابق ، ص 73. ـــ نادر محمد عبدالسلام ، المرجع السابق ، ص ص 140- 141.

كان لاكتشاف النفط بعد عام 1960م أثر في عرقلة التعليم بالمرحلة الإعدادية أهمها اتجاه بعض الطلبة إلى المدارس المهنية والفنية ذات الصلة بالخدمات البترولية من أجل الحصول على فرص عمل مبكرة في المؤسسات والحقول النفطية ، وللتغلب على هذه المشكلة فإن وزارة المعارف قامت بإعداد برامج لتشجيع أولياء أمور الطلبة على إلحاق أبنائهم بالمـــدارس الإعدادية تمثلت في نشـــر التوعية بأهمية هـــذه المرحلة وكذلك صرفت الوزارة معونات مادية وتعهدت بالعناية الصحية والغذائية للطلبة، كما وفرت إيواء داخلي للطلبة القاطنين بالمناطق النائية بإقليم برقة، وسرعان ما أقبل التلاميذ على التعليم الإعدادي بأعداد كبيرة وخاصة في منتصف الستينات بعد زيادة المدارس في نواحي الإقليم ، ففي عام 1955م كانت البداية بفتح مدرستين إعداديتين الأولى ببنغازي والأخرى في درنة، ووصل عدد المدارس الإعدادية عام 1966م إلى سبع وعشرين مدرسة إعدادية موزعة على محافظات برقة الثلاثة، وبها أيضاً فصول إعدادية ملحقة بالثانوية وفصول للتعليم الإعدادي المسائي وبنظام سنة وثلاث سنوات، ففي محافظة بنغازي كان هناك أثنتا عشرة مدرسة إعدادية تحتوي على ثمانين فصلاً دراسياً بها إلفان وثمانمائة وثمانية وتسعون طالباً وطالبة يقوم بتدريسهم مائة وواحد وثمانون معلم ومعلمة، ووجدت بمحافظة البيضاء ست مدارس إعدادية بها واحد وثلاثون فصلاً تضم ألفاً وستة طلاب يقوم على تعليمهم ثلاثة وستون معلماً ومعلمة، أما محافظة درنة فكان يوجد بها أربع مدارس إعدادية تضم أربعة وثلاثين فصلاً وبلغ عدد طلابها ألفاً وثلاثة وثلاثين طالباً وطالبة وعدد معلميهم أربعة وستون معلماً ومعلمة[1]، وتوزعت في كافة مناطق محافظة بنغازي العديد من المدارس الإعدادية منها مدرسة داخلية إعدادية في اجدابيا ضمت طلبة المناطق المحيطة بها من خليج السدرة والواحات حتى واحة الكفرة الواقعة في أقصى جنوب الإقليم، وكان من يتحصل على شهادة إتمام المرحلة الابتدائية يتجه إلى اجدابيا التي افتتحت بها مدرسة إعدادية داخلية في عام 1959م أطلق عليها أسم (إبراهيم الاجدابي)، وكان يديرها في تلك الفترة (الشيخ محمد المسلاتي) ، وبها حوالي عشرة فصول وعدد طلابها أكثر من مائتين وخمسين طالباً ، وبها بعض المعلمين العرب من مصر والسودان ولكن أغلبهم من الليبيين،ومنهم (محمد بن علي شحات) معلم التاريخ، و(سليمان إبراهيم إدريس والصابر إبراهيم) وهما معلما رياضيات، و(الطاهر النقاز) معلم اللغة الإنجليزية، و(محمود فائز) الذي قـام بتدريس مادة القرآن والدين، وافتتح بمدرسة اجدابيا الإعدادية فصل للمرحلة الثانوية عام 1966م[2]،وبالمدينة أيضاً مدرسة مسائية(مدرسة الشعب)، وفي بلدة الأبيار ألحقت المرحلة الإعدادية بالمرحلة الثانوية، أما في مدينة بنغازي فقد وجدت عدة مدارس إعدادية، منها مدرسة الأمير الإعدادية الصباحية والمسائية ومدرسة الأميرة المسائية للبنات ومدرسة بنغازي الثانوية المشتركة مع المرحلة الإعدادية، كما كانت هناك

[1] - المملكة الليبية ، وزارة التربية والتعليم ، محافظة بنغازي التعليمية ، قسم الإحصاء والامتحانات ، امتحان الشهادة الإعدادية ، الدور الأول ، العام الدراسي 1965/ 1966 م .

[2] - محمد محمود ديهوم ، مدير مدرسة أوجلة الابتدائية 1967- 2014م، مقابلة شخصية أجراها الباحث يوم 18،9،2017م.

مدارس إعدادية على فترتين منها مدرسة البركة ومدرسة النهضة بالصابري، بالإضافة إلى مدرسة بنغازي الثانوية الإعدادية المشتركة للبنين وفتحت مدارس إعدادية اغلبها ملحقة بالمرحلة الابتدائية في توكرة وبنينة و قمينس وأخرى في منطقة سلوق، وفي محافظة الجبل الأخضر كانت هـــــناك مدارس إعدادية، فـــفي المـــرج وجـــدت مـــدرسة إعدادية ثانوية مشـــتركة بفترتين صـــباحية ومسائية، وفي البيضاء كـان هناك مرحلة إعدادية مـلحقة بالمدرسة الثانوية بفترتين صباحية ومسائية، ووجدت مدرسة إعدادية للبنات ملحقة بمعهد المعلمات، وفي بلدة شحات كان هناك مدرسة إعدادية مشتركة بنظام دراسي صباحي وآخـر مسائي ،كما كانت هناك مدرسة إعدادية ببلدة سوسة ، وفيما يخص محافظة درنة فقد افتتحت بها مجموعة من المدارس الإعدادية منها مدرسة الزهراء الإعدادية للبنات بفترة صباحية ومسائية، ومدرسة عزوز الإعدادية للبنين بالإضافة إلى قسم إعدادي ملحق بالمدرسة الثانوية وهو بنظام صباحي ومسائي، وتوزعت في طبرق ثلاث مدارس إعدادية وهي مدرسة طبرق الإعدادية للبنين ومدرسة طبرق الإعدادية المسائية ومدرسة الفيحاء الإعدادية للبنات، ووجدت أيضا فصول لطلبة المنازل بنظام دراسة لمدة سنة وثلاث سنوات للمرحلة الإعدادية بجميع المناطق التعليمية بمحافظات برقة، ووصل عدد المتقدمين لامتحانات إتمام الشهادة الإعدادية في عام 1966م ألفاً وتسعمائة وستة وأربعين طالباً[1].

من الملاحظ إن معظم المدارس الإعدادية كانت ملحقة بمدارس ابتدائية أو ثانوية وعدد قليل منها كان في مبان خاصة بها، والسبب في ذلك يرجع إلى قلة المباني المدرسية وخاصة بالمدن المكتظة بالطلبة، وكذلك النقص في المعلمين الذين يقومون بالتدريس في المرحلتين سواء الابتدائية أو الإعدادية وخاصة في مواد (اللغات ، الرياضيات ، العلوم)، إضافة إلى ما كانت تعانيه المناطق النائية من قلة التلاميذ سواء في المرحلة الابتدائية أو الإعدادية وبطبيعة الحال النقص في المباني، فأصبحت معظم المدارس تستقبل مرحلتين منها مدرسة الأبيار الإعدادية الثانوية ومدرسة شحات الابتدائية الإعدادية المختلطة، بخلاف المدن التي يوجد بها مدارس إعدادية منفصلة للبنات كما هو الحال في بنغازي ودرنة وطبرق، وقد شهدت فترة منتصف الستينات افتتاح العديد من المدارس الإعدادية بإقليم برقة، وخاصة في القرى الرئيسية والمناطق النائية كما تدل على ذلك الإحصائيات الخاصة بنتائج الشهادات الإعدادية ومنها توكرة وبنينة قمينس وسلوق[2]، وتعتبر مدرسة سوسة من أكبر المدارس الإعدادية ببرقة وهي نموذج جمع بين أروقته مكونات التعليم الإعدادي بالإقليم، سواء من ناحية الفصول الدراسية أو القسم الداخلي وكذلك المعلمين والتلاميذ الذين درسوا بها، وتقع المدرسة في الجهة الشرقية من البلدة وهي

[1] - المملكة الليبية ، وزارة التربية والتعليم ، محافظة بنغازي التعليمية ، قسم الإحصاء والامتحانات ، امتحان الشهادة الإعدادية ، الدور الأول ، العام الدراسي 1965/ 1966 م .

[2] - المملكة الليبية ، وزارة التربية والتعليم ، محافظة بنغازي التعليمية ، قسم الإحصاء والامتحانات ، امتحان الشهادة الإعدادية ، الدور الأول ، العام الدراسي 1966/1967م .

تشغل مبنى الحامية الإيطالية الذي يحوي عشر غرف استعملت كفصول للتدريس، وكان مديرها في بداية الستينات (محمد حسن الهنيد) وبجانبها القسم الداخلي، ويضم أربع صالات كبيرة (عنابر) في مقدمتها غرف صغيرة ومساحة (العنبر) حوالي 10×20 متر تقريباً وبه أسرة مصفوفة فوق بعضها على الجانبين وفي نهاية كل عنبر دورات للمياه، ويضم القسم الداخلي أكثر من مائة وخمسين طالباً، وقد زاد عدد الطلبة بشكل كبير مطلع الستينات بشكل كبير فكانت المدرسة تستقبل طلبتها من مناطق برقة المختلفة إذ درس بها طلبة من قمينس وسلوق والمرج ومناطق الواحات، بالإضافة إلى طلبة مناطق الجبل الأخضر والمناطق الممتدة شرقاً حتى أمساعد، وهذا ناتج عن عدم وجود أقسام داخلية بتلك المناطق نتيجة عدة عوامل منها صعوبة المواصلات وعدم وجود تجمعات سكانية متقاربة وتدني الحالة الاقتصادية للكثير من أولياء الأمور، فقد انتقل العديد من الطلبة من مناطق بها مدارس إعدادية إلى مدرسة سوسة رغبة في الإقامة بالقسم الداخلي الذي كان خاص بالطلبة الذكور، أما المدرسة فقد خلت حتى منتصف الستينات من أي تواجد للطالبات رغم أنها في تأسيسها كانت مختلطة وهذا نتيجة العادات والتقاليد السائدة في المجتمع البرقاوي وخاصة في الدواخل والمناطق النائية[1]، وتم افتتاح مدرسة جديدة في سوسة عام 1966م حسب الخطة الخمسية الأولى وهي تتكون من طابقين بكل طابق ثمانية فصول، وخصص الطابق الأول للمرحلة الإعدادية والطابق الثاني للمرحلة الثانوية واستلم إدارتها (سالم سلطان) وكلف(علي شعبان) مساعداً للمدير بالإضافة إلى عمله كمدرس رياضيات بنصف جدول[2]، وقد تقدم من مدرسة سوسة لامتحانات الشهادة في العام 1966/1965م مائة وستة عشر طالباً وتقدم معهم طلبة منازل سوسة وعددهم ثلاثة طلاب[3] ووصل عدد الطلبة بمدرسة سوسة الإعدادية نهاية الستينات إلى أكثر من خمسمائة طالب بالمرحلة الإعدادية، قام بتدريسهم مجموعة من المعلمين العرب والليبيين منهم المصريان (محمد السيد ونور الدين زنكي) اللذان قاما بتدريس اللغة العربية والإنجليزي، ومعلم الرياضيات الفلسطيني (جمال الخضر)، ومن المعلمين المحليين الذين قاموا بالتدريس بالمرحلة الإعدادية في الستينات (فضل الله عبد الصالح وسالم أكريم)اللذان درسا اللغة الإنجليزية و(إسماعيل الجملي) معلم الاجتماعيات، ومعلم الرياضيات (قدري إبراهيم)، وقام بتدريس العلوم (عوض ادريلو وإبراهيم حمد بكار)[4]، إضافة إلى ذلك فإن مدرسة سوسة قد استقبلت أعداد من الطلبة الوافدين، ففي العام الدراسي 1961/1960م التحق بمدرسة سوسة الابتدائية

[1] - محمد عبدالسلام عيسى ، معلم فترة الستينات ومدير مدرسة قرنادة الإعدادية في الفترة من 1984/ 2005م ، مقابلة شخصية أجراها الباحث يوم 20. 7. 2016م.

[2] - علي شعبان المسماري ، معلم ابتدائي وإعدادي في الستينات ثم مديراً لمعهد المعلمين بسوسة ، مقابلة شخصية أجراها الباحث يوم 17. 6. 2016م .

[3] - المملكة الليبية ، وزارة التربية والتعليم ، محافظة بنغازي التعليمية ، قسم الإحصاء والامتحانات ، امتحان الشهادة الإعدادية ، الدور الأول ، العام الدراسي 1966/1965م .

[4] - محمد عبدالسلام عيسى ، معلم فترة الستينات ومدير مدرسة قرنادة الإعدادية في الفترة من 1984/ 2005م ، مقابلة شخصية أجراها الباحث يوم 20. 7. 2016م.

خمسين تلميذاً قـدموا مـن الجزائر في فترة الوالي (حسين مازق) وكـان أغلبهم مـن الأيتام، والتحقـوا بالسنوات الرابعة والخامسة والسادسة الابتدائية ثم التحقوا بالمدرسة الإعدادية وسـافروا عن طريق حكومتهم بعد إنهاء دراستهم، ولم يتبق منهم غير عشرة طلاب واصلـوا تعليمهم بالمرحلة الثانوية ومنـهم الطالب (طاهر قوقا وأخيه أحمد قوقا والطالب فريد أبو علام السايح)، وقـد بذل المعلمون جهوداً كبيرة مـن أجـل تعليم هؤلاء الطلبة وخاصة في مادة اللغة العربية نظراً لما تعرض له الشعب الجزائري من طمس للغة والهوية نتيجة استعمار ظل جاثماً عليه لأكثر من مائة وثلاثين عاماً، وفي عام 1963م التحق بمدرسة سوسة الإعدادية الثانوية ثلاثة وعشرون طالب من دولة مالي أكملوا دراستهم بالمدرسة يضاف إليهم أبناء المعلمين العرب وبناتهم الذين كانوا يصطحبونهم كتشجيع من حكومة المملكة التي وفرت لهم السكن والتغذية[1] .

ومن الجدير بالذكر أن وزارة المعارف كانت قد وضعت خطة للدراسة الإعدادية منذ استحداثها منتصف الخمسينات، اشتملت على مواد(الدين والقرآن الكريم واللغة العربية واللغة الإنجليزية والتاريخ والجغرافيا والتربية الوطنية والرياضيات والعلوم والصحة والتربية الفنية والأشغال اليدوية والتربية البدنية وأعمال الإبرة للبنات والموسيقى والأناشيد)، وقـد قسمت هذه المواد على سبع وثلاثين حصة في الأسبوع وزمن الحصة خمس وأربعون دقيقة[2] ، ونظام الامتحانات في المرحلة الإعدادية قسم إلى قسمين وهو نـفس النظام المعتمد في المرحلة الابتدائية فامتحان النقل يتم في نهاية العام الدراسي للسنة الأولى، ويعتبر الطالب ناجحاً إذا تحصل على النهاية الصغرى لكل مادة وعلى 50% من مجموع النهاية العظمى وأعمال السنة كمثيلتها في التعليم الابتدائي 25%، ويعد امتحان النقل داخل المدرسـة من حيث وضع أسئلة الامتحان وعـملية الإشراف وتصحيح أوراق الإجابة، ثم يأتي امتحـان الشهادة ويتم إجراؤه بعد إنهاء الدراسة بالسنة الثالثة الإعدادية وتوضع امتحاناتها على مستوى الإقليم ثم المملكة الليبية ويكـون من دورين أول وثان ويتحصل الطالب بعد اجتيازه على شهادة المرحلة الإعدادية، وتتم عملية الإشراف عن طريق لجنة معتمدة من وزارة المعارف التي أصبحت وزارة التربية التعليم[3].

كانت الدراسة في المرحلة الإعدادية شاملة لكل مكونات العملية التعليمية إذ لم تقتصر على الجوانب التدريسية فقط ، فقد كان للنشاطات المتنوعة وخاصة الرياضية منها دور في العملية التعليمية، وهذا أمر طبيعي في ظل دولة سخرت ما تملك من إمكانيات للنهوض بالتعليم وجاء هـذا الاهتمام متزامناً مع المراحل السنية للطلبة في هـذه المرحلة، وبرز هذا الاهتمام بشكل واضح في ستينيات

[1] - علي شعبان المسماري ، معلم ابتدائي وإعدادي في الستينات ثم مديراً لمعهد المعلمين بسوسة ، مقابلة شخصية أجراها الباحث يوم 17. 6. 2016م.

[2] - عبد الله مصطفى الترجمان، المرجع السابق ، ص 26.

[3] - حميد فرج الصغير ، المرجع السابق ، ص ص 120،121 .ـــ عبد الله مصطفى الترجمان ، المرجع السابق ، ص ص 24، 25. ـــ سمية عبد الجليل أمداوي ، المرجع السابق ، ص 74.

القرن العشرين فكانت تقام المسابقات والدوريات الرياضية في العاب كرة القدم والطائرة والسلة، ويلاحظ إن المسابقات الرياضية لـــــم تكن تجري على مستوى الولاية أو على مستوى المملكة، وإنما كانت تنظم على مستوى المدارس القريبة من بعضها أو المحافظة، وقد نشطت الحركة الرياضية في المدارس الإعدادية والثانوية والمعاهد باختيار فرق من كل مدرسة، وكانت تقام مسابقات على مستوى المدرسة أو المعهد في ألعاب (الجمباز) ورمي القرص والجلة والرمح، والقفز على الحصان الرياضي (الثابت) والتنس، فلم تكد تخلو منها مدرسة من المدارس الكبيرة في المدن والقرى الرئيسية بالإقليم، ومن المسابقات التي أقيمت بمدارس الإقليم مسابقات العاب القوى (اختراق الضاحية)، ومنها مسابقة شهيرة أقيمت في مارس 1967م بمنطقة العويلية (المعهد الزراعي) شرق المرج، اشتركت بها مدارس محافظة الجبل الأخضر (البيضاء) بفرق من الطلبة من المرحلتين الإعدادية والثانوية وما يعادلها من المعاهد، وقسمت المسابقات في الجري إلى أربع مراحل أولها سباق ألف وخمسمائة متر وتحصل فيه المتسابق (الناجي الصابر الشاعري) على مركز متقدم، وكان هناك سباق أربعمائة متر تتابع يشترك به أكثر من متسابق بتسليم الراية لمن يليه بعد مسافة محددة في السباق، ثم يأتي سباق مائتي متر وقـــــد تحصل الطـــالب(طيب آدم العر)عـــلى الترتيب الأول، وأصعب هـــذه السباقات وأسرعها سباق المائة متر وفاز به الطالب (صالح الطاجون المنفي)، كمـــا نظمت بعض المدارس رحلات مدرسية منتظمة في فصل الربيع إلى الأماكن الأثرية والمناطق السياحية بالإقليم، ومنها رحلة نظمتها مدرسة سوسة الإعدادية الثانوية إلى منطقة رأس الهلال بالتزامن مع مهرجان العويلية الرياضي 1967م، وقد تم بها تكريم طلبة المدرسة المشاركين بمهرجان من الذين تحصلوا على المراكز الأولى بالمسابقات، وقـد تخلل هذه الرحلة فقرات من التراث الشعبي (كشك، زمارة،شعر...) ،وقد تكفلت إدارة[1]المدرسة بمصاريف الرحلة من توفير السيارات والتغذية وجميع متطلبات الرحلة الأخرى وقد رافق الطلبة معلمي المدرسة وعدد من أولياء الأمور وبعض سكان المنطقة[1] .

المبحث الثالث

التعليم العام المتوسط

ظهر نظام التعليم الثانوي بإقليم برقة في عام 1948/1947 م عندما فتحت حكومة الإدارة البريطانية مدرسة ثانوية للبنين في بنغازي، ومدة الدارسة بها خمس سنوات وتمنح شهادة عامة بعد اجتياز السنة الرابعة تسمى (الثقافة) أي ما يعادل الثانوية العامة، أما السنة الخامسة من المرحلة الثانوية

[1] - محمد عبدالسلام عيسى ، معلم فترة الستينات ومدير مدرسة قرنادة الإعدادية في الفترة من 1984/ 2005م ، مقابلة شخصية أجراها الباحث يوم 20. 7. 2016م.

فتستكمل في المدارس المصرية، ويلتحق الطالب بعد اجتيازها بإحدى الجامعات المصرية[1]، وجاءت هذه الخطوة في دراسة السنة النهائية بالمدارس المصرية لعدم ثقة مسئولي التعليم في مصر في مستوى التقييم بالإقليم لحداثة التعليم به فكان تمسكها بإجراء امتحان الشهادة للسنة الخامسة بمصر، ولم يعترض القائمون على التعليم بالإقليم على هذه الخطوة التي من شأنها أن تمنح الدارسين فرص أفضل للتواصل واكتساب المعارف .

كانت المدرسة الثانوية ببنغازي في بداياتها في عام 1948/1947م تتكون من فصلين يدرس بالفصل الأول خمسة وثلاثون طالباً، والفصل الثاني الثانوي يضم تسعة وعشرين طالباً ويدير المدرسة مدير محلي من خريجي الجامعة المصرية[2]، وقد الحق بالمدرسة قسم إيواء داخلي ضم أكثر من ثلاثين طالباً أغلبهم من ضواحي بنغازي، والمناطق النائية، والجبل الأخضر ودرنة ، وفي العام ذاته تم فتح فصل ثانوي بمدينة درنة لكنه ما لبث أن أقفل نتيجة مشاركة طلبتها في مظاهرات سياسية ضد التوجهات السياسية القائمة آنذاك والتي نظمها أعضاء جمعية عمر المختار[3]، وتم ضم طلبتها إلى مدرسة بنغازي الثانوية، التي زاد عدد الطلبة بها إلى مائة وعشرين طالباً عام 1949/1948م، يقوم بتدريسهم ستة عشر معلماً منهم معلم محلي واحد وأحد عشر معلماً مصرياً وأربعة معلمين إنجليز، وطبق بالمدرسة التعليم وفق المنهج المصري وتم تدريس اللغتين الإنجليزية والفرنسية أسوة بالمناهج والكتب التي أحضرت من مصر، وازداد عدد الطلبة عام 1950م إلى مائة وسبعين طالباً، وفي العـــام التالي افتتح فصل للتعليم الثانوي بمدينة بنغازي بالفترة المسائية التحق به عشر طالبات جلهن من داخل المدينة وقام على تعليمهن معلمات محليات ومصريات، وفي عام 1951م وصل عدد فصول المرحلة الثانوية إلى تسعة فصول وعدد المعلمين والمعلمات القائمين عليها أربعة عشر معلماً ومعلمة[4]، وفي نفس هذا العام أعادت وزارة معارف برقة افتتاح المدرسة الثانوية بمدينة درنة واتخذت من جمعية عمر المختار مقراً لها، وعين (عبد الكريم جبريل) مديراً لها وهو من خريجي المدارس الإيطالية وقـــــام بالتدريس بها معلمون مصريون إلى جانب معلمين محليين منهم (عبد الجواد أفريطيس)[5] .

سار التعليم الثانوي في برقة بداية العهد الملكي على النمط الذي كان سائداً زمن الإدارة البريطانية حتى صدر في العام 1955م قرار من وزير المعارف بشأن تنظيم التعليم الثانوي وفق النظام

---

[1] - رأفت غنيمي الشيخ، الاتفاقية المصرية الليبية 1953م ، ص 10.ـــــ سمية عبد الجليل أمداوي ، المرجع السابق، ص 39 .

[2] - إيريك دي كاندول ، التقرير السنوي للإدارة العسكرية البريطانية في برقة ، 1948م. ـــ هشام محمد الحداد،المرجع السابق ، ص 32. ـــ رأفت غنيمي الشيخ ، الاتفاقية المصرية الليبية 1953م ، ص10.

[3] - عبد العزيز حسن أوريث ، مدرس بمدرسة كمبوت عام 1953م ثم مديراً لمدرسة النصر بدرنة ، مقابلة شخصية أجراها الباحث يوم 20. 10. 2016م .

[4] - سماح محمود علام الطاهر ، المرجع السابق ، ص ص 80 - 81 .

[5] - علجية بشير العرفي ، التاريخ الثقافي لليبيا ، المرجع السابق ، ص 95.ـــــ مصطفى عبد العزيز الطرابلسي ،نبذة عن التعليم الابتدائي، ص 302.

المصري، وجاء في تفاصيل القرار تقسيم المرحلة الثانوية إلى مرحلتين الأولى إعدادية ومدتها عامان ومرحلة ثانوية تتدرج لثلاث سنوات دراسية يتحصل الطالب في نهايتها على الشهادة الثانوية[1]، وأولت وزارة المعارف هذه المرحلة اهتمام كبير لأنها تمثل مرحلة مهمة في تشكيل الشخصية وبناء طالب يستطيع الخوض في مجال التعليم العالي، لذلك عمل المختصون على الإلمام بجوانب هذه المرحلة و إشباعها بالخبرات العلمية والمعرفية والعقلية والجسمية، وتزويد الطالب بالثقافة اللازمة التي تجعله يقبل على العمل، وتساعده على التكيف في المجتمع فصدرت العديد من القرارات واللوائح التي من شأنها تنظيم هذه المرحلة ووضع القواعد اللازمة لها، فالتعليم الثانوي يهدف بالمجمل إلى إعداد طلبة مؤهلين لتوجيههم إلى التعليم العالي (الجامعي) بما يتلاءم مع ميولهم ورغباتهم[2] .

صدرت في ديسمبر 1956م لائحة التعليم الثانوي من قبل وزارة المعارف وتضمنت النظم والأسس وتوحيد مستوى التعليم في المملكة، و احتوت على سبع وأربعين مادة وانبثقت هذه المواد من قبل لجنة شكلها مجلس التعليم الأعلى، وقسمت اللائحة التعليم الثانوي إلى مرحلتين إعدادية وثانوية ويتم إلحاق المدارس الإعدادية بالمدارس الثانوية مؤقتاً، وتترك لنظارات المعارف بالولايات الثلاث تحديد الأقسام حسب إمكانيات وظروف كل ولاية، واقتصرت مدة المرحلة الإعدادية على عامين قابلة للزيادة من قبل وزير المعارف، وحددت اللائحة نظام الدراسة في المرحلة الإعدادية باعتبارها جزءاً من المرحلة الثانوية من حيث الحصص وطرق الامتحانات ودرجات النجاح والرسوب، كما تناولت اللائحة التعليم الثانوي بعد حصره في ثلاث سنوات دراسية وقسمته إلى ثلاثة أقسام (الثانوية العامة، والثانوية الفنية وهي تتبع التعليم المهني ،والثانوية النسوية وهي خاصة بتعليم البنات)، وحددت اللائحة شروط القبول بالمرحلة الثانوية بالحصول على الشهادة الإعدادية، وكذلك عدد التلاميذ بالفصول بحيث لا يزيد عن اثنين وثلاثين طالباً، وذكرت اللائحة المواد الدراسية بالسنة الأولى بالمرحلة الثانوية وهي عامة وعددها ثلاث عشرة مادة وفق المادة الرابعة والعشرين من اللائحة وهي(القرآن الكريم والدين اللغة العربية ،اللغة الإنجليزية ،اللغة الفرنسية ، والرياضيات والتربية البدنية ،العلوم)*، وفي السنة الثانية يتم التصنيف إلى قسمين أدبي وعلمي، فالقسم الأدبي يشمل دراسة المواد السابقة بالسنة الأولى باستثناء المواد العلمية (العلوم والرياضيات)، وإضافة مواد أدبية أخرى منها مبادئ الفلسفة والاجتماع ، إضافة إلى دراسة خاصة باختيار الطالب سواء في اللغة العربية أو اللغة الإنجليزية والفرنسية والاجتماعيات[3] .

---

[1] - لمياء محمود البرعثي، المرجع السابق ، ص 59.ـــ نادر محمد عبدالسلام ، المرجع السابق ، ص 144.

[2] - سمية عبد الجليل أمداوي ، المرجع السابق ، ص 76.

* تشمل المواد السابقة وتفرعاتها مثل النحو والنصوص والجبر والهندسة والطبيعة والكيمياء والأحياء .

[3] - الجريدة الرسمية للمملكة ،العدد الأول ، 1957م ، ص ص 48- 49.

أما القسم العلمي فيشمل مواد (القرآن الكريم والدين واللغة العربية واللغات الأجنبية والترجمة والرياضيات والميكانيكا والطبيعة والكيمياء والأحياء والهوايات العملية والتربية البدنية)، إضافة إلى دراسة اختيارية في مادة (الكيمياء أو الأحياء)، وحددت اللائحة الحصص بست وثلاثين حصة أسبوعياً، أمـــا فيما يخص امتحانات النقل فتتم بواسـطة امتحانات تحريرية بالمدرسة، ودرجـة نجاح الطالب في أي مـــادة مرتبطة بتحصله على درجات أعمـــــال الســـنة بحيث تتجاوز النهاية الصغرى المقررة والنهاية العظمى من50%ولكل مادة أعمال سنة25% والامتحان النهائي مـــن 75% ، ولا يتم نجاح الطالب إلا بتحصله على50% من مجموع النهايات العظمى للمواد، وهذه الطريقة في الامتحانات هي الطريقة المتبعة في المراحل التعليمية السابقة للمرحلة الثانوية، وهي مماثلة لعملية الامتحانات في مصر ويتم بها إجراء امتحان نهائي للسنة الثالثة من المرحلة الثانوية بقسميها العلمي والأدبي، وتطرقت اللائحة لتقسيم الدرجات لكل قسم ، وحددت سن القبول والإعادة للطلبة والخطط والمناهج ومجانية التعليم بالمرحلة الثانوية كما نصت على ضرورة أن يكون الطالب لائقاً صحياً، وحددت بداية الدراسة من شهر سبتمبر إلى نهاية شهر مايو، وتطرقت إلى أنواع العقوبات في حالات الغش من طرد وإلغاء للامتحانات والحرمان من الدور الثاني والرسوب، كما منعت اللائحة العقوبات الجسدية وكذلك الإهانات وعاقبت اللائحة كل من يتغيب خمسة عشر يوماً متصلة أو منفصلة بالفصل من الدراسة إلا إذا كان غيابه بعذر مقبول[1] .

زاد عدد المدارس الثانوية في برقة من عام 1960م إلى عام 1965م من ثلاث مدارس إلى عشرة مدارس ثانوية غير مختلطة بين الجنسين، بالإضافة إلى المدارس المسائية وكانت هذه المدارس موزعة على مقاطعات الإقليم الثلاث، ففي بنغازي وجدت أربع مدارس ثانوية بها اثنان وثلاثون فصلاً دراسياً، وعدد طلابها سبعمائة وثلاثة وثلاثون طالباً وعدد الطالبات مائة وتسع وثلاثون طالبة أي بمجموع كلي وصل إلى ثمانمائة واثنين وسبعين طالباً وطالبة يقوم على تعليمهم ستون معلماً ومعلمة، بينما كـــان بمحافظة البيضاء ثلاث مـــدارس ثانوية في كـل مـن المرج والبيضاء وسوسة، وبهذه المدارس أثنا عشر فصلاً دراسياً وبلغ عدد الطلبة بها ثلاثمائة وسبعة عشر طالباً وطالبة وعدد المعلمين القائمين على هذه المدارس خمسة وعشرون معلم ، أمـا محافظة درنة فضمت ثلاث مدارس ثانوية اثنان منها بمدينة درنة والأخـرى بمدينة طبرق و بهـا سبعة عشر فصلاً دراسياً تضم أربعمائة وتسعة من الطلبة والطالبات، يقوم بتعليمهم واحد وثلاثون معلماً ومعلمة والدراسة بهذه المدارس غير مختلطة بين الجنسين[2] .

[1] - الجريدة الرسمية للمملكة ،العدد الأول ، 1957م ، ص ص 52 - 53.
[2] - حسن محمد شرلالة وآخرون ، المرجع السابق ، ص 16.

ركزت المرحلة الثانوية على إعداد الطالب لمرحلة التعليم العالي وتهيئته للحياة العملية وغرس الروح الوطنية به، ولكن هذه المرحلة تم الاعتماد فيها على الدراسات النظرية أكثر من الجوانب العملية وخاصة للقسم العلمي، ولعل التقصير يرجع لوزارة المعارف و بعض الإدارات بالمدارس نظراً لحداثة التجربة لديها، ولعدم توفر بعض المعامل أو المعلمين المؤهلين للعمل بهذه المعامل، وتضمنت المناهج المعدلة إيجاد حصص للاهتمام بالمواهب والهوايات من أشغال يدوية، وحرف بسيطة من صناعات وتعلم للزراعة والنحت والرسم والتشكيل ، كما تم تعديل في مناهج الدين والرياضيات بما يتناسب مع قدرات وسن الطلبة، وركزت المناهج بهذه المرحلة على جانب التخصص ففي الجانب الأدبي تم التركيز على اللغات بأنواعها والاجتماعيات بالمقابل فإن الجانب العملي ركز في مناهجه على تخصصات الرياضيات والطبيعة والأحياء والكيمياء بواقع ثلاث حصص أسبوعياً لكل منها، إلى جانب الدراسات الثقافية العامة، وقد أصدر مجلس التعليم الأعلى في المملكة عام 1962م قرار بإلغاء الدراسات الإضافية في المواد العلمية ووزعت الحصص على مختلف المواد، ثم أعقبه قرار وزاري حمل رقم 50/ 1962م ونص على إلغاء الدراسات الإضافية للسنة الأولى والثانية الثانوية ابتداء من العام الدراسي 1965/64م على أن يطبق القرار على الشهادة الثانوية ابتداءً من العام الدراسي 1966/1965م، ولعل المراد بهذا القرار زيادة تركيز الطلبة على مواد التخصص، وعدم إشغالهم بأي مواد موازية، كما تم إصدار قرارات من وزارة التربية التعليم ،بتشكيل لجان تضم عدداً من المفتشين برئاسة بعض أساتذة كليات الجامعة، لأعداد مناهج جديدة للمواد الاجتماعية والعلوم واللغات العربية والإنجليزية والفرنسية، وتم بالفعل إعداد مناهج جديدة جرى تدريسها في المرحلة الثانوية في العام1965م[2]، ويبدو أن الهدف من ذلك تطوير المناهج بما يساعد على إعداد الطالب للمرحلة العليا من التعليم، ومساعدته في اختيار نوعية التعليم الملائم وكشف ميوله لتوجيهه إلى نوع الدراسة التي تناسب قدراته، وعملت اللجنة على التوفيق بين برامج الثقافة العامة المبتغاة في الحياة العملية وبرامج التخصص التي يتم بها توجيه الطالب إلى نوع الدراسة الملائمة، لذلك تنوعت المناهج فكانت هناك مناهج للثانوية العامة، والثانويات الزراعية والصناعية، والمدارس والمعاهد الفنية الأخرى، ولم تغفل تلك المناهج التركيز على حاجات الطلبة النفسية والثقافية إضافة إلى المهنية .

اهتمت نظارة المعارف ببرقة بالأنشطة في المرحلة الثانوية حيث أقيمت عدة أنشطة مختلفة إلى جانب العملية الأكاديمية منها الفنية والأدبية والرياضية، ومنها المهرجان الذي أقيم عام 1957م بمدرسة بنغازي الثانوية الذي تخللته العديد من البرامج المتنوعة، من الأناشيد والشعر، والمشاهد التمثيلية، والموسيقى والأغاني، والمعارض لأعمال الطلبة اليدوية، وكذلك المباريات الرياضية وكل ذلك

[1] - حسن محمد شرلالة وآخرون ، المرجع نفسه ، ص ص 46 - 47.

تم بتنظيم وأداء متميز[1]، وكان إلى جانب هذه الإبداعات نشاطات ثقافية أخرى تمثلت في صدور بعض الصحف والمجلات الحائطية، منها مجلة (الطالب) التي أصدرتها المدرسة الثانوية ببنغازي، وتناولت بها مواضيع متنوعة تختص بالعملية التربوية والتعليمية، وتطرقت للمواضيع الاجتماعية وبقية النواحي العامة من صحة وعلوم وتاريخ وجغرافيا ومقالات أدبية ووطنية، واتضح من خلالها قدرة طلاب المدرسة الإبداعية من خلال إجرائهم لعدة لقاءات مع بعض الشخصيات من قطاعات مختلفة، سواء من المعلمين أو مدراء بعض المدارس والموظفين بالدولة ومن ضمنهم مدير معارف ولاية برقة، و غطت المجلة عديد الأنشطة الثقافية والفنية وأخبار الرحلات المدرسية والحركة الكشفية وغيرها[2]، ولاشك إن هذه الأنشطة ساعدت على تنمية قدرات الطلبة الذهنية والثقافية،وتعويدهم على الحياة العملية وإظهار المهارات و المواهب المكبوتة، كما كانت تقام أيضاً بمدرسة درنة الثانوية أنشطة ثقافية وأدبية متنوعة، بالإضافة إلى الألعاب الرياضية،وينطبق الأمر كذلك على معظم المدارس الثانوية بالإقليم.

أعادت نظارة المعارف ببرقة افتتاح معهد المعلمين في بنغازي عام 1952م، بعد توفر بعض التجهيزات نتيجة للمساعدة التي تبرعت بها بعض المنظمات على هيئة معونات ووســـائل تعليمية، وأولت الحكومة المعهد اهتماماً كبيراً من توفير للمبنى المناسب، والمعلمين الأكفاء والعمل على تلبية وتوفير النواقص والاحتياجات التي تطرأ أثناء العام الدراسي[3] ، ويقع هذا المعهد بالقرب من نظارة المعارف والى الشرق منه بمسافة قصيرة يقع المركز الثقافي الأمريكي الذي كانت تقام به أنشطة أدبية وثقافية متنوعة،وبه مكتبة تحتوي على كتب عربية وأجنبية قيمة وبجانبه تقع مكتبة بنغازي، وقد شكلت نظارة المعارف ببرقة لجنة قبول للطلبة الذين يتم قبولهم بالمعهد وفق شروط محددة منها الحصول على الشهادة الابتدائية وأيضا اللياقة الصحية والتي تشمل سلامة النطق والخلو من العيوب الظاهرة في النظر والسمع وسلامة اليدين، وتم استبعاد الطلبة الذين لا تنطبق عليهم تلك الشروط ، وكان يدير المعهد في تلك الفترة مديرة أمريكية الجنسية تدعى(تتش أستون)، يساعدها أستاذ ليبي وهو (محمود زريدة)، ثم تولى إدارة المعهد بعدها (مستر وير عام 1958م) وهو أمريكي من أصل إفريقي، ويتولى التدريس بالمعهد هيئة تدريس جلهم من المعلمين المصريين، نذكر منهم معلمي اللغة العربية (محمود النجار وعبد السميع بيومي)، وكان هناك بعض المعلمين الفلسطينيين أيضاً منهم(عبداللطيف سليمان معلم الرياضيات) و(كمال الريماوي معلم اللغة العربية)[4]، وكانت مدة الدراسة في بدايات المعهد ثلاث سنوات ثم تم زيادتها سنة أخرى من قبل وزارة المعارف لتصبح أربع سنوات، وبعد تخرج الطالب يتم

[1] - نورية الشريف ، المرجع السابق ، ص 76 .
[2] - لمياء محمود البرغثي ، المرجع السابق ، ص 77.
[3] - حسن سليمان محمود ، ليبيا بين الماضي والحاضر ، القاهرة ، مؤسسة سجل العرب ، 1962م ، ص 351.
[4] - علي شعبان المسماري ، معلم ابتدائي وإعدادي في الستينات ثم مديراً لمعهد المعلمين بسوسة ، مقابلة شخصية أجراها الباحث يوم 17. 6. 2016م.

منحه (إجازة تدريس عامة) تؤهله للتدريس كمعلم بالمدارس الابتدائية، ورغبةً من الحكومة في نشر التعليم بين مختلف أوساط المجتمع تم في عام 1953م ببنغازي افتتاح قسم خاص لتخريج المعلمات المؤهلات لتولي مهام التدريس في المدارس الخاصة بالبنات[1].

استمر معهد المعلمين العام بنظام أربع سنوات على هذا المنوال حتى عام 1968م عندما استحدثت وزارة التربية التعليم معهد (معلمين عام) بنظام سنتين، ويتم القبول به بعد حصول الطالب على الشهادة الإعدادية[2]، أما نظام المعاهد الخاصة فقد افتتحت بالإقليم عام 1958 م عندما رأت نظارة المعارف ببرقة إنه تم تخريج إعداد كافية من المعلمين اللازمين للمرحلة الابتدائية، وأنه بات من الضروري التركيز على تعليم أعلى، لذلك افتتحت نظارة المعارف (معاهد خاصة) في تلك السنة ويتم القبول بها للطلبة الحاصلين على الشهادة الإعدادية ومدة الدراسة بهذه المعاهد أربع سنوات ويلتحق خريجيها بالتدريس بالمراحل الإعدادية ، وقد ساهم ذلك في سد العجز في نقص المعلمين بالمرحلة الإعدادية في برقة وقلل من أعداد المدرسين المغتربين بهذه المرحلة[3] .

يدرس الطلاب في معاهد المعلمين الخاصة مناهج عامة لمدة سنة واحدة ويتم التخصص ابتداء من السنة الثانية، وقد جرى تقسيم المعاهد الخاصة إلى خمس شعب وهي (شعبة اللغة العربية والدين)، والخريجين منها يتم تعيينهم معلمين لمادة اللغة العربية والتربية الإسلامية، و(شعبة اللغة الإنجليزية والمواد الاجتماعية) ويتم من خلالها تخريج معلمين للمادتين و(شعبة التربية الفنية) وخريجيها هم معلمي الرسم والأشغال اليدوية ، وشعبة (الرياضيات) ويتم بها تخريج مدرسي الرياضيات وكذلك الأمر (لشعبة التربية البدنية)[4]، أما الدراسة بالمعاهد العامة فإن دراستها عامة وليس بها تخصص والتدريس بها لجميع المواد سواء أدبية أو علمية وهي نفس المواد المقررة في السنوات الأربع غير إنه في كل سنة يتم التدرج والتوسع بها، وهذه المواد تشمل (التربية الإسلامية واللغة العربية وفروعها والرياضيات بأنواعها "جبر ،هندسة حساب مثلثات"،والعلوم والصحة وأقسامها من "طبيعة وكيمياء وأحياء" والاجتماعيات واللغة الإنجليزية والترجمة وعلم النفس وطرق التدريس والتربية العملية والرسم والأشغال والتربية البدنية)، وبلغ عدد الحصص أربعين حصة أسبوعياً وزمن كل حصة خمساً وأربعين دقيقة وتستحوذ اللغة العربية على أكثر عدد من الحصص الأسبوعية بواقع عشر حصص، ثم اللغة الإنجليزية التي خصص لها خمس حصص، ثم مادة التربية الإسلامية والرسم

[1] - حسن سليمان محمود ، المرجع السابق ، ص 351. ـــ سمية عبد الجليل أمداوي ، المرجع السابق، ص 113.
[2] - دراسة تاريخية عن تطور التعليم في ج.ع.ل من العهد العثماني حتى وقتنا الحاضر ، ص 58.
[3] - وزارة التربية والتعليم ،إعداد المعلم في ليبيا ، من بحوث وفد المملكة الليبية في مؤتمر وزراء التربية والتعليم العرب ، طرابلس ،1966م ، ص ص 5 - 6 .
[4] - سمية عبد الجليل أمداوي ، المرجع السابق ، ص 45.

والأشغال، أما أقلها فهي مادة التربية الوطنية والترجمة ونصابها حصـة واحدة أسبوعياً[1]، وعلى الرغم من أن الهدف من هذا الإجراء كان دافعه شمولية العلوم وإيجاد الطرق الكفيلة بتغطية المناهج طوال العام بما يناسب الكم المنهجي المقرر، إلا أنه من الواضح إن ذلك أدي إلى صعوبة الدراسة بالمعاهد العامة لعدم مراعاة التباين في الميول واختلاف الاستعدادات بين الطلاب وكذلك دسامة المنهج، وقد تم معالجة ذلك بإنشاء نظام يقوم على اختيار مجموعات (جمعيات) متعددة من الطلبة، ويتولى مهمة إجراء المقابلات مع الطلاب لاستطلاع رغباتهم وميولهم، ونتجت عنها عدة جمعيات منها جمعية للطلبة ذوي الميول إلى اللغة العربية، وهناك جمعيات لمواد الرياضيات واللغة الإنجليزية والاجتماعيات، وكذلك يسري الأمر على بقية التخصصات، ويتم إعطاء دورات قصيرة ومحاضرات لتنمية قدرات الطلبة في التخصصات الراغبين بها وفق المواد المقررة الأمر الذي ساعد على توجههم بعد التخرج إلى تدريس تلك المواد التي تناسب ميولهم ورغباتهم وأوجد ذلك حلاً لعدم وجود تخصصات بالمعاهد العامة[2].

بلغ عدد الحصص في معاهد المعلمين والمعلمات الخاصة ما بين تسع وثلاثين وثلاث وأربعين حصة أسبوعياً، شملت مواد(اللغة العربية والتربية الإسلامية واللغة الإنجليزية والرياضيات والفيزياء والكيمياء والأحياء والاجتماعيات والتربية الزراعية والتربية البدنية والرسم وعلم النفس)، بالإضافة إلى التربية العملية للسنتين الثانية والثالثة، ومن الملاحظ أن هناك اختلاف في بعض المواد ما بين معاهد المعلمات والمعلمين بما يتناسب مع طبيعة الإناث بوجود عدد مـــن المواد التي تناسب قدراتهن مثل (التربية المنزلية والخياطة والتطريز والرســم وعلم النفس والأناشيد)[3]، وعند تخرج الطالب أو الطالبة من معاهد المعلمين يتم تعيينه مدرساً بإحدى المدارس الابتدائية أو الإعدادية، ويوضع تحت التجربة لمدة ستة أشهر بمتابعة المفتش التربوي وناظر المدرسة، وساعدت تلك المعاهد في التقليل مـــن نقص المعلمين، وإيجاد معلمين مؤهلين ذوي كفاءة ساعدوا في النهوض بالتعليم وتخريج العديد من الأجيال، وساعد ذلك في التخفيف من الاستعانة بالمدرسين العرب والأجانب، وللوقوف على مجريات العملية التعليمية كلفت نظارة المعارف في برقة لجان تفتيشية للاطلاع على مسيرة التعليم بمعاهد المعلمين، وتقديم تقارير حولها بشأن الحذف أو التعديل أو الإضافة في المواد المدرسة بالمعاهد،وكان لهذه التقارير دورها في الوقوف على الكثير من السلبيات، فقد أوصت بعض التقارير بتعديل المواد الاجتماعية في المعاهد بنوعيها، ومنها بعض التعديلات على مناهج اللغة العربية،

[1] - عبد الله مصطفى الترجمان وآخرون ، المرجع السابق ، ص 37.

[2] - علي شعبان المسماري ، معلم ابتدائي وإعدادي في الستينات ثم مديراً لمعهد المعلمين بسوسة ، مقابلة شخصية أجراها الباحث يوم 17. 6. 2016م.

[3] - حميد فرج الصغير ، المرجع السابق، ص ص 89، 91.

وكذلك تضمنت بعض التقارير ملاحظات توصي بضرورة الاهتمام بالتربية العملية لأنها تمثل سلوك المعلم وطريقة تدريسه، وهو جانب مهم لا يمكن إهماله، وتمت الاستجابة من قبل نظارة المعارف لمعظم هذه التوصيات وغيرها، وكل ذلك من اجل تطوير عملية التعليم، وفي الإطار ذاته فقد اهتمت نظارة المعارف بتدريب المعلمين وإعدادهم إعداداً جيداً لرفع كفاءتهم، فكانت تقيم دورات تدريبية في نهاية كل سنة دراسية في مواد مهمة مثل (اللغات والتربية الإسلامية والرياضيات والعلوم) إلى جانب تزويد الطلبة بمحاضرات تربوية في علم النفس التربوي، وهذه الدورات لا تشمل جميع المعلمين، لذلك رأت الوزارة ضرورة التوسع بها، واستعانت المملكة عام 1967م ببعثات من منظمة اليونسكو لإجراء دورات لتأهيل المعلمين استمرت لثلاثة أشهر[1]، وخصصت مبالغ مالية لهذا الأمر ضمن الخطة الخمسية الأولى تجاوزت أربعمائة وخمسين ألف جنيه ليبي لتدريب وإعداد هؤلاء المعلمين[2]، وفي عام 1968م صدر قرار وزاري بضرورة أن يكون المعلم مؤهلاً تربوياً لما يمثله هذا الأمر من إعداد جيد للمعلم، وجعله يقوم بواجبه عـــلى وجه أكمل، وأجريت دورات وامتحانات للمدرسين المعينين، ومـن ضمنهم تقدم للامتحانات بتلك السنة بمحـافظة درنة وحدها ستون معلماً لنيل إجازة التدريس العامة من معهد المعلمين الواقع بحي (المغار) وسط درنة، وكانت تدرس بالمعهد سبع عشرة مادة ما بين مادة علمية وأدبية، وقد ترأس لجنة الامتحانات (أنيس الغويل) وهو من سكان المرج، بالإضافة إلى أعضاء من درنة وهم (رمضان الشويهدي وعلي بوأمريوحة ورافع لكحيتي)، أما المشرفين (الملاحظين) فكانوا من المناطق المجاورة مثل القبة وأم الرزم، وذلك للحفاظ على سير الامتحانات بطريقة نزيهة وصحيحة بعيداً عن التأثيرات الاجتماعية ،ونجح من المتقدمين الستين ثلاثة معلمون فقط هـــم (عبد العزيز حسن أوريث وعطية عبد الحميد بورواق وعمود عبد القادر الخادمي)[3]، مما يدل على حرص الوزارة على إعداد معلمين مؤهلين وفق نظم التعليم الحديثة، وفي جميع الجوانب التي تستوجبها العملية التعليمية، وكذلك أجريت عدة دورات للمعلمين لرفع الكفاءة لمدة شهر ونصف في الفترة الصيفية شملت الكثير من المناطق في برقة، وكانت أغلب تلك الدورات تتم على يد متخصصين مصريين[4].

وفي جانب الاستعانة بالخبرات والمساعدات الأجنبية لم تتوانى نظارة المعارف ببرقة في الاستفادة بكل ما أتيح لها من معونات، ومنها تكفل النقطة الرابعة الأمريكية* بالطلبة المتميزين والأوائل

---

[1] - - وثيقة رقم (9) مرسوم بضم كليتي المعلمين والمعلمات العليا إلى الجامعة الليبية ، 10 أكتوبر 1967م ، وثائق ضمن كتاب ليبيا و اليونسكو ، 2000/53م .

[2] - حسن محمد شرلالة وآخرون ، المرجع السابق ، ص ص 47 - 48.

[3] - عبد العزيز حسن أوريث ، مدرس بمدرسة كمبوت عام 1953م ثم مديراً لمدرسة النصر بدرنة ، مقابلة شخصية أجراها الباحث يوم 20. 10. 2016م .

[4] - محمد سالم الشوبكي ،مدير مدرسة أم الرزم الإعدادية ثم الثانوية من 1965- 1986م ، مقابلة شخصية أجراها الباحث يوم 26. 10. 2016م .

* هي برنامج أمريكيي للمساعدات التقنية مخصص للدول النامية ، أعلن عنه في عهد الرئيس ترومان وسمي النقطة الرابعة لأنه شكل النقطة الرابعة في خطابه الرئاسي عام 1949م ،وخصص للبرنامج 25 مليون دولار وكان لهذا البرنامج نشاط ملحوظ في ليبيا فترة الاستقلال وخاصة في مجال التعليم . لجنة الشؤون الخارجية الأمريكية ، النقطة الرابعة ، مكتبة الطباعة الحكومية ، واشنطن ، 1949م.

من معاهد المعلمين و منهم الطالبين (سعد المرتضي) و(علي شعبان)، فقد كلفتهم النقطة الرابعة بالإشراف على ناديي شحات وسوسة الرياضيين اللذان تأسسا في عام 1959م، وزودتهما بجميع المستلزمات الرياضية لمختلف أنواع الألعاب ومنها كرة القدم والطائرة والسلة وطاولات التنس وغيرها، كما منحت المتفوقين منح مالية مجزية لمدة ثلاثة شهور[1].

أما فيما يخص الأنشطة بمعاهد المعلمين فقد كانت تمارس أنشطة متنوعة منها النشاط الأدبي، وتمثل في إصدار مجلة "المعـــلم" التي أعدها نخبة مـن طلبة معهد المعلمين في بنغازي وكانت تخرج للقارئ بشكل فني متميز لاقى استحساناً عند القراء، سواء من الطلبة والمعلمين أو المهتمين بالشأن التعليمي، وقد تناولت المجلة أمور التعليم وأخبار المعلمين وأنشطتهم وأبرزت المجلة الجهود المبذولة من قبل (المعارف) للرفع من مستوى التعليم بالولاية ، واستمرت أنشطة المعهد فترة الستينات بنفس الوتيرة، وأقيمت أنشطة رياضية في عدة العاب، منها كـرة القــدم والطائرة والتنس وغيرها من الألعاب[2]، ومن ذلك يتضح أن النشاطات المختلفة لـمعهد المعلمين ببنغازي كـان لها بالغ الأثر ومردود إيجابي عـلى طلبته عند تخرجهم، فقد كان خريجي معهد المعلمين ملمين بمجالات شتى من العلوم والأنشطة الرياضية، ساهمت بشكل كبير في طريقة تعليمهم للتلاميذ بالمدارس الابتدائية والإعدادية ونقلوا من خلالها ما تعلموه إلى الأجيال الناشئة .

[1] - علي شعبان المسماري ، معلم ابتدائي وإعدادي في الستينات ثم مديراً لمعهد المعلمين بسوسة ، مقابلة شخصية أجراها الباحث يوم 17. 6. 2016م.

[2] - هشام محمد علي الحداد ، المرجع السابق ، ص 53 .

الفصل الثالث

التعليم الجامعي والفني والتعليم الحر ومحو الأمية

المبحث الأول : الجامعة الليبية

المبحث الثاني : التعليم الفني والمهني

المبحث الثالث : التعليم الحر ومحو الأمية

المـبحث الأول

الـجـــامـعـة اللـيبيـة

كانت ليبيا عند إعلان استقلالها عام 1951م متخلفة في جميع المجالات يسودها الجهل وترزح تحت خط الفقر بل كانت اشد دول العالم فقراً، وكانت برقة على وجه الخصوص تعاني الخراب والدمار نتيجة الحروب التي دارت على أراضيها، بالإضافة إلى إن البلاد مقطعة الأوصال تعاني ضعف التواصل، وقلة المؤهلات العلمية وندرة الكفاءات وانعدام الإدارات باستثناء القليل الذي أوجدته الإدارة البريطانية، ونتيجة لانتشار المرض والأمية أطلقت الأمم المتحدة على ليبيا اسم (صندوق الرمال المغلقة)، ورغبة في تطوير الأوضاع بعد أن بدأت البلاد تنهض رويداً في شتى المجالات،مما تطلب مواكبة التعليم لاحتياجات الدولة بالعمل على إيجاد كفاءات علمية تستطيع النهوض بمختلف القطاعات،في إطار الدفع بمسيرة التعليم العالي كلف الملك إدريس السنوسي وزير المعارف محمد الساقزلي عام 1955م بتشكيل لجنة لدراسة مقترح مقدم من الحكومة الأمريكية يتضمن إنشاء جامعة ليبية[1]، ثم ما لبث أن أصبح مشروعاً قدمه (محمد فريد أبوحديد) مستشار وزارة المعارف الليبية وعلى إثرها تم تشكيل لجنة برئاسة وزير المعارف لوضع اللوائح والقوانين وتضمين برامج الدراسة ليتم عرضها على الملك لإبداء الموافقة عليها[2].

أصدر الملك إدريس بناءاً على التقرير المرفوع من لجنة المعارف مرسوماً ملكياً في ديسمبر 1955م يقضي بإنشاء الجامعة الليبية،وقد ضم المرسوم خمس وخمسين مادة شاملة لكل التنظيمية والإدارية والفنية الخاصة بالجامعة فحددت المواد مقرها في بنغازي، وفصلت المواد اختصاصات الإدارات الداخلية والميزانية والأهداف المرجوة[3]، المتمثلة في تشجيع أبناء الوطن على الدراسة العليا وتقريب وسائل المعرفة، ولتخريج طلبة علم في مختلف العلوم يتمتعون بالدراية في شتى مجالات البحث، للنهوض بأعباء الوطن ومرافقه ،للسير بالبلاد في طريق التقدم والازدهار ، وتناولت مواد المرسوم أيضاً كل ما يشمل مكونات الجامعة.

تم تشكيل لجنة للإشراف على إنشاء الجامعة برئاسة وزير المعارف (عبدالسلام بسيكري)، وعضوية كل من الأساتذة (محمود البشتي وإبراهيم المهدوي واحمد فؤاد شنيب) والمستشار الفني (محمد فريد أبو حديد)،وبدأت الجامعة عملها بإمكانيات بسيطة لا تكاد تذكر واعتمدت عند إنشائها على ما قدم لها من دعم دولي، نذكر منه الدعم المصري سواء المادي أو الأكاديمي إذ تبرعت الحكومة

[1] - أنس المهدي الشريف ، نبذة عن تأسيس الجامعة الليبية ، مجلة اشراقة 24 ديسمبر،درنة ، 2012م ، ص 112.
[2] - مجدي رشاد عبد الغني ، المرجع السابق ، ص 402. ـــ نادر محمد عبدالسلام ، المرجع السابق ، ص 163 .
[3] - حسن محمد شرلالة وآخرون ، المرجع السابق ، ص 17.ـــ أنس المهدي الشريف ، المرجع السابق ، ص ص 112- 113.

المصرية بمبلغ ستة ألاف جنيه مصري، وزودت الجامعـــة الوليدة بأربعة أساتذة متخصصين وهم (محمد عبد الهادي شعيرة) أستاذ التاريخ بجامعة عين شمس و(محمد عبد الهادي ابوريدة) أستاذ الفلسفة بجـامعة القاهرة، و(محمد طه الحاجري) أستاذ الأدب العربي بجامعة الإسكندرية، و(محمد طريح شرف) أستاذ الجغرافيا بآداب الإسكندرية[1]، وقد عمل هؤلاء على وضع الأسس واللبنات الأولى للعمل الأكاديمي في الجامعة وكان لحضورهم صدى كبير على مستوى المملكة، إذ عبر مسئولي قطاع التعليم عن رغبتهم في العمل مع الأساتذة المصريين وتذليل كل الصعوبات التي من شأنها أن تحول دون إتمام رسالتهم ،ورغم إن الحكومة المصرية قد تعهدت بدفع رواتبهم، إلا أن الحكومة الليبية التزمت بمصاريف سفرهم وإقامتهم وباشر هؤلاء الأساتذة عملهم مطلع العام الجامعي 1956م، ولم يقتصر الأمر على الكوادر المصرية إذ التحق بالجامعة منذ نشأتها (ج. وليامز) أستاذ الأدب الإنجليزي، وكذلك تم ندب معلمين مصريين كانا يعملان بمدارس طرابلس وهما (محمد فريد الحبروك ومحمد بيومي)للعمل بالجامعة كمشرفين على الطلبة من واقع خبرتهم[2].

وحرصاً من أعلى سلطات الدولة على نجاح الجامعة في عملها وتذليل الصعاب أمام مسيرتها تبرع الملك إدريس بقصر المنار في بنغازي ليكون مقراً للجامعة، وأصبحت الجامعة الليبية سادس جامعة عربية مـــن حيث الإنشاء إذا استثنينا الجامعات الدينية، فقـــد سبقتها جامعة دمشق عام 1923م، وجامعة القاهرة 1925م، وجامعة الإسكندرية عام 1942م، وجامعة عين شمس عام 1950م، وجامعة بغداد عام 1953م[3].

عند افتتاح الجامعة أطلق عليها في البداية اسم كلية الآداب لأنها كانت الوحيدة التي افتتحت بها الجامعة وسط تنافس أمريكي مصري* ، فقد أرسل الأمريكيون خبراء من جامعة نيفادا الأمريكية ووضعوا تصوراً لتكون الدراسة لمدة عامين ببنغازي ثم تستكمل الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية، وتم رفض المقترح من قبل وزارة المعارف وجاء ذلك لرغبة الحكومة في تأسيس تعليم عالي محلي، ووضع أسسه في ليبيا ليكون في متناول جميع الطلبة من مختلف أنحاء المملكة، ويمكن القول إن حكومة المملكة تعاملت بشيء من حفظ التوازن تجاه التنافس الأمريكي المصري حول الجامعة باختيار

---

[1] - خالد عيد الناغية ، مجلة مصر الحديثة ، مركز تاريخ مصر المعاصر ، العدد الثالث ، يناير 2004م ، ص 133.ـــ مجدي رشاد عبد الغني ، المرجع السابق ، ص ص 404 - 405.

[2] - سالم الكبتي ، الجامعة الليبية سنوات التأسيس ، مجلة المنتدى الليبي ، العدد الأول ، السنة الثالثة ، 2008 ، 2009م ،ص ص 73 - 74 . ـــ أنس المهدي الشريف ، المرجع السابق ، ص 113. ـــ مجدي رشاد عبد الغني ، المرجع السابق ، ص 405.

[3] - لمياء محمود البرغثي ،المرجع السابق ، ص 60.

* كان هناك حرص أمريكي بعدم استئثار مصر بالنفوذ الثقافي في ليبيا وتأثيرها على الشباب الليبي لوجود مصالح سياسية بالبلاد ، وقد قامت أمريكا بعقد اتفاقية مع الحكومة الليبية وكان التعاون في مجال التعليم من أهم بنودها ، وأيضاً للحد من المد الثقافي المصري المنتشر في ليبيا وبرقة خصوصاً وتوجيه أنظار السلطات الليبية إلى التعليم العالي الأمريكي ، ونتيجة ذلك حدثت تطورات سياسية بين المملكة ومصر نتج عنها تلويح الأخيرة بسحب بعثتها الدراسية من ليبيا إذ لم تتخذ الحكومة الليبية ما يلزم حيال الأمر لذلك رأت السلطات الليبية الالتزام بسياسة حفظ التوازن خاصة وأنها تحتاج إلى رأس المال الأمريكي وإلى الخبرات والكوادر التعليمية المصرية . مجدي رشاد عبد الغني ، المرجع السابق ، ص ص 400 ،402 . ـــ سالم الكبتي ، المرجع السابق ، ص ص 70 - 71 .

عميد أمريكي لإدارة الجامعة، وطاقم تدريس مصري حيث لم يكن في إمكان الحكومة فتح الجامعة بدون رأس مال أمريكي،ولا أساتذةتدريس مصريين وقد رأى البعض في ذلك تصرفاّ مقبولاّ خاصة في ظل حالة المملكة الصعبة اقتصادياً وثقافياً .

أقيمت مراسم الافتتاح للجامعة الليبية يوم 23. 1. 1956م وحضرها رئيس الوزراء مصطفى بن حليم نيابة عن الملك، وتم تعيين الأمريكي (وليم ويندل كيليلاند) **أول عميد للجامعة الليبية ثم تولى منصب العميد الأمريكي الجنسية العراقي الأصل الدكتور (مجيد خدوري) واستمر في عمله سبعة أشهر مـــن يناير إلى يوليو 1957م، وبعد مغادرة خدوري للجامعة أصبح منصب العميد شاغراً لمدة عام حتى يوليو عام 1958م، وكان (إبراهيم مصطفى) يدير العمل في كلية الآداب طيلة هـــذه الفترة، وفي يوليو 1959م تولى أستاذ التاريخ (مصطفى ابعيو) منصب عميد الجامعة وهو أول عميد ليبي يتولى هذا المنصب واستمر في عمله حتى شهر نوفمبر من العام نفسه، وتولى بعده (ناصر الدين الأسد) وهو أستاذ له خبرة في المجال الإداري انتدب من معهد الدراسات العربية بالجامعة العربية ، وقد اثبت قدرة ومهارة في إدارته للجامعة الليبية وكان معظم الموظفين ورؤساء الأقسام الإدارية من العناصر المحلية، منهم (محمد حمي)المسجل العام للجامعة ومساعده (سليمان تربح) الذي تم تعيينه بعد ذلك أمينا لمكتبة الجامعة .

كان عدد الطلبة المسجلين بكلية الآداب عند افتتاحها "واحدا وثلاثين طالباً" من بينهم طالبة واحدة هي (فوزية حسين غرور) التي التحقت بقسم علم الاجتماع، وضمت كلية الآداب عدة أقسام منذ نشأتها وهي (اللغة العربية واللغة الإنجليزية والتاريخ والجغرافيا والدراسات الفلسفية وعلم الاجتماع)، وتنوعت المناهج الدراسية التخصصية لكل قسم مع وجود مواد مشتركة ومنها مادتي (علم النفس وفلسفة التربية)، اللتان تدرسان في السنتين الثالثة والرابعة لجميع الأقسام باعتبـــار سنوات الدراسة بالكلية أربع سنوات[2]،وبما إنها الكلية الوحيدة في التعليم الجامعي فقد التحق بها أعداد من الطلاب من مختلف المناطق، إذ كان على من يرغب في إكمال دراسته العليا التوجه إلى بنغازي، واستمر ذلك حتى عام 1958م عندما تم افتتاح كلية للعلوم بطرابلس ثم تبعها افتتاح كليات أخرى[3]، ثم افتتحت كلية للتجارة والاقتصاد ببنغازي في العام الجامعي 1958م وتهدف إلى تخريج مؤهلين في المجالات التجارية والمالية وإدارة الأعمال الاقتصادية، والتحق بكلية التجارة في سنته الأولى تسعة وعشرون طالباً،ومدة

---

[1] - مصطفى بن حليم ، ليبيا انبعاث أمة وسقوط دولة ، ص 38.

** وليم ويندل كيليلاند . كان يعمل قبل وصوله إلى بنغازي موظفاً بوزارة الخارجية في واشنطن وتولى قبلها رئاسة قسم الخدمة العامة في الجامعة الأمريكية بالقاهرة وكانت له أنشطة علمية واجتماعية بها ، وأستمر عميداً للجامعة الليبية لمدة تسعة أشهر – أنس المهدي الشريف ، المرجع السابق ، ص 113.

[2] - أنس المهدي الشريف ، المرجع السابق ، ص ص 113،115 .ـــ جون رايت ، المرجع السابق ، ص 226.ـــ شعيب المنصوري ، مجلة كلية الآداب ، العدد الرابع ، 1972م ، ص 161 .

[3]- آمال علي فوني ،المرجع السابق ، ص 90.

الدراسة بها أربع سنوات يتم التخصص بها فـــي السنة الثالثة وتـضم تخصصين همـــا شعبتي (الاقتصاد والتجارة)، واستمرت كلية الاقتصاد والتجارة بتخصصين فقط حـــتى عام 1960م عندما تـــــم فتح عدة أقسام أخرى، من (محاسبة واقتصاد وإدارة إعمال وعلوم سياسية)، وبلغ عدد طلبة المحاسبة بهذه السنة عشرة طلاب وضم قسم إدارة الأعمال خمسة طلاب أمـــا قسم "العلوم السياسية" فقـد درس به في سنته الأولى أربعة عشر طالباً، وشهدت نسبة الإقبال على كلية الاقتصاد والتجارة تذبذباً ما بين ارتفاع وانخفاض، ولعل السبب يرجع إلى قلة خريجي الثانوية العامة بالدولة آنذاك وكذلك فتح كليات متعددة استوعبت معظم الطلبة، وكذلك توجه عدد كبير من الطلاب إلى العمل في قطاع النفط والتحاق بعضهم بالمعاهد الفنية مطلع الستينات[1].

وصل عدد الطلبة في الجامعة الليبية في العام الدراسي 1959/1958م إلى مائتين وثمانين طالباً، منهم مائة وواحد وخمسون طالباً بكلية الآداب، وثلاثة وخمسون بكلية الاقتصاد والتجارة، والباقي بكلية العلوم بطرابلس[2]، وفي عام 1962م تم افتتاح كلية الحقوق ببنغازي وهي كسابقاتها مدة الدراسة بها أربع سنوات وتمنح بعد اجتيازها درجة الليسانس ودبلوم الدراسات العليا بالقانون الخاص، وهناك مقررات بالكلية تستدعي دراستها ثلاث سنوات وتنقسم إلى مجموعة من التقسيمات يختار الطالب أحداها ومنها ، (تشريعات التأمين، القانون البحري علم الإجرام ، الإدارة المحلية ، الإدارة العامة ، المنظمات الدولية ، الهيئات الإقليمية ، النظم الدبلوماسية والقنصلية)، ومن الملاحظ إن اغلب كليات الجامعة الليبية في بنغازي تتبع فروع العلوم الإنسانية وقد اعتمدت الدراسة والمناهج بالجامعة على الخبرات العربية والأجنبية، ويرجع ذلك لندرة الخبرات المحلية نتيجة إن التعليم العالي لم يكن معروفاً في ليبيا قبل هذا التاريخ[3].

استعانت حكومة المملكة بالمنظمات العالمية وعلى رأسها منظمة اليونسكو لمساعدتها في تسيير التعليم العالي بعـــد أن أصبحت المملكة أحدى أعضائها، فقـــــد زودت وزارة المعارف الليبية بالخبرات والخطط اللازمة للنهوض بالتعليم، لما لها من باع طويل في هذا المجال في مختلف دول العالم النامية، واستعانت وزارة المعارف أيضا بمنظمات دولية مـــنها النقطة الرابعة الأمريكية وكان لها دور كبير في الدعم المالي والاستشاري، وينطبق الأمر على البنك الدولي أيضاً، واستعانت الجامعة بالعديد مـــن الخبرات التدريسية من أساتذة عرب من الأردن وفلسطين بالإضافة إلى مصر التي تمثل خبراتها العنصر الأكثر في المملكة في مجال التعليم العالي الذي تتمتع به بين هذه الدول، والتي من شأنها تحقيق الأهداف المرجوة من هذا النوع من التعليم بأقل الإمكانيات في ظل ظروف الدولة الوليدة ،

[1] - عمر محمد التومي الشيباني ، المرجع السابق ، 347 .ـــ لمياء محمود البرغثي ، المرجع السابق ، ص 60 .
[2] - حسن سليمان محمود ، المرجع السابق ، ص 357 .
[3] - علي الهادي الحوات وآخرون ، المرجع السابق ، ص 44 .

وتم الاستعانة ببعض الخريجين من المدارس الليبية الابتدائية والمتوسطة في شغل الوظائف البسيطة مثل الكتبة والإداريين، وكذلك توفير فرص عمل لعدد من الليبيين في قطاعات المخازن والمطاعم، والمرافق الملحقة بالجامعة مـثل جهاز الحركة والصيانة والخدمات، بالإضافة إلى الحراسة[1]، وكان يلاحظ أن معظم رؤساء الأقسام وأيضا المشرفين على الأنشطة الفنية والرياضية بالجامعة الليبية من الأساتذة المصريين ، ولاشك أن وجود المناهج المصرية والأساتذة والخبرات داخل الجامعة الليبية ساهم بشكل مباشر في صبغ الطلبة الدارسين بها ببعض التوجهات السياسية المصرية،لاسيمابعد ثورة23 يوليو ذات التوجهات القومية وهذا ما أكدته عديد المظاهرات السياسية التي قام بها الطلاب في مناسبات مختلفة[2].

إن التعليم الجامعي شهد تطوراً ملحوظاً في ازدياد أعداد الطلاب طوال العهد الملكي الأمر الذي انعكس ايجابياً على أعداد الخريجين من حملة المؤهلات العليا في كل مناطق البلاد فبعد أن بدأت الجامعة منذ افتتاحها بواحد وثلاثين طالباً عام 1956م وصل العدد الكلي عام 1968م إلى أكثر من ألف طالب، وتتضح هذه الأعداد أيضاً على مستوى الكليات والأقسام العلمية فكلية الاقتصاد ابتدأت الدراسة بها عام 1957م بثمانية وأربعين طالباً ووصل عددهم العام الدراسي 1969/1968م إلى أربعمائة وخمسة وثلاثين طالباً ، أما كلية الحقوق فكان عدد طلابها عام 1963م اثنين وسبعين طالباً ووصل عددهم في غضون ست سنوات إلى أربعمائة وأحد عشر طالباً، وبالمقارنة بين أعداد الخريجين فإن عـــــدد خريجي كلية الآداب عام 1959/1958م بلغ واحد وثلاثون خريجاً من مختلف الأقسام، مقابل مائة وستة عشر خريجا عام 1969/1968م وتخرج مـــن كلية الاقتصاد عـــام 1961/1960م تسعة وعشرون خريجاً، ووصل عددهم عـــام 1969/1968م إلى أربعة وخمسين خريجاً من مختلف التخصصات ، أما كلية الحقوق فإن أول دفعة تخرجت منها بلغت ثلاثة وعشرين طالباً في العام الجامعي 1966/1965م، وبعد ثلاث سنوات أي عام 1969/1968م وصل عدد الخريجين من كلية الحقوق إلـــى أربعة وأربعين طالباً[3].

إحصائية توضح عدد الطلبة بكليات الجامعة الليبية في بنغازي 1955- 1969م[4]

السنة الدراسية	كلية الآداب	كلية الاقتصاد	كلية الحقوق	كلية اللغة العربية	المجموع
55/ 1956م	31	-			31

[1] - أنس المهدي الشريف ، المرجع السابق ، ص ص 114 - 115 .
[2] - مجدي رشاد عبد الغني ، المرجع السابق ، ص 408 .
[3] - دراسة تاريخية عن تطور التعليم في ج.ع . ل من العهد العثماني حتى وقتنا الحاضر ، المرجع السابق ، ص ص 60 - 61 .
[4] - دراسة تاريخية عن تطور التعليم في ج.ع . ل من العهد العثماني حتى وقتنا الحاضر ، المرجع نفسه ، ص 60 .

65/ 1957م	79	-			79
57/ 1958م	114	48			162
58/ 1959م	178	112			290
59/ 1960م	227	242			469
60/ 1961م	303	311			614
61/ 1962م	355	383			738
62/ 1963م	385	423	72		880
63/ 1964م	408	455	132		995
64/ 1965م	528	421	189		1138
65/ 1966م	612	481	238	287	1618
66/ 1967م	861	480	239	341	1921
67/ 1968م	940	419	303	399	2061
68/ 1969م	1002	435	411	459	2307

يتبين مـــن خلال هذا الجدول مدى النمو المتزايد والمضطرد في عدد الطلبة والخريجين من طلاب الجامعة الليبية، فهذه الإحصائية تشمل أعداد الطلبة من الجنسين ببنغازي وهذا يدل على الجهود الكبيرة التي تقوم بها الجامعة من اجل نشر التعليم العالي بين الليبيين.

أولت وزارة المعارف التعليم العالي عناية خاصة ومزايا متعددة فقد أقرت مجانية التعليم بالكليات الجامعية، ومنحت مكافآت شهرية لطلابها، وكذلك وفرت الأقسام الداخلية والتغذية المجانية، وبعثت بالمتفوقين من مختلف الكليات من المتحصلين على معدلات أكثر من 72% من الدرجات فـــي الثانويات العامة إلى الخارج لدراسة الطب والهندسة وغيرها من التخصصات التي يتعذر الدراسة بها في الداخل ، كمـــا افتتحت كلية عسكرية ببنغازي عام 1957م تتبع وزارة الدفاع لتخريج ضباط بالجيش الوطني ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات ويتـــم الالتحاق بها بعـــد اجتياز الثانوية العامة ، وتـــم تأسيس كليات أخرى في طرابلس عام 1961م منها افتتاح كلية الدراسات الفنية بمساعدة منظمة

اليونسكو، وهي كلية هندسية وكلية المعلمين العليا عام 1965م وتم ضمهما عام 1967م بمرسوم ملكي إلى الجامعة الليبية[1].

كان لاهتمام الدولة بالتعليم العام نتائج كبيرة حيث أدى ذلك إلى زيادة عدد الخريجين بالمرحلة الثانوية والذي وفر بدوره الطلاب لمختلف كليات الجامعة الليبية ، خاصة بعد أن صدر في عام 1968م قانون جديد لتنظيم الجامعة الليبية وإلغاء قانون الجامعة الصادر في 15. 12. 1955م وحدد القانون الجديد كليات الجامعة بكلية (الآداب ،الاقتصاد، الحقوق،الهندسة ،المعلمين ، الزراعة ، العلوم)، ونص على تكوين شخصية اعتبارية للجامعة لها الحق في التقاضي، وجمع التبرعات من الوقف والهبات والعطايا بشرط أن تصرف في الغرض الذي أنشئت من أجله الجامعة، وهذا لا يعني إن الدولة قـــد تركت الجامعة دون دعم مالي فقد كان التعليم الجامعي من أولويات الصرف في ميزانية التعليم داخل المملكة فقد خصصت ميزانيات خاصة بالجامعة تخضع لديوان المحاسبــة، ونصت اللوائح على اعتبار وزير التعليم المسؤول الأول عن الجامعة ،ويتولى إدارة الجامعة رئيس يعين بمرسوم ملكي، ويجب أن تتوفر فيمن يتولى هذا المنصب عدة شروط تشمل الخبرة والمؤهل، وأيضا يساعده مجلس للجامعة مــن مهامه الإشراف على شئون الجامعة من مصروفات وأنشطة وهو مكون من الرئيس ووكيل الجامعة وعمداء الكليات ووكيل وزارة التربية والتعليم، ويتولى أيضاً الإشراف على كافة الأمور الإجرائية والإدارية والمالية، كما حدد القانون مهام عمداء الكليات والوكيل وحددت اللوائح كيفية الامتحانات واختصاصات اللجان وغيرها من الإجراءات التي تخص العملية التعليمية بالجامعة[2].

كان للتشجيع والجهود التي بذلتها الحكومة في العهد الملكي بالغ الأثر في إقبال الطلبة على الدراسة بالجامعة الليبية، خاصة وان التعليم كان مجانياً ويمنح الطالب خلاله مكافأة مالية وبدل جامعية، إضافة إلى وجود أقسام داخلية وتــغذية مجانية للطلبة القاطنين خارج بنغازي لترغيب وتحفيز الطلاب علـى الالتحاق بالتعليم الجامعي، كما عملت على إيفاد الطلبة المتفوقين لإكمال دراستهم في الخارج[3]،وساهمت هذه الإجراءات في زيادة كبيرة في أعداد الطلاب مما ترتب عليه اكتظاظ المباني الدراسية فلم تعد تكفي لاستيعاب الأعداد المتزايدة، لذلك اتجهت الحكومة في خطتها الخمسية 1968-1973م إلى بناء مدينة جامعية حيث قام الملك إدريس يوم 6. 10. 1968م بوضع حجر الأساس للبدء في بناء مدينة جامعية متكاملة بمنطقة قاريونس غرب بنغازي، وتم تقسيم عملية البناء إلى ثلاث مراحل

---

[1] - وثيقة رقم (10) مرسوم بضم كليتي المعلمين والمعلمات العليا إلى الجامعة الليبية ، 10 أكتوبر 1967م ، وثائق ضمن كتاب ليبيا و اليونسكو ، خمسون عاماً من التعاون 2000/53م .ـ شعيب المنصوري ، المرجع السابق ، ص 161 . ـــ عمر محمد التومي الشيباني ، تاريخ الثقافة والتعليم في ليبيا ، المرجع السابق ، ص 347 . ـــ أنس المهدي الشريف ، المرجع السابق ، ص 114 . ـــ نادر محمد عبدالسلام ، المرجع السابق ، ص 165

[2] - الجريدة الرسمية للمملكة الليبية ،السنة السادسة ، العدد 14 ، ابريل 1968م ، ص ص 3 ، 25.

[3] - عبد الله مصطفى الترجمان وآخرون ، المرجع السابق ، ص 75 .

تشمل المرحلة الأولى بناء كلية الآداب والتربية وكلية الاقتصاد وكلية الحقوق ملحقة بها المدرجات والقاعات الدراسية، كما ألحقت بها مباني لكلية العلوم مجهزة بمعامل حديثة، ويتوسط هذه الكليات مكتبة ضخمة، ومبنى إداري متكامل في واجهة المدينة الجامعية، وتشمـــل المرحلة الثانية بناء الأقسام الداخلية والمـــرافق الرياضية والمرحلة الأخيرة يتم بها بناء كلية للطب ومستشفى جامعي، وقد تم الانتهاء من بناء هذه المدينة الجامعية حسب الخطة في بداية السبعينات[1] .

ألحقت بالجامعة الليبية مكتبة كبيرة منذ إنشائها حوت كتب متنوعة ومراجع قيمة تجاوزت ثلاثاً وأربعين ألف وستمائة كـتاب، تـم تصنيفها وفـق احـــدث الطرق آنذاك بالاستعانة بالخبراء في مجال المكتبات فكانت بحق ملاذاً علمياً لطلبة الجامعة ، وإحدى المنابر الثقافية الهامة في البلاد مما شملته من شتى صنوف المعرفة ، وفي عام 1966م وصل عدد الكتب في المكتبة بمختلف الفروع العلمية والإنسانية إلى أكثر من ثلاث وثلاثين ألف مجلد باللغة العربية وواحد وعشرين ألف مجلد باللغات الأجنبية، واستخدمت المكتبة طرق حديثة في تصنيف تلك الكتب، كما كان للمكتبة مشاركات علمية عديدة في المجالات الثقافية وحوالي مائة اشتراك في المجلات الأجنبية، ويأتي ذلك حرصاً من إدارة الجامعة على اطلاع طلابها على كـل جديد يطرأ في مختلف العلوم[2]، وقامت الجامعة ببيع الكتب للطلاب بأسعار رمزية وتحملت نفقات نقلها رغبة منها في اقتناء كل طالب للكتب للاستفادة منها، كما اهتمت إدارة الجامعة بطبع ونشر أبحاث ومؤلفات أساتذتها، مما شجع أعضاء هيئة التدريس على الإبداع في مجالاتهم العلمية من خلال البحوث المتنوعة[3].

عملت الجامعة على دخول المجال العلمي إذ اشتركت في العديد من الملتقيات والمؤتمرات العلمية الدولية، وقامت باستضافة أساتذة متخصصين من عدة دول وجامعات دولية لإعطاء محاضرات وندوات للطلبة لتطوير ثقافة الطالب وزيادة معرفته العلمية والثقافية، ومنها عقد الجامعة الليبية لمؤتمر "ليبيا عبر العصور " الذي أقيم بكلية الآداب عام 1968م، والذي ركز على مختلف الحقب التاريخية التي مرت بها ليبيا في محاولة للتعريف بها وتسليط الضوء عليها، وتم نشر أعمال المؤتمر فـي مجلدين لكي يستفاد منهما كمراجع فـي التاريخ الليبي وألقيت العديد من البحوث التاريخية خلاله منها" ليبيا فيما قبل التاريخ " التي ألقاها (س. ب. م. ماكبيرني) أستاذ ما قبل التاريخ بجامعة كمبردج، وورقة "الصور الصخرية لما قبل التاريخ في فزان " للأستاذ (ف. موري) من جامعة رومـــا، وقدمت (ج. رينولدز) أستاذة الآثار بجامعة كمبردج دراسة بعنوان "نقوش من برقة "، وقـــدم مجموعة مـــن

---

[1] - أنس المهدي الشريف ، المرجع السابق ، ص 115 - 116 .ـــ حميد فرج الصغير ، المرجع السابق ، ص 142 . ـــ التعليم والخطة الخمسية الأولى ، المرجع السابق ، ص 26 .

[2] - لمياء محمود البرغثي ، المرجع السابق ، 64 .

[3] - محمد عبد المنعم الخفاجي ، قصة الأدب في ليبيا العربية من الفتح الإسلامي إلى اليوم ، الجزء الأول ، القاهرة ، 1968م ، ص 89 .

الأســـــاتذة العرب والمحليين دراسات تاريخية وافية منهم (عوض السعداوية) مراقب آثار برقة، و(محمد مصطفى بازامة) المؤرخ الليبي و(مصطفى عبد العليم) أستاذ التاريخ بجامعة عين شمس[1].

من جانب آخر قامت الجامعة الليبية بإرسال البعثات الدراسية إلى الخارج لتلقي التعليم والخبرات في أقسام علمية متقدمة، وبلغ عدد الطلبة المبعوثين للخارج عام 1958/ 1959م مائتان وخمسة وخمسون طالب أوفدوا إلى مصر، ودرسوا في عدة جامعات مصرية وتخصصوا في (الطب والهندسة والعلوم واللغات)، كما أرسل طلبة إلى بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وأمريكا واسبانيا لدراسة العلوم التطبيقية، وفي عام 1961م زاد عدد المبعوثين للدراسة في الخارج عن ثلاثمائة وخمسة وستين طالب[2] ،وفي الجوانب الثقافية والترفيهية اهتمت الجامعة الليبية بتنظيم الكثير من الرحلات للطلبة إلى المناطق السياحية والأثرية داخل المملكة، وكذلك نظمت رحلات إلى عدة بلدان لكي تزيد من تعرف واتصال الطالب بالعالم الخارجي، كما راعت الجامعة الطلبة المتميزين وذوي المواهب وقامت بتنظيم رحلات علمية وترفيهية لمختلف السنوات الجامعية إلى مصر وايطاليا واليونان وتونس وألمانيا ، وفي عام 1961م قامت الجامعة بإيفاد طلبة من قسم الاجتماع إلى جزر هاواي في أمريكا الجنوبية ، واهتمت الجامعة بالأنشطة الأدبية والرياضية والعلمية، ونظمت مهرجانات وندوات وافتتحت قسم للموسيقى عام 1963م تحت إشراف الأستاذ (خليل بكري)، وقسم للفنون التشكيلية اشـــرف عليه الأستاذ (محمد صدقي الجباخنجي)، واهتمت الجامعة بالمواهب الشعرية والصحفية ، وصـــــدرت مجلات لمختلف الكليات بالجامعة تناولت الشؤون العلمية والاجتماعية والأدبية والسياسية والاقتصادية، منها مجلة كلية الآداب والتربية وهي مجلة سنوية تصدر مقالات عربية وأجنبية تتناول جوانب عدة تهم القارئ الليبي وتزيد من ثقافته ، وأصدرت صحف حائطية مـــنها صحيفة المنار عـــام 1959م، واهـــتمت الجامعة بتنمية مهارات الطلبة في التمثيل والمسرح، والأنشطة الرياضية بالمشاركة في الدوريات والبطولات وشجعت أصحاب المواهب في النجارة والنحت والزخرفة [3] .

من هنا يتضح أن الجامعة الليبية ضمت معظم التخصصات وتنوعت فيها الكليات والأقسام العلمية، وفتحت بها العديد من الفروع كخطوة أولى نحو التوسع في التعليم العالي ولتحقيق جودة الكفاءات والمخرجات، واستعانت الجامعة بخبرات كبيرة ومتعددة فضمـــــــت معظم كلياتها خبرات علمية كان لها الأثر في مسيرة الجامعة منذ نشأتها ،إلى جانب ذلك اهتم التعليم العالي بالتخصصات الفنية

[1] - مختار مصطفى بورو ، عبد الرحمن بدوي،أخبار علمية،بنغازي ، مجلة كلية الآداب،العدد الثاني ، 1968م ، ص ص 249 - 256 .
[2] - عمر محمد التومي الشيباني ، تاريخ الثقافة والتعليم في ليبيا ، المرجع السابق ،ص 349 . ـــــ سمية عبد الجليل أمداوي ، المرجع السابق ، ص 160 .
[3] - أنس المهدي الشريف ، المرجع السابق ، ص ص 114 - 115 .

من خلال استيعاب طلاب الثانويات والمعاهد الفنية والمهنية في التخصصات المناظرة لها بالكليات مثل الهندسة والزراعة والعلوم والاقتصاد .

المبحث الثاني

التعليم الفني والمهني

ارتبط التعليم المهني في برقة بممارسة الحرف المختلفة التي كانت موجودة حتى قبل القرن التاسع عشر الميلادي ، فلم يكن التعليم المهني آنذاك بالشكل التقليدي المعتمد على القاعات الدراسية والمعامل ، وإنما يتم عملياً في الورش والدكاكين وبقدر ما كانت التغيرات السياسية التي طرأت على البلاد ذات أثار سلبية بما ألحقته من تخلف اقتصادي وثقافي ،فإنها ساهمت في إيجاد نوع من التدريب العملي لعدد مـــن الحرف مـــن خلال التجار وأصحاب الورش الـذين اعتمدوا في الغالب على الأيدي المحلية في العمل فكان ذلك بمثابة تعليم غير مباشر ، واستمر هذا الحال في العهد الإيطالي رغم إنهم فتحوا مدرسة صناعية ومعاهد ابتدائية لكنها لم تهتم بتعليم المحليين إلا بالقدر الذي يساعدهم في إدارة البلاد[1].

بعد دخول الإنجليز إلى برقة عام 1943م أصبح التعليم المهني المتبع يقوم على تعليم الطلاب بعض الحرف التي تساعدهم في كسب لقمة العيش ومنهم الأيتام ، وتضمنت مناهج نظرية شملت (الدين واللغة العربية) وفترة مسائية يتعلم بـــها الطلبة حـــرف التجارة والأعمال المعدنية والزراعة والميكانيكا[2]،وأقامت الإدارة البريطانية دورات فنية لتوفير كوادر وطنية مؤهلة في الإدارات والوظائف ومرافق البلاد المختلفة، ودرست أيضاً علوم فنية إلى جانب اللغة الإنجليزية وقد التحق بعض الموظفين الصغار بتلك الدورات رغبة في تحسين وضعهم الوظيفي والرفع من مستواهم العلمي[3]،وافتتحت الأمم المتحدة مركز للتدريب المهني بمدينة بنغازي عام 1947م وأطلق عليه اسم (مركز التدريب الفني والكتابي) ويعتبر أول مـركز للتعليم الصناعي والتجـــاري بالإقليم ومدة التدريب به عام واحد للطلبة المتحصلين على الشهادة الابتدائية، ثم أضيف له عاماً آخر واستمر المركز بتدريب الطلبة حتى إعلان الاستقلال عام 1951م [4].

أما فيما يخص الدورات الفنية فقد استمرت إلى فبراير 1950م وأجرت وزارة معارف برقة اختبارات للطلبة المؤهلين للدورات في اللغة الإنجليزية في ثلاثة أيام أسبوعياً ولمدة شهرين ونصف،

---

[1] - وهبي أحمد البوري ، المرجع السابق ، ص 161 .
[2] - علجية بشير العرفي ، التعليم في ليبيا ، ص 183 .
[3] - علجية بشير العرفي ، التاريخ الثقافي لليبيا ، ص 111 .
[4] - سماح محمود علام الطاهر ، المرجع السابق ، ص ص 107 ، 109 .

يدفع الطالب خلالها جنيهاً واحداً عن كل ثلاثين درساً ويتم إعادة المبلغ للطالب بعد أتمام الدراسة، وأقيمت أيضاً دورات فنية للشواغر من الوظائف بعد تسليم الإدارة البريطانية مقارها للحكومة المحلية شملت مختلف القطاعات، من مواصلات وإشغال وسكرتارية وطباعة وبريد ومتاحف وآثار وصحة وتعليم ، وتراوحت أعمار المستهدفين من الدورات مابين أربعة عشر وعشرين عاماً واستمرت الدراسة بنظام الدورات لمدة تتراوح ما بين سنة وثلاث سنوات[1].

أصبح من الضروري تطوير التعليم المهني بعد استقلال ليبيا عام 1951م بمختلف قطاعاته من إعداد وتدريب المعلمين، وبناء وتنمية المعاهد الصناعية والزراعية والتجارية والتوسع بها لإحداث توازن ما بين التعليم الفني والمهني والتعليم العام ، وقد أنشأت وزارة المعارف مدارس فنية ومهنية متنوعة وزودتها بالمعدات اللازمة لتقوم بدورها على الوجه الأكمل، وجاء اهتمام حكومة المملكة بالتعليم المهني نظراً لحاجة البلاد الملحة لأصحاب المهارات والقدرات الفنية والمهنية للنهوض باقتصاد البلاد الوليدة، وقد ارجع ذلك لغرضين أولهما غرض (وطني وقومي) يهدف لتزويد الطلبة في كافة أنحاء المملكة بتعليم عصري ومهارات ومعارف تمكن من زيادة الإنتاج والتطور في مجالاته المختلفة ، والغرض الآخر هو (تخريج طبقة من الفنيين الماهرين) في مختلف المجالات الإنتاجية وتوزيعهم وفق حاجة البلاد وغرس حب العمل فـي النشء وتعزيز أهمية الإنتاج اليدوي ، وكذلك تركت الدولة الحرية للملتحقين بتلك المـدارس والمعاهد للعمل الفني المناسب لقدراتهم الخاصة[2]، وتنمية النواحي الأخلاقية والمعنوية لدى الطالب باعتماده على نفسه وشعوره بأنه فرد فاعل في مجتمعه[3] .

تم تقسيم التعليم المهني والفني في العهد الملكي إلى قسمين، الأول يتم الالتحاق به بعد تحصل التلميذ على الشهادة الابتدائية ويهدف لاكتساب المهارة والخبرة ، والقسم الثاني وهو القسم الثانوي (العالي) ويتم به قبول الطلبة المتحصلين على الشهادة الإعدادية * ويطمح لإعداد الفنيين والمتخصصين في مختلف المهن ، وقد اختلفت مدة الدراسة في المدارس الفنية والمهنية فبعضها لمدة سنتين وأخرى لثلاث سنوات وقد تستمر لأكثر من ذلك[4]، وقد استعانت حكومات المملكة بالمنظمات والبعثات الدولية منها منظمة اليونسكو وبعثة النقطة الرابعة الأمريكية وبعض المنظمات الدولية الأخرى[5]، حيث قدمت هذه المنظمات ذات الخبرة الخطط والدراسات العلمية ووفرت المعدات والأجهزة اللازمة للورش والمعامل وقدمت أيضاً مساعدات مادية، ورغم قلة الموارد والإمكانيات بالدولة فقد

---

[1]- علجية بشير العرفي ، التاريخ الثقافي لليبيا ، ص 111 .
[2] - عبد الله مصطفى الترجمان وآخرون ، المرجع السابق ، ص ص 45 - 46 .
[3] - حميد فرج الصغير ، المرجع السابق ، ص 133 .
* في عام 1958م تخرجت أول دفعة من المرحلة الإعدادية بالمملكة .
[4] - عمر محمد التومي الشيباني ، تاريخ الثقافة والتعليم في ليبيا ، ص ص 345 - 346 .
[5] - محمد الطيب الأشهب ، المرجع السابق ، ص 33 .

افتتحت الحكومة الملكية معاهد للصناعة والزراعة والتجارة ببنغازي تحت إشراف نظارة المعارف ببرقة، وقد تعاونت مع المنظمات الدولية في إعداد المناهج واللوائح، وكونت نظارة المعارف في بداية الستينات لجان خاصة لإعادة وبلورة المناهج بما يتوافق مع حاجات البلاد، وأصدرت قرارات معتمدة على توصيات المجلس الأعلى للتعليم لعام 1962م ظهرت بموجبها نظم وخطط جديدة للمعاهد الفنية،أما فيما يخص المناهج فإن هناك مواد تخصصية في مجال الدراسة خاصة بكل مدرسة أو معهد مهني، وهناك مواد عامة تدرس في معظم المعاهد والمدارس الفنية مثل (الدين واللغة الإنجليزية والاجتماعيات وقدر من العلوم والرياضيات والأنشطة الرياضية)، بالإضافة إلى الأمور المشتركة التي تطرقت لها اللائحة الصادرة عام 1957م الخاصة بالتعليم الفني والمهني[5].

انقسم التعليم الفني والمهني في برقة إلى ثلاثة أقسام، منها التعليم الصناعي والزراعي، والتجاري، أما فيما يخص (التعليم المهني الصناعي) بمفهومه الحديث فقد ظهر للمرة الأولى في حقبة الإدارة البريطانية بإنشاء مدرسة صناعية في بنغازي اعتمدت على المنهج المصري واستمرت الدراسة بها حتى عام 1950م ، ويتم بها قبول الطلبة الحاصلين على الشهادة الابتدائية وتقوم المدرسة الصناعية بتعليم الطلبة الحرف اليدوية والصناعية، وقدمت النقطة الرابعة الأمريكية معونات للمدرسة منها بناء مقر جديد نتيجة زيادة عدد الطلاب ، ويأتي تكفل النقطة الرابعة بالمدرسة نتيجة لانعدام الإمكانيات والميزانية لدى معارف برقة، وقد سمح لمن تحصل على المرحلة الأولية بمواصلة الدراسة لمدة عامين بالمدرسة الصناعية يتحصل بعدها الطالب على الشهادة الابتدائية الخاصة، وزودت النقطة الرابعة المدرسة الصناعية (المعهد الصناعي) بالأجهزة والمعدات اللازمة وتوزع طلبتها على تخصصات عدة منها (الميكانيكا والنسيج والنجارة والصناعات الجلدية والحدادة) وأصبحت الدراسة بها لمدة خمس سنوات بعد الحصول على الشهادة الابتدائية يتحصل الطالب بعد اجتيازها على دبلوم المدارس الصناعية[2]،وأقيم قسم داخلي بجانب المعهد الصناعي ليكون مقر إقامة للطلاب القادمون من القرى البعيدة والمناطق النائية، بالإضافة إلى توزيع منح على الطلاب لتشجيعهم على الانخراط في هذا النوع من التعليم [3] .

وقامت نظارة معارف برقة أيضاً بافتتـــاح معهد الهندسة التطبيقية في بنغازي عام 1957م بنظام دراسي يمتد لثلاث سنوات،ثم تم إضافة سنة دراسية أخرى في عام 1962م لتصبح الدراسة بالمعهد أربع سنوات،ويشمل المعهد تخصصات عدة وهي(الكهرباء والمباني والميكانيكا) ويهدف المعهد لتخريج أعداد من الفنيين المتخصصين، كما افتتحت نظارة المعارف أيضاً عام 1958م مدرسة

[1] - حسن محمد شرلالة وآخرون ، المرجع السابق ، ص 48 .
[2] - علجية بشير العرفي ، التعليم في ليبيا ، ص ص 183 - 184 .
[3] - ساطع الحصري ، السنة الثالثة ، ص 413 .

(صناعية عالية) بمدينة بنغازي وكان القبول بها للطلبة الحاصلين على الشهادة الإعدادية، و شملت عـــدة أقسام منها (الكهرباء والنجارة والسباكة والميكانيكا والخراطة)، ومدة الدراسة بهـذه المدرسة ثلاث سنوات يمنح الطالب بعـد اجتيازها دبلوم المدرسة الصنـــاعية المتقدمة للرسامين الهندسيين(المساحين) ومساعدي المهندسين في مجالات التخصص السابقة للمساعدة في عملية التطوير والإعمار التي تقوم بها الدولة، وكان الخريجين من المعهد يحصلون على أفضلية في القبول بكلية الهندسة، واشتمل منهج المعهد على مواد ثقافية (كاللغات والاجتماعيات) إلى جانب المواد التخصصية[1].

قامت وزارة التربية والتعليم بالمملكة في العام الدراسي 1966/1965م بوضع مناهج جديدة للتعليم الصناعي قسمت بموجبها الدراسة إلى مرحلتين ، المرحلة (الإعدادية الصناعية) والمرحلة (الثانوية الصناعية)، فالمرحلة الأولى يلتحق بها الطالب بعد الحصول على الشهادة الابتدائية ومدة الدراسة بها أربع سنوات وتنقسم المواد بها إلى قسمين مواد ثقافية عامة (كاللغات والاجتماعيات والتربية الوطنية والبدنية) ،والقسم الآخر يشمل المواد الفنية المتعلقة بالتخصص مثل (الرسم الهندسي والرسم الصناعي وعلم أصول الصناعة "التكنولوجيا") وفي السنة الثانية تضاف مادة (الصحة المهنية) وفي السنتين الثالثة والرابعة يتم التركيز على المواد الفنية على حساب المواد الثقافية[2] ، وقسم نظام الامتحانات في العام الدراسي إلى ثلاث فترات ويتم إعطاء الدرجة بناء على الأعمال اليومية والاختبارات الشهرية والشفوية، والامتحانات التحريرية والعملية ، وينقسم الامتحان النهائي إلى قسمين عملي وتحريري، ويتطلب من الطالب الحصول على 60% من الدرجة الكلية لأعمال الورش وعلى الدرجات الصغرى المقررة للتعليم الفني والمهني بكل مدرسة مهنية باعتماد ناظر المعارف،ووضع درجة أعمال السنة لكل مادة على حدة،ويتحصل الطالب بعد اجتيازها على شهادة الصناعة الإعدادية المتوسطة ويوجه إلى العمل بالقطاعـات المهنية بالدولة أو للتدريس بالمعاهد الفنية والمهنية[3]، ثم تأتي المرحلة الثانية وهي الثانوية الصناعية وتهــدف إلى تخريج عمال ذوي مهارات عالية من الطلبة الحاصلين على الشهادة الإعدادية ومــدة الدراسة بها أربع سنوات، ويتضمن المنهج مــواد عملية (فنية) وثقافية مثل المعاهد المتوسطة ولكنها بدرجة أعلى وأكثر توسعاً، ونظام الامتحان لا يختلف عن النظم الأخرى في المدارس الصناعية ، وقد التحق بالمعهد الصناعي الثانوي في بنغازي عند إعادة افتتاحه عـــام 1966/1965م طالبان فقط .

إحصائية لطلبة المدرسة الصناعية ببنغازي عامي 1965/1964م ، 1966/1965م[4] .

[1] - لمياء محمود البرغثي ، المرجع السابق ، ص 67 .
[2] - حميد فرج الصغير ، المرجع السابق ، ص ص 130 - 131 .
[3] - عبد الله مصطفى الترجمان وآخرون ، المرجع السابق ، ص ص 56 - 57.
[4] - التعليم الفني والمهني في ليبيا ، المرجع السابق ، ص 13 .

المدرسة	السنة	القسم الإعدادي					القسم الثانوي				
		أولى	ثانية	ثالثة	رابعة	المجموع	أولى	ثانية	ثالثة	المجموع	المجموع
بنغازي	1965/64م	11	36	21	15	83	—	—	—	—	83
	1966/65م	30	8	31	19	88	2	—	—	2	2

يتضح من خلال ذلك أن سلطات التعليم بالمملكة بذلت جهوداً من اجل النهوض بالمعاهد الصناعية المتوسطة والراقية، وعملت على توفير كل المعدات والأجهزة اللازمة ، ولكن قلة الإقبال ترجع إلى اتجاه معظم الطلبة إلى التعليم العام من ثانويات وتعليم عالي رغبة في الحصول على وظائف حكومية، لأن المجتمع الليبي شأنه شأن المجتمعات العربية الأخرى ينظر إلى إن الأعمال الحرفية دون الوظائف الأخرى مما حدا بالحكومة إلى إغراء الطلبة بمنح مالية تتراوح مابين خمسة وثمانية جنيهات ليبية شهرياً وسكن داخلي وتغذية مجانية[1].

كانت الحاجة ملحة للتعليم الزراعي في البلاد عامة وبرقة بشكل خاص وقد ظهر ذلك جلياً بعد جلاء ايطاليا عن برقة، فقد قام البرقاويين باسترداد أراضيهم التي وجدوها مستصلحة بمزارع حديثة من قبل المستعمرين الإيطاليين وخـــاصة في سهول الجبل الأخضر، ولم يستطيعوا إدارة تلك المزارع والعمل بها نظرًا لعدم معرفتهم بطرق الزراعة وعدم درايتهم بعلومها المختلفة واقتصار زراعة الأهالي على الحبوب مـــن قمح وشعير وبعض الأشجار المثمرة التي كانت تزرع بجانب الزوايا السنوسية ، وهذا نتيجة اعتماد معظم سكان الإقليم على الرعي وبعض الصناعات اليدوية البسيطة كالخياطة والحدادة ، مما أدى إلى إن بعض ملاك الأراضي بالجبل الأخضر جلبوا بعض الفنيين الايطاليين للإشراف والقيام بأعباء تلك المـزارع، وقد أدى هذا الأمر بالحكومة إلى التفكير بإنشاء مدرسة (معهد) لتخريج دفعات للعمل بالزراعة وهذا ما تبلور عن إنشاء معهد زراعي فيما بعد[2].

وقد قامت وزارة المعارف في برقة عام 1949م بفتح مدرسة زراعية بمنطقة العويلية شرق المرج، وكان الالتحاق بهذه المدرسة المتوسطة مقصوراً على الطلبة الذكور الحاصلين على الشهادة الابتدائية ومدة الدراسة بها أربع سنوات[3]،وبها قسم إيواء داخلي لاستيعاب طلبة المناطق المجاورة ويهدف المعهد إلى إيجاد الفنيين والمتخصصين وتوفير خبرات ومهارات في مجال الزراعة وزيادة ثقافة الفلاحين بالأمور الزراعية، وسد العجز في احتياجات الخطط التنموية في العمل الزراعي[4]،

[1] - عبد الله مصطفى شرلالة وآخرون ، المرجع السابق ، ص 46 .
[2] - سماح محمود علام الطاهر ، المرجع السابق ، ص 112 .
[3] - حميد فرج الصغير ، المرجع السابق ، 133 .ـــ عمر محمد التومي الشيباني ، تاريخ الثقافة والتعليم في ليبيا ، ص 314 .
[4] - ساطع الحصري ، السنة الثالثة ، ص 413 .

وشمل منهج المدرسة الزراعية مواد (الدين واللغة العربية والمواد الاجتماعية والتربية الرياضية والعلوم الزراعية والمواد المهنية الزراعية) [1].

يحوي المنهج في معهد العويلية جانب عملي وقدر من الثقافة العامة وتقدر مواد الثقافة العامة بنسبة 28% من مجموع الخطة الدراسية والباقي للمواد الزراعية والعملية، وقد ألحقت بالمعهد مزرعة مساحتها مائة وخمسة وسبعون هكتاراً لغرض إجراءات التطبيقات العملية وتعليم الطلبة على طريقة الزراعة البعلية والمروية، وتربية الحيوانات والدواجن، وكيفية صناعة الألبان ومشتقاتها [2]، وقد حدث تغيير في معهد العويلية الزراعي في منتصف الستينات ليصبح مدرسة زراعية متقدمة وبموجب ذلك تم قبول الطلبة الحاصلين على الشهادة الإعدادية، ويشمل المنهج الجديد المواد الثقافية المعتادة بالإضافة إلى مواد أكثر تخصصاً وهي (الزراعة العامة والبستنة والتربة والمحاصيل الزراعية والوقاية من الأمراض وتربية الحيوان والدواجن والنحل والهندسة الريفية وتشمل المساحة والورش والهندسة الزراعية)، وهناك الإرشاد الزراعي ويتمثل في (المحاسبة الزراعية والصناعات الغذائية) ويتم تدريس الاقتصاد الزراعي في السنة الثالثة فقط وقد قلصت الدراسة بالمعهد الزراعي (المتقدم) إلى ثلاث سنوات فقط [3].

إحصائية عدد طلبة المدرسة الزراعية العويلية لعامي 1965/64م _ 1966/65 م [4].

التاريخ		64 / 1965 م	65 / 1966 م
العويلية الإعدادية المدرسة الزراعية	الأولي	—	86
	الثانية	—	—
	الثالثة	—	—
	الرابعة	41	—
	المجموع	41	86

يتضح من خلال هذا الجدول قلة الإقبال من الطلبة على المعهد الزراعي بالرغم من توفير عدة أقسام في مختلف العلوم الزراعية والحيوانية، ويرجع السبب في هذا العزوف إلى نظرة المجتمع

[1] - حميد فرج الصغير ، المرجع السابق ، ص 133 .
[2] - التعليم الفني والمهني في ليبيا ، المرجع السابق ، ص ص 9 - 10 .
[3] - عبد الله مصطفى الترجمان وآخرون ، المرجع السابق ، ص 52 .
[4] - التعليم المهني والفني في ليبيا ، المرجع السابق ، ص 16 .

العربي عامة والليبي خاصة الناتجة عن ثقافة متجذرة والتي تنظر إلى إن التعليم المهني والحرفي دون الوظائف الأخرى.

في إطار جهود وزارة التعليم للرفع من مستوى الثقافة الزراعية لدى التلاميذ فقد قامت بتضمين نوع جديد من التعليم سمي "الثقافة " يتم تدريسه في الصفين الخامس والسادس بالمرحلة الابتدائية، وفي جميع صفوف المرحلة الإعدادية من المدارس الريفية *،والهدف من دراسة مادة الثقافة نشر المعرفة الزراعية وتشجيع الناس للحد من هجرة الفلاحين والمزارعين إلى المدن وقد بدئ تنفيذ هذا البرنامج في العام الدراسي 1966/1965م بافتتاح خمسين مدرسة ريفية موزعة على جميع محافظات المملكة الليبية على أن يتم زيادتها في الأعوام القادمة وتوفير ما تحتاج إليه من الإمكانيات الفنية[1]،

اهتمت وزارة المعارف بالتعليم التجاري كونه احد أقسام التعليم المهني وذلك لإعداد موظفين في الأنشطة التجارية، ومزاولة الأعمال الكتابية والحسابات في المصارف الجارية والمؤسسات والمصالح والشركات الحكومية والأعمال الحرة ، ويتطلب ذلك ضرورة الإعداد الجيد للمتقدمين لهذه المعاهد لزيادة خبراتهم وكفاءتهم وصقل ثقافتهم[2]،فقد كان عدد المحليين في مجال المحاسبة والتجارة نادراً باستثناء من تلقى بعض التعليم البسيط في إعمال التجارة ومارس البيع والشراء أو عمل في إدارات العهد الايطالي لذلك كان من الضروري على الحكومة توفير كوادر وطنية لسد النقص في هذا المجال، وانقسم التعليم التجاري لمرحلتين ، المرحلة الإعدادية ومدارسها غير مختلطة بين الجنسين وهي مجانية ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات، ثم تم إضافة سنة أخرى نهاية الستينات لتصبح أربع سنوات، ويشترط للدخول لهذه المدرسة الحصول على الشهادة الابتدائية واللياقة الصحية وسلامة اليدين، ويشمل المنهج مواد عامة ومواد فنية[3] فالمواد العامة تشمل (الدين ، اللغات ، الاجتماعيات الرياضيات الصحة ،التربية البدنية) أما المواد الفنية فتضم (الحساب التجاري،مسك الدفاتر الاختزال التجاري،الآلة الكاتبة العربية والإفرنجية،المكتب التجاري ، إعمال السكرتارية) [4]، من الواضح إن تنوع المواد واشتمالها على كافة متطلبات العملية التعليمية التجارية يدل على مدى جدية وزارة المعارف وسعيها للنهوض بالتعليم التجاري، وحرصها على استيفاء جميع الجوانب العلمية والفنية حتى يتم تخريج طلبة متميزين ومؤهلين في هذا المجال، ففي عام 1964م تم افتتاح مدرسة تجارية متقدمة في بنغازي ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات للحاصلين على الشهادة الإعدادية وتهدف لإعداد

* فتحت بالمناطق الريفية ويضاف إلى منهجها مواد تختص بالبيئة الريفية مثل التربية الزراعية وتربية الحيوانات وأعمال الإبرة للفتيات وتهدف الدولة من خلال ذلك إلى ما يسمى بالتنمية المكانية . حسن سليمان محمود ، المرجع السابق ، ص 354.

[1] - التعليم الفني والمهني في ليبيا ، المرجع السابق ، ص16 .

[2] - دراسة تاريخية عن تطور التعليم في ج .ع . ل من العهد العثماني إلى وقتنا الحاضر ، ص 41 .

[3] - نادر محمد عبدالسلام ، المرجع السابق ، ص ص 152 - 153 .

[4] - التعليم الفني والمهني في ليبيا ، المرجع السابق ، ص ص 7 - 8 .

الخريجين للعمل بالإدارات الحكومية والمصارف، وروعي في تقسيم المنهج إلا تزيد المواد الثقافية عن 40% أمـــــا المواد التجارية فتصل نسبتها إلى 60%[1]، وهي مطابقة للمناهج التي يتم تدريسها بالمدرسة التجارية الإعدادية ولكن موادها تدرس بتوسع أكثر[2]، أما بالنسبة لنظام الامتحانات في المدارس التجارية فقـد قسم العام الدراسي إلى ثلاث فترات تتضمن والامتحانات اختبارات أسبوعية وشهرية ، أمـــا الفترات فـــهي نظرية وشفوية بالإضافة للأنشطة العملية وهناك نشاط عملي ،ومتوسط الدرجات للفترتين هو إعمال السنة ويتـــم إجراء امتحان نقل في نهاية السنة الدراسية من دور أول وثان وهو تحريري وعملي ودرجاته مـــن 75% وأعمال السنة 25% ومن تتجاوز درجته 50% من الدرجات يعتبر ناجحاً ، أما طلبة السنة الأخيرة فيتم إجراء امتحان تحريري ومـن يجتاز الامتحان يتحصل على الشهادة الإعدادية التجارية[3].

واجهت التعليم الفني مشكلة ضعف الإقبال من الطلبة لان اغلبهم يتجهون إلى المدارس الثانوية ثم يلتحقوا بالتعليم الجامعي ، وقد عالجت وزارة المعارف ذلك بتشجيع الطلبة على الدراسة بالمعاهد الفنية والمهنية بإقرارها عام 1962م لمكافآت مالية شهرية مابين خمس وثمان جنيهات ليبية تصرف لكل طالب بالإضافة إلى الأقسام الداخلية والتغذية المجانية [4].

لم يقتصر وجود المدارس الفنية والمهنية في العهد الملكي على المدارس الصناعية والزراعية والتجارية بل افتتحت مدارس أخرى بعضها في برقة والأخر في إقليم طرابلس، وقد أقامتها بعض الوزارات لسد العجز الموجود لديها وهي مدارس متقدمة في معظمها ومنها مدرسة المهندسين والإذاعيين التابعة لوزارة الأنباء والإرشاد،وتهدف لتخريج متخصصين في المجال الإذاعي المرئي والمسموع ،بالإضافة إلى مدرسة المرشدين الزراعيين التي تعد أشخاصا مؤهلين يقومون بتوعية المزارعين والفلاحين بالطرق الصحيحة للأعمال الزراعية، وهي تحت إشراف وزارة الزراعة ،كما أنشئت في نهاية الستينات مدرسة لتخريج الممرضات بأشراف وزارة الصحة، كما أقامت وزارة الداخلية معهد خاص للتعامل مع الاتصالات واللاسلكي ، وانشئي مركز في منتصف الستينات ببنغازي للتدريب يتبع رعاية الأمومة والطفولة ويهدف لتدريب الفتيات وتعليمهن على أعمال رعاية الأم والطفل، ومن ضمن البرامج بالمعهد دورة للتمريض، وكيفية الإسعافات الأولية، والصحة العامة ومكافحة الأمراض المعدية، ودراسة جسم الإنسان ووظائفه ،كما أقيمت بالمعهد دورات عن الولادة والطفولة والتغذية، وفي عام 1957م وبالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وهيئة إغاثة الطفولة أفتتح معهد

---

[1] - عبد الله مصطفى الترجمان وآخرون ، المرجع السابق ، ص 46 .
[2] - حميد فرج الصغير ، المرجع السابق ، ص 132 .
[3] - نادر محمد عبدالسلام ، المرجع السابق ، ص ص 152 - 153 .
[4] - عبد الله مصطفى الترجمان وآخرون ، المرجع السابق ، ص 46 .

الضباط والمفتشين الصحيين لغرض تدريب الموظفين والمفتشين الصحيين للعمل بالمستوصفات بالقرى والأرياف، وينقسم المعهد لقسمين قسم الضباط الصحيين وقسم المفتشين الصحيين، وتمتد الدراسة بالمعهد لثلاث سنوات ويتم به قبول الطلبة الحاصلين على الشهادة الإعدادية ، ويدرس طلاب الضباط الصحيين مواد مبادئ العلوم والعلوم الطبية،ووظائف الأعضاء والتشريح،والجراثيم والصحة ومبادئ الجراحة والإسعافات والأمراض الباطنية،ويخضع الطلبة لتدريب عملي في المستشفيات والمستوصفات أما اختصاصات خريجي الضباط الصحيين فتتمثل في مساعدة الأطباء في عمليات الإسعاف والأعمال الصحية الخدمية ،ويدرس طلبة المفتشين الصحيين مواد الجراثيم والأمراض المعدية والسارية والإسعافات الأولية وغيرها،ويهدف قسم المفتشين الصحيين لتخريج مفتشين يعملون بوزارة الصحة لمراقبة الأماكن العامة والمستشفيات والأقسام الداخلية والعمالة الوافدة وغيرها(1).

المبحث الثالث

التعليم الحر ومحو الأمية

لم يظهر التعليم الحر في ليبيا بمفهومه القائم على وجود إدارات خاصة تتولى الاهتمام بشئونه وبكفاءات وعناصر معظمها محلية إلا في العهد الملكي ضمن إدارات تعليمية مختصة ،واقتصاره على المدارس الخاصة بالجاليات الأجنبية، وذلك بعد ضم الكتاتيب والتعليم بالزوايا والتعليم الأهلي في إدارات خاصة ، ولكن الأراضي الليبية عرفت التعليم الديني القائم في المساجد والزوايا منذ عهود مبكرة من انتشار الإسلام بها، والمرتكز على تدريس القرآن الكريم وعلوم السنة وبعض العلوم، التي درجت تلك الزوايا والكتاتيب على تدريسها في عصور متأخرة ، ولم يقتصر التعليم على فئات سنية معينة بل كان متاحاً لكل الراغبين في التعلم وظل الأمر على هذا المنوال حتى منتصف القرن التاسع عشر الميلادي، وهي الفترة التي شهدت الإصلاحات العثمانية والتي من ضمنها مدارس خاصة بعضها عربية وأخرى أجنبية، منها مدرسة العرفان ومدرسة الإتحاد والترقي بطرابلس، والمدرسة الموسوية اليهودية ببنغازي، وإلى جانبها وجدت بعض المدارس التابعة لبعض الجاليات الأجنبية الأخرى(2)، وأقيمت أكثر المدارس الخاصة في الفترة العثمانية بطرابلس لوجود جاليات أجنبية متعددة بها، على خلاف برقة التي تخلو منها باستثناء مجموعة قليلة في بنغازي التي تعتبر حاضرة الإقليم، وهذا أدى إلى استمرار الزوايا في أداء دورها في تعليم مختلف الفئات العمرية للمجتمع، فقد ساعد ظهور الزوايا السنوسية في برقة على وجه التحديد بعد منتصف القرن التاسع عشر الميلادي على نشر

[1] - عبد الله مصطفى الترجمان وآخرون ، المرجع السابق ، ص ص 55 ، 57.
[2] - نادر محمد عبدالسلام ، المرجع السابق ، ص 109 .

التعليم بين الكبار، فكان لهذه الزوايا الفضل في وضع اللبنة الأولى لهذا النوع من التعليم، إلى جانب المساجد التي كان يؤمها الكبار والصغار للعبادة والتعلم على أيدي الفقهاء والمشايخ الذين انتشروا في ربوع الإقليم، وتلقوا التعليم في جميع نواحي الحياة سواء كانت دينية أو اجتماعية أو حرفية ومهنية[1].

استمر التعليم الحر في برقة ثناء العهد الإيطالي وإن قل في الزوايا والجوامع نتيجة الحروب التي خاضها المجاهدون ضد الإيطاليين ، ولكن وجدت بعض المدارس الخاصة بالجاليات في بنغازي وكان غالبية طلبتها من الأجانب من الجاليات الأوروبية المتواجدة في الإقليم بما فيها المدرسة اليهودية[2].

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وخروج إيطاليا من برقة كانت حالة الفقر والدمار بالإقليم شديدة للغاية، مما حدا بالشباب الذين تجاوزوا العقد الأول من أعمارهم إلى العمل في تنظيف الشوارع بأجور بخسة وهذا الأمر جعل الأطفال يتركون المدارس طلباً للعمل للحصول على المال لمجابهة الحاجة والعوز وقد حرك هذا الأمر مجموعة من الشباب الغيورين في بنغازي الذين تنادوا وفتحوا فصولاً للتعليم الليلي* في العام 43/ 1944م وكان هذا أول جهد وطني ذاتي للقضاء على الأمية وتعليم الكبار وبلغ عدد الملتحقين بهذه المدرسة الليلية حوالي ثمانية وأربعين شخصا تراوحت أعمارهم ما بين الثانية عشر والثمانين عاماً ، ولم تخضع هذه الجهود الذاتية لأي رقابة حكومية ولم تحتويها أي مؤسسة من مؤسسات الإدارة الحاكمة كما تأسست هيئة شعبية للأعمال الخيرية ومن بين نشاطها نشر التعليم بين المواطنين[3]،وقد تبرع بعض أثرياء مدينة بنغازي ببناء بعض الفصول للمساهمة في القضاء على الأمية[4].

بعد حصول ليبيا على الاستقلال عام 1951م أصدرت حكومة المملكة مجموعة من القوانين واللوائح لتنظيم التعليم بالبلاد من ضمنها قانون لتنظيم التعليم الحر وإخضاعه للأشراف المباشر من قبل وزارة المعارف[5]، لاسيما وأن المدارس الخاصة كـانت تتبع لدول أجنبية من حيث التمويل ولكنها بموجب هـــذا القانون أصـبحت تخضع للأشراف المباشر مــن قبل وزارة

---

[1] - عبد الله مصطفى الترجمان وآخرون ، المرجع السابق ، ص ص 60 -61 .

[2] - ايفا نز بريتشارد ، السنوسيون في برقة ، ترجمة : عمر الديراوي ابوحجلة ، طرابلس ، مكتبة الفرجاني ، ط1 ، 1948م ، ص ص 110 - 111 .

* سميت هذه المدرسة الليلية (مدرسة الكناسين) لأن أغلب طلبتها من عمال النظافة . سالم الكبتي ، المرجع السابق ، ص 67 .

[3] - سماح محمود علام الطاهر ، المرجع السابق ، ص 103.

[4] - حميد فرج الصغير، المرجع السابق ، ص 146 .

[5] - لمياء محمود البرغثي ، المرجع السابق ،ص 68 .

المعارف الليبية[1] ،وحمل قانون التعليم الحر رقم (70)الذي صدر في 27. 5 .1958م سبع وثلاثين مادة ، ويهدف القانون إلى تنظيم التعليم بهذه المدارس وكيفية الإشراف عليها وحثها على الرفع من مستواها ووضـــع الخطوط العريضة لتسييرها بمـــــــا يتماشى مـــــــع أهداف الدولة والتقاليد المتبعة في المجتمع الليبي ، كان القانون شاملاً لكل ما يتطلبه برنامج التعليم الحر فقد فصلت مواده الجوانب الإدارية والإشرافية وكذلك التعليمية، وأهمها خضوع المدارس الحرة لإشراف ورقابة نظارة المعارف وفق شروط منها طلب كتابي يقدم للوزارة قبل بداية العام الدراسي بست أشهر وتدريس مادة الدين الإسلامي للتلاميذ العرب بمقررات معتمدة من وزارة المعارف، إلى جانب تدريس نسبة معينة من مناهج الاجتماعيات والتربية الوطنية وعلوم الحياة،وكذلك شروط تخص المبنى واستيفاءه للشروط الصحية وبأهلية صاحب المدرسة ومستوى ثقافته وضرورة الفصل بين الجنسين، كما تطرق القانون للشروط الواجب توفرها في معلمي هذه المدارس وضرورة حصولهم على المؤهلات المناسبة، ويأتي التأكيد على هذه الشروط لوجود تجاوزات من قبل بعض المدارس الخاصة وعدم اعتمادها للشروط اللازمة والمناسبة لفتح المدارس من وجود مباني مناسبة ومعلمين متخصصين، ونظمت اللوائح التفصيلية لقانون التعليم الحر برامج الامتحانات فقد أوكلت مهمة الإشراف على امتحانات المدارس الحرة عن طريق لجان مشكلة من وزارة المعارف وتتم عملية النقل والنجاح على نفس النمط الذي تسير عليه المدارس في المملكة الليبية وفي سبيل النهوض بهذا النوع من التعليم استحدثت وزارة المعارف قسم جديد أسمته (الإدارة العامة للتعليم الحر) من وظائفه تنظيم الرقابة والتفتيش على المدارس الحرة ويتكون من معلمين ومفتشين ومترجمين لتسهيل التواصل مع أعضاء التدريس ومراقبة المناهج بالمدارس الخاصة ، وبلغ عدد المدارس الخاصة في بنغازي نهاية الخمسينات ومطلع الستينات أربع مدارس تدرس بها اللغة العربية بكتاب يتناول (البداية في التهجي) وتتبع هذه المدارس لجاليات أجنبية متعددة فرنسية وأمريكية ومدرسة ايطالية تتبع دولة الفاتيكان الدينية، كما كانت هناك مدرسة انجليزية خاصة في بنغازي تحتوي على روضة للأطفال وتدرس بها مـراحل للتعليم الابتدائي والقبول بهـا لمختلف الجنسيات بما فيهم التلاميذ المحليين[2]، رغم قلة التحاقهم بها لتخوف الأهالي من دور تلك المدارس وتأثيرها الثقافي على أبنائهم .

إحصائية للمدارس الحرة في بنغازي للسنة الدراسية 1962/ 1963م[3].

[1] - سالم علي الحجاجي ، المرجع السابق ، ص 152 .
[2] - عبد الله مصطفى الترجمان وآخرون ،المرجع السابق، ص 61 .
[3] - عبدالله مصطفى الترجمان وآخرون ، المرجع نفسه ، ص 63 .

المدارس الحرة	عدد التلاميذ		المجموع	المدرسين		المجموع	عدد الموظفين
	بنين	بنات		معلم	معلمة		
معهد دي سالي	178	15	193	؟	؟	؟	؟
مدرسة البعثة الرسولية للكاثوليك	104	95	199	؟	7	7	2
مدرسة الجالية اليونانية	111	–	111	4	2	6	2
المدرسة البريطانية	123	–	2	1	1	3	3
المجموع	516	110	626	6	10	16	7

لم يكن هناك مدارس خاصة أخرى في برقة وذلك لقلة التجمعات السكانية الكبيرة التي عادة ما تتركز بها الجاليات الأجنبية ، وقد شددت إدارة التعليم الخاص الرقابة على المناهج والكتب المستخدمة في التدريس بتلك المدارس بالتعاون مع مصلحة المطبوعات والنشر بوزارة الإنباء والإرشاد خوفاً من احتوائها على أي مواد مشبوهة تسيء لطبيعة المجتمع الليبي المسلم وقد تم مراقبة أكثر من مائتين وعشرين كتاباً من مراحل التعليم المختلفة في العامين الدراسيين 1962/ 1963م – 1964/1963م وتم حجب أربعة عشر كتاباً منها لاحتوائها على مواد مسيئة لتاريخ الأمة العربية ولتحريفها للدين الإسلامي ، كما إن بعضها تضمن مواد شوهت تاريخ ليبيا المعاصر وتم حذف صفحات وفقرات من كتب أخرى لنفس الأسباب السابقة [1].

في عام 1965م صدر قانون جديد للتعليم لم يختلف كثيراً عن قانون 1958م للتعليم الخاص من حيث الإشراف والشروط وجاء هذا القانون في إطار التغيرات السياسية التي شهدتها البلاد ويمكن اعتباره مكملاً للقانون السابق وحذفت بموجب القانون الجديد كل الفقرات والمسميات الخاصة بالفترة الاتحادية، وبقى هذا القانون هـــو المعمول به بالعهد الملكي بالرغم من عدم وجود مدارس خاصة ليبية ولكنه أخضع المدارس الأجنبية للرقابة والأشراف حتى يحد من تأثيرها على الطلبة المحليين .

وشهدت المدارس الحرة تذبذباً في فترة الستينات من حيث الزيادة والنقصان في أعداد الطلبة والمدرسين خاصة في مراحل التعليم الأولى والابتدائي والإعدادي[2]، والسبب يكمن في هجرة بعض أفراد الجاليات وقدوم أخرى للعمل في المجال النفطي أو ربما انعكس بتذبذب مستوى التعليم الحكومي في المراحل الأساسية مما أدى إلى مثل هذه الزيادة والنقصان بعكس المرحلة الثانوية التي حظيت بإقبال من الطلبة المحليين أكثر من المراحل الأخرى، ومن الواضح إن ذلك جاء نتيجة لزيادة

[1] - آمال علي فوني ، المرجع السابق ، ص 59 .
[2] - حسن محمد شرلالة وآخرون ، المرجع السابق ، ص 33 .

الوعي لدى الأهالي في برقة بأهمية التعليم الثانوي وأيضاً لتحسن مستويات التعليم الثانوي وكفاءة خريجي المدارس الخاصة[1].

إن تعليم الكبار بمفهومه الحديث القائم على إيجاد مدارس متخصصة ومعلمين أكفاء ووسائل كفيلة بنجاحه يتطلب وجود إدارات ومؤسسات تضمن قيامه، والجدير بالذكر هنا إن هذا التعليم لم يكن معروفاً في الأراضي الليبية عامة وبرقة خاصة في عهود البلاد السابقة باستثناء التعليم الديني الذي استوعب كبار السن لاسيما في المناطق التي تنتشر فيها الزوايا الدينية، وقد كان تعليم الكبار في برقة متأخراً عنه في طرابلس[2]،ويرجع ذلك إلى إغلاق المدارس والكتاب لفترات طويلة نتيجة الحروب الطويلة التي دارت رحاها في برقة سواء في العهد الإيطالي أو أحداث الحرب الثانية بين الحلفاء والمحور، مما أدى إلى تفاقم المشاكل بالإقليم وزيادة عزلته وإضافة إلى ذلك فإن الجهود الحكومية أهملت هـــذا النوع من التعليم رغم محاولات الأهالي فتح بعض المدارس المسائية ومنها ما قام به شباب من مدينة بنغازي بفتحهم مدرسة لتعليم الكبار في المرحلة المسائية بمدرسة نهارية عام 1944م وسميت هذه المدرسة مدرسة (العمال)[3]، وكـــان عدد الملتحقين بها حوالي مائتين وخمسين طالباً وأقيمت بها امتحانات نهاية العام بالفترة الصباحية ومناهجها لا تختلف كثيراً عن مناهج الفترة الصباحية[4]، مع مراعاة ما يتناسب مـــع سن هؤلاء بالنسبة للفروق الفردية، وأسباب ودوافع التعليم لديهم[5]، وقد درست بها كتب المناهج المصرية وكانت هذه أول محاولات جدية في تاريخ الإقليم لمحو الأمية وتعليم الكبار .

في عهد إمارة برقة استمرت المدارس المسائية ببنغازي ولم تسجل تلك الفترة وجود مدارس أخرى في باقي مناطق الإقليم ، وكانت الدراسة وفق النظام المسائي لتعليم كبار السن وذلك لانشغال هؤلاء بأعمالهم اليومية في فترة النهار وقد تقدم مجموعـة من المدرسين الحكوميين وبعض الشباب المثقفين بالتدريس والإشراف على هذه المدارس ، وقد زاد عدد الطلبة بمدرسة العمال ببنغازي عام 1951م إلى ثمانمائة وثمانية عشر طالباً بمراحل السنوات الابتدائية وكانت عمليتها التعليمية تتم تحت إشراف لجنة خاصة شكلت عام 1950م سميت (بلجنة التعليم الشعبي) ترأسها (عبد الله عابد السنوسي)* الذي ساعدها مادياً نظراً للحالة الاقتصادية السيئة للبلاد، وتم فتح مدرسة ثانوية مسائية في نفس العام

---

[1] - حميد فرج الصغير ، المرجع السابق ، ص ص 146 - 147 .

[2] - حسن سليمان محمود ، المرجع السابق ، ص 354.

[3] - دراسة تاريخية عن تطور.التعليم في ج.ع.ل من العهد العثماني حتى وقتنا الحاضر، المرجع السابق ، ص 52 .

[4] - أحمد محمد القلال ، المرجع السابق ، ص 315 .

[5] - يحي هندام وآخرون ، تعليم الكبار ومحو الأمية .أسسه النفسية والتربوية ، القاهرة ،دار عالم الكتب ، ص 44 .

* هو حفيد المجاهد أحمد الشريف السنوسي وهو رجل أعمال وصاحب شركة مقاولات من أعماله في مجال التعليم تكفله بمصاريف عشرين طالب ثانوي في نهاية الخمسينات وإقامتهم بفندق جليانة على حسابه الخاص . عبد العزيز حسن أوريث ، مدرس بمدرسة كمبوت عام 1953م ثم مديراً لمدرسة النصر بدرنة ، مقابلة شخصية أجراها الباحث يوم 20. 10. 2016م .

انتسب لها في سنتها الأولى ستة عشر طالباً ممن حالت ظروفهم دون انتسابهم بالمدارس النهارية، وقامت لجنة التعليم الشعبي التطوعية بإنشاء مدرسة تجارية مسائية بلغ عدد طلبتها اثنا عشر طالباً وتلقى طلبتها دراسة نظامية (نظرية) وعملية على كيفية المحاسبة والمعاملات التجارية ، وسار التعليم بهذه المدارس بما يتفق مـــع المدارس التجارية الحكومية وقــد ساعدتها وزارة المعارف بتوفير الفصول والأدوات التعليمية المختلفة، والتحق بعض الطلبة بعد اجتيازهم المرحلة الثانوية بالتعليم العالي ومنهم من أوفد فـي بعثات للخارج[1]،وواجهت حكومات المملكة الليبية بعـــد الاستقلال مشاكل كثيرة أبرزها مشكلة الأمية حيث وصلت نسبتها بين الليبيين إلى أكثر من 90% بين الذين تتراوح أعمارهم ما بين خمسة عشر وستين عاماً وقــد عملت في القضاء عليها بإمكانيات ضعيفة[2]،وورثت المملكة تركة ثقيلة من تفشي للجهل والأمية لقرون عديدة من تعاقب مختلف أنواع الحكم على البلاد ، كما اعترضت الحكومة صعوبات عدة في عملية تعليم الكبار ومحو الأمية من بينها تعليم النساء اللاتي بلغت نسبة الأمية بينهن أكثر من 95% ويرجع ذلك إلى الأوضاع الاجتماعية والعادات والتقاليد السائدة في عامة وفي المجتمع البرقاوي على وجه الخصوص ورغم الزيادة الكبيرة في عدد البنات الملتحقات بالمدارس وزيادتها بشكل ملفت إلا إن إحصائيات عام 1964م أوضحت إن هذه الزيادة لا تتعدى 26% من عدد البنات في سن الإلزام ، وهذا ما دلت عليه نسبة تعليم الأولاد إلى البنات في التعليم الابتدائي في تلك الفترة وهي خمسة إلى واحد بالإضافة إلى نقص المعلمين المتخصصين والمدربين وأيضاً المعلمات المؤهلات لعملية التعليم في محو الأمية، إضافة إلى صعوبة التواصل لأتساع رقعة البلاد وضعف المواصلات وبذلت جهود كبيرة من اجل توفير المواد والوسائل التعليمية ، وتعاونت نظارة المعارف ببرقة مع منظمات إقليمية ودولية للاستفادة من تجاربها في مجال محو الأمية من أهمها منظمة اليونسكو لمواجهة المشاكل التي اعترضت العاملين في تعليم الكبار ومنها عدم انتظام الدارسين وتركهم للدراسة بعد فترة وجيزة[3]،ولعل ذلك يرجع لقلة الوعي والشعور بالملل أو لمشاغل الحياة في بلد يعاني من مصاعب عدة وقامت الوزارة بحملات توعية في المناطق والأرياف عن طريق المشايخ والمعلمين وتشجيعهم للتعليم بمحو الأمية بتوفير طواقم مدربة ووسائل تعليمية جيدة بالإضافة إلى إرسال بعثات للخارج بالتعاون مع اليونسكو لاكتساب الخبرات اللازمة في مكافحة الأمية[4]،وحسب إفــادة خبراء

[1] - ساطع الحصري ، السنة الثالثة ، ص 414 .
[2] - سمية عبد الجليل أمداوي ، المرجع السابق ، ص 173 .
[3] - محو الأمية تعليم الكبار ، المرجع السابق ، ص ص 9 ،11 .
[4] - رأفت غنيمي الشيخ ، تطور التعليم في ليبيا ، ص 313 .

منظمة اليونسكو الذين قدموا إلى ليبيا بعد الاستقلال فقد ارجعوا سهولة عملية تعليم الكبار إلى وجود بيئة مناسبة وممهدة وصالحة للتعليم لانتشار الزوايا السنوسية[1].

شكلت حكومة المملكة بعد الاستقلال إدارة خاصة لمحو الأمية أسمتها (الإدارة العامة لتعليم الكبار) تتبع وزارة المعارف وهي الإدارة الوحيدة المسئولة على تعليم الكبار بمساعدة الوزارة التي أصدرت بدورها مناشير عامة لتنظيم العمل ووضع الخطط التي تسير عليها عملية التعليم لمدة عام كامل، أما بالنسبة لمناهج محو الأمية وتعليم الكبار فهي مرتبطة بمناهج المدارس الابتدائية باستثناء كتب القراءة الخاصة بالسنوات الثلاث الأولى مع حذف فقرات وصفحات مـــن بعض الكتب لأنها لا تتماشى مـــع مستوى الكبار مـن النواحي العقلية والعاطفية[2]،وانتسب لبرنامج محو الأمية في ولاية برقة بداية الاستقلال ما بين خمسمائة إلى ستمائة شخص وقد أقيمت لهم بجانب تعليم القراءة والكتابة دورات مهنية لتعليمهم بعض الحرف للاستفادة منها في الفترة المسائية بمدرسة الصنائع ببنغازي[3].

من ضمن الجهود التي قامت «بها نظارة المعارف ببرقة إقامتها لدورات للتعليم الأساسي ممن تحصلوا على الشهادات الابتدائية فقد ضمت أول دورة واحداً وعشرين طالباً من القسم الداخلي وتهدف الدورة إلى إعداد مدربين في المدارس الريفية ومدربين في الشئون القروية لاختيار المواد التي تصلح للتعليم في المناطق النائية وقـــد اشتملت الدورة في برنامجها على أربعة أقسام هي (التعليم الأساسي – تعليم الكبار- تعليم المرأة – التعليم الريفي)، وحوت الدورة أيضاً نواحي ثقافية ورياضية وترفيهية[5]، ومن الواضح إن الدورة كـانت تهدف إلى توعية سكان المناطق الريفية وتدريبهم مـن خلال اختيار إفرادها من ضمن القسم الداخلي أي مـــن أبناء المناطق النائية حتى يتم بواسطتهم تحقيق تنمية مستدامة في تلك المناطق من خلال وضع حلول سريعة لمشاكل الأمية وتعليم المرأة من خلال معلمين مدربين .

إضافة إلى تلك الدورات فقد شاركت عدة مؤسسات ببعثات إلى جانب هيئة اليونسكو ومنها بعثة البنك الدولي للإنشاء والتعمير والتنمية التي اقترحت عـــدة توصيات منها إقامة إدارة خاصة لتعليم الكبار والاهتمام بمركز التعليم الأساسي ببنغازي حتى يؤدي دوره على الوجه الأكمل كما أوصت البعثة بإقامة دورات لمعلمي محو الأمية حتى تزيد كفاءتهم ويكتسبون خبرة أكثر وحثت البعثة في

[1] - الصالحين الخفيفي ، دور التعليم الديني في الحفاظ على التراث الثقافي في ليبيا ،طرابلس ، مجلة الشهيد ، العدد الثامن والعشرين والتاسع والعشرين ، ص 40 .
[2] - عبد الله مصطفى الترجمان وآخرون ، المرجع السابق ، ص 31 .
[3] - حسن سليمان محمود ، المرجع السابق ، ص 354 .
[4] - سمية عبد الجليل أمداوي ، المرجع السابق ، ص ص 173 ، 175 .

توصياتها على تشجيع أساتذة الجامعة وطلبتها للاشتراك في حملات تعليم الكبار وأيضاً استخدام الإذاعة في توجيه برامج توعوية خاصة للمساعدة فـــي عملية محو الأمية[1] .

صدر قرار وزاري بعد الوحدة الدستورية عام 1963م من قبل وزارة المعارف وحمل رقم 63/3 ونص على إنشاء إدارة عامة لتعليم الكبار بتاريخ 28. 6 . 1968م وتضمن القرار الشئون التنظيمية لإدارات التعليم بالمحافظات[2]، ويدل صدور هذا القرار الوزاري على تواصل الجهود وإصرار المسئولين بالمملكة الليبية على القضاء على الأمية من خلال إنشاء مؤسسات مستقلة لها ميزانيات خاصة للقيام بهذا الدور المهم وفق خطط ممنهجة ومدروسة.

عملت وزارة المعارف على التواصل مع الهيئات العالمية المختصة بتعليم الكبار للاستفادة من كل جديد في هذا المجال كما اشتركت الوزارة في المؤتمرات الإقليمية والعالمية ذات الصلة ومنها مؤتمري الإسكندرية الأول عقد في أكتوبر 1964م والثاني في شهر ابريل 1965م وقد تمحور حول تعليم الكبار وسبل القضاء على الأمية وتنفيذاً لتوصيات المؤتمرين فقـد وضعت الوزارة برامج شـــاملة لمحو الأمية وخاصة بين الذكور مـــابين سـن الثالثة عشرة والخـامسة والأربعين وكـــانت هذه الخطوات مدرجة ضمن خطة تنموية في النواحي الاقتصادية والاجتماعية لتوفير التعليم الوظيفي بضم تعليم الكبار إلى منظومة التعليم العـــامة[3]، وقد تميزت خطة حكومة المملكـة بمحو الأمية بخصائص عديدة إذ أعطت الأولوية للأعمار التي تتراوح مـــا بين الثالثة والخامسة عشر وركزت على الفئة العمرية حتى سـن الخامسة والأربعين وهي تمثل أقصى حدود العطاء والإنتاج عند الفرد ، أما من تعدى هذه السن فيتم تعليم من له الرغبة في محو الأمية[4].

لم يقتصر تعليم الكبار على الجهات الحكومية وعلى فئة الرجال بل قامت جهود نسائية في مدن برقة، ولعل من أبرزها ما قامت به جمعية النهضة النسائية التي أنشئت في درنة عام 1964م بعضوية(زينب الشافعي، وفاطمة الشريف، ورجعة الشريف، ونوريه الســـويح، وأوريدة أكويساه)،وتضمن نشاط الجمعية تكوين عدة لجان منها الثقافية والدينية والصحية وأخرى تختص بالشئون الاجتماعية،واستعانت الجمعية بمعلمة يوغسلافية لتعليم المنتسبات الطـرق الحديثة لمهنة الخياطة،كما كان بها معلمة من ألمانيا لتعليم حرفة التريكو ومعلم للآلة الكاتبة، ولعل أهم نشاط لديها هو فتح دورات متتالية لمحو الأمية وتعليم نساء المدينة بالإضافة إلى أنشطتها الخيرية والتوعوية[5].

---

[1] - حسن سليمان محمود، المرجع السابق ، ص ص 354 ، 356 .
[2] - سمية عبد الجليل أمداوي ، المرجع السابق ، ص ص 173 ، 175 .
[3] - عبد الله مصطفى الترجمان وآخرون ، المرجع السابق ، ص 64 .
[4] - محو الأمية وتعليم الكبار ، المرجع السابق ، ص ص 3 - 4 .
[5] - سليمة محمد بن حمادي ، المرجع السابق ، ص ص 35 - 36 .

وحددت الخطة الخمسية في بندها الخاص بمحو الأمية التركيز على من هم في أعمار العشرينات بصفتهم قوة عاملة لتنفيذ مشاريع الخطة الخمسية واعتبرت أن تعليم القراءة والكتابة والحساب ليست غاية تسعى إليها الدولة وإنما وسيلة لتطوير الإنسان وتحسين أدائه وترشيد طاقاته بطرق علمية وقوامها التعليم النظري والتعليم بالتدريب المهني والحرفي لأن التعليم المهني يحتاج إلى عملية محو الأمية لكي يسير بطريقة صحيحة[1].

جدول يبين عدد طلبة فصول محو الأمية(الدورة الأولى)والفصول التكميلية بمحافظات برقةعام 1965/ 1966م[2].

المحافظات	عدد الدارسين												
	ابتدائي					ابتدائي			المجموع الكلي للابتدائي	أعدادي			
	أولي	ثانية	ثالثة	رابعة	المجموع	خامسة	سادسة	المجموع		أول	ثاني	ثالث	المجموع
بنغازي	1193	520	32	43	1788	524	813	1337	3135	435	336	576	1347
البيضاء	780	467	—	—	1247	153	223	376	1623	154	65	163	412
درنة	344	41	231	111	727	131	114	245	972	124	102	63	289

الثانوي			
أول	ثاني	ثالث	مجموع
226	169	208	603
111	68	33	212
99	52	20	171

وضعت وزارة التعليم والتربية في عام 1965م خطة إستراتيجية لمحو الأمية وتعليم الكبار تقوم على مرحلتين هامتين الأولى مرحلة (إعدادية تجريبية) وتمتد لثلاث سنوات من عام 1968/1965م ويتم به توفير البيانات والإحصاءات والأسس القانونية والإدارية لتنفيذ المرحلة الثانية(وتمتد لأثنى عشر عاماً) واقتراح أفضل السبل لتعليم الكبار والربط بين التعليم المهني والتعليم العام ، وكذلك مراجعة المناهج والمواد المناسبة لمستوى التفكير والاهتمام بأعداد معلمين أكفاء مع إعطائهم دورات وإرسال بعثات للرفع من أداؤهم ، وتم فتح فصول لمحو الأمية وكذلك فصول تكميلية بمحافظات برقة الثلاث – بنغازي والبيضاء ودرنة – في عام 1966/1965م كما هو موضح بالجدول السابق ،وتضمنت مرحلة محو الأمية المرحلة الابتدائية الأولية وتبدأ من الصف الأول إلى الصف الرابع ، أمـــا الفصول التكميلية فشملت الخامس والسادس الابتدائي ،ثم المرحلة الإعدادية بمراحلها الثلاث الصف الأول والثاني والثالث الإعدادي ثم المرحلة الثانوية وتشمل الصفوف الأول والثاني والثالث الثانوي ، ففي مدينة بنغازي التحق بالمرحلة الابتدائية والأولية لمحو الأمية والتي تبدأ من الصف الأول إلى الصف الرابع الابتدائي حوالي ألف وســـبعمائة وثمانية وثمانون طالباً ، كمـــــا ضمـــــت السنة الخامسة والسادسة

[1] - محو الأمية وتعليم الكبار ، المرجع السابق ، ص ص 8 - 9 .
[2] - محو الأمية وتعليم الكبار ، المرجع السابق ، ص 34 .

الابتدائية ألفاً وثلاثمائة وسبعة وثلاثين طالباً وبلغ عدد الدارسين الملتحقين بالمرحلة الإعدادية بصفوفها الثلاث ألفاً وثلاثمائة وسبعة وأربعين طالباً وتجاوز عدد الدارسين بالمرحلة الثانوية إلى أكثر من ستمائة طالب ، وكان من ضمن الدارسين بمختلف المراحل مائة وخمس عشرة طالبة فقد شمل الصف الأول الابتدائي ألفاً ومائة وثلاثة وتسعين طالباً ، وضم الصف الثاني الابتدائي خمسمائة وعشرين طالباً بينما كان عدد الطلاب بالسنة الثالثة الابتدائية اثنين وثلاثين طالباً ولم يتجاوز الطلبة في الصف الرابع ثلاثة وأربعين طالباً ، أما الفصول التكميلية وتبدأ من الصف الخامس الابتدائي فقد كان عدد طلابه أربعمائة وأربعة وعشرين طالباً ، وضم الصف السادس الابتدائي ثمانمائة وثلاثة عشر طالباً .

أما المرحلة الإعدادية فقد كان عدد طلبة الصف الأول الإعدادي الخاص بمحو الأمية بمدينة بنغازي أربعمائة وخمسة وثلاثين طالباً ، وضـــــم الصف الثاني الإعدادي ثلاثمائة وستة وثلاثين طالباً ، أما طلبة الصف الثالث الإعدادي فبلغوا خمسمائة وستة وسبعين طالباً، وشهدت المرحلة الثانوية زيادة ملحوظة فبلغ عدد طلبة الصف الثانوي مائتين وستة وعشرين طالباً وبالصف الثاني مائة وتسعة وستين طالباً ، أما الصف الثالث الثانوي فقد التحق به مائتان وثمانية طلاب ، وشهدت محافظة البيضاء إقبالا ملحوظاً على الدراسة بفصول محو الأمية عام 1966/1965م وضم الصف الأول الابتدائي سبعمائة وثمانين طالباً وبلـغ الطلبة فـــي الصف الثاني الابتدائي أربعمائة وسبعة وستين طالباً،أمـــــا الصف الثالث والرابع فلم يكـــن بهـــا طلبة[1]،ويرجع السبب إلى استحداث فتح فصول لمحو الأمية بالمدينة المنشأة حديثاً ، وتمتد (المرحلة الثانية) من محو الأمية لمدة اثنا عشر عاماً وتمتد من 1968-1980م وهي شاملة وتنقسم لقسمين كل منها خمس سنوات والسنة السادسة تكون لوضع الملاحظات والاستبيانات التقويمية.

في عام 1968م صدر مرسوم ملكي يؤكد على تحديد العمر في محو الأمية بسن الخمسة عشر عاماً ونص على إلزام المواطنين على التعليم من سن الخامسة عشر إلى الخامسة والأربعين، وأعتبر المرسوم كل من تعدى الثانية عشرة ولم يبلغ مستوى معادل للصف الرابع أُمياً، ويكون التعليم للأعمار المذكورة إلزاميا ومجانياً ويعفى منه أصحاب الإعاقات البدنية والعقلية ويتم تدريس المستهدفين من محو الأمية القراءة والكتابة والحساب ومواد الثقافة العامة (الدين النواحي الصحية والاجتماعية) .

جدول يبين عدد المواد والحصص في فصول محو الأمية في العام 1963م[2].

[1] - محو الأمية وتعليم الكبار ، المرجع السابق ، ص 34 .
[2] - عبد الله مصطفى الترجمان وآخرون ، المرجع السابق ، ص 64.

الرقم	المواد	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
1	دين	3	3	3
2	قراءة وكتابة	8	8	8
3	تعبير واستعمال لغوي	3	3	3
4	حساب	6	6	6
5	علوم وصحة	2	2	2
6	برنامج	2	2	2
	مجموع الحصص	24	24	24

وحدد المرسوم مدة الدراسة وزمنها ونلاحظ من خلال الجدول أن معظم الحصص الأسبوعية كانت مخصصة لتعلم الكتابة والقراءة ثم تأتي مادة الحساب ، ويشمل البرنامج إلى جانب المواطنين العاملين بالدولة إضافة إلى العمال في الشركات الخاصة فقد ألزم المرسوم أصحاب الشركات الخاصة ورجال الأعمال تعليم عمالهم وكذلك جرى تكليف إدارة السجون بتعليم النزلاء ، ويتم تقديم إحصـــــاء بجميع من ينطبق عليهم المرسوم في خلال ستة أشهر من تاريخه وكذلك منح المرسوم مزايا من بينها ترقيات في الوظائف العامة لـمن [1]يلتزم بالتعلم وغرامـــات مالية عن المتخلفين عنه هـذا بالنسبة للـذكور، أما ما يخص النساء فإن التعليم يتم بالرغبة مراعاة للأوضاع الاجتماعية، وتم تكليف بعض الهيئات والجمعيات النسائية بتوعية النساء وإقناعهن بضرورة التعلم أسوة بالرجال[2].

يتضح من ذلك إن حكومة العهد الملكي بذلت جهوداً كبيرة طوال ثمانية عشر عاماً وضعت خلالها الخطط والبرامج في سباق مع الزمن لتعليم أكبر عدد من الليبيين الذين يعانون من الأمية ، ولكن بالرغم من كل تلك الجهود فإن نتائجها لم تكن كبيرة والسبب يرجع إلى الحالة الاقتصادية المتردية وخاصة في عقد الخمسينات ولأسباب اجتماعية، إضافة إلى الثقافية المتعلقـــة بالمجتمع الليبي عموماً و البرقاوي خصوصاً والمتمثلة في عزوف الآباء على بعث بناتهم للتعلم، وأيضاً عدم استمرار المنتسبين في البرامج التعليمية الخاصة بمحو الأمية .

[1] - محو الأمية وتعليم الكبار ، المرجع السابق ، ص ص 30 ، 33 .

الفصل الرابع

التعليم الديني في برقة 1951- 1969م

المبحث الأول : التعليم الديني في برقة 1951- 1961م

المبحث الثاني : التعليم الديني في برقة 1961- 1969م

المبحث الأول :

التعليم الديني 1951- 1961م

ظل التعليم الديني في برقة يتبع طريقة التدريس التقليدية السارية منذ أن عرفت البلاد التعليم الديني بعد الفتوحات الإسلامية القائم على تحفيظ القرآن وتعليم الكتابة والقراءة في المساجد والغرف الملحقة والخلوات ، ثم ظهرت الزوايا الصوفية في الإقليم في فترات لاحقة وانتشرت في مختلف مناطقه إلا إن أهمها وأكثرها انتشاراً وتأثيراً في الإقليم كانت الزوايا السنوسية ، نظراً لدقة تنظيمها وترابط زواياها وسهولة وسلاسة دعوتها.

أطلق اسم الكتاتيب أو الكتاب*على التعليم الذي يقام بجوار الزوايا والمساجد وأضرحة الأولياء ، فهي عبارة عن حجرات للتعليم الديني وتعتبر الأقدم التي لجأ لها الأهالي في برقة في ظل عدم وجود طرق أخرى للتعليم[1]،ويمكن القول إن التعليم الديني سار في الإقليم وفق النسق التقليدي فلم يحدث به أي تطور ولم يجد الآباء غيره ليوجهوا إليه أبنائهم لحفظ القرآن دون تفسير[2]، فطريقة التعليم تتم بعملية تقليدية بسيطة وعمل المعلم (الفقيه) يعتبر تطوعياً ولا يتقاضى مرتباً من السلطات الحاكمة، ويمكن القول إن تعليم الكتاتيب تعليم شعبي ولا سلطة للدولة عليه، ويعتاش الفقيه بما يقدمه أولياء أمور التلاميذ من مساعدات كل يوم خميس (خميسيات) وجاء تقاضي (الفقهاء والمشايخ) المبالغ المادية أو العينية من الأهالي مقابل تعليم أبنائهم استنادا إلى إجازة من الإمام مالك بقوله(لا بأس بأخذ الأجر على تعليم القرآن و الكتابة)[3]، أما فيما يخص العطايا فقد تكون حبوباً أو بيضاً أو صوفاً وغيرها من الأشياء المادية والعينية،أما النقود فتمنح في الأعياد والمناسبات الدينية وعادة ما تمنح من العائلات الثرية[4] ، من الواضـــح إن قلة التعامل بالنقود يرجع إلى المستوى الاقتصادي فقـــــــد كـــان أهالي الإقليم يعانون مـــن الفقـر وكانت اتجاهات وأعمال السكان قائمة على مهنة الزراعة والرعي والحرف البسيطة، والمعاملات بين الناس كانت في اغلبها تعتمد أسلوب المقايضة في المعاملات التجارية والخدمية ، أما عن الأدوات المستعملة في عملية التعليم بالكتاب فإن التلميذ يستعمل لوح من الخشب ومحبرة

* عبارة عن حجرة واسعة بها مجموعة رفوف توضع عليها المصاحف وأجزاء القرآن الكريم وبها العديد من الألواح الخشبية لكتابة الآيات القرآنية . تيسير بن موسى ، المرجع السابق ، ص 323.

[1] - سماح محمود علام الطاهر، المرجع السابق ، ص 62 .

[2] - أحمد محمد القلال ، المرجع السابق ، ص 307 .

[3] -نجاح القابسي ، المرجع السابق ، ص 12 .

[4] - تيسير بن موسى ، المرجع السابق ، ص 325 .

صغيرة*وقصبة أو ريشة عادة ما تكون ريشة طائر البط ، ويقوم بكتابة الآيات على ظهر اللوح وحفظها على ظهر قلب ثم يزيلها، وتعتبر الذاكرة القوية أهم مؤهلات التلميذ ويمكن اعتبار الكتاتيب مدارس أولية وابتدائية وقد انتشرت بكثرة في المدن والقرى والبوادي، بالإضافة إلى تحفيظ القرآن فإن التلميذ يتعلم بعض مبادئ العلوم الدينية ويتلقى دروس في الأدب والتهذيب والأخلاق، وعادة ما يقع مبنى الكتاب خارج المسجد احتراما له ولكي لا يعبث بها الأطفال خاصة إن منهم من هم في سن الخامسة والسادسة من العمر[1]، ولا تحتوي الكتاتيب على أي أثاث باستثناء حصائر على الأرض يجلس عليها التلاميذ (الصبية) على هيئة صفوف أمام الفقيه (المعلم)، أو حلقات حوله ويجلس الفقيه عادة على دكة عالية ، والغرض من ذلك سهولة مراقبة التلاميذ أثناء الدرس ، وعادة ما يضع تحته فراش من صوف الغنم (نطع) ويمسك بعصا طويلة يعاقب بها المهمل والمشاغب في حلقات الدرس، أو من يبلغ عنه ولي أمره للتأديب وفي بعض الكتاب يوجد مساعدين للفقيه وهم من الأشداء لتطبيق العقاب، ومراقبة الصبية داخل الخلوة (الكتاب) أو خارجها ، ووسيلة العقاب تسمى (الفلقة)*.

يقوم الفقيه بعملية المتابعة والتصحيح لتلك الألواح وتسميع الطلبة الذين أتموا الحفظ ومعاقبة المقصرين ، ثم يتـــــــم مسح الآيات مـن على الألواح في مكان طاهر يسمى (المحاية) تقديساً للقرآن باستعمال مادة الطفلة ثم تجفف ويكتب عليها من جديد ، ويعتمد الفقيه أسلوب التلقين وما على الصبي إلا حفظ ما يعطى على ظهر قلب عن طريق التكرار،والدراسة يومياً وتبدأ من الصباح إلى فترة الظهر وتستمر بعد وقت الغداء إلى العصر وقد تمتد إلى آذان المغرب ويعتبر يوم الجمعة عطلة أسبوعية[2]، كما توجد عطلات أخرى في الأعياد والمواسم الدينية ليوم أو أكثر، وأيضاً إذا جاء زائر للحي أو القرية فإن الفقيه يقوم بتسريح التلاميذ إكراماً له ، وأيضاً في حالة حفظ احد الدارسين لجزء من القرآن فإن أهله يحتفلون مع معلمي الكتاتيب، ويقدمون للفقيه مبلغ مالي بسيط كهدية وعربون شكر ، أما في حالة

* هي عبارة عن صوف غنم محروق ومخلوط بالماء ينتج عنه مسحوق أسود يسمى "الدواية" يستعمل للكتابة . فوزية حسين قناوي ، سمات التغير الاجتماعي في المنطقة الصحراوية ، منشورات جامعة قاريونس ، ط1 ، 2009م ، ص 191.

[1] - نجاح القابسي ، المعاهد والمؤسسات التعليمية في المغرب العربي ،ليبيا ، مجلة كلية التربية ، العدد الرابع عشر ، 1980 ،1981م ، ص ص 12 - 13 . ـــ فوزية حسين قناوي ، المرجع السابق ، ص ص 191- 192 .ـــ علي الهادي الحوات وآخرون ، المرجع السابق ، ص ص 27 - 28 .

* عبارة عن عصا غليظة مربوط بها حبل نصف دائري بحيث توضع به أرجل المعاقب ويشد الحبل جيداً بواسطة شخصين ويضرب التلميذ المشاغب بعصا من جريد النخل أو الزيتون أو الرمان أو سوط جلدي يسمى سوط سوداني – فوزية حسين قناوي ، المرجع السابق ، ص 191.ـــ أحمد محمد القلال ، المرجع السابق ، ص 308 .

[2] - تيسير بن موسى ، المرجع السابق ، ص 325.ـــ فوزية حسين قناوي ، المرجع السابق ، ص ص 191- 192.ـــ احمد محمد القلال ، المرجع السابق ، ص 308.

حفظ القرآن كاملاً فتكون هناك وجبة وعادة ما تكون وجبة إفطار* في منزل الطالب يدعى لها الفقيه والأقارب والأصحاب[1].

استمرت الكتاتيب على نفس النهج طوال فترات الحكم المتعاقبة على الإقليم منذ العهد العثماني ، وتعرضت للإغلاق في بعض مراحل الحكم الايطالي، وقد انقسمت مدارس الأوقاف في العهد الإيطالي إلى ثلاثة أقسام (ابتدائي ، ثانوي ، نهائي)، ولم يوجد في برقة سوى التعليم الديني الابتدائي، أما المستويين الآخرين فوجدا بإقليم طرابلس[2]، كما لم تولها الإدارة البريطانية أي اهتمام، ويرجع ذلك إلى تركيزها على فتح المدارس الابتدائية للتعليم العام نظراً لانتشار الأمية بين السكان، ومن بين الكتاتيب التي اشتهرت وذاع صيتها نهاية حكم الإدارة البريطانية كتاتيب الجغبوب،نظراً للدعم الذي تلقته من قبل (الأمير إدريس) وبعض الأعيان، وكان يرأسها طاهر المراكشي ويساعده معلمين هما(سعد المنفي وأحمد بن موسى)،ولم تكن تلك المدرسة القرآنية إلا امتدادا للتعليم الديني منذ نشأته في عهد الإمام (محمد بن علي السنوسي) ولم تكن هذه العملية التعليمية مستندة إلى نظم وأسس علمية للقراءة والكتابة أو تعتمد منهج ثابت[3]، وكانت الكتاتيب قبيل الاستقلال تتبع الزوايا الواقعة في نطاقها ويكلف معلميها من قبل شيخ الزاوية المعين من طرف الأمير إدريس السنوسي فالشيخ هو المسئول عن الأوقاف والكتاب والقضاء [4] .

المســاجد : كان يتم بالمساجد أيضاً تحفيظ القرآن وتدريس اللغة العربية فالمسجد عبارة عن حجرة كبيرة بها محراب ومنبر، ويعتلي ذاك البناء صومعة عادة ما تضاء بالأنوار ليلاً ويلحق بالمساجد بعض المرافق الخاصة وبيوت القيمين عليها وكانت المساجد في العهود السابقة تفرش بالحصير،ثم تطور الأمر في العهد الملكي إلى فرشها بالسجاد وتزويدها بمكبرات الصوت[5]،وتعليم المساجد أعلى من التعليم في الكتاتيب وطريقة التعليم في المساجد تتم على يد الفقهاء والمشايخ الذين يجلس الطلبة حولهم أو أمامهم على حصائر في شكل صفوف أو دوائر ويتم بها تدريس الطلبة مختلف العلوم الإسلامية ،وقد تعددت أنشطة المساجد خلال العهد الملكي إذ لم يقتصر وجودها ونشاطها على حواضر الإقليم وتعدد وجودها في مختلف الأنحاء والمناطق بالإقليم،وكان من يتم تعليمه في المساجد وتسمح له ظروفه المادية

* وجبة الإفطار عادة ما تكون وجبة شعبية مثل العصيدة أو المثرودة . العلمي احميدة العلمي ، شيخ الزاوية البيضاء في الفترة من 1964-1969م ، مقابلة شخصية أجراها الباحث يوم 23، 3 ، 2015م.

[1] - أحمد محمد القلال ، المرجع السابق ، ص 309 .

[2] - عمار جحيدر ، آفاق ووثائق في تاريخ ليبيا الحديث ، الإسكندرية ، الدار العربية للكتاب ، 1991م ، ص ص 161 ، 166 .

[3] - فوزية حسين قناوي ، المرجع السابق ، ص 191 .

[4] - العلمي احميدة العلمي ، شيخ الزاوية البيضاء في الفترة من 1964- 1969م ، مقابلة شخصية أجراها الباحث يوم 23، 3 ، 2015م.

[5] - محمد بشير سويسي ، المرجع السابق ، ص ص 83 - 84 .

يسافر إلى خارج الإقليم لإكمال دراسته وعادة ما يسافر أبناء الإقليم للأزهر الشريف لقربه من برقة وتمتعه بأساتذة ومناهج دراسية متقدمة[1]، والملاحظ إن المساجد في العهد الملكي كانت تحظى برعاية السلطات ودعمها ولو بشكل غير مباشر فظهرت المساجد التي يمكن أن تسمى بالخاصة وهي التي يبنيها شخص للصلاة ويعلم بها الناس تعليماً خاصاً أو عاماً احتساباً لوجه الله مثل جامع رويفع الأنصاري الذي بناه البوصيري الشلحي ، وهناك المسجد المتوسط ويـتم فيـــه تعليم التلاميذ المرحلة التحصيلية من تحفيظ وتعليم لمبادئ العقائد والعبادات وإلقاء الدروس لزيادة الوعي بين الناس وهي تمثل أغلب المساجد بالإقليم ، أما النوع الأخير من المســـاجد فهو المسجد الجامع وعادة ما يقام في المدن أو الحواضر مثل الجامع الأزهر في مصر، وجامع المعهد السنوسي بواحة الجغبوب وتدرس به علوم إنسانية إلى جانب العلوم الدينية ،مثل الفلك والرياضيات وعلوم الحياة والآداب[2].

غالباً ما تلقى بالمساجد الدروس والمحاضرات العلمية و بها مرافق لسكن المشايخ والطلبة الغرباء، وهناك بـعض المساجد ببرقة مـــــن يعود إنشائها إلى قرون عديدة مثل مسجد عبدالله بن أبي السرح بمنطقة أوجلة ومسجد الصحابة بدرنة[3]،، كما كان المسجد ملتقى للأعيان والزعماء وتنشط به الحياة العلمية والاجتماعية فقد عمل المسجد على تقوية الروابط بين الأهالي في المدن والقرى، حيث يعتبر ملكية جماعية لأن بناءه يتم عن طريق التبرع وكل يساهم بقدر استطاعته ، وهذا دأب معظم بلدان العالم الإسلامي ولم تكن برقة باستثناء عن ذلك، وإن حدث أن بنى أحد الموسرين مسجداً فإن أهالي القرية أو المدينة يساهمون بتبرعات في بناءه، وقد بنت الحكومة في العهد الملكي عدة مساجد في برقة منها جامع الملك إدريس في طبرق وجامع مسه وجامع الملك بالبيضاء وجامع المرج ، وأغلب تلك المساجد تحوي مكتبات بها كتب دينية ومراجع فقهية قيمة لمختلف العلماء، وإن كان أكثر تركيزها على علماء المذهب المالكي لأنه هو المذهب السائد بالإقليم ،واحتوت تلك المساجد على كتب ومخطوطات لعلماء الطريقة السنوسية *،وكتب تختص بالعبادات والعقائد والسير والحديث وعلـــــــم التصوف[4]، وكانت لبعض المساجد أوقافاً خاصة بها يستعمل ريعها للصرف على الأغراض المتعلقة بالشؤون الدينية، مثل شؤون المساجد والجوامع ومنح الخطابة والإمامة والآذان، وأيـضاً للقيمين على تلك المرافق ،وقد تتعرض بعض الأوقاف سواء المساجد أو الزوايا للاختلاس أو سوء التصرف من بعض المسئولين عنها وكـــــانت تقام بالمساجد أحكام الفتاوى، وإقامة المراسم فـي الأعياد والمـناسبات

[1] - رأفت غنيمي الشيخ ، التعليم المصري في ليبيا بين عهدين ، ص 9 .
[2] - علي الهادي الحوات ، المرجع السابق ، ص ص 27 - 28 .
[3] - أحمد مختار عمر ، المرجع السابق ، ص 105 .
* منها كتب المسائل العشر وبغية المقاصد وإيقاظ الوسنان والدرر السنية ومقدمة موطأ مالك وشفاء الصدور وغيرها من الكتب الفقهية والشرعية وأغلبها في المذهب المالكي . علي محمد الصلابي ، الحركة السنوسية ، ج1 ، بيروت ، دار البيارق ، ط1 ، 1999م ، ص200. .
[4] - نقولا زيادة ، برقة الدولة العربية الثامنة ، المرجع السابق ، ص 60 .

الـدينيـة وحل المشاكل والخصومات، كما تقام بها عقود الزواج، وما سميت بالعلاج الديني بالقرآن والسنة[1].

الزوايـــا :

انتشرت الزوايا في كافة أنحاء إقليم برقة إلى جانب المساجد والكتاتيب وكان لها دور كبير في تنظيم التعليم الـديني ، وكـانت تقوم عليها طـرق دينية وأنشـطة اقتصـادية ، واضطلعت بدور كبير فـي نشر الحياة التعليمية والثقافية فـي برقة بشكل خـــاص ، فقـد كـانت الزوايا إلى جانب الكتاب والمساجد تنشر التعليم بشقيه الديني والدنيوي، وقد استفادت من أموال الوقف الخاص بها منذ العهد العثماني حتى عهد المملكة الليبية ،وقد عرفت الزوايا بأسماء متعددة في العالم الإسلامي ففي بلاد فارس سميت (الخانقاه)، وفي غرب أسيا الجزيرة العربية وما حولها سميت (خلوة)، وفي أسيا الصغرى أطلق عليها اسم(تكايا)، وفي شمال أفريقيا الممتد من برقة إلى المغرب الأقصى أطلق عليها اسم (رباط أو زوايا)،والتعليم بالزاوية أشمل من الكتاب وشهادتها أعلى وهي بإشراف عالم متصوف له مكانة دينية وعلمية في معظم الأحيان، وأغلب الزوايا تعرف باسم مؤسسها[2]، مثل الزاوية السنوسية والزاوية الرفاعية والزاوية العيساوية والمدنية والتيجانية وغيرها، وللزاوية بناء خاص فهي تجمع ما بين هندسة المنزل والمسجد وهي عادة قصيرة الجدران ولها قباب منخفضة ونوافذ صغيرة وقليلة ومساجدها بدون مآذن في الغالب ولها أوقاف خاصة بها يعتاش عليها شيخها وطلبة العلم وأتباعها (المريدين)، وقد انتشرت الزوايا بشكل كبير مـــنذ القرن السابع الهجري في بلاد المغرب الـعربي وكثر دفن شيوخها المؤسسين بها، ومنهم الشيخ عبدالسلام الأسمر والشيخ الزروق والشيخ ابن السنوسي *،وعادة ما تطلى جدران الزوايا باللون الأبيض[3] .

بعد تلقي الأطفال مبادئ القراءة والكتابة وحفظ القرآن بالكتاتيب فإن النجباء منهم ينتقلون إلى الزاوية، لأن منهجها متقدم ولكنه أقل من التعليم في المعاهد الدينية النظامية[4] ويشمل المنهج بالزاوية (الفقه والحديث والتوحيد وعلم الفلك والمناظرة والنحو والتعرف على الناسخ والمنسوخ مـــــن القرآن

---

[1] - محمد بشير سويسي ، المرجع السابق ، ص ص 82 - 83 .

[2] - مفتاح السيد الشريف ، السنوسية ، القاهرة ، دار الاستقلال ، ط1 ، 2008م ، ص 51 . ـــ محمد بشير سويسي ، المرجع السابق ، ص ص 83 ، 85 .

* هو محمد بن علي السنوسي ولد ببلدة مستغانم بالجزائر عام 1787م وينتهي نسبه إلى البيت النبوي ، وهو مؤسس الطريقة السنوسية وقد استقر ببرقة بعد عودته من الحج في عام 1843م وبنى الزاوية البيضاء في الجبل الأخضر ،وأسس الدعوة السنوسية التي اعتمدت في انتشارها على الزوايا وقد ساعدت في نشر مبادئ الإسلام الصحيح في برقة بعدان كان يسودها الجهل بقواعد الإسلام الصحيحة . محمد فؤاد شكري ، السنوسية دين ودولة ، ص 31 .ـــ محمد الشارف عبد الله الخطابي ، أعلام الطريقة السنوسية ، مصر ، 2003م ، ص ص 2 ، 10. ـــ ايفا نز بريتشارد ، السنوسيون في برقة ، ترجمة : عمر الديراوي أبو حجلة ، طرابلس ، مكتبة الفرجاني ، ط1 ، 1948م ، ص ص 110 - 111. ـــ عبد السميع عبد الكريم ابر يدان ، السيد محمد المهدي السنوسي ودوره في تطوير الحركة السنوسية (1844- 1902م) رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بنغازي ، 2014م ، ص ص 5 - 6 . ـــ إيريك آرمار فولي دي كاندول ، المرجع السابق ، ص ص 2 - 3 .

[3] - شوقي ضيف ، عصر الدول والإمارات صقلية ،القاهرة ،دار المعارف ،1992م، ص 64.

[4] - سمية عبد الجليل أمداوي ، المرجع السابق ، ص 18 .ـــ علي الهادي الحوات ، المرجع السابق ، ص 31 .

والحديث والإجماع والقياس)، ويتلقى الطلبة أيضاً علوم (اللغة والكلام وعلوم التصوف)، بالإضافة إلى التعليم المهني والحرفي [1] ، والطالب الذي يكمل تعليمه بالزاوية يعمل معلماً بالكتاب أو الوعظ والإرشاد.

وقد اشتهرت الدعوة السنوسية في برقة واتسع نفوذها وكانت تعتمد على الزوايا التي اعتبرت مركز الحياة الروحية الاقتصادية، وبفضل زواياها المنتشرة في ربوع الإقليم تمكنت من إبراز الثقافة العربية والإسلامية، فالسنوسية لم تكن طريقة صوفية فحسب وإنما طريقة ومنهاج للحياة بكل مجالاتها، فقد كانت تلقي بالزوايا والمساجد دروس اللغة والأدب والفقه وغيرها، وقد أنجبت تلك المجالس العديد من العلماء والأدباء أمثال (عبد الرحيم الزموري البرقي ومحمد السني ومقرب حدوث)، وإن ضاعت اغلب مآثرهم بسبب عدم التدوين[2]،

تعددت أنواع الزوايا في برقة، وتم تصنيفها إلى ثلاثة أنواع أولها الزوايا البسيطة وهي عبارة عن مجموعة أبنية متراصة لإيواء الطلبة وفي وسطها ساحة كبيرة تطل عليها فصول دراسية، ومكتبة خاصة بها تحتوي كتب وتفاسير ومخطوطات دينية، والمرافق والأراضي المحيطة بالزاوية تعتبر من أوقافها يستخدم ريعها للإنفاق على متطلبات الزاوية مثل الزاوية البيضاء ،وهناك زوايا تقام على أضرحة الأولياء والأشراف وهي كمثيلاتها الأخرى لها أوقاف خاصة وتسمى باسم صاحب الضريح المقامة عليه ، والنوع الثالث هي الزوايا المقامة في أماكن معينة من قبل شيخ مكلف وبعد وفاته يدفن بها وتسمى باسمه مثل زاوية (إسماعيل الفزاني) في بلدة الفائدية الواقعة جنوب شحات،وقد انتشرت الزوايا في برقة وخاصة الزوايا السنوسية فقد حرص (الإمام محمد بن علي السنوسي) عند بناء أي زاوية جديدة على أن تكون الأراضي المحيطة بها خصبة بعد أن تتبرع بها القبيلة المحيطة بها وتعتبر وقف،ثم تبنى مرافق الزاوية وغالباً ما يقوم ببناءها أبناء القبيلة المتبرعة بها، ويساعد أيضاً في بناءها شيخ الزاوية المكلف وكـانت الزاوية البيضاء أول زاوية تبنى في برقة عام 1843م ولذلك لقبت (بالزاوية الأم) واستمرت الزوايا بالانتشار حتى تجاوزت مائة زاوية منها خمسة وأربعون زاوية في برقة والباقي في إقليمي طرابلس وفزان وجنوب الصحراء الكبرى[3]، وعادة ما ينقسم بناء الزاوية إلى قسمين الأول لإقامة الشيخ وعائلته، والقسم الثاني وهو الأكبر يشمل المسجد والمدرسة والمضافة

---

[1] - تيسير بن موسى ، المرجع السابق ، ص 327 .ـــ محمد الطيب الأشهب ، برقة العربية بين الأمس واليوم ، القاهرة ، مطبعة الهوا ري ، 1949م ، ص ص 192 - 193 .

[2] - محمد فؤاد شكري ،ميلاد دولة ليبيا الحديثة ، المرجع السابق ، ص ص 85 ،87 .ـــ الطاهر الزاوي ، أعلام ليبيا ، طرابلس ، ليبيا ، دار الفرجاني ، ط2، 1971 م ، ص 13 .ـــ محمد عبيد أحمد بدوي ، الحركة السنوسية ودورها السياسي والديني في أفريقيا ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، معهد البحوث الأفريقية ، 1988م ، ص 119 . ـــ هانس فيشر ، عبر الصحراء الكبرى ، ترجمة : الطيب الزبير الطيب ، طرابلس ، دار الفرجاني ، ط1 ، 2009 م ، ص 62.

[3] - أحمد صدقي الدجاني ، الحركة السنوسية نشأتها ونموها في القرن التاسع عشر ، القاهرة ، دار الأنجلو مصرية ، 1967م ، ص 119 . الصالحين الخفيفي ، دور التعليم الديني في الحفاظ على التراث الثقافي في ليبيا ، مجلة الشهيد ، العدد الثامن والعشرون والتاسع والعشرون ، 2007 ، 2008 م ، ص 34. ـــ سماح محمود طاهر علام ،المرجع السابق ، ص ص 87 ، 90.

والمرافق الأخرى للمريدين والطلبة الذين يرتادونها[1]، فجامع زاوية الجغبوب على سبيل المثال يتسع لأكثر من ستمائة مصل و به حجرات للطلاب * ودار للضيافة يأوي إليها الغرباء والزوار والمسافرين، ويقيمون بها لمـــدة ثلاثة أيام كما هي العادة عنـد العرب قديماً وتبنى بجانب مرافق الزاوية حظائر للمواشي وأبل التجار والمسافرين، وأيضاً تحفر بها آبار للشرب ويحيط ببعض الزوايا حصن به أبراج للحراسة[2]، وقد اهتمت الزوايا السنوسية بالعلوم النظرية والعملية، بالإضافة إلى تهذيب الأخلاق والمعاملات بين الناس وكانت مكان لاجتماع مرتاديها الذين يطلق عليهم اسم (الأخوان أو المريدين) ،ونظراً لوقوع الزوايا على طـــرق القوافل فـــإنها أصبحت مركز اقتصادي للتبادل التجاري، وأيضاً للراحة والتزود بالمؤن والمياه ولكل زاوية شيخ (المقدم) وله السلطة العليا على الأخوان ، وكان رواد الزوايا في بداياتها في برقة منقطعين للعبادة وزاهدين في أمور الدنيا لذلك سموا(الدراويش)،ولكن الأمر أختلف بظهور الزوايا السنوسية فقد وضع الإمام السنوسي نظمها على أسس دينية واجتماعية، ومهد ذلك لانتشار دعوتهم انتشاراً كبيراً في ليبيا وجنوب الصحراء الكبرى[3].

لم يقتصر دور الزوايا ببرقة على الجانب الديني التعليمي إذ ساهمت في الحياة الاقتصادية بمفهومها الموجود آنذاك القائم على مـــــا يمارسه السكان من أنشطة حرفية ورعوية وزراعية، وفي هذا المجال بالذات حرمت الزوايا السنوسية على إتباعها التسول والاتكال على الغير لكسب الرزق بل أمرتهم بالعمل في مختلف الحرف التي كانت تقوم الزوايا بتعليمها لهم مثل الزراعة والبناء والحدادة والتجارة، وقد استمرت تلك الزوايا على نفس المنوال طوال القرن التاسع عشر والقرن العشرين حتى قيام المملكة رغم توقفها لبعض السنوات نتيجة الحروب وبفضل تشجيع الزوايا لمرتاديها على التعلم في مختلف الحرف، فقد تحولت الأرض بجوار الزوايا إلى بساتين غناء تحتوي عـــلى جميع أنواع الخضروات والفواكه سواء تلك الموجودة في الجبل الأخضر، أو في أعماق الصحراء مثل زاوية الجغبوب وزاوية التاج وزوايا الواحات ، وانتشرت قرب الزوايا المتاجر والورش والعمران كما راجت حركة التجارة[4].

---

[1] - شوقي ضيف ، المرجع السابق ، ص 64 .

* كان هناك إقامة داخلية لطلبة الزوايا يقدم لهم فيها الغذاء المجاني ومنها وجبة الفطور وهي عبارة عن تمر وكشك (لبن معقم) أو تمر وزيت و(زميتة) ووجبة الغداء وتشمل وجبة (ساخنة) وشربة عدس أوفول أو حساء ،ويوزع الشاي بعد وجبة العشاء لأنه يساعد على السهر من أجل القراءة والمراجعة والحفظ ، ووجبة مع اللحم يوم الجمعة ، ويمنح الطالب كساء وهو عبارة عن قميصين وحذاء وطاقيتين (معر قة) وسروالين وجبة من الصوف لفصل الشتاء ، وعادة ما يتبرع بعض ميسوري الحال والأعيان والزوار من أجل إقامة بعض الحفلات الدينية والرحلات وخاصة في نهاية كل شهر (زرادي) وذلك للترويح على الطلبة وتجديد نشاطهم . محمد الطيب الأشهب ، برقة العربية بين الأمس واليوم ، المرجع السابق ، ص 192 .

[2] - نقولا زيادة ، ليبيا في العصور الحديثة ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، 1966م ، ص ص 73 - 74 .

[3] - محمد فؤاد شكري ، السنوسية دين ودولة ،المرجع السابق ، ص ص 85 - 86 .

[4] - السنوسي يونس علي بالقاسم ، واحة الجغبوب ودورها في التعليم الديني في ليبيا (1855- 1926م) رسالة للحصول على درجة دكتوراه في الفلسفة في التاريخ الحديث والمعاصر ، القاهرة ، 2013م ، ص 86 .ـــ محمد فؤاد شكري ، السنوسية دين ودولة ، المرجع السابق ، ص 86.

هناك عوامل أخرى أخذت بالحسبان عند بناء الزوايا ويمكن تقسيمها إلى عوامل (سياسية وإستراتيجية واقتصادية واجتماعية) ، فقد أقيمت الزوايا في برقة في أراضي القبائل القوية والكبيرة، ولعل ذلك يرجع في الرغبة في أن تحمي تلك القبائل الزوايا من الغزو والسلب وكذلك إكسابها الهيبة اللازمة بالتحاق أبناء تلك القبائل بإخوان الزوايا ، وأقيمت الزوايا على طرق القوافل وعلى الخلجان البحرية، ويبدو أن ذلك يرجع إلى العمل الاقتصادي الـــذي يمكن تلك الزوايا من الاستمرار والبقاء في دعوتها، فقد أقيمت بعض الزوايا في أماكن إستراتيجية على مفترقات الطرق التجارية[1]،ومنها زاوية القيقب والعزيات واجدابيا، بالإضافة إلى إنشاء زوايا على الخلجان المهمة ومنها زاوية رأس التين وزاوية البردي ، كما كانت كل زاوية تختص بتعليم قبيلة بعد تزويدها بالمشايخ والفقهاء بل إن بعض القبائل بنيت بأرضها زاوية لكل فخذ مثل قبيلة العبيدات، فقـــــد كانت بأماكن إقامتها مجموعة زوايا منها زاوية مرتوبة وتخص عائلة (جازيه) وزاوية رأس التين وأم الرزم في أماكن تواجد عائلة (مزين)، والعزيات بأراضي عائلة (عبد الله غيث) وكذلك زاوية لمرصص،وليس الغرض من ذلك التقسيم بين تلك القبائل وإنما إدراك الشيخ السنوسي لقوة تأثير القبيلة في برقـة، فعمل على تهذيب تلك القبائل بواسطة أبنائها الذين يتعلمون في هذه الزوايا ، وأصبحت الزاوية رمز للوحدة القبلية وأضفى ذلك عليها صبغة إدارية حيث يبعث بقسم من منتجاتها إلى مركز الزوايا السنوسية، لينفق في مـــجالات الدعوة وعلى تعليم الصبيان في الكتـاتيب والمـدارس الأولية [2]،وأصبحت الزاوية مركز التعلم للقبيلة و بـــها المسجد ومركز اقتصادي وتجاري للمنطقة، وقد اختير لبناء الزاوية أماكن يسهل الدفاع عنها بالإضافة لغنى تربتها وتقام عند الآبار والعيون، والأراضي المقامة عليها الزوايا مقدسة يحرم فيها استخدام السلاح والخصام ويلجأ إليها الناس طلباً للحماية، كمـــا كانوا يحفظون بها أموالهم وثرواتهم[3]، ويتضح ذلك من خلال مكان بناء زاوية شحات التي أقيمت على ربوة عالية على جانب وادي عميق يصعب تسلقه قرب عين ماء لا تنضب، وبجوارها كهوف تستخدم لأغراض عدة مثل تخزين المؤن والحبوب والالتجاء إليها صيفاً وشتاءً، وكذلك التحصن بها وقت الشدائد وتطل الزاوية على ارض الوقف التي تشرف عليها ، وأراضي الوقف ملك للزوايا لا يجوز بيعها أو تمليكها أو توريثها وهي تتبع الزاوية مباشرة، وهـــــذه الأراضي تتسع مع مرور الزمن نتيجة الهبات والشراء وزراعة الأرض المتروكـة، وأيضاً نزع ملكية الأراضي المتنازع علي ملكيتها بين القبائل لصالح الزاوية وهناك استثمارات للأرض

ـــ علي محمد الصلابي ، المرجع السابق ، ص ص 123 ، 126 . ـــ شكيب أرسلان ، حاضر العالم الإسلامي ، ج1 ، تأليف : لوثرب ستودارد ، ترجمة عجاج نويهض ، لبنان ، ط5 ، 2009 م ، ص 298 .

[1] - محمد عبيد أحمد بدوي ، المرجع السابق ، ص 86 .

[2] - نقولا زيادة ، ليبيا في العصور الحديثة ، المرجع السابق ، ص 74 . ـــ الصالحين الخفيفي ، دور التعليم الديني في الحفاظ على التراث الثقافي في ليبيا ، ص 35 .

[3] - محمد عبد المنعم الخفاجي ، المرجع السابق ، ص 75.ـــ السنوسي يونس علي بالقاسم ، المرجع السابق ، ص 86.ـــ نيكولاي بروشين تاريخ ليبيا في العصر الحديث – منتصف القرن السادس عشر – مطلع القرن العشرين ، ترجمة : عماد الدين حاتم ، طرابلس ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، ط2 ، 2005م ، ص ص 342- 343 .

بإذن مالكها يتم تمليكها للزاوية بالتدريج وهكذا أصبحت أراضي الزوايا ذات مساحات كبيرة وقسمت إلى أراضي زراعية وأخرى للرعي[1] وتبلغ المسافة بين الزوايا بعضها عن بعض بالمناطق الساحلية في برقة حوالي ست ساعات سيراً على الأقدام[2].

من الواضح إن هذه الزوايا وخاصة في الجبل الأخضر لا تزيد المسافة بينها عن خمسة عشر إلى عشرين كيلومتر، أي إن المسافة بينها أقل من ست ساعات سيراً على الأقدام ومنها المسافة بين زوايا الفائدية والقيقب والأبرق وشحات والبيضاء ومسه والحنية واقفنطة وينطبق الأمر على باقي الزوايا بالإقليم.

بعد قيام المملكة الليبية ورغبة من حكومتها في تنظيم عمل الزوايا تمهيدً لإدماج التعليم الحديث بالتعليم التقليدي، صـــــدر مرسوم ملكي عام 1952م بتأسيس إدارة عامـــة للزوايا السنوسية على مستوى الولايات الثلاث في المملكة برئاسة علي السني وهو من منطقة مزده، ثم تلاه إبراهيم الغماري الذي أستمر برئاسة إدارة الزوايا حـــتى عام 1969م ، وقسمت الزوايا وفق الولايات إلى ثلاث إدارات فرعية تتبع الإدارة العامة للزوايا، وكلف أحمد محمد الغزالي مديراً لزوايا ولاية برقة وأستمر في عمله حتى عام 1969م، وتتدرج إدارة الزوايا حسب التسلسل من المدير ونائب المدير والكاتب ومسئول الحسابات، أما الزاوية فيرأسها شيخ واختصاصاته تطابق اختصاص الشيخ في فترة ما قبل الاستقلال من إمامة وخطابة،وأقتصر دور الزاوية في العهد الملكي على حماية أوقاف الزاوية وتشمل الأراضي والبساتين والعقارات الخاصة في نطاق الزاوية، والإشراف على المساجد من حيث النواقص سواء من الأئمة أو القيمين واحتياجات الأثاث والصيانة،وكل ما تتطلبه تلك الزوايا والمساجد،ومخاطبة مدير الزوايا بالولاية لتوفير تلك المتطلبات ويقوم بهذه الأعمـــــال مسئول الأوقاف بالزاوية، كما وجد مسؤول عن المسجد بالزاوية (القيم) ومهمته الإشراف على نظافة المسجد وتجهيزاته وأثاثه ومرافقه،وتشمل الكتاتيب الملحقة بالزاوية[3]،وقامت إدارة الزوايا السنوسية بترميم وصيانة الزوايا السنوسية التي طالتها أيدي التدمير والتخريب منذ الاستعمار الإيطالي، وعملت على استرجاع أوقافها وعقاراتها التي صودرت وفتحت في بعضها مدارس قرآنية (كتاتيب)[4].

أما المنهج المتبع في التعليم الديني بالزوايا أبان العهد الملكي فكان يتركز على تعليم القرآن وحفظه، بالإضافة إلى بعض المبادئ في العبادات والعقائد ، وكانت مشيخة الزاوية تشرف على الكتاتيب التابعـــة لإدارة الأوقاف والـــتي استمرت في أداء عملها في جمـيع مناطـــق برقة ووضعت

[1] - نيكولاي بروشين ، المرجع نفسه ، ص 343 .
[2] - نقولا زيادة ، ليبيا في العصور الحديثة ، ص 75 .
[3] - العلمي احميدة العلمي ، شيخ الزاوية البيضاء في الفترة من 1964- 1969 م ، مقابلة شخصية أجراها الباحث يوم 23، 3 ، 2015م.
[4] - التعليم الديني في ليبيا ، المرجع السابق ، ص 20 .

لها مناهج خاصة ، واعتبرت مدارس ابتدائية وأولية وقد تقلص دورها تدريجياً ولكنه لم ينته[1]، ومنها كتاب الجغبوب التي أعيد التعليم بها من جديد عام 1957م، وأضيفت لها بعض المواد المتعلقة بالإحكام والعبادات وأصول الدين والآداب العامة[2]، وقامت نظارة المعارف ببرقة بافتتاح معهد ديني بجانب الزاوية البيضاء عام 1952م أطلق عليه اسم معهد السيد محمد بن علي السنوسي بناءاً على مرسوم ملكي، وزودته بمجموعة من المفتشين المختصين في مختلف المواد، بالإضافة إلى الاستعانة بخبير من اليونسكو كان يعمل بالمعارف وهو (عبد الحميد ياسين) لتطوير المناهج لكي تناسب البيئة المحلية ،وبعد الانتهاء من إعداد المناهج ومنها التربية الوطنية والمجتمع الليبي تم إضافة مادة اللغة الإنجليزية ،وحددت مدة الدراسة به لأربع سنوات دراسية واتجه المجلس الأعلى لمعهد (السيد محمد بن علي السنوسي) إلى دراسة توزيع السكان بالمملكة لفتح فروع بها[3]، وقد قام (عبد الله بالعون) ناظر المعارف ببرقة بتكليف الشيخ الأزهري (أحمد مسلم) بإدارة المعهد، وفتح باب القبول أمام الطلبة المتحصلين على الشهادة الابتدائية بعد إجراء مقابلـــة شخصية حضرها (أحمد الغزالي) مدير الزوايا السنوسية بالإقليم ،وتوجه للمتقدمين أسئلة تختص بالجانب الديني حول قواعد الإسلام والعبادات، وأسئلة في السير الإسلامية، وعلى أثرها تم قبول ثلاثة وثلاثين طالبا في ذاك العام من بينهم (صالح سعد العلام والعلمي أحميدة*) وكانت أعمار المقبولين تتراوح ما بين العشر والثلاثين عاماً [4].

بلغ عدد المعلمين بالمعهد عند افتتاحه ستة وعشرين معلماً[5]، قاموا بتدريس المواد المقررة من بينهم معلمين مصريين منهم معلمي اللغة والشريعة "شرعيـــــــات" (عبد الحفيظ ساري وأحمد مسلم)، وكان هناك معلمين ليبيين منهم (عيسى الفاخري) وهو كفيف و يعلم اللغة العربية والدين، وقام (ابوخطوة الدرناوي) بتدريس مادة الرياضيات، وكان (عبد الرحيم السكوري) معلماً للاجتماعيات ، وتم تكليف (محمد مكاييل بوشاح) سكرتيراً للمعهد و(إبراهيم الفر جاني) بالإشراف على الطلبة و(عبدالسلام بوزناد) مندوباً للبريد، وفي سنة 1956م تولى إدارة المعهد (محمد الزنتاني) وأستمر حتى عام 1960م، بالإضافة إلى وكيله (إبراهيم الغماري)[6] وصدر مرسوم ملكي في عام 1955م بجعل المعهد مستقلاً في الإدارة والميزانية عن نظارة معارف برقة وجعله تحت إشراف المجلس الأعلى ورئاسة شيخ المعهد ، من الواضح إن اتخاذ هذا القرار يرجع إلى رغبة حكومة المملكة في جعل المعهد شاملاً وتوسيع اختصاصاته بحيث تشمل أنحاء المملكة، وبالفعل تم في عام 1956م فتح فـروع للمعهد في

---

[1] - أحمد محمد القلال ، المرجع السابق ، ص 300 .

[2] - فوزية حسين قناوي ، المرجع السابق ،ص 191 .

[3] - زينب الجبري ، المرجع السابق ، ص 46 . ـــ التعليم الديني في ليبيا ، المرجع السابق ، ص 21 .

* تولى مشيخة الزاوية البيضاء منتصف الستينات وحتى نهاية العهد الملكي . قرار صادر من إدارة الزوايا السنوسية ببرقة عام 1964م بتكليف السيد العلمي أحميدة الغماري شيخاً للزاوية البيضاء.

[4] - العلمي احميدة العلمي ، شيخ الزاوية البيضاء في الفترة من 1964- 1969م ، مقابلة شخصية أجراها الباحث يوم 23، 3 ، 2015م.

[5] - جامعة محمد بن علي السنوسي ، المرجع نفسه ، ص 24 .

[6] - العلمي احميدة العلمي ، شيخ الزاوية البيضاء في الفترة من 1964- 1969م ، مقابلة شخصية أجراها الباحث يوم 23، 3 ، 2015م.

ولايات ليبيا الثلاث وضم المعهد الأسمري إلى إدارة المعهد السنوسي عام 1957م ، وتم فتح عدة معاهد بأقاليم ليبيا الأخرى وضمت جميع المدارس القرآنية إلى إدارته رغبةً في إمداد المعاهد الدينية بالطلبة.[1] .

وقد توافد الطلبة للدراسة بالمعهد من الداخل والخارج حتى وصل عددهم عام 1956م إلى مائتين وثمانين طالباً، وكـــان من ضمن الطلبة في عام 1961م طلبة قـــدموا من تشاد ومصر والجزائر وبعض الدول الإفريقية والإسلامية، وفي هذا العام تخرجت أول دفعة من المعهد من الحاصلين على الشهادة الثانوية وتم التحاقهم بكليات الجامعة الإسلامية[2] ، ووصل عدد الطلبة المنتسبين لمعهد (الإمام محمد بن علي السنوسي) في نهاية الخمسينات ما يقارب أربعة ألاف وخمسمائة طالب موزعين على فروعه في الولايات الثلاث بما فيها المدارس القرآنية وانقسم نظام التعليم في المعهد إلى ثلاث مـــراحل، تبدأ بالمرحلة الابتدائية ومـدتها ثلاث سنوات وتضمن المنهج الدراسي مواد مماثلة للمنهج الأزهري فقد درس (التوحيد ، والمواريث ، والنحو ودرست به التحفة السنية ومواد الفقه ومن موضوعاتها رسالة أبي زيد القيرواني وسير المصطفى والصحابة والعقائد والتفسير والمواد الثقافية مثل الرياضيات والاجتماعيات ، السيرة الصرف ، الإملاء ، الخطابة ، المطالعة ، المحفوظات ،التجويد ،الرسم، التربية الوطنية، التربية البدنية) ، ثم تتلوها المرحلة الإعدادية وهي أيضاً لمدة ثلاث سنوات وشملت موادها (التوحيد التفسير ، الحديث ، أصول الفقه، المواريث ، النحو ، الحروف والقافية ،النطق أدب البحث المناظرة ،الاجتماعيات، المجتمع الليبي ، العلوم والحياة)، ثـم تأتي المرحلة الثالثة والأخيرة وهي المرحلة الثانوية ومدتها ثلاث سنوات وتدرس بها المواد السابقة بتوسع، وخاصة في مواد (أصول الفقه، التفسير ، الحديث ، تاريخ التشريع، المواريث ، مقارنة المذاهب ، علوم اللغة والمنطق)[3].

بدأ التعليم الديني التقليدي بالتقلص مع قيام المملكة الليبية المتحدة نتيجة لظهور التعليم الحديث وذلك لاطمئنان الأهالي عـــلى ثقافتهم العربية والإسلامية، فقد شرعت حكومة المملكة في إدماج التعليم التقليدي بالتعليم الحديث وإدخال علوم الحياة إلى جانب العلوم الدينية رغبة في زيادة مستوى ثقافة وإدراك الطلبة في المدارس والمعاهد الدينية[4]، وكان فاتـــحة هذا العمل إصدار مرسوم ملكي بإنشاء المدارس القرآنية عام 1953م، وإدخال طرق التعليم والمنهج الحديث إلى التعليم الديني القديم المتمثل في الكتاتيب الملحقة بالزوايا والمساجد وقد وضعت هذه المدارس القرآنية تحت إدارة

---

[1] - أحمد محمد القماطي ، المرجع السابق ، ص 24 . ـــ سمية عبد الجليل أمداوي ، المرجع السابق ، ص 89 .

[2] - جامعة محمد بن علي السنوسي ، المرجع السابق ، ص ص 45 ، 48 .

[3] - نادر محمد عبدالسلام ، المرجع السابق ، ص 175 . ـــ جامعة محمد بن علي السنوسي ، المرجع السابق ، ص 21 .ـــ العلمي احميدة العلمي ، شيخ الزاوية البيضاء في الفترة من 1964- 1969م ، مقابلة شخصية أجراها الباحث يوم 23، 3 ، 2015م.

[4] - علجية بشير العرفي ، التاريخ الثقافي لليبيا ، ص 106 .

المعهد الديني بالزاوية البيضاء وإشرافه،وفتحت المدارس القرآنية في جميع أنحاء البلاد وبرقة خاصةً، وتم افتتاح أول مدرسة قرآنية عام 1953م بجوار الزاوية البيضاء وضم إليها طلبة كتاب الزاوية،وكان بها قسم داخلي ضم طلبة المدرسة القرآنية والمعهد الديني الموجود بجانبها، وهو عبارة عن غرف بلغ عددها حوالي خمس وعشرين غرفة أطلق عليها أسم (الخلاوي) وسعة الخلوة من شخصين إلى أربعة أشخاص، وضم القسم حجرتين واسعتين بمساحة 10×10متر استعملت فصول لتدريس طلبة المعهد الديني ، أما طلاب المدرسة القرآنية فقد تم تعليمهم في فصول خاصة، وكانت تبعية المدارس القرآنية إلى إدارة خاصة سميت (إدارة المدارس القرآنية) برئاسة (مصطفى قشقش) وأوكلت رئاسة قسم الامتحانات بالمدارس القرآنية إلى (عبدالسلام بوشحيمة)، أما إدارة المعهد الديني فتتبع إدارة المعاهد الدينية على مستوى المملكة ، وفي عام 1961م أصدر شيخ الجامعة الإسلامية (منصور المحجوب) قراراً بضم زاويتي البيضاء والجغبوب إلى إدارة المدارس القرآنية التابعة للجامعة أما باقي الزوايا في برقة وخصوصاً المناطق النائية فقد استمرت في تحفيظ القرآن بالنظام التقليدي، وتقلص عدد الطلبة بها حتى كانوا لا يتجاوزون الأربعة أو الخمسة لتوجه معظم التلاميذ إلى المدارس القرآنية والابتدائية الحديثة[1]، وفتحت مدارس قرآنية في الكفرة ومناطق الواحات واجدابيا والبطنان ومناطق بنغازي والجبل الأخضر ودرنة، وكانت هذه المدارس تسير بالتوازي مع التعليم الابتدائي باستثناء أنها اقتصرت في الخمسينات على البنين فقط ، ومنهجها رغم إنه أحتوى بعض العلوم الإنسانية والثقافية كالرياضيات والعلوم والاجتماعيات والرسم والتربية البدنية إلا إن أغلب التركيز كان على الجانب الديني، من تحفيظ للقرآن وتهذيب وعبادة وعقائد ومبادئ فقه لغرس المفاهيم الدينية، ومدة الدراسة بالمدارس القرآنية ست سنوات، وبعد اجتيازها يتحصل الطالب على شهادة إتمام المرحلة الابتدائية بالمدارس القرآنية ، ويتم التحاقه بالمرحلة الإعدادية التي فتحت حديثاً آنذاك أو توجهه إلى معهد "التجويد والقراءات"[2]الذي أفتتح بموجب مرسوم ملكي في عام 1959م بجانب الزاوية البيضاء ،ويهدف إلى تعليم القرآن وتجويده بشكل صحيح حماية له من التحريف والتلحين، نتيجة الجهل بأحكام تلاوته وتجويده ، واشتمل المعهد على علوم التلاوة والروايات المختلفة، ويقوم بالتعليم في هذا المعهد أساتذة من خريجي الزيتونة والأزهر الشريف ،ويقوم بتدريس المواد الاجتماعية به أساتذة من كلية الآداب بجامعة القاهرة[2] وقسم المعهد إلى قسمين الأول (شعبة التجويد) وتستمر الدراسة بها لمدة عامين، ويشترط للالتحاق بها اللياقة الصحية وحفظ القرآن إلى جانب الحصول على الشهادة الابتدائية من معهد السيد (محمد بن علي السنوسي) أو ما يعادلها سواء للطلبة المحليين أوالوافدين،ويدرس الطالب به (قراءة نافع بن أبي نعيم من روايتي قالون وورش، ودراسة القراءات العشر والفقه

[1] - العلمي احميدة العلمي ، شيخ الزاوية البيضاء في الفترة من 64- 1969م ، مقابلة شخصية أجراها الباحث يوم 23، 3 ، 2015م.

[2] - سمية عبد الجليل أمداوي ، المرجع السابق ، ص ص 101 - 102 .ـــ جامعة محمد بن علي السنوسي ، المرجع السابق ، ص ص 70 - 71 .

والنحو والتوحيد والإنشاء والإملاء والحساب والخط والاجتماعيات والتربية الوطنية)،أما القسم الثاني فهو شعبة (القراءات) ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات يلتحق الطالب بها بعد حصوله على شهادة التجويد ، وتتم بالشعبة دراسة (القراءات العشر والرسم العثماني والضبط والفواصل والتفسير والفقه والنحو والصرف والسير والإنشاء وتراجم القراء وتاريخ الصحف ،وتهدف الدراسة بالشعبة لحماية القرآن من اللحن والتحريف)، ويصبح الخريج مؤهلاً للعمل مدرساً بالجامعة الإسلامية (قسم القرآن الكريم)أو يقوم بالتدريس في المدارس القرآنية[1].

افتتحت إدارة معهد (محمد بن علي السنوسي) في عام 1961م معهد ديني في مدينة درنة، والتحق به في سنته الأولى خمس وثلاثون طالباً من المدينة وضواحيها ، واشتملت مواده على تحفيظ القرآن والمواد المتبع تدريسها في المعاهد الدينية،وقام بالتدريس به أساتذة متخصصين قامت بتعيينهم وزارة المعارف واشتمل المعهد على نشاطـــات عديدة في مختلف الأصعدة منها الفنية والندوات الأدبية والمسرحيات والمحاضرات وإلقاء المواعظ والخطب والدروس فـي المناسبات الدينية والوطنية، بالإضافة إلى وجـود أنشطة رياضية وترفيهية بالمعهد[2]، كان الطلبة الذين يتمون الدراسة بالمعاهد الدينية يفتح المجال أمامهم للالتحاق بالوظائف الحكومية لسد العجز الذي تعاني منه الدولة ضمن اختصاصهم، وخاصة في مجالات الوعظ والإرشاد والخطـــابة ، فقد كانت الشهادات تقاس بمـــا يعادلها مـــن شهادات التعليم العام والتعليم الجـامعي، وبقى المجـــال مفتوح أمـــام الحاصلين على هـــذه الشهادات للالتحاق بكليات الجامعة الإسلامية المختلفة[3]، وقـــد اهتمت إدارة المعهد ببعثات الطلبة بين ولايات البلاد في إطار زيادة معرفة الطلبة ببلادهم وغرس الروح الوطنية فيهم، ومنها بعثة من ولاية فزان التحقت للدراسة بالمعهد الديني بالبيضاء في العام 1962/1961م وكان عدد طلبتها تسعة عشر طالباً[4] .

المبحث الثاني .

التعليم الديني في برقة 1961 - 1969 م

كان لابد من اتخاذ خطوة كبيرة للرفع من مستوى التعليم بالمعاهد والمدارس الدينية وكذلك زيادة المعرفة بالعلوم الإسلامية بتطوير التعليم من المستوى المتوسط إلى المستوى العالي للعمل على نشر التعاليم الإسلامية ، ونظراً لازدياد أعداد الخريجين والتحسن الجزئي في الموارد والإقبال على

---

[1] - التعليم الديني في ليبيا ، المرجع السابق ، ص ص 19 - 20 .
[2] - جامعة محمد بن علي السنوسي ، المرجع نفسه ، ص ص 37 ، 40 .
[3] - نادر محمد عبدالسلام ، المرجع السابق ، ص 175 .ـــ حسن محمد شرلالة وآخرون ، المرجع السابق ، ص 21 .
[4] - المملكة الليبية ، ولاية فزان ، نظارة المعارف ، ادارة الامتحانات والإحصاء ، تطور التعليم العام منذ سنة 1952 حتى العام الدراسي 1961/ 1962م .

الدراسة من خلال توجه الكثير من خريجي المعاهد إلى الأزهر ، فكان لزاماً على المسئولين آنذاك أن يعملوا على إعادة تنظيم هذه المعاهد على ضوء الظروف الجديدة لتحويلها إلى التعليم الجامعي، وتتويجاً لهذه الغاية صدر مرسوم ملكي بتاريخ 19جمادى الأولى 1384هـ الموافق 29- 10- 1961م بتحويل معهد السيد محمد بن علي السنوسي والفروع التابعة له في أنحاء البلاد إلى جامعة إسلامية[1]، ذات تعليم راقي تهدف لأحياء العلوم الدينية وتخريج علماء لنشر الثقافة الإسلامية، وتعليم اللغة العربية لسد النقص في مهام الوعظ والإرشاد والشئون الدينية، وأيضاً لتخريج كوادر في القضاء الشرعي والتوجيه الديني والتعليمي ، وفتحت الجامعة باب القبول لخريجي المعاهد الدينية والثانوية من داخل المملكة وخارجها من الجنسيات الإسلامية وبضم المعهد السنوسي الذي هو امتداد للمعهد العالي بالجغبوب أصبح المسمى الجديد لهذه الجامعة (جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية) ومقرها مدينة البيضاء[2].

ينقسم الهيكل الإداري بالجامعة الإسلامية في مجمله إلى ثلاث وظائف رئيسية هي شيخ الجامعة يعاونه وكيل خاص، ومدير عام الجامعة والمجلس الأعلى للجامعة[3]، فشيخ الجامعة هو المسئول الأول والمشرف على تنفيذ جميع الأنظمة واللوائح الخاصة بالجامعة، وهو الجهة الاعتبارية التي تمثلها أمام الجهات الأخرى سواء أكانت أشخاص أو هيئات أو جهات رقابية وقضائية ، ويعين شيخ الجامعة بمرسوم ملكي ويـــتم اختياره مـــن قبل هيئة كبار العلماء وفــق شروط تتمثل في تجاوزه لسن الأربعين عاماً، وحسن السيرة والسلوك وتحصله عـــــلى الشهادة العالمية في التخصص لمدة تزيد عن عشر سنوات، و تمتعه بالخبرة في التدريس بالجامعة أو المعاهد الدينية أو دار الإفتاء أو أن يكون أحد أعضاء المحكمة الاتحادية لمدة تزيد عن خمس سنوات، وشيخ الجامعة يصبح عضواً في هيئة كبار العلماء بموجب منصبه[4]،أما مهمة وكيل الجامعة فتشبه إلى حد كبير مهمة النائب لشيخ الجامعة فهو يقوم بمساعدته والنيابة عنه في حال غيابه، ويختار وفق نفس شروط اختيار شيخ الجامعة وكذلك يتم تعيينه أو إعفائه بمرسوم ملكي ،إلى جانب شيخ ووكيل الجامعة هناك مجلس أعلى للجامعة يتكون من شيخ الجامعة ووكيله وعميد أحدى الكليات ويختار لمدة عام واحد، وكذلك يختار الملك عضواً من هيئة كبار العلماء لمدة عامين، ويضم المجلس أيضاً رئيس إدارة التشريع والقضايا بوزارة العدل، وممثل عن وزارة المعارف ويختار وزير المالية ممثلاً عنه وكذلك يشمل المجلس الأعلى للجامعة مدير الزوايا السنوسية، وثلاثة خبراء في العملية التعليمية والتربوية يتم تعيينهم بأمر ملكي لمدة عام[5]،ويختص المجلس بعدة أمور منها إقرار الموازنة الجامعية، والخطة الدراسية والمناهج المقترحة وتوزيع المنهج

[1] - التعليم الديني في ليبيا ، المرجع السابق ، ص 21 .
[2] - التعليم والخطة الخمسية الأولى ، المرجع السابق ، ص ص 25 - 26 .
[3] - عبد الله مصطفى الترجمان وآخرون ، المرجع السابق ، ص 81 .
[4] - جامعة السيد محمد بن غلي السنوسي ، المرجع السابق ، ص 27 .
[5] - جامعة السيد محمد بن علي السنوسي ، المرجع نفسه ، ص 81 .

على شهور السنة الدراسية، من حيث المواضيع والزمن المخصص لكل مادة وتحديد مواعيد الدراسة والعطلات والنتائج، واللوائح الخاصة بالمالية والأقسام الداخلية ومنح ومكافآت الطلبة ويأتي إصدارها بمراسيم ملكية ، ويأتي أيضاً ضمن صلاحيات المجلس الأعلى للجامعة بند المرتبات والعلاوات والترقيات والعقوبات للموظفين،ويصدر المجلس اللوائح التفتيشية والتأديبية، والإشراف على المكتبات والاستشارة في وضع القوانين واللوائح، وكذلك قبول الهبات والوصايا من المتبرعين للأوقاف، وللمجلس أن يشكل لجان لغرض دراسة ومعالجة أي مشاكل أو عراقيل تواجه العملية التعليمية بالجامعة .[1]

صدر مرسوماً ملكياً بإنشاء هيئة لكبار العلماء مشكلة من أثني عشر عالماً برئاسة شيخ الجامعة، وفي حال غيابه يصبح أكبرهم سناً رئيساً للهيئة في اجتماعاتها، ومن شروط عضويتها تجاوز الأربعين من العمر، وتمتعه بالصلاح والورع، وباقي الشروط تتشابه مع مواصفات شيخ الجامعة، باستثناء إن من يرغب في الترشح لعضوية هيئة العلماء يتوجب عليه الحصول على أصوات ثلاثة أرباع أعضائها أي أكثر من تسعة أصوات ، وتختص هيئة كبار العلماء بالإشراف على نظام الوعظ والإرشاد ، وأيضاً يأتي ضمن اختصاص الهيئة إصدار الفتاوى في مسائل الدين المحالة لهم من شيخ الجامعة، ودراسة المقترحات ووضع البحوث الدينية ، وتكوين لجان لنشر وتصحيح ومراجعة الكتب والمؤلفات والمصادر والمراجع الخاصة بالفقه والحديث والتاريخ الإسلامي ، كذلك فإن الهيئة لديها مستشارون في القانون والأمور الفنية لمراجعة المسائل القانونية والأمور الفنية المتعلقة بالكتب والمؤلفات قبل طرحها في المكتبات للاطلاع عليها من القراء ، وأنشئي مجمع ثقافي إسلامي لغرض البحث في الشريعة واللغة والعمل على نشرها أسوة بالمجمعات اللغوية الموجودة في القاهرة ودمشق، مع التركيز على المسائل الشرعية واللغوية وفتح المجمع الباب أمام انضمام أعضاء متخصصين من البلدان العربية والإسلامية[2].

صدرت عدة لوائح وقوانين خاصة بالجامعة الإسلامية إذ جمعت كل التخصصات العلمية تقريباً إضافة إلى التخصصات ذات الطبيعة الفنية ، ففي الجامعة الإسلامية كانت المناهج الدراسية مواكبة لتلك التي تدرس في المدارس والمعاهد الدينية، ويتم تأهيل الطلاب فيها علمياً ودينياً وتربوياً بما يحافظ على هوية الدولة الإسلامية، ونشر الثقافة الإسلامية السمحة[3] واستعانت الجامعة في ذلك بخبرات وطنية وعربية وبصفة خاصة من جامعات الأزهر بمصر والزيتونة بتونس، إضافة إلى علماء

[1] - سمية عبد الجليل أمداوي ، المرجع السابق ، ص ص 95 - 96 .
[2] - جامعة السيد محمد بن علي السنوسي ، المرجع السابق ، ص ص 31 - 32 .
[3] -التعليم والخطة الخمسية في ليبيا ، المرجع السابق ، ص ص 3- 4.

وأساتذة بلاد الشام وكانت المناهج متنوعة في شتى العلوم الدينية والأدبية[1]، واستوعبت كل الراغبين في الدراسة في كل أنحاء البلاد ولم يقتصر تدريس الجامعة الإسلامية على الطلبة الليبيين فقط بل كان هناك طلبة كثيرون من دول إسلامية متعددة .

تنقسم الإدارة في الجامعة إلى عدة أقسام منها قسم (الإحصاء والكادر) التي تختص بتنظيم سجلات الموظفين من حيث الزيادات والترقيات والأقدمية ،وكذلك إعداد النماذج الخاصة بالإجازات المستحقة سواء السنوية أو المرضية،و إعداد الاستمارات الخاصة بالعلاوات المستحقة وإبراز الإحصائيات وفق رسوم بيانية دقيقة ، وهناك قسم خاص بالتوظيف وهو يختص بملفات المستخدمين في الجامعة، وتنفيذ القرارات الصادرة عن شيخ الجامعة وإعداد عقود الموظفين والمدرسين، كما يوجد إدارة للشئون العامة بالجامعة وهي مسئولة على توفير السكن المؤثث للموظفين بالجامعة وصيانتها، ويوكل لها تزويد المعاهد والمدارس القرآنية بالأثاث وبكل ما يلزمها من مواد، ويوجد بالجامعة مكتب فني يشرف على المناهج العامة في الجامعة من انتقاء الكتب واختيار المذكرات وتقديم المقترحات والآراء حول تلك المناهج [2]، ومن ضمن الإدارات المهمة في الجامعة إدارة التفتيش الفني وعملها يتلخص في إيجاد أنجع السبل للرقي بالعملية التربوية والتعليمية بالجامعة، بإتباع الطرق العلمية الحديثة في توجيه ملكات وميول الطلبة إلى النمط التعليمي بالجامعة، وكذلك تعمل هذه الإدارة على معالجة الإشكاليات والعوائق التي تعترض سير الدراسة بالكليات والمعاهد التابعة للجامعة، ووضع التقارير والملاحظات اللازمة بالخصوص ويتم ذلك بالتعاون مع إدارات المعاهد والمدارس، وتضم إدارة التفتيش مفتشين من جميع المواد سواء في المواد الدينية أو علوم الحياة والاجتماعيات والرياضيات وغيرها، وقد دمجت هذه الإدارة في نهاية الستينات مع إدارة المكتب الفني، وتوجد بالجامعة بطبيعة الحال إدارة خاصة بالامتحانات، وهي تختص بجميع شئون الامتحانات من طباعة وأوراق للأسئلة والإجابة، ويتم تكليف أشخاص من ذوي الخبرة والنزاهة للأشراف على طباعة هـــــذه الامتحانات[3]، وقسـمت هـــذه الإدارة أعمـالها إلى لجـان مـثل لـجـنة الأسـئلة ولجـنة تحـضير الامتحـانات ولجـــان التصحيح والمـــراقبة والإحصـــاء، كمـا تشـــرف هـــذه الإدارة عـــلى إعـــداد وإجـراء الامتحـــانات بالكـامل داخـل الجـــامعة ومـا يتبعـها مـن مـدارس

[1] - التعليم الديني في ليبيا ، المرجع السابق ، ص 22.
[2] - عبد الله مصطفى الترجمان وآخرون ، المرجع السابق ، ص 84 .
[3] - قرار صادر عن الإدارة العامة للامتحانات والإحصاء بجامعة السيد محمد بن علي السنوسي بتكليف السيد محمد الكاتب ابوبكر بالإشراف على طباعة الامتحانات بالجامعة بتاريخ 1962/5/21م .

ومعـــاهد ويتم ذلك بالتنسيق مع الإدارات الأخرى منعة تفتيش ومكتب فني والمجلس الأعلى والموظفين [1].

اشتملت الجامعة الإسلامية على ثلاث كليات هي (كلية الشريعة وكلية أصول الدين وكلية اللغة العربية) ،وضمت الجامعة المعاهد الدينية إلى إدارتها وهي معهد القراءات والتجويد ومعهد الخطوط ومعاهد الدراسات الإسلامية والشريعة وأصول الدين بالجغبوب وكذلك المعاهد الدينية في أقاليم ليبيا الأخرى، وكان النظام المتبع في الجامعة يتفق إلى حد كبير مع النظام الأزهري فقد عدلت الكثير من مناهج التعليم الديني وأضيفت لها الكثير من العلوم الحديثة من رياضيات وهندسة وعلوم الحيلة(الميكانيكا) والاجتماعيات وغيرها .

انتسب (لكلية الشريعة) بالجامعة عدد كبير من الطلبة الليبيين وطلاب من جنسيات إسلامية مختلفة منها العربية والإسلامية، ويتم بها قبول الطلبة المتحصلين علـــــى الشهادة الثانوية الدينية (المعاهد)أو ما يعادلها من البلدان الأخرى، وشمل منهجها مواد في الأصول والتفسير والفقه الإسلامي والحديث والفلسفة والمنطق والنحو والبلاغة والعلوم المقارنة والتشريع وتاريخ القضاء والتوثيقات وإجراءات المحاكم الشرعية والقانون.

كما عملت وزارة المعارف على توفير إدارة متكـــاملة وأســـــاتذة مختصين بـكلية (اللغة العربية)، وتهدف الكلية لتخريج معلمين وعلماء لغة وخطباء للنهوض بالتعليم الديني والأدبي في الدولة ، واحتوى المنهج بالكلية على دراسة اللغة العربية وعلومها المختلفة من نحو وصرف وإنشاء، ودرست أيضاً علوم إنسانية لزيادة ثقافة الطلبة مثل علم الاجتماع وعلم النفس والفلسفة والاجتماعيات واللغة الإنجليزية، وتمتد الدراسة بالكلية لأربع سنوات يمنح الطالب بعد اجتيازها شهادة العالمية في اللغة العربية من أستاذ متخصص في النحو والبلاغة ، واشتملت كلية اللغة العربية عـــلى مكتبة حوت كتب متخصصة باللغة وبـها نـادي ثقـــافي وصالات للمطالعة كما كان بالكلية أنشطة مختلفة تمثلت فـــي عقد المحاضرات والندوات العلمية والأنشطة الـــرياضية والترفيهية المختلفة لتجديد نشاط الطلبة وتحفيزهم لبذل المزيد من الجهد، ولم تكن الكلية مقتصرة على الطلبة الليبيين بل ضمت طلبة وافدين من عدة بلدان إسلامية .

أما كلية (أصول الدين) فكانت آخر الكليات التي تم فتحها بالجامعة الإسلامية عام 1963م، ومدة الدراسة بها كذلك أربع سنوات ويشترط للالتحاق بها الحصول على الشهادة الثانوية الدينية لطلبة

[1] - عبد الله مصطفى الترجمان وآخرون ، المرجع السابق ، ص 85 .

المملكة وما يعادلها من الطلبة الوافدين[1]،وشمل منهج الكلية مواد التوحيد والفقه والنحو والتفسير والحديث والتاريخ الإسلامي، بالإضافة إلى المواد الإنسانية مثل الفلسفة وعلم الاجتماع والأخلاق وتختلف المواد والمنهج للحصول على درجة أستاذ باختلاف التخصصات، وبعد اجتياز مراحل الكلية يتم منح الخريجين الشهادة العالمية في أصول الدين كل حسب تخصصه ، وأيضاً منح الشهادة العالمية بدرجة أستاذ في التوحيد والفلسفة والشهادة العالمية بدرجة أستاذ في علوم القرآن والحديث الشريف، وكذلك الشهادة العالمية في التاريخ الإسلامي وأيضاً الوعظ والإرشاد [2]، ويجوز حسب القانون المنظم للجامعة الإسلامية منح شهادات فخرية من فئة الشهادات العالمية بدرجة أستاذ لمستحقيها ولمن قام بأعمال نبيلة خدمة للدين الإسلامي الحنيف[3].

واجهت الجامعة الإسلامية منذ افتتاحها العديد من الصعاب من أهمها مشكلة قلة المباني الإدارية اللازمة لتسيير مرافق الجامعة المختلفة ، مما تعذر على القائمين عليها من إداريين ومسئولين على اختلاف تخصصاتهم الإدارية متابعة الأمور بشكل دقيق، مما جعل إدارة الجامعة تلجأ إلى استئجار المباني البعيدة نسبياً عن مقار الدراسة ،وهذا أيضاً جعل الإدارة تتكبد مصاريف إضافية في الإيجارات، أوفي إيجار وسائل النقل ولـم يقتصر الأمر على الجانب الإداري بل شمل أيضاً قاعات الدراسة وبيوت إقامة الطلبة نتيجة الزيادة في أعداد الطلاب من الداخل والخارج ،وبذلت وزارة المعارف جهوداً كبيرة للتغلب على هـــذه المشاكل ببناء المرافق الإدارية الخاصة بالجامعة وإدراج ميزانية خاصة عن طريق الحكومة الملكية للجامعة، ساهمت في حل هذه العراقيل وسمحت باستمرار العملية التعليمية، أما بالنسبة لتسلسل المراحل حتى الوصول إلى الجامعة الإسلامية فإنها تمتد لأربع مراحل تعليمية تبدأ من المدارس القرآنية الابتدائية التي أصبحت الدراسة بها لمدة ثلاث سنوات لمن أتم حفظ القرآن، ثم ينتقل الطالب إلى المرحلة الثانية وهي المعاهد الدينية الإعدادية وتستمر دراستها لمدة ثلاث سنوات، وهي مناهج موحدة وليس بها شعب أو تخصصات وتتناول الدراسات الإسلامية والعلوم العصرية الحديثة، بما فيها اللغات الأجنبية والأنشطة الكشفية والحرفية، ويتم قبول خريجي المعاهد الدينية بأقسام الجامعة الإسلامية الثلاث إذا أرادوا مواصلة دراستهم[4].

من واقع دور الجامعة الاجتماعي عملت إدارتها على إيجاد السبل للتواصل مع فئات المجتمع وإبراز الجانب الديني والتوعوي، فأنشئت إدارة للوعظ والإرشاد لتكون حلقة الوصل مع الناس ولتقوم بالتوعية الدينية وغرس الأخلاق الفاضلة ومحبة الوطن في نفوسهم، وكان لهذه الإدارة جهاز

---

[1] - نادر محمد عبدالسلام ، المرجع السابق ، ص 177 .
[2] - سمية عبد الجليل أمداوي ، المرجع السابق ، ص 98 .
[3] - جامعة محمد بن علي السنوسي ، المرجع السابق ، ص 36 .
[4] - حسن محمد شرلالة وآخرون ، المرجع السابق ، ص 22 .

تفتيش على الوعاظ في كل أنحاء المملكة وتكونت إدارة الوعظ في بدايتها من خمس وعشرين واعظاً مشهود لهم بالصلاح والخبرة، وقد بذلت هذه الإدارة جهوداً في دعوتها حتى وصل أعضائها إلى أكثر من مائة وخمسين واعظاً ومعلماً للتجويد والتلاوة تم توزيعهم على مختلف المناطق، لنصح الناس بالتمسك بالإسلام الصحيح والابتعاد عن المذاهب الغريبة والخصومات والنعرات القبلية والأمراض الأخلاقية كالغش والقتل والثأر والفواحش وغيرها وشاركت هذه الإدارة في إحياء المناسبات الدينية والوطنية وإلقاء المحاضرات والندوات بالاعتمادعلى الصحف والإذاعة وأجهزة التسجيل الحديثة [1]،واستحدثت بالجامعة الإسلامية (إدارة ثقافية) لتوثيق العلاقات مع الجامعات الأخرى، ومتابعة الأنشطة الثقافية في الجامعة والمؤتمرات الدولية والندوات العلمية، والرد على ما ينشر حول الإسلام من تقارير بإحالتها إلى إدارة البحوث، و يأتي مـــن ضمن اختصاصاتها الأنشطة الثقافية والأدبية والدورات الكشفية للطلبة والإعداد للاحتفالات الدينية والوطنية، والقيام بترجمة الكتب والمجلات والبحوث بالتنسيق مع إدارة الوعظ والإرشاد .

بما إن الجامعة تشتمل على أقسام داخلية تحوي مختلف المراحل من المدارس القرآنية والمعاهد والكليات المختلفة فكان لابد من وجود إدارة خاصة تدير هذه الأقسام وتشرف عليها من حيث السكن والتغذية والرعاية الصحية ،وكان لها مشرفون خاصون يقومون بتلك الأعمال فالأقسام الداخلية منتشرة بالمعاهد والمدارس القرآنية على مستوى المملكة، منها معهد البيضاء والجغبوب ، واحتوت الجامعة أيضاً على إدارة طبية لها جهاز طبي في عدة تخصصات منها الباطنية والأسنان والعيون ،وتقوم هذه الإدارة الطبية بعلاج المرضى من المعلمين والوعاظ والطلبة والموظفين والعمال وعائلاتهم، كما كان لها فرق للتفتيش الصحي على التغذية في الأقسام الداخلية وحجرات المنامة التي كانت تقوم بتطهيرها برشها بالمطهرات والمبيدات الحشرية ،ومن مهام هذه الفرق الكشف على الطلبة الليبيين والوافدين وإجراء التطعيمات الواقية من الأمراض المعدية [2] .

كونت الجامعة الإسلامية إدارة خاصة للمساجد في يونيو 1962م اختصاصها يتعلق بالمساجد والقائمين عليها من وعاظ وخطباء وأئمة وعمال ،ويأتي إنشاء هذه الإدارة لما للمساجد من دور كبير إلى جانب العبادة تمثل في نشر الوعي الدين والثقافي بين الناس ،وقد كانت المساجد تابعة لإدارة الوعظ ثم ضمت لهذه للإدارة بعد هذا التاريخ ،وتم حصر المساجد التي ضمت إلى إدارة المساجد بالجامعة الإسلامية في عام 1962م فبلغت اثنان وثمانون مسجداً في ولاية برقة، وتسعة وثلاثون مسجداً بولاية طرابلس، وسبعة عشر مسجداً بفزان كما طلب

[1] - جامعة محمد بن علي السنوسي ، المرجع السابق ، ص ص 79 - 80 .
[2] - جامعة محمد بن علي السنوسي ، المرجع السابق، ص 77 .

أصحاب المساجد الأهلية بضمها لإدارة المساجد ، وذلك للاستفادة من المزايا التي تمنح من قبل هذه الإدارة من تزويد بالخطباء والأئمة والإشراف على الصيانة وتزويد المساجد بالكتب والمصاحف اقتداءً بمساجد الأوقاف، وتم تفريغ القائمين على المساجد من أية أعمال أخرى ليكون كل وقتهم مخصص للقيام بمهامهم ،كما زودت تلك المساجد بمكتبات شملت إلى جانب المصاحف والكتب التي يستند إليها الوعاظ والأئمة في خطبهم ودروسهم .

إن جهود الجامعة الإسلامية بفـتح المعاهد لم تتوقف من اجل نشر التعليم الديني داخل المملكة وخارجها، ومنها فتح معهد البعوث عام 1962م ببنغازي وهو خاص بالطلبة الوافدين من الأقطار الإسلامية،الذين قدموا إلى المملكة طلباً للعلم الديني وتزويدهم بقدر من الثقافة الإسلامية لكي يقوموا بنشرها في بلدانهم ليصبحوا دعاة ينشروا دعوتهم وفق تعاليم الدين الإسلامي الصحيح،وكان عدد الطلبة الوافدين الملتحقين بالمعهد عند افتتاحه يقارب المائة طالب من بلدان إسلامية مختلفة منها (مصر والجزائر والأردن والسودان وتشاد ونيجيريا والصومال وتركيا)[1] ومن شروط دخول المعهد اللياقة الصحية وخلو الطالب من الأمراض المعدية،ومدة الدراسة بمعهد البعوث ست سنوات،وهناك سنة أولية تحضيرية لمن لا يجيد اللغة العربية ويشمل منهجها مبادئ (القراءة والكتابة والمطالعة والمحادثة والإنشاء والإملاء والخط وتلاوة القرآن)[2]، وتنقسم الدراسة بالمعهد إلى فترتين كل منهما ثلاث سنوات ففي المرحلة الأولى يمنح من يجتازها (الشهادة التوجيهية)العليا للبحوث وتدرس بها تلاوة القرآن الكريم والتوحيد والإخلاص والتاريخ الإسلامي والخط العربي ومبادئ الجغرافيا،والمرحلة الثانية مدتها ثلاث سنوات، يمنح الطالب بعد تجاوزها شهادة الإجازة العالمية[3]،وبالمعهد ثلاث شعب أولها شعبة الوعظ والإرشاد وتهدف لتخريج الخطباء والوعاظ على النهج الإسلامي الصحيح،وشعبة التدريس وتهدف إلى تخريج معلمين متخصصين في مادة التربية الإسلامية،مـع تزويدهم بقدر مـن العلوم الأخـرى إلى جانب العلوم الدينية منها علم النفس وطرق التربية والتدريس، والأخيرة هي شعبة القضاء ويدرس بها مواد تخصصية منها تاريخ القضاء والسياسات الشرعية وغيرها ،وتخول الشهادة التي يحصل عليها الطالب من المعهد التقدم لامتحانات الشهادة العالمية بعد ثلاث سنوات من الحصول عليها[4].

---

[1] - عبد الله مصطفى الترجمان وآخرون ، المرجع السابق ، ص 89 .ـــ عزالدين عبدالسلام العالم ، المرجع السابق ، ص 144.

[2] - جامعة محمد بن علي السنوسي ، المرجع السابق ، ص ص 60 - 61 .

[3] - نادر محمد عبدالسلام ، المرجع السابق ، ص ص 179 - 180 .ـــ عبد الله مصطفى الترجمان وآخرون ، المرجع السابق ، ص 89 .

[4] - سمية عبد الجليل أمداوي ، المرجع السابق ،ص 104 .

جدول يبين عدد طلبة الجامعة الإسلامية ما بين عامي 1960/ 1965 م [1].

المرحلة	1960م	1965م
مدارس تحفيظ القرآن	3735	6083
ابتدائي وإعدادي وثانوي	712	1127
التعليم العالي (الكليات)	35	287
التجويد والقراءات	35	62
البعوث " شعبة الوعظ وشعبة القضايا "	—	115
المجموع	4517	7674

يتبين من خلال هذه الإحصائية ازدياد في أعداد الطلبة خلال خمس سنوات حيث زاد عددهم من عام 1960م إلى عام 1965م إلى أكثر من ثلاثة ألاف ومائة وخمسين طالباً، وهذا يدل بوضوح على الجهود الكبيرة التي بذلت من الجامعة وكانت سبباً في هذه الزيادة الكبيرة نتيجة مهارة الإدارة وجودة المواد وكفاءة هيئة التدريس .

ولما للخط العربي من مكانة كبيرة واحتواءه على أشكال متعددة وأنواع فنية متميزة فقد أصدر مجلس الجامعة الإسلامية قراراً في عام 1963م بفتح معهد للخطوط العربية بمدينة البيضاء ، ويهدف من خلاله لأحياء الخط العربي بأشكاله المختلفة وإبراز جماله ، وشمـــــلت مناهج المعهد عـدة خطوط وهــي (الفارسي، الديواني ، النسخ ، الـرقعة، الثلـث ، الكـوفي)، كما درست إلى جانبها الرسوم والزخارف ومدة الدراسة بهذا المعهد أربع سنوات ، وقد فتح باب القبول للراغبين بالدراسة به من غير طلبة الجامعة الإسلامية[2] .

رغم فتح العديد من المدارس والمعاهد الدينية والكليات فقد استمرت الحكومة الملكية في الاهتمام بالمدارس القرآنية وإقامة دورات تأهيلية للمعلمين بها[3]، لتزويد المعاهد بالطلبة وزاد عدد المدارس القرآنية بشكل كبير في فترة الستينات،و الجدول التالي يبين عدد المدارس والتلاميذ وأعضاء هيئة التدريس بالمدارس القرآنية مابين عامي 1965/ 1969م[4].

السنة الدراسية	عدد المدارس			عدد التلاميذ			هيئة التدريس
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	

[1] - دراسة تاريخية عن تطور التعليم في ج . ع . ل من العهد العثماني إلى وقتنا الحاضر ،المرجع السابق ، ص 69 .
[2] - جامعة محمد بن علي السنوسي ، المرجع السابق ، ص ص 60 - 61 . ـــ سمية عبد الجليل أمداوي ، المرجع السابق ،ص 104.
[3] - الجامعة الإسلامية ،وثيقة توضح إقامة دورات لمعلمي المدارس القرآنية ،البيضاء ، شهر يوليو إلى أغسطس ،1963م .
[4] - دراسة تاريخية عن تطور التعليم ف ج. ع . ل من العهد العثماني إلى وقتنا الحاضر ، المرجع السابق ، ص 68 .

65/ 1966م	93	4	97	5467	616	6083	438
66/ 1967م	110	9	119	5364	672	6036	625
67/ 1968م	125	14	139	7419	1115	8534	742
68/ 1969م	123	21	144	8342	1815	10157	748

وتبين هذه الإحصائية مدى الزيادة في عدد المدارس خلال أربع سنوات فقد زادت مدارس البنات من أربع مدارس إلى إحدى وعشرين مدرسة، ومدارس البنين من ثلاث وتسعين مدرسة إلى مائة وثلاث وعشرين مدرسة، وزاد عدد البنات الملتحقات بها من ستمائة وست عشرة طالبة عام 1965م إلى أكثر من الف وثمانمائة طالبة عام 1969م، وهذا يعتبر تقدماً ملموساً في ظل مجتمع تتحكم به التقاليد المتوارثة إلى حد كبير ، كما زاد عدد المعلمين وتم تخريج أعداد من المعلمات المتخصصات من المعاهد المختلفة اللاتي ساهمن في عملية التدريس بالمدارس القرآنية للبنات التي فتحت في منتصف الستينات ،وجاء ذلك نتيجة لرغبة الأهالي ببرقة في تعليم بناتهم التعليم الديني واستجابة لذلك شكل المجلس الأعلى للجامعة الإسلامية عام 1965م لجنة لإعادة هيكلة وتنظيم المنهج في المدارس القرآنية ليشمل المنهج تدريب وتعليم البنات المهارات التي يحتجن إليها في حياتهن العملية ، وقسمت اللجنة المكلفة المناهج الخاصة بتعليم البنات في المدارس القرآنية إلى مرحلتين، المرحلة الأولى (الابتدائية) وتستمر ست سنوات وتدرس بها الطالبة مواد حفظ القرآن الكريم والتربية الإسلامية والتهذيب واللغة العربية ومبادئ العلوم والصحة والتربية الوطنية والاجتماعيات والتربية الفنية والأشغال النسوية * أما المرحلة الثانية فمدتها أربع سنوات وتدرس بها معظم المواد التي تم تناولها بالفترة الابتدائية ولكن بتوسع أكثر، يضاف إليها مادة تفسير القرآن الكريم والحديث والفقه وعلم المواريث ومادة التربية النسوية الشاملة وتربية الأطفال[1] ،وفتحت حكومة المملكة عدة مدارس قرآنية خاصة بالبنات كان آخرها المدرسة القرآنية بواحة الجغبوب التي فتحت في فبراير 1969م وقد التحقت بها سبع عشرة طالبة[2].

يمكن القول إن جامعة السيد محمد بن علي السنوسي تحملت أعباء ومسئوليات التعليم الديني ونشره داخل المملكة وخارجها تحت إشراف مباشر من الملك والحكومة ، فقد كانت مادة الدين الإسلامي مادة أساسية في المدارس الأولية والابتدائية، ولها تأثير في نجاح التلاميذ ورسوبهم ، وفي خطوة لزيادة اللحمة بين أبناء المملكة قامت إدارة الجامعة بنقل معلمي القرآن الكريم والتربية الإسلامية

* تشمل أعمال الإبرة من خياطة وتطريز وتربية أطفال – زينب الجبري ، المرجع السابق ، ص 53 .

[1] - التعليم الديني في ليبيا ، المرجع السابق ، ص 25 .ـــ سمية عبد الجليل أمداوي ، المرجع السابق ، ص ص 84 - 85 .

[2] - فوزية حسين قناوي ، المرجع السابق ، ص 194 .

بين أقاليمها[1]، وقد زودت الجامعة الإسلامية طلبتها بالكتب مجاناً وكذلك البدل الدراسية ومنحتهم منح شهرية، بالإضافة إلى الإقامة والتغذية التي تكفلت بها إدارة الجامعة ، كل ذلك يأتي من أجل توفير الجو المناسب للطلاب وتشجيعهم من أجل الاهتمام بدراستهم ، وقد عملت نظارة معارف برقة على تحديث النظام الأهلي (الكتاتيب) بإيجاد مناهج مـنظمة بطرق عصرية حديثة، كما ألحقت [2]تلك الكتاتيب بنظـارة المعارف كمـدارس قـرآنية لـها ميزانيتها ومنهجها ومعلميها وأضيفت لها بعض العلوم الأخرى لتوسيع مدارك وثقافة الطالب وصرفت لمعلميها مرتبات شهرية بدل إعانات الأهالي ووفرت لتلك المدارس الكتب والأدوات المدرسية اللازمة وكانت الدراسة بها على المذهب المالكي المنتشر في برقة والشمال الأفريقي[3].

[1] - الجامعة الإسلامية ،وثيقة بنقل معلمين للقرآن الكريم بين محافظات (برقة وطرابلس)،البيضاء ،1-5-1968م .

[2] - عبد الله مصطفى الترجمان ، المرجع السابق ، ص 89 .ـــ نادر محمد عبدالسلام ، المرجع السابق ، ص 179 .ـ سمية عبد الجليل أمداوي ، المرجع السابق ، ص 103 .ـــ التعليم الديني في ليبيا ، المرجع السابق ، ص ص 22 - 23 .

[3] - عبد الله مصطفى الترجمان ، المرجع السابق ، ص 89 .ـــ نادر محمد عبدالسلام ، المرجع السابق ، ص 179 .ـ سمية عبد الجليل أمداوي ، المرجع السابق ، ص 103 .ـــ التعليم الديني في ليبيا ، المرجع السابق ، ص ص 22 - 23 .

الخاتمة

كان التعليم بإقليم برقة في فترة الاحتلال الايطالي وعهد الإدارة البريطانية يسير بخطى بطيئة وكان يركز على التعليم الأولي والابتدائي دون المتوسط والعالي، أما في العهد الملكي فقد وجد التعليم طريقه إلى التطور رغم أنه ورث تركة ثقيلة من الجهل والتخلف ووصول نسبة الأمية إلى أعلى مستوياتها بين أبناء الإقليم، وذلك نظراً لتغير الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وإن كان بشكل تدريجي وخاصة فترة الخمسينات وكان البادرة الأولى التي بعثت الأمل صدور قانون التعليم عام 1952م، التي أقر فيها إلزامية التعليم وكان ذلك حجر الأساس لبناء هذا الصرح، وصدور قوانين منظمة للتعليم منها قانون التعليم الحر وغيرها .

تمكنت ليبيا بعد الاستقلال من التغلب على العديد من المشاكل التي كانت تمثل عائقاً أمام التطور وأول هذه المشاكل هو تعليم أبناء البلاد والقضاء على الجهل، وكانت الأوضاع الاقتصادية تمثل عائقاً أمام عملية التعليم في ليبيا وفي برقة على وجه الخصوص وبقت الدولة معتمدة على المساعدات الخارجية إلى أن تم استخراج النفط وتصديره، ومن خلال عوائده استطاعت التوسع في نشر التعليم ليشمل جميع أنحاء البلاد بعد أن كان محصوراً ببعض المدن والقرى الرئيسية وأسهم ذلك في زيادة في بناء المؤسسات التعليمية المختلفة، وكان للعامل الاجتماعي أثره في التعليم ببرقة ومثل عائقاً في بعض الأحيان، فقد كانت أعداد السكان بالإقليم قليلة وتتوزع على مساحة كبيرة من الأرض ولها نمط حياة أقرب إلى المجتمع البدوي الذي تتحكم به الأعراف والعادات والتقاليد إلى حد بعيد، وقد عالجت الحكومة هذه المشكلة بإنشاء الأقسام الداخلية لطلاب الأماكن البعيدة، وقدمت للطلبة عدة خدمات كالتغذية المجانية وصرف الأدوات الدراسية ،ووسائل المواصلات المجانية ، مع تشجيع المتفوقين بإرسالهم في بعثات دراسية للخارج في التخصصات التي تحتاجها البلاد، وكذلك توفير الفصول المتنقلة وقامت كـذلك بتوعية الآباء بأهمية إرســـال بناتهم للمـــــدارس، وبدأت العناصر الوطنية تتحمـــــل مسؤولية

التعليم بعيداً عن السيطرة الأجنبية، ووضعت سلطات الدولة سياسة تعليمية لتحقيق أهدافها عملت بموجبها على وضع خطط تعليمية تتناسب وحاجات وإمكانيات الدولة، فقد كانت غاية الدولة بناء الإنسان المتعلم والقضاء على الجهل والأمية بتوفير التعليم لكل شرائح المجتمع، وكان لصدور اللوائح والقرارات دور هام في تنظيم وضع التعليم في البلاد، وبدأت في وضع أهداف وخطط من شأنها الارتقاء بالتعليم، واعتمدت عملية التخطيط منذ تأسيس الدولة على الاستعانة بالمنظمات الدولية وبعض الخبرات من دول متعددة في الوزارات وكافة المصالح والقطاعات، وتكوين جيل متعلم يمكن الاعتماد عليه في بناء الدولة بعد أن كان الهدف سابقاً هو توفير عدد من الموظفين في الأعمال البسيطة .

وكان لتوصيات المؤتمرات والندوات الثقافية والتعليمية التي عقدت في ليبيا، أو في عدة أماكن بالدول العربية وكذلك لتوصيات المنظمات الدولية ذات العلاقة بالثقافة والتعليم مثل اليونسكو والأجهزة المتخصصة بها مثل جهاز تعليم الكبار، ومركز التربية الأساسية والتنمية الريفية أثر كبير في التقدم بعملية التعليم .

وقد اهتمت حكومات العهد الملكي ببناء المدارس بإقليم برقة سواء التعليم العام والفني أو المتوسط والعالي وذلك لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة، وقد فتحت عدة مدارس للتعليم الفني والمهني، وكان للمعونات المادية والمساعدات الفنية التي قدمتها بعض الدول والمنظمات الدولية لبعض أنواع التعليم الفني والمهني في المستوى الإعدادي والثانوي أثر كبير في التقدم والرفع من مستوى التعليم بهذه المعاهد، ولكنها عانت من قلة الطلبة لأن سكان الإقليم يرون أنها اقل من التعليم العام، رغم أن السلطات عملت على تطوير التعليم الفني والمهني بما يناسب حاجات البلاد من هذه التخصصات، وصار التعليم الديني موازياً للتعليم العام بكل مراحله من المرحلة الابتدائية وحتى المرحلة الجامعية، وظهر الاهتمام بالتعليم المسائي لإتاحة الفرصة أمام الذين لم تمكنهم ظروف عملهم من الدراسة بالفترة الصباحية وحتى يصل التعليم إلى أكبر عدد من المواطنين .

وجاءت مراحل التعليم في ليبيا مطابقة لمراحل التعليم في مصر ،حيث تكونت المرحلة الابتدائية من قسمين أولي وابتدائي ثم جرى دمجهما في (المرحلة الابتدائية)وكذلك كان الأمر مطابقاً في المرحلة الإعدادية والثانوية ، واعتمدت سلطات التعليم في برقة على المعلمين العرب وخصوصاً المصريين فالتعليم المصري طبق بالإقليم بكل أدواته من(المعلم-المنهج-النظم- الإدارة)، وزاد التعاون بعد توقيع الاتفاقية الثقافية بين البلدين ،فالحكومة المصرية قدمت مساعدات علمية إلى ليبيا تركز معظمها بإقليم برقة وزودتها بأفضل الخبرات من مدرسين وإداريين ،وأشرفت على سير الامتحانات وأعفت الطلبة الليبيين الدارسين بمصر من المصاريف الدراسية ووفرت لهم أماكن للسكن .

وشهد مجال التعليم في ليبيا تنافساً بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية، واشتد هذا التنافس عندما ظهرت فكرة إنشاء الجامعة الليبية، وقد تعاملت حكومة المملكة مع الأمر بكل حكمة وتوازن وحسب ما تقتضيه مصلحة الوطن .

من خلال هذه الدراسة نرى إن أهم ما يميز العهد الملكي زيادة الطلبة والمعلمين ومعاهد المعلمين والتعليم العالي منذ فترة الخمسينات، التي عانت فيها البلاد من حالة اقتصادية صعبة، وكثرت بها المساعدات الخارجية وخاصة من منظمات الأمم المتحدة سواء في المعدات والأجهزة الدراسية أو التغذية والصحة المدرسية ، وكذلك تعددت المحاضرات والندوات التي كانت تعد في إطار اتحاد للأدباء والكتاب، ولم تطغ المكاسب الشخصية والمادية على تلك الجهود المبذولة والندوات والأنشطة الثقافية والرياضية وغيرها، يتبين من خلالها أن أغلب المسؤولين في العهد الملكي يتمتعون بجانب كبير من الوطنية والتفاني والإخلاص في العمل، وقد ظهرت نخبة متعلمة وعلى جانب من الثقافة وخاصة بعد إكمال الطلبة لتعليمهم العالي والموفدين لدراساتهم بالخارج ، وبالرغم من كل هذه الجهود فقد اعترى التعليم بعض النواقص والقصور ومـــنها، أن طـرق التدريس كانت تقليدية، وخاصة في فترة الخمسينات وكـــانت تعتمد الشرح اللفظي الذي ينتهجه المعلم وعـلى التلقين والحفظ ، واعتمدت عليها طريقة الامتحانات باعتمادها عـلى قياس الجانب المعرفي وإهمال الجانب المهاري، وكذلك بالرغم من الزيادة في أعداد المعلمين نتيجة فتح معاهد المعلمين والمعلمات بالإقليم فإن النقص في المعلمين ظل قائماً وإن تقلص، وظل الاعتماد في فترة الستينات على المدرسين المنتدبين من الخارج، وخصوصاً في المواد العلمية، كما عانت بعض المدارس وخاصة في المناطق والقرى من نقص في الأجهزة والمعدات والمعامل المدرسية ، وعانت الجامعات من نقص كوادر الأساتذة والمعيدين لأن معظم الخريجين يتجهون إلى الوظائف ولا يهتمون بمواصلة دراساتهم، وواجهت الحكومة صعوبة في (تليبب) التعليم العام والعالي لعدم وجود عدد كافي من الليبيين الحاصلين على تعليم مناسب أو جامعي، ولم يكن سهلاً إيجاد مؤلفين ليبيين قادرين على تأليف كتب تراعي مستوى تفكير الطلبة والفروق الفردية بينهم، وتماثل الكتب المصرية وذلك ناتج عن حداثة التجربة الليبية ، كذلك توصلت هذه الدراسة إلى أنه لم يوجد ببرقة معهد عال لإعداد معلمي المواد الفنية أو معاهد للفئات الخاصة كالمعوقين .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع :

أولاً : المصادر

- الوثائق غير المنشورة:

1- الجامعة الإسلامية،شهادة إتمام دورة تأهيلية لمدرسي القرآن الكريم ،البيضاء،21-9-1963م.

2-الجامعة الإسلامية،وثيقة بنقل معلمين للقرآن الكريم بين محافظات (برقة وطرابلس)،البيضاء ،1-5-1968م .

3- يونس بوسويق، المدرسة الإيطالية العربية، المنهج الدراسي للسنة الدراسية 1936/ 1937م.

-الوثائق المنشورة :

1- ايريك دي كاندول ، التقرير السنوي للإدارة العسكرية البريطانية في برقة 1947م .

2- ايريك دي كاندول ، التقرير السنوي للإدارة العسكرية البريطانية في برقة 1948م .

3- إحصائية خاصة بمدير إدارة التعليم بمحافظة البيضاء – (علاوات التدريس) 1968م .

4- وثائق ضمن كتاب(ليبيا واليونسكو خمسون عاماً من التعاون).

أ- وثيقة رقم (9). بعثة استشارية إلى ليبيا حول التعليم من أجل التفاهم الدولي .

ب- وثيقة رقم (10).الحكومة الليبية تبلغ اليونسكو بضم كليتي المعلمين والدراسات العليا.

ج- وثيقة رقم (14). ليبيا تصبح عضواً في منظمة اليونسكو.

5- وثيقة من ..لجنة الشؤون الخارجية الأمريكية ، النقطة الرابعة ، مكتبة الطباعة الحكومية ، واشنطن ، 1949م.

- البحوث والتقارير:

1- جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية ، إدارة الوعظ والإرشاد ، ط2 ،1962 م .

2- حسن محمد شرلالة وآخرون ، العرض الرابع لوضع التعليم في المملكة الليبية ، بحوث الموفدين ، المركز الإقليمي لتدريب كبار موظفي التعليم في الدول العربية ، طرابلس ، 1964/ 1965م .

3- دراسة تاريخية عن تطور التعليم في الجمهورية العربية الليبية من العهد العثماني إلى وقتنا الحاضر ، وزارة التربية والتعليم ، إدارة التخطيط والمتابعة ، ط2، 1974م .

4- رأفت غنيمي الشيخ ، التعليم وميثاق طرابلس ، بحث مقدم إلى معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، القاهرة ، 2009م .

5- عبد الله مصطفى الترجمان وآخرون ، العرض الثالث لوضع التعليم في المملكة الليبية ، بحوث الموفدين، المركز الإقليمي لتدريب كبار موظفي التعليم في الدول العربية، طرابلس، 63/ 1964م.

6- المملكة الليبية، وزارة التربية والتعليم ، محافظات بنغازي – البيضاء – درنة ، قسم الإحصاء والامتحانات ، امتحان الشهادة الإعدادية ، 1966/1965م .

7- المملكة الليبية ، وزارة التربية والتعليم ، محافظات بنغازي – البيضاء- درنة، قسم الإحصاء والامتحانات ، امتحان الشهادة الإعدادية 1966/ 1967م .

8- المملكة الليبية ، ولاية فزان ، نظارة المعارف، إدارة الامتحانات والإحصاء، تطور التعليم العام منذ سنة 1952 حتى العام الدراسي 1961/ 1962م .

9- ملف التعليم ، برنامج المدرسة الرشدية 1868 – 1869 م، طرابلس، أرشيف دار المحفوظات التاريخية .

10- وزارة التربية والتعليم ، إعداد المعلم في ليبيا ، مـــن بحوث وفد المملكة الليبية في مؤتمر وزراء التربية والتعليم العرب ، طرابلس ، 1966م .

11- وزارة التربية والتعليم ، التعليم الفني والمهني في ليبيا، من بحوث وفد المملكة الليبية في مؤتمر وزراء التربية والتعليم العرب ، طرابلس ، 1966م .

12- وزارة التربية والتعليم ، التعليم والخطة الخمسية الأولى، من بحوث وفد المملكة الليبية في مؤتمر وزراء التربية والتعليم العرب ، طرابلس ، 1966م .

13- وزارة التربية التعليم ، تطور التخطيط التربوي وأجهزته في ليبيا، مـــن بحوث وفد المملكة الليبية في مؤتمر وزراء التربية والتعليم العرب ، طرابلس، 1966 م .

14- وزارة التربية والتعليم ، محو الأمية وتعليم الكبار، من بحوث وفد المملكة الليبية في مؤتمر وزراء التربية والتعليم العرب ، طرابلس ، 1966 م .

15- وزارة التربية والتعليم ، المكتبة العامة المدرسية في ليبيا، مـن بحوث وفد المملكة الليبية في مؤتمر وزراء التربية والتعليم ، طرابلس ، 1966م .

ثانياً : المقابلات الشخصية :

1- عبد العزيز حسن أوريث ، مدرس بمدرسة كمبوت عام 1953م ثم مديراً لمدرسة النصر بدرنة ، مقابلة شخصية أجراها الباحث يوم 20. 10. 2016م .

2- العلمي احميدة العلمي ، شيخ الزاوية البيضاء في الفترة من 1964- 1969 م ،مقابلة شخصية أجراها الباحث يوم 23، 3 ، 2015م.

3- علي شعبان المسماري ، معلم ابتدائي وإعدادي في الستينات ثم مديراً لمعهد المعلمين بسوسة ، مقابلة شخصية أجراها الباحث يوم 17. 6. 2016م

4- علي محمد المايح ، طالب بمدرسة الأبيار والتوريللي في الفترة من 1951- 1955م ، مقابلة أجراها الباحث يوم 15 . 11 . 2016م .

5- محمد سالم الشوبكي ،مدير مدرسة أم الرزم الإعدادية ثم الثانوية من 1965- 1986م، مقـابلة شخصية أجراها الباحث يوم 26. 10. 2016م .

6- محمد عبدالسلام عيسى ، معــلم فترة الستينات ومدير مدرسة قرنادة الإعدادية في الفترة من 1984/ 2005م ، مقابلة شخصية أجراها الباحث يوم 20 . 7 .2016م.

7- محمد محمود ديهوم ، مدير مدرسة أوجلة الابتدائية 1967- 2014م، مقابلة شخصية أجراها الباحث يوم 18 .9 .2017م .

ثالثاً : المراجع

أ – المراجع العربية :

1- ابوبكر الهوش ، تطور الضبط الببلوغرافي للمطبوعات الرسمية في ليبيا 1951 -1977 م ، الجماهيرية الليبية ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، 1988م .

2- أحمد صدقي الدجاني ، الحركة السنوسية نشأتها ونموها في القرن التاسع عشر ، القاهرة ، الدار الأنجلو مصرية ، 1967م .

3- أحمد محمد القماطي،تطور الإدارة التعليمية في ليبيا، طرابلس،الدار العربية للكتاب، 1987م .

4- أحمد محمد القلال ، سنوات الحرب والإدارة العسكرية في برقة 1939- 1949 م ، بنغازي ، جامعة قاريونس ، ط1، 2003م .

5- أحمد مختار عمر ، النشاط الثقافي في ليبيا مـن الفتح الإسلامي حـتى بداية العصر التركي ، بنغازي ، الجامعة الليبية ، 1971م .

6- أ . ج . ستيل جريج ، تاريخ التعليم في إقليم طرابلس، ترجمة أحمد محمد العاقل، مـركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، ط1 ، 2005 م .

7- إسماعيل مولود القروي،التمهيد الثقافي الإيطالي للغزو العسكري في ليبيا، منشورات المجلس القومي للثقافة العربية ، الرباط ، ط1، 1993م .

8- أشرف منصور الطريدي، أسماء وأعلام القبائل البرقاوية ، بنغازي، دار الكتب الوطنية ، دت .

9- إيريك آرمار فولي دي كاندول، الملك إدريس عاهل ليبيا حياته وعصره ، القاهرة ، 1989م .

10- ايفا نز بريتشارد ، السنوسيون في برقة ، ترجمة عمر الديراوي أبوحجلة ، طرابلس ، مكتبة الفرجاني ، ط1 ، 1948م .

11- تيسير بن موسى، المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني، طرابلس،الدار العربية للكتاب ، 1988م .

12- جون رايت ، تاريخ ليبيا ،ترجمة عبد الحفيظ الميار ،أحمد اليازوري، ليبيا، طرابلس ، مكتبة الفرجاني ، 1969م .

13- حسن سليمان محمود، ليبيا بين الحاضر والماضي،القاهرة،مؤسسة سجل العرب، 1962 م .

14- حسين سيد عبد الله مراد، العلاقات المصرية الليبية عبر العصور، جامعة القاهرة ، 2008م .

15- حنان محمد سويد، ليبيا خلال العهد الحفصي (1229- 1510)، طرابلس ، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية.

16- حميد فرج الصغير، تاريخ التعليم في ليبيا من 1951 حتى 2011م، طرابلس، ط1، 2012م .

17- رحومة حسين بوكر حومة ، الزاوية الأسمرية بزليتن ودورها التربوي في ليبيا 1935 – 1957م ، طرابلس ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، ط1 ، 2001م .

18- رأفت غنيمي الشيخ ، تطور التعليم في ليبيا ، القاهرة ، ط1 ، 1972 م .

19- ـــــــــــــــ ، التعليم المصري بين عهدين 1943 – 1969م ، القاهرة ، 1976م .

20- زينب الجبري،إطلالة على الحياة الثقافية في ليبيا من 1943- 1969م ، طرابلس، 2006م .

21- سالم علي الحجاجي ، ليبيا الجديدة ، طرابلس ، مجمع الفاتح للجامعات، 1989م .

22- سامي حكيم ، صالح بويصير ، (د.ن) ، ط1 ، 1973 م .

23- سليمة محمد بن حمادي،من شموس مدينة درنة، بنغازي، دار الكتب الوطنية،ط1، 2000م .

24- شكيب أرسلان ، حاضر العالم الإسلامي ، ج1 ، تأليف : لوثرب ستوددارد ، ترجمة عجـاج نويهض ، لبنان ، ط5 ، 2009م .

25- شوقي ضيف ، عصر الدول والإمارات (ليبيا - تونس - صقلية)، القاهرة ، دار المعارف ، 1992م .

26- الطاهر الزاوي ، أعلام ليبيا ، طرابلس ، مكتبة الفرجاني ، ط2 ، 1971م .

27- ـــــــــــــــ ، تاريخ الفتح العربي في ليبيا ، لندن ، ط3 ، 1985م .

28- عزالدين عبدالسلام العالم ، السياســـة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا دراســـــة في التاريخ الدبلوماسي والعلاقات الدولية 1951 – 1977م ، طرابلس ، منشورات المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية ، ط1 ، 2009 م .

29- ـــــــــــــــ، تاريخ ليبيا السياسي والاجتماعي (1922-1948م)،دراسة في تاريخ الحركة الوطنية في المهجر بمصر ،طرابلس ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، ط1 ،2000م ، ص 163.

30- علي محمد الصلابي ، الحركة السنوسية ، ج1 ، بيروت ، دار البيارق ، ط1 ، 1999م .

31- علي الهادي الحوات وآخرون ، مسيرة التعليم العالي في ليبيا انجازات وطموح ، طرابلس ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، (د.ت) .

32- عمر محمد التومي الشيباني ، تاريخ التعليم والثقافة والتعليم في ليبيا ، طرابلس ، ط1 ، 2001 م.

33- عمار جحيدر،آفاق ووثائق في تاريخ ليبيا الحديث،الإسكندرية،الدار العربية للكتاب 1991م .

34- فوزية حسين قناوي، سمات التغير الاجتماعي في المنطقة الصحراوية ، بنغازي ، منشورات جامعة قاريونس ، ط1 ، 2009 م .

35- ليونارد ابلتون ، سياسة التعليم الإيطالي إزاء العرب الليبيين 1911 - 1922م ، ترجمة عبد القادر المحيشي ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، بنغازي ،ط1 ، 1999م .

36- مجدي رشاد عبد الغني ، العلاقات المصرية الليبية 1945 – 1969م ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2007 م .

37- محمد بن عثمان الحشائشي ، جلاء الكرب عن طرابلس الغرب ، لبنان ، 1895م .

38- محمد الشارف عبد الله الخطابي ، أعلام الطريقة السنوسية ، مصر ، 2003 م .

39- محمد فؤاد شكري، السنوسية دين ودولة، بريطانيا ،أكسفورد ، مركز الدراسات الليبية ، ط1 ، 2005م .

40- ـــــــــــــــ ، ميلاد دولة ليبيا الحديثة ، القاهرة ، المجلد الأول ، 1957م .

41- محمد عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها ، ج1 ، ط1، مطبعة الأنجلو المصرية ، 1992م .

42- محمد عبد المنعم الخفاجي ، قصة الأدب في ليبيا العربية من الفتح الإسلامي إلى اليوم ، ج1 ، القاهرة ، 1988م .

43- محمد مصطفى بازامة، بنغازي عبر التاريخ ، بنغازي، دار ليبيا للنشر والتوزيع، 1968 م .

44- محمد الطيب الأشهب ، إدريس السنوسي ، القاهرة ، ط2 ، 1957م .

45- ـــــــــــــــ ، برقة العربية بين الأمس واليوم ، القاهرة ، مطبعة الهواري ، 1949 م .

46- ـــــــــــــــ ، ليبيا اليوم ، بغداد ، مطبعة أسد ، 1955م .

47- محمد محمد المفتي ، جمعية عمر المختار 1941 – 1951م، ليبيا ، وزارة الثقافة والمجتمع المدني ، ط1 ، 2012 م .

48- محمود سالم جدور، صراع القيم بين الآباء والأبناء ، ليبيا ، جامعة الزاوية ، ط1، 2007م.

49- محمود الشنيطي ، قضية ليبيا ، القاهرة ، مكتبة النهضة العربية ، 1951م .

50- مختار الطاهر كرفاع ، الحركة العمـــالية في ليبيا 1943- 1969م ، بنغازي ، مـركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، ط1، 2000م .

51- مصطفى عبد العزيز الطرابلسي ، درنة الـزاهرة ، منشورات جامعة درنة ، ط1، 1999م .

52- مصطفى أحمـــــد بن حليم ، ليبيا - انبعاث أمة وسقوط دولة ، ألمانيا ، كولونيا ، منشورات الجمل ، ط1 ، 2003م .

53- ـــــــــــــــــ ، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي ، مذكرات رئيس وزراء ليبيا الأسبق ، (د.ن) ، ط5، 1992م .

54- مفتاح السيد الشريف ، السنوسية ، القاهرة ، دار الاستقلال ، ط1، 2008 م .

55- مذكرات أنور باشا ، ترجمة عبد المولى صالح الحرير ، ليبيا ، 1979م .

56- نقولا زيادة ، برقة الدولة العربية الثامنة ، بيروت ، (د.ن) ، 1950م .

57- ـــــــــــ ،ليبيا في العصور الحديثة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1966م .

58- نيكولاي بروشين ، تاريخ ليبيا في العصر الحديث ، منتصف القـرن السادس عشر – مطلع القرن العشرين ، ترجمة عماد الدين حاتم ، طرابلس ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، ط2 ، 2005م .

59- هلموت كانتر ، ليبيا دراسة في الجغرافية الطبيعية ، ترجمة عبد القادر المحيشي ، مراجعة الزروق مصباح السنوسي ، بنغازي ، دار الكتب الوطنية ، ط1 ، 2002م .

60-هانس فيشر،عبر الصحراء الكبرى،ترجمة الطيب الزبير، طرابلس، دار الفرجاني، ط2009،1م.

61- وهبي أحمد البوري ، مجتمع بنغازي في النصف الأول مـــن القرن العشرين ، بنغازي ، دار الكتب الوطنية ، 2008م.

62- يحي هندام وآخرون ، تعليم الكبار ومحو الأمية أسسه النفسية والتربوية ،القاهرة ،دار عالم الكتب ،دت.

ب - المراجع الأجنبية :

1-Majid khadduri modern Libya a study in political department the Johns press Baltimore 1963 .

2-Report on Education in Libya.

3-The Annual report by the chief administrator the British military - administration of Cyrenaica 1945.

4- The Annual report by the chief administrator the British military admonition of Cyrenaica 1946.

5- U.N Report on social welfare in Libya .

6- Mohammed ALMuhalhhal growth of educational administration and in Libya 1975 .

رابعاً : الدوريات :

1- أنس المهدي الشريف،نبذة عن تأسيس الجامعة الليبية،درنة،مجلة اشراقة، 24 ديسمبر2011م.

2- برقة الجديدة ، العدد 1257 ، بنغازي ، 23 أكتوبر 1949 م .

3- برقة الجديدة ، العدد 1319 ، بنغازي، 1950 م .

4- جريدة الاستقلال ، العدد 100 ، السنة الثالثة ، 1950 م .

5- الجريدة الرسمية للمملكة الليبية ، السنة السابعة ، العدد الأول ، يناير 1957 م .

6- الجريدة الرسمية للمملكة الليبية ، السنة السادسة ؟ ، العدد الرابع عشر ، أبريل 1968 م

7- خالد عيد الناغية، مصر الحديثة، مركز تاريخ مصر المعاصر، العدد الثالث ، يناير 2004 م .

8- ساطع الحصري ، حـولية الثقافة العربية ، السنة الثانية ، 50/ 1951م ، القاهـــرة ، جامعة الدول العربية .

9- ـــــــــــ ، حولية الثقافة العربية ، السنة الثالثة ، 1951- 1952 م ، القاهــرة ، جامعــة الدول العربية .

10- ـــــــــــ ، حولية الثقافة العربية ، السنة السادسة ، 1957-1962 م ، القاهرة ، جامعـــــة الدول العربية .

11- سالم الكبتي ، الجامعة الليبية سنوات التأسيس ،أمريكا، فرجينيا،مجلة المنتدى الليبي ، العدد الأول ، السنة الثالثة ، 2008/ 2009 م .

12- شعيب المنصوري ، خريجو الجامعة الليبية ، مجلة كلية الآداب ، العدد الرابع ، 1972 م .

13- الصالحين الخفيفي ، المدارس الحديثة ودورها في الحياة الفكرية في ليبيا ، طرابلس ،مجلة الشهيد ، العددان 24/ 25 ، 2003 ، 2004 م .

14- صلاح الدين السوري ، تحديث المؤسسات التعليمية في ولاية طـــرابلس الغرب 1835 – 1911 م ، مجلة البحوث التاريخية ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، السنة الخامسة ، العدد الثاني ، يوليو 1983 م .

15- عبد الرحيم إدريس البرغثي ، ذكرة خالدة ، مجلة الهدى الإسلامي ، السنة الخامسة ، العدد الثالث ، نوفمبر 1966 م .

16- علجية بشير العرفي،التعليم في ليبيا 1943- 1951م ،طرابلس،مجلة الشهيد ، العدد السادس والعشرون والسابع والعشرون ، 2006 م .

- عمر محمد التومي الشيباني،الثقافة والتعليم في ليبيا في العهد الإيطالي، طرابلس،مجلة البحوث التاريخية ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ،العدد الثاني ، 2004م .

17- فرج عبد العزيز نجم، العنيزي أحد فرسان الاستقلال ، درنة ،اشراقة 24 ديسمبر ، 2012م .

18- محمد بشير سويسي ، أوضاع التعليم في ليبيا 1835- 1911 م ، مجلة البحوث التاريخية ، طرابلس ، مـركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، السنة الحادية عشر ، العدد الثاني ، يوليو 1999م .

19- محمد الطاهر الجراري،التعليم في ليبيا قبل وبعد 1911 م، مجلة البحوث التاريخية،طرابلس مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، العدد الأول، السنة الثالثة والعشرون ، يناير 2001م .

20- محمد مصطفى الشركسي، أنظمة الحكم في ليبيا أثناء العهد الإيطالي، مجلة الشهيد، طرابلس مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، العدد التاسع ، 1988 م .

21- مختار مصطفى بورو،عبد الرحمن بدوي،أخبار علمية،مجلة كلية الآداب،العدد الثاني 1968م.

22- مصطفى عبد العزيز الطرابلسي ، نبذة عـن سير التعليم الابتدائي وتطوره في المملكة الليبية اشراقة 24 ديسمبر ، درنة ، 2012 م .

23- معيتيقة الفرجاني، النشاط المدرسي. المكتبة والدرس والمجتمع ، مجلة المعلم ، العدد الرابع السنة الخامسة ، 1957 م .

24- ميلاد المقرحي ، مراجعات كتب ، مجلة البحوث التاريخية ، مـــركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، العدد الثاني ، 1983 م .

25- نوريه الشريف،النشاط المدرسي،مجلة الضياء،دارالزمان،العدد الرابع،السنة الأولى، 1957م.

خامساً : الرسائل العلمية :

1- إدريس عبد الصادق رحيل ، الإدارة البريطانية في برقة (1943- 1951م) ، رســالة ماجستير غير منشورة ،البيضاء ، جامعة عمر المختار ، 2005 م .

2- آمال يونس علي فوني، التعليم في إقليم طرابلس الغرب (1943 – 1969م) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الزاوية ، جامعة السابع من ابريل ، 2006 م .

3- سعد إدريس سعيد،المواقف السياسية الليبية من القضايا العربية خلال العهد الملكي 1951 – 1969م ،رسالة ماجستير غير منشورة، البيضاء،جامعة عمر المختار، 2016 م .

4- سليمان خطاب سويكر،الجالية اليهودية في إقليم برقة تحت الاستعمارالايطالي 1911- 1942م ،رسالة ماجستير غير منشورة ، بنغازي ، منشورات مكتبة قورينا ، 2005 م .

5- سماح محمود علام الطاهر، تاريخ التعليم في ليبيا من عام 1943 – 1951 م،رسالة ماجستير غير منشورة ، القاهرة ، 2003 م .

6- سمية عبد الجليل أمداوي،مؤسسات التعليم في ليبيا في الفترة من 1952 – 1969 م ،رسالة ماجستير غير منشورة ، القاهرة ، جامعة الزقازيق ، 2011 م .

7- السنوسي يونس علي بالقاسم ، واحة الجغبوب ودورها في التعليم الديني (1855 – 1926م) ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، القاهرة، 2013 م .

8- صالح عثمان عبد الكريم، موقف جامعة الدول العربية من القضية الليبية (1945 – 1951م) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة قاريونس ، 2002 م .

9- عبد السميع عبد الكريم إبريدان ، السيد محمد المهدي السنوسي ودوره في تطوير الحركة السنوسية (1844- 1902م) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بنغازي ، 2014 م .

10-علجية بشير العرفي ، التاريخ الثقافي لليبيا 1943-1951م ، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة قاريونس ،2002م .

11- كلمنص جورج بندي طرزي ، ليبيا تحت الحكم البريطاني والفرنسي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، القاهرة ، 2003 م .

12- لمياء محمود البرغثي ، الحالة الاجتماعية في بنغازي 1951 – 1969 م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة قاريونس ، 2010 م .

13- محمد رفعت عبد العزيز السيد،العلاقات المصرية الليبية في النصف الأول من القرن العشرين 1911 – 1951 م ، رسالة للحصول على درجة الدكتوراه في الفلسفة في الدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، 1986 م .

14- محمد عبيد أحمد بدوي ، الحركة السنوسية ودورها السياسي الديني في أفريقيا ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، معهد البحوث الأفريقية ، 1988 م .

15- نادر محمد عبدالسلام ، تطور التعليم في ليبيا والدور المصري فيه في الفترة من 1951 حتى 1977م، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2008 م .

16- هشام محمد علي الحداد ، تاريخ الحياة الثقافية في ليبيا 1951 – 1969م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة قاريونس ، 2006 م .